الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (361)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	34
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	45
حقوق الانسان في العالم	147

مصدر مطّلع: رفع السن التقاعدي للمرأة لايزال قيد الدراسة

زين العابدين: نظام التقاعد الحالي يضع المتقاعدين وأسرهم تحت خط الفقر

المصدر: جريدة الشرق الخميس 26 شوال 1433 هـ - 13 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/14/487263

الدمام – هند الأحمد

أوضح مصدر مطلع في المؤسسة العامة للتقاعد لـ «الشرق» أن رفع السن التقاعدي للمرأة السعودية العاملة إلى 65 عاماً بدلاً من 60 عاماً لازال قيد الدراسة ولم يقر أو يدخل حيز التنفيذ بعد. وذكرت عضو في المجلس التنفيذي في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أن رفع السن التقاعدي للمرأة العاملة إلى 65 يساعد في ترقية المرأة إلى مناصب قيادية، مبينة أن هذا النظام لن يعرقل ضخ دماء جديدة، كون الدولة تستفيد من هذه الخبرات الوطنية في دفع عجلة التنمية. وطالبت بتعديل الأنظمة التقاعدية للمرأة بحيث يسمح لها بالحصول على تقاعدين والجمع بين معاشها التقاعدي والمعاش المستحق لها بعد وفاة زوجها كما هو مسموح به في بقية الدول الأخرى. وذكرت أن المرأة حينما يتوفى عنها زوجها يصرف لها معاش الزوج بحسب أفراد الأسرة مشيرةً إلى أن هذا لايتوافق مع احتياجات المرأة ولا يوفر لها الحياة الكريمة. وقالت إن نظام التقاعد ينبغي أن يصرف للمرأة معاشاً بعد وفاة زوجها كاملاً دون توزيعه على شكل حصص على أفراد الأسرة كما كان الحال في حياته. وقالت إن نظام التقاعد الحالي يضع المتقاعدين وأسرهم تحت خط الفقر بما يتنافى مع خطط الدولة في القضاء على الفقر. ودعت إلى شمول نظام التقاعد للتأمينات الصحية، وتخفيض أسعار الأدوية، مشيرةً إلى أن أرملة المتقاعد المتزوجة من غير سعودي لايصرف لأولادها معاش تقاعدي كونهم لا يحملون الجنسية السعودية، وهي إحدى النقاط التي ينبغي أن تلتفت لها أنظمة المؤسسة العامة للتقاعد لما فيها من تناقض في فلسفة التقاعد لتعزيز اتفاقية عدم التمييز ضد المرأة التي انضمت إليها المملكة. وذكرت أن إنشاء لجنة نسائية متخصصة يكون لها رأيها فيما يختص بحقوق المرأة في نظام التقاعد هو أحد الحلول المطروحة، مشترطة ضم كفاءات متخصصة إلى تلك اللجان. وفي السياق ذاته، دعا عضو مجلس الشورى مشعل بن ممدوح العلي إلى النظر في حال المتقاعدين، وبخاصة على صعيد تعديل معاشات التقاعد نظراً لغلاء المعيشة، وقد أشار العلي أن هناك توصية خرجت من مجلس الشورى لمقام خادم الحرمين الشريفين بأن لايقل المعاش التقاعدي عن أربعة آلاف ريال.

الحوادث المرورية تحصد 18 حالة وفاة يوميا بالمملكة

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 27 شوال 1433 هـ - 14 سبتمبر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/58569.html

أحمد المسري - القطيف

طالب عضو مجلس الشورى ومؤسس جمعية حقوق الإنسان الدكتور عبدالجليل السيف بإجراء تعديلات على نظام ساهر وبعض آلياته . وأوصى بضرورة إدخال نظام المرور في تعليم المدارس بمادة خاصة وبجميع المراحل ، كما حث على إنشاء جمعيات تساعد نظام المرور وتتحول المؤسسات والأفراد من مجال مستمع إلى دور فاعل في نظام المرور . وعن المحاكم المرورية قال السيف إن المادة 76 تطالب بضرورة إنشاء محاكم مرورية متخصصة تحل النزاعات وهذه مادة رئيسية وبين أن المادة 75 تمنح الحق لكل مواطن بأن يعترض على المخالفة المرورية خلال شهر .

وكان السيف قد استعرض عددا من الاحصاءات والأرقام المخيفة في المحاضرة التي ألقاها في منتدى القطيف الثقافي حول السلامة المرورية والتوعية الاجتماعية . وقد بدأ اللقاء راعي المنتدى الثقافي المهندس عباس الشماسي وقدم الضيف للحضور وبدأ الضيف كلامه بتعريف الحادث المروري حيث قال من واقع نظام المرور السعودي فقد تم تعريف الحادث المروري بأنه كل حادث تنتج عنه أضرار جسيمة أو مادية دون قصد، جراء استخدام المركبة وهي في حالة حركة . وأكد السيف أنه يجب أن تكون هناك دراسة للوضع الراهن للحوادث المرورية في دول مجلس التعاون الخليجي ، مع التركيز على الحوادث في المملكة ودور مجلس الشورى السعودي في معالجة المشكلة المرورية ، واستعرض السيف كافة الآثار الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية للحوادث المرورية . وأكد الدكتور السيف أن هناك آثارا عديدة للحوادث منها آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية وذكر السيف أن عدد وفيات المملكة في عام 1432هجرية بلغ 7153 بينما بلغت وفيات مجلس التعاون في نفس الفترة 9471 حالة وفاة ووفيات العالم العربي بلغت 32 ألف شخص ، وأكد السيف أن هناك دراسة أكدت أن المملكة تتكبد خسائر مالية تقدر بحوالي 4،6 مليار دولا في كل عام . ولفت أن تكلفة الحوادث المرورية بالمملكة بلغت 47 مليار دولار كما بلغت تكلفة الاختناقات المرورية 28 مليار دولار وبلغت تكلفة التلوث البيئي 6 مليارات دولار .

بينما تشير الدراسات الحديثة التي قدمت للغرفة التجارية الى أن تكلفة الحوادث المرورية تبلغ 81 مليارا بينما تشير الدراسة ذاتها الى أن تكلفة الحلول تكون بنفس القيمة أي بما يعادل 81 مليار دولار .

وقال السيف إن عدد الحوادث في المملكة عام 1432 هـ بلغ - 544,179 ، مؤكدا أنه يتواجد 72 مصاباً لكل 1000 حادث .

و هناك 13 حالة وفاة لكل 1000 حادث. وإن نسبة المصابين إلى إجمالي الحوادث تبلغ 7,20 بالمائة . ونسبة الوفيات إلى إجمالي الحوادث تبلغ 1,31بالمائة . كما قال يتواجد هناك 62.98حادث كل ساعة ، ونحو 4,53 مصاب و 0,83 حالة وفاة كل ساعة تقريباً . كما أكد الدكتور السيف أن لكل مليون نسمة من السكان هناك 19743حادثا ، ونحو 1432 مصابا و 260 حالة وفاة .

وقال السيف إن أعداد الوفيات الناجمة عن الحوادث المرورية ارتفع من 570 حالة وفاة عام 1391 هـ إلى نحو 7153 حالة وفاة عام 1432 هـ ، أي نمو بنسبة 7.03 بالمائة . مشيرا الى أن هناك نحو « 73 » حادثة تقع على رأس كل ساعة ، وأن نحو 7.3 شخص يصاب في الساعة الواحدة و هناك « 13 » حالة وفاة لكل « 1000 » حادث بمعنى أن المملكة تفقد في اليوم الواحد « 18 » شخصا نتيجة للحوادث المرورية. وان 24.3 حالة وفاة لكل 100 ألف من السكان.

وأشار السيف الى أن نسبة المخالفات المرورية للسعوديين بلغت 65 بالمائة وللوافدين نسبة 35 بالمائة.

المجتمع

المصدر: جريدة عكاظ السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120915/Con20120915532797.htm

الدكتور عبدالوهاب نور ولي يحل، بعد غد الاثنين الساعة السابعة مساء، ضيفا على أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة؛ للحديث عن الجالية البرماوية، وقد وجه الدكتور حسين الشريف المشرف على الفرع الدعوة للأعضاء والمهتمين لحضور اللقاء.

الدكتور محمد زكريا عناني يحل ضيفا، مساء غد، على أسبوعية الدكتور عبدالمحسن القحطاني؛ لإلقاء محاضرة بعنوان «أندلسيات»، عند الساعة التاسعة، في مقر الأسبوعية في شارع أم القرى بحي الصفا ـ جدة.

ماضي الأمير مدير برامج الأطفال في قناة جدة الفضائية مشغول هذه الأيام بتصوير أوبريت وطني، بعنوان «أحبك يا السعودية» أداء الفنان مازن، وأوبريت «كلنا عبدالله» أداء الطفلة نهنوهة، وهما من إخراج ماضي الأمير، وكلمات ياسين البار، ويبثان بمناسبة اليوم الوطني.

مشروع ينتظر الإقرار.. مخالفات "ساهر" على "وجوه" مرتكبيها "الشورى" يخضعه للدراسة.. ومقدمه يتساءل: ما ذنب 85 ألف سيدة يمتلكن سيارات بأسمائهن

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 27 شوال 1433 هـ - 14 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=113468&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم

يتجه عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالجليل السيف، أحد أعضاء لجنة حقوق الإنسان والعرائض، إلى تقديم مقترح خاص بتعديل نظام المرور، يكفل رصد المخالفة المرورية استنادا إلى "وجه" قائد المركبة وليس إلى رقم اللوحة كما هو معمول به حاليا.

وإذا تم تطبيق هذه الخطوة فلن يكون هناك مفر أمام قائدي المركبات للتحايل على نظام ساهر، خلافا لما يجري حاليا من محاولة تضليل كاميرات ساهر عبر حجب لوحات السيارات أو إخفاء أحد أرقامها وطمسها وخلاف ذلك.

ومن المنتظر أن يقدم الدكتور عبدالجليل السيف إلى مجلس الشورى تعديلا على نظام المرور في مادته السادسة والسبعين ـ اطلعت "الوطن" على فحواه ـ لتكون المادة بعد تعديلها: "يحدد لكل مخالفة منصوص عليها في هذا النظام عدد معين من النقاط بحسب خطورة المخالفة على السلامة العامة وتسجل على المخالف مرتكب المخالفة الفعلي الذي تم رصد المخالفة عليه تحريرا أو تصويرا بواسطة الكاميرا المخصصة لذلك أو أي وسيلة أخرى".

وحول الدراسة التي أعدها السيف وتنتظر التصويت عليها بالموافقة من قبل أعضاء المجلس قال: "آن الأون لتغيير العقوبة وتحميل قائد المركبة كامل مسؤولية المخالفة المادية والمعنوية بوصفه الشخصية الاعتبارية مرتكبة المخالفة على أرض الواقع، وليس المالك الذي يتحمل جريمة غيره بينما ليس له ذنب سوى أن هذه المركبة مسجلة باسمه".
وتساءل الدكتور السيف: "ما ذنب حوالي 85 ألف سيدة سعودية يمتلكن مركبات، فيما يرتكب المخالفة "السائق الخاص؟!".
وأكد عضو "الشورى" إن تطبيق المخالفة على مالك السيارة وليس المخالف الحقيقي، أضر بمالكي السيارات ماليا ومعنويا، ولم يحقق الهدف من تصحيح سلوكيات المخالفين من خلال إعادة تأهيل للجوانب الصحية والنفسية والخبراتية والمعلوماتية".
وأبان السيف في دراسته لتعديل مواد المرور المتعلقة بالمخالفات، أن من خصائص التعديل في المادة 67 أن العقوبات المسجلة الواردة في السجل الخاص به عقوبات تبعية بجانب العقوبات الأصلية، وأن هذه العقوبات والإجراءات المترتبة على تلك المخالفات تتعلق بالسابق دون سواه"، مبينا أن النظام يمارس الثواب والعقاب من خلال سجله الشخصي وهذا دافع لتحسين سلوك المخالف.
وكانت لجنة الشؤون الأمنية في مجلس الشورى قد رأت في دراستها للمقترح في تعديل أنظمة المرور سلامة إجراءات تقديم المقترح في التعجيل للمادتين 75 و 76 من نظام المرور المقدم من عضو المجلس الدكتور عبدالجليل السيف من حيث الشكل استنادا إلى نظام مجلس الشورى، كما رأت أن يحال المقترح إلى اللجنة المتخصصة، وهي لجنة الشؤون الأمنية في المجلس ويأخذ دورته التنظيمية وفقا للآلية الموضحة.

د. الشريف: حي الفيصلية 5" يعاني من نقص الخدمات وتجمع المخالفين

أكد على مخاطبة أمانة جدة لسفلتة الشوارع ورفع المخلفات بشكل عاجل وتطبيق الأنظمة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 27 شوال 1433 هـ - 14 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/401223

أحمد الجهني - جده تصوير : علي الزهراني
قام فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة بجولة على حي الفيصلية 5 استجابة لشكوى تلقتها الجمعية من المواطنين هناك ووقفت على معاناتهم فيما يتعلق بالخدمات البلدية وتجمع للصهاريج التابعة لاشياب الفيصلية وبعض النواحي الامنية المتعلقة بوجود بعض العمالة غير النظامية من بعض الاحياء الشعبية.
وشمل الفريق الدكتور حسين الشريف مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة والدكتور طلال قستي والدكتور عمر حافظ ورياض القحطاني مستشار قانوني ..
وأكد الدكتور الشريف " للمدينة " التي انفردت بمرافقتهم في الجولة أنه بالوقوف على حي الفيصيلية 5 ثبت للجمعية ان هناك مشاريع تطويرية على المداخل الرئيسيه للحي ادى ذلك الى اختناق الحي في مدخل ومخرج واحد ضيق جدا، اضافة الى وجود حفر كبيرة وبعض المستنقعات والبيارات وكثير من السيارات القديمة وايضا تكدس للنفايات بشكل ملحوظ ومخلفات المباني السكنية وانسداد واغلاق بعض الشوارع بسبب المشاريع ولا يوجد اي تنظيم بالحي. كما ان قربه من اشياب الفيصلية يعاني المواطنون من تجمع للصهاريج في المساء وإزعاجهم باستخدام الابواق .

كما لاحظت الجمعية ان هناك صعوبة بالغة في حالة حدوث أمر طارئ لا قدر الله كالحريق او انهيار بعض المباني السكنية في عدم وصول الجهات ذات العلاقه في وقتها لان المدخل المؤدي للحي صغير كما اسلفت وضيق وغير ممهد . كما يتضرر بوجود مطعم شهير بجواره ساهم في ضيق الممر .
وقال الشريف : وحفاظا على المواطنين وحقهم في ان يعيشوا في بيئة صحية وحياة كريمة سوف نقوم بمخاطبة الجهات ذات العلاقة وهي امانة جدة بحكم انها مسؤولة عن سفلتة الشوارع ورفع المخلفات والمطالبة برفعها بشكل عاجل وتطبيق الانظمة حول بعض العمارات السكنية غير الملتزمة بالصرف الصحي ورفع السيارات القديمة والمنتشرة في نواحي عدة ومتفرقة في الحي ومخاطبة المجلس البلدي لمتابعة اوضاع الحي ، كما اننا سنخاطب مرور جدة للتأكد من عدم مخالفة تواجد هذه الصهاريج ، كما سنخاطب شرطة جدة لما يخص الملاحظات الامنية التي ذكرها المواطنون، كما اننا سنقوم برفع تقرير شامل لامارة منطقة مكة المكرمة باعتبارها الجهة الاشرافية على كل الجهات بالمنطقة .
واوضح الشريف ان الجمعية سوف تقوم قريبا بعدد من الجولات للعديد من القطاعات للوقوف على سير العمل والاستماع الى مطالب المواطنين وملاحظتهم اضافة الى استمرارها في المناشط الثقافية التي يقوم بها .
وقدم د. الشريف شكره "للمدينة" على مرافقة الفريق في جولته مثنيا على تميزها وطرحها الراقي وما تتناوله من مواضيع تهم الوطن والمواطن

"حراس أمن" يتذمرون من عدم زيادة مرتباتهم

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 27 شوال 1433 هـ - 14 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=113453&CategoryID=5

مكة المكرمة: علي العميري
أبدى عدد من حراس الأمن في إحدى الشركات الكبيرة بالعاصمة المقدسة تذمرهم من عدم زيادة مرتباتهم منذ أكثر من خمس سنوات، حيث ما زالت رواتبهم لا تتجاوز 1845 ريالا.
وأوضح عدد من حراس الأمن - تحتفظ "الوطن" بأسمائهم - أن من بينهم من أمضى أكثر من 15 عاما في الشركة، وما زالت مرتباتهم الشهرية دون ألفي ريال على الرغم أنهم يعولون أسرا كبيرة وعليهم الكثير من الأعباء المالية. مشيرين إلى أن الشركة تدفع 3 آلاف ريال كمرتبات للموظفين الموسميين، في حين أن رواتب الموظفين القدامى لم تتجاوز الألفي ريال، كما أن الشركة ألغت بند بدل إجازة وألغت نظام الحوافز والترقيات.
وأكد أن هناك من أمضى أكثر من عشرة أعوام مع الشركة ومع ذلك لم تزد رواتبهم ريالا واحدا إضافة إلى أن الشركة لا يوجد لديها سلم من الرواتب ولا حوافز ولا نظام واضح للعمل، وفي حال تقصير الموظف يتم الاستغناء عن خدماته فورا إضافة إلى أن الأكشاك التي يعملون بها غير مجهزة ولا تتوفر بها أي وسائل للراحة.
وأوضحوا أن الشركة وزعت في شهر رمضان الماضي خطابا – حصلت "الوطن" على صورة منه – تشير فيه إلى زيادة الرواتب بحيث يصبح راتب رجل الأمن 3263 ريالا، ومشرف الأمن 4640 ريالا، وراتب ناظر الأمن 6380 ريالا، غير أن الشركة لم تلتزم ولم تقم بزيادة مرتباتهم. مؤكدين أنهم لجؤوا إلى مكتب العمل وحقوق الإنسان لإنصافهم من الظلم الذي تعرضوا له.
وأجرت "الوطن" اتصالا بمدير الشركة المهندس محمد زارع غير أنه لم يرد على كل الاتصالات، فيما أكد مدير مكتب العمل في مكة المكرمة جميل البركاتي أنه في حال تلقي المكتب شكوى من الموظفين سيتم توجيه طلب للشركة والنظر في شكواهم.

• حقوق الإنسان" تُطالب بمُراقب للخدمات الصحية في كل مستشفى

المصدر: جريدة الحياة السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/435237

الرياض - خالد العمري

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتخصيص مراقب أو اثنين في كل منشأة صحية، لمتابعة مدى توفير الخدمات الصحية والأجهزة الطبية والأدوية وصلاحيتها، مؤكّدة رصد معاناة المرضى خصوصاً في المناطق النائية لعدم قدرة وزارة الصحة على توفير كوادر طبية فيها، وأكّدت أن طلب المدير السابق لمستشفى حائل العام عبدالعزيز النخيلان، إعفاءه من منصبه أخيراً ينم عن حسٍ عالٍ بالمسؤولية الأخلاقية لديه.

وقال مصدر مطلع في «حقوق الإنسان» لـ «الحياة»: «الجمعية رصدت معاناةً في تقديم الخدمات الصحية للمرضى على رغم جهود وزارة الصحة، إلا أن تحسن الخدمة يحتاج إلى وقت»، مشيراً إلى أن النقص في توفير الطواقم الطبية المؤهلة بأعداد كافية ينعكس على تقديم الخدمة، فضلاً عن الأخطاء الطبية التي رصدت بشكل كبير، وتأمل الجمعية الحد منها.

ولفت إلى أن «الجمعية» أشارت في تقريرها الثالث عن أحوال الإنسان في السعودية إلى مشكلة أساسية في الكادر الطبي الإداري، وتبلد الحس الإنساني لدى الكثير من الموظفين عبر تأخير مواعيد المرضى وعدم الاكتراث بمعاناتهم.

وأثنى على مدير مستشفى حائل العام الدكتور عبدالعزيز النخيلان الذي طلب إعفاءه من منصبه الأسبوع قبل الماضي على خلفية نقل دم بطريقة خاطئة إلى امرأة ما أصابها بفشل كلوي حاد ووفاة جنينها. وقال المصدر: «حينما يبدأ المسؤول بمحاسبة نفسه أولاً كونه رأس الهرم، فهذا يدل على حسٍ عالٍ بالمسؤولية الأخلاقية، ويضع الكرة في ملعب من قام بالخطأ لتعديل سلوكه، مع التأكيد على أن هذه الاستقالة لا تُعفيه من المسؤولية، إذا ثبت تورطه في أي خطأ».

وطالب وزارة الصحة بالمتابعة المستمرة لموظفيها وإجراء دورات تثقيفية للموظفين بشكل دائم، وتذكيرهم بأن حق المريض مُقدّم على أي أمر آخر، ولا ينبغي لحلول التوسع في الخدمات أن تنسي مسؤولي الصحة الهدف الذي وجدوا من أجله، وهو خدمة المريض.

وتطرّق المصدر إلى أن مشكلة المناطق الطرفية (الجنوبية والشمالية) والنائية، تشكل عبئاً كبيراً على وزارة الصحة، لأنها لا تستطيع توفير كوادر طبية لعدم توافر الخدمات التي يحصلون عليها في المناطق السكانية الكبيرة، وعلى رغم محاولتها التغلب على المشكلة بوضع بدلات عالية جداً، إلا أن التحسن طفيف، «فالتخطيط السيئ لأعوام مضت، لم يكن على قدر التطور البشري والعمراني، ما خلّف نقصاً كبيراً في الخدمات الصحية، والمدن الطبية والمستشفيات المساندة قد تؤتي أكلها إذا تم تنفيذها في أوقاتها».

"حقوق الإنسان" تنتقد تكدس "العمالة" بـ"فيصلية جدة"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 شوال 1433 هـ - 13 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=113227&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى

انتقد وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، تكدس العمالة المخالفة بحي الفيصلية وسط جدة، إضافة إلى كثرة المركبات الخربة والمتهالكة، التي تركها ملاكها على جوانب طرقات الحي "الضيقة"، مما يزعج السكان، ويحدث زحاما يؤثر سلبا على حركتهم.

وأوضح المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف لـ"الوطن"، أن فرع الجمعية تلقى شكوى من سكان حي الفيصلية رقم 5، مطالبين فيها بالقضاء على ظاهرة تجول عمالة من مخالفي نظام الإقامة والعمل في شوارع الحي، وتكدس عدد كبير من السيارات الخربة على جوانب الطرقات مسببة إزعاج وقلق السكان.

وقال: إن الشكوى تضمنت تذمرهم من تكدس النفايات بجوار المنازل والطرق والشوارع الضيقة مع وجود اختناقات مرورية وحفر ومخلفات للمباني، وأنه ترأس فريقا ميدانيا لتفقد هذه الشكوى، إضافة إلى أعضاء الجمعية الدكتور طلال قستي، والدكتور عمر حافظ، والمستشار القانوني للجمعية رياض القحطاني.

وأكد الشريف، أنه بناء على هذه الشكوى انتقل فريق للاطلاع على معاناة المواطنين والسكان وما سجلوه من ملاحظات ضارة بالصحة والأمن، ورصد الفريق ضعف الخدمات بالحي، وضيق مداخله مع وجود حفر بالشوارع، مما تسبب في نشوء بعض المستنقعات، ووجود عدد من السيارات القديمة بالشوارع، وتكدس النفايات بشكل ملحوظ داخل طرقات الحي، وتبين صحة الشكوى، حيث لاحظ الوفد أن هناك صعوبة بالغة في وصول السيارات إلي داخل الحي بسبب ضيق المدخل المؤدي لداخله، وانهيار بعض المباني السكنية القديمة وسط عدم متابعة من قبل أمانة جدة.

وأضاف "رصد الوفد الحقوقي إزعاج صهاريج المياه للسكان، وكثرة استخدامها الأبواق وسقوط الإسفلت بالشوارع المؤدية لمدخله، وتبين تضرر السكان من مطعم شهير يقع على المدخل الرئيس له، وأن الجمعية ـ ومن واقع حرصها على توفر الشروط السليمة والآمنة للعيش في راحة وأمان وحفاظا على المواطنين وحقهم في العيش في بيئة صحية ـ ستقوم بمخاطبة الجهات ذات العلاقة ومنها أمانة مدينة جدة وكل بحكم اختصاصه، وستطلب منها سرعة رفع المخلفات والسيارات القديمة، وتعبيد الشوارع والمطالبة برفعها بشكل عاجل، وتطبيق الأنظمة حول العمائر السكنية غير الملتزمة بأنظمة الصرف الصحي، ورفع النفايات المتراكمة بالشوارع".

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

جولة مفاجئة لـ حقوق الإنسان" تكشف عن معاناة سكان أحد أحياء جدة

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الخميس 26 شوال 1433 هـ - 13 سبتمبر 2012م
http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=695026&issueno=12343

جدة: نسرين عمران

كشفت جولة تفقدية مفاجئة قام بها أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة عن وجود اختناق في أحد أحياء مدينة جدة، بسبب المشاريع التطويرية على المداخل الرئيسية للحي، الأمر الذي أدى إلى البقاء على مدخل ومخرج واحد لفترة طويلة، إلى جانب وجود حفر كبيرة وبعض المستنقعات، والسيارات القديمة في الحي.

وأوضح الدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع الجمعية أن الجولة كشفت لهم عن وجود تكدس النفايات بشكل ملحوظ داخل الحي، إضافة إلى وجود مخلفات المباني السكنية، وانسداد بعض الشوارع بسبب المشاريع، مبديا تأسفه لعدم وجود أي تنظيم داخل الحي، وبين أن قربه من أشياب الفيصلية، جعل المواطنين يعانون من تجمع للصهاريج مساء وإزعاجهم باستخدام الأبواق، مضيفا أن الجمعية لاحظت أن هناك صعوبة بالغة في وصول الجهات الإسعافية وذات العلاقة، حال حدوث أي أمر طارئ كالحريق أو انهيار بعض المباني السكنية، لا سيما أن المدخل المؤدي للحي صغير وغير ممهد، لافتا إلى وجود مطعم شهير بجواره مما ساهم في تضييق الممر بشكل أكبر.

وقال الشريف: «حفاظا على المواطنين وفي حقهم أن يعيشوا في بيئة صحية طبيعية، سيقوم فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمخاطبة الجهات ذات العلاقة، والمتمثلة في أمانة جدة كونها مسؤولة عن سفلتة الشوارع، ورفع المخلفات، وسنطالب في رفعها بشكل عاجل.

واستطرد أنهم سيقومون بتطبيق الأنظمة حول بعض العمارات السكنية غير الملتزمة بالصرف الصحي، ورفع السيارات القديمة والمنتشرة في نواح عدة ومتفرقة في الحي وذلك بمخاطبة المجلس البلدي لمتابعة أوضاع الحي، إلى جانب مخاطبة مرور جدة للتأكد من عدم مخالفة تواجد هذه الصهاريج، والشرطة لما يخص الملاحظات الأمنية التي ذكرها المواطنون. وأضاف: كما سنقوم برفع تقرير شامل لإمارة منطقة مكة المكرمة باعتبارها الجهة الإشرافية على كل الجهات بالمنطقة.

وأكد الدكتور حسين الشريف لـ«الشرق الأوسط» أن لدى فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سياسة ممنهجة في الزيارات والمتابعة، من خلال وضع خطط سنوية يقرها مجلس الفرع، الذي هو عبارة عن كافة أعضاء الجمعية في المنطقة، من خلال الشكاوى التي يتلقاها وبالتالي تصل الفرع توجيهات من قبل الأعضاء كالتوجيه بضرورة زيارة جهات معينة، أو ضرورة تكثيف الجهد في قضايا معينة، إضافة إلى تحديد أولويات الزيارات واجتماعات المسؤولين، فلا تكون عادة هذه الخطوات ارتجالية بل هي ممنهجة ومدروسة من قبل الأعضاء ويبقى الفرع هو آلية تنفيذ من لهذه الخطط الموضوعة.

وحول مدى استجابة الجهات مع ملاحظات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بين الشريف أن هناك تجاوبا من الجهات ولكن هذا الأمر يتوقف غالبا على نوعية القضايا، وقال: «فهناك قضايا نلمس ردا سريعا وبعضها قد لا نجد رادا، وبالتالي لا يمكننا القول: إن الجهات متجاوبة بالكامل أو غير متجاوبة أيضا بشكل كامل، ولكن بالمتابعة المستمرة يأتينا رد ونجد تجاوبا من قبل الجهات».

وأضاف أن الجولة جاءت على أثر الشكوى التي تقدم فيها المواطنون، تمثلت في ضعف الخدمات البلدية، وتجمع الصهاريج التابعة لأشياب حي الفيصلية بمدينة جدة، وبعض النواحي الأمنية المتعلقة بوجود بعض العمالة غير النظامية في الحي.

الشورى" يبحث حقوق مرضى الإيدز

المصدر: جريدة الشرق الخميس 26 شوال 1433 هـ - 13 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/15/488726

أبها – عبده الأسمري
يدرس مجلس الشورى مشروع نظام حقوق مرضى الإيدز في المملكة. وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، لـ»الشرق»، أمس، إن الجمعية رفعت للمقام السامي ما تضمنه المشروع من توفير للحقوق الاجتماعية والإنسانية والصحية والوظيفية لهذه الفئة من المرضى. وقال إن المشروع أحيل من المقام السامي إلى مجلس الشورى، لافتاً إلى أن الجمعية تنتظر ما يستجد من قرارات وتوصيات حيال هذا المشروع. وعلمت «الشرق» أن الجمعية الخيرية لمرضى الإيدز في جدة كانت رفعت عدداً من المطالب إلى الجهات المعنية لتوفير مجالات حقوقية لمرضى الإيدز في التعليم والتوظيف، وتوفير العلاج المناسب لهم من قِبل مديريات الشؤون الصحية، ومواصلة متابعة حالتهم، وغيرها من الأمور التي تضمنها المشروع الذي يدرسه المجلس بهذا الخصوص.

استنكرت بشدّة الفيلم المُسيء للرسول الكريم

"حقوق الإنسان السعودية" تدعو إلى منع الإساءة للأديان

المصدر: جريدة سبق السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://sabq.org/AGnfde

بدر الروقي- سبق- الرياض:
استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، قيام مجموعة غير مسؤولة في الولايات المتحدة الأمريكية، بإنتاج فيلم مُسيء للرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - والدين الإسلامي، وأدانت الجمعية بشدة مَن أنتج هذا الفيلم، ومَن عرضه، ودعمه وأكّدت على هؤلاء ضرورة احترام الأديان.
وقالت الجمعية في بيان استنكارها الذي صدر صباح اليوم: "ندعو جميع الدول والمؤسسات الحقوقية والإنسانية في العالم إلى العمل من أجل منع مثل هذه الممارسات والإساءات وإيقافها ومنع تكرارها وتجريم فاعليها والعمل على الحد من دائرة انتشارها أو إيجاد الذرائع القانونية لحماية فاعليها تحت حجج حماية حرية التعبير، والتي يتعين أن تقيد ممارستها باحترام حق الإنسان في عدم الإساءة لمعتقداته ومقدساته ورموزه الدينية".
وأضافت: "إن الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية تؤكد احترام الأديان والمعتقدات والرموز الدينية للشعوب كافة، ومثل هذا العمل يعد انتهاكاً للمادة الثانية من الفقرة العشرين من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية و التي تنص على (تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية والتي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف)، ومناهضة كل ما يدعو إلى الكراهية وعدم احترام التنوع الثقافي والديني والذي ينسجم مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، الصادرة بشأن مناهضة تشويه صورة الأديان ووجوب احترامها والتي تحث

جميع الدول على أن توفّر، في إطار نظمها القانونية والدستورية، الحماية الكافية من أعمال الكراهية والتمييز الناجمة عن تشويه صورة الأديان والتحريض على الكراهية الدينية عموماً".
وأردفت البيان: "يجب أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لتعزيز التسامح واحترام جميع الأديان وأن تبذل جميع الدول أقصى جهد، وفقاً لتشريعاتها الوطنية وبما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، لضمان الاحترام والحماية الكاملين للرموز الدينية".
وأهابت الجمعية بالمجتمع الدولي بالعمل على تفعيل هذه القرارات الداعية لاحترام المقدسات وتجريم الإساءة إلى الأنبياء والرسل عليهم السلام، وإحالتها إلى الهيئات المختصّة لإصدار مواثيق أممية تكون جزءاً من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وأن تبذل الدول العربية والإسلامية كل الجهود لضمان معاقبة كل من يرتكب هذه الإساءة.
وتابع البيان: "والجمعية وهي تؤكد إدانتها الشديدة للإساءة إلى الرسول العظيم ورسالة الإسلام السمحة؛ ترى أن يكون التعبير عن الرفض والإدانة لهذا الأمر بالوسائل السلمية والقانونية وبعيداً عن العنف والقتل والتعدي على الأبرياء واستهداف المقار الدبلوماسية".

ورثة "حسن الزهراني": وقوفها معنا خفف عنا الظلم

حقوق الإنسان بمكة تتسلم قضية "النصف قرن"

المصدر: جريدة سبق السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://sabq.org/gAnfde

فواز العبدلي- سبق- مكة المكرمة:
وعدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة، ورثة المواطن حسن عبدالله الزهراني، بتدخلها رسمياً، والاستمرار في متابعة قضيتهم والتطورات التي صاحبتها طيلة نصف قرن مع الجهات ذات العلاقة، حتى الانتهاء منها، وذلك أثناء لقائها بورثة المواطن الزهراني صباح اليوم بمقر فرع الجمعية بحي العزيزية الجنوبية.
وذكر لـ"سبق" علي الزهراني، الابن الأكبر للمواطن المتوفى، والوكيل الشرعي للورثة، أنه جرى أثناء الالتقاء بمسؤولي وأعضاء الجمعية تسليم المشرف العام على فرع مكتبها بمكة المكرمة، كافة الوثائق الرسمية، والمُستمسكات الشرعية التي بحوزتهم، والتي تؤكد تملكهم للأرض من والدهم المتوفى، والكائنة بحي ريع بخش بإجمالي مساحة 48 ألف متر.
وقال إنهم أُخرجوا من أرضهم تلك، وأُزيلت منازلهم القائمة عليها، ونُزعت منهم عُنوةً منذُ 50 عاماً من قبل سبعة من كبار رجال الأعمال ووكيل شرعي لشخصية نافذة تشغل منصباً قيادياً.
وأضاف أنهم لم يألوا جهداً طيلة السنوات الماضية بالرفع عما لحقهم للجهات الرسمية، ومراجعتهم للجهات المسؤولة، غير أنهم كانوا يصطدمون في كل مرة بمواعيد تنتهي بحفظ شكاواهم.
وأكد الزهراني أنه وإخوته الورثة من بينهم أيتام وأرامل وقُصر لن يتنازلوا عن حقوقهم، كما أنهم سيستمرون في مطالبتهم خصومهم حتى يتم إخضاعهم للتحقيق ومعاقبتهم، لافتاً إلى أنه وبسبب معاناتهم فقد لحقهم الضرر، وكثيراً ما انطوت عليهم الأيام والليالي وبطونهم خاوية، إضافة إلى تكبدهم عناء إيجارات منازلهم المُستأجرة.
وبين أن وعد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لهم بوقوفها معهم في قضيتهم وعدم تخليها عنهم قد خفف عليهم وطأة ما لحقهم من إحساس بالظلم والضعف والوهن في مُجاراة خصومهم منذُ عام 1385هـ وحتى الوقت الحالي.
وبدوره أشار إبراهيم الزهراني، أحد الورثة، لـ"سبق"، إلى إصابة بعضهم بأمراض نفسية، مبيناً أنه جار علاجهم بالمصحات النفسية بجدة والطائف بسبب إحساسهم بالظلم الذي لحقهم، حتى بلغ بهم الأمر أن دخلوا السجن على يد المغتصبين لأراضيهم عدة أشهر بسبب إصرارهم على مواصلتهم شكواهم.
من جهة أخرى حاولت "سبق" الاتصال بالمشرف العام على الجمعية الوطنية بالعاصمة المقدسة، سليمان الزايدي، للوقوف على مُعاناة الورثة، ومعرفة الخطوات التي سيتم اتخاذها، غير أن محاولاتها باءت جميعها بالفشل.

حقوق الإنسان" تستنكر الفيلم المسيء لرسول الله وتدين من أنتجه

المصدر: جريدة الشرق الأحد 27 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/16/490210

الدمام – الشرق
استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية قيام مجموعة غير مسؤولة في الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج فيلم مسيء للرسول محمد – صلى الله عليه وسلم – والدين الإسلامي، وأدانت بشدة من أنتج هذا الفيلم، ومن عرضه، ودعمه. ودعت الجمعية جميع الدول والمؤسسات الحقوقية والإنسانية في العالم إلى العمل من أجل منع مثل هذه الممارسات والإساءات، وإيقافها ومنع تكرارها، وتجريم فاعليها، والعمل على الحد من دائرة انتشارها، أو إيجاد الذرائع القانونية لحماية فاعليها تحت حجج حماية حرية التعبير، التي يتعيَّن أن تقيد ممارستها باحترام حق الإنسان في عدم الإساءة لمعتقداته ومقدساته ورموزه الدينية، فالاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية تؤكد على احترام الأديان والمعتقدات والرموز الدينية للشعوب، ومثل هذا العمل يُعد انتهاكاً للمادة الثانية من الفقرة العشرين من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على «تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية، أو العنصرية، أو الدينية، التي تشكل تحريضاً على التمييز، أو العداوة، أو العنف». والجمعية، وهي تؤكد إدانتها الشديدة للإساءة إلى الرسول العظيم، ورسالة الإسلام السمحة، ترى أن يكون التعبير عن الرفض والإدانة لهذا الأمر بالوسائل السلمية والقانونية، وبعيداً عن العنف والقتل والتعدي على الأبرياء واستهداف المقرات الديبلوماسية.

دعت إلى النظر في الإفراج المشروط كبديل عن التمديد

حقوق الإنسان" تطالب الشورى" بتحديد مدة قصوى للتوقيف الاحتياطي للمتهمين

المصدر: جريدة الرياض الأحد 27 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/09/16/article768450.html

الرياض - عبدالسلام البلوي
في ردها على تأييد مجلس الشورى عبر لجنته القضائية لإعطاء المحكمة المختصة حق تمديد فترة التوقيف للمتهمين في حالات استثنائية، طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة تحديد مدة قصوى للتوقيف الاحتياطي لا يمكن

تجاوزها بأي حال من الأحوال، وضرورة تحديد أنواع الجرائم التي يمكن تمديد التوقيف فيها، وحفظ حق المتهم في الاعتراض على قرار التمديد، إضافة إلى النظر في بدائل تمديد التوقيف ومنها الإفراج المشروط.
ودعت الجمعية إلى ضرورة ضبط قرار التمديد بمعايير موضوعية دقيقة لمنع إساءة استخدامه، وحذّر الدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية والمتحدث الرسمي باسمها من إساءة التعامل مع هذا التعديل على نظام الإجراءات الجزائية وقال:
إن التعديل المقترح ورغم أنه حصر التمديد في الحالات الاستثنائية، إلا أنه يعطي مشروعية للسجن لفترات طويلة دون حكم قضائي وقد يصل التمديد عدة سنوات.
وعبّر الخثلان عن استغراب الجمعية لتأييد اللجنة القضائية في مجلس الشورى للتعديل المقترح من مجلس الوزراء على المادة 114 من نظام الإجراءات الجزائية والذي يجيز تمديد توقيف المتهم لمدة تتجاوز الستة أشهر كما تنص المادة قبل التعديل.
من جهته عارض عضو اللجنة القضائية في المجلس الدكتور عبدالله صالح الحديثي، عدول لجنته عن قرارها السابق بعدم تجاوز مدد التوقيف ستة أشهر وطالب بعدم الموافقة على الزيادة المقترحة وقدم رأي أقلية أكد فيه أن مدة التوقيف المتهم في فقه الإجراءات تكون قصيرة ما أمكن حماية لحقه ولحاجة التحقيق تمدد هذه المدة لمدة من خمسة أيام إلى 40 يوماً ثم تمدد إلى مدة أو مدد لا تزيد في مجموعها عن 180 يوماً، وذلك بموافقة رئيس هيئة التحقيق والادعاء، وقال الحديثي إن هذه المدة القصوى المقررة في أنظمة وقوانين دول مجلس التعاون والقانون العربي الموحد للإجراءات الجنائية هو المتعارف عليه دولياً.
وكان مجلس الشورى قد ناقش الإثنين الماضي تعديلات مقترحة من مجلس الوزراء وأيدتها اللجنة القضائية في الشورى على نظام الإجراءات الجزائية، حيث النص على «وفي الحالات الاستثنائية التي يتطلب التوقيف مدة أطول، للمحكمة الموافقة على طلب تمديد التوقيف لمدة أو لمدد متعاقبة بحسب ما تراه وأن تصدر أمراً قضائياً مسبباً في ذلك».
وبررت اللجنة موافقتها على تمديد فترة التوقيف لأكثر من 6 أشهر، بأن التمديد المطلوب مشروط بالظروف الاستثنائية أولاً، ويخضع لرقابة المحكمة المختصة التي لها وحدها حق تقدير الظروف وبالتالي تمديد فترة التوقيف، إضافة إلى أن المدة المعمول بها حالياً غير كافية في الكثير من الجرائم ولأسباب تخرج عن إرادة جهة التحقيق مثل تعدد المتهمين أو هروب بعضهم وتعدد أماكن الجريمة وصدور التقارير من الأدلة الجنائية والطب الشرعي.

طالبت بمعاقبة منتجيه ومنع مثل هذه الإساءات

حقوق الإنسان" تستنكر الفيلم الآثم

المصدر: جريدة الرياض الأحد 27 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/09/16/article768586.html

الرياض - فاطمة الغامدي

استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة قيام مجموعة غير مسؤولة في الولايات المتحدة الأمريكية، بإنتاج فيلم مسيء للرسول محمد -صلى الله عليه وسلم- والدين الاسلامي مدينة بشدة من انتج هذا الفيلم ، ومن عرضه، و دعمه ،ودعت جميع الدول والمؤسسات الحقوقية و الإنسانية في العالم إلى العمل من اجل منع مثل هذه الممارسات والإساءات وإيقافها ومنع تكرارها وتجريم فاعليها والعمل على الحد من دائرة انتشارها أو ايجاد الذرائع القانونية لحماية فاعليها تحت حجج حماية حرية التعبير. والتي يتعين أن تقيد ممارستها باحترام حق الإنسان في عدم الإساءة لمعتقداته ومقدساته ورموزه الدينية فالاتفاقيات و المواثيق والعهود الدولية تؤكد على احترام الأديان و المعتقدات و الرموز الدينية لكافة الشعوب.

وأهابت الجمعية بالمجتمع الدولي بأن يعمل على تفعيل هذه القرارات الداعية لاحترام المقدسات وتجريم الإساءة إلى الأنبياء والرسل عليهم السلام، وإحالتها إلى الهيئات المختصة لإصدار مواثيق أممية تكون جزءاً من الشرعية الدولية لحقوق الإنسان وان تبذل الدول العربية والإسلامية كل الجهود لضمان معاقبة كل من يرتكب هذه الإساءة .
والجمعية تؤكد إدانتها الشديدة للإساءة إلى الرسول العظيم ورسالة الإسلام السمحة ترى أن يكون التعبير عن الرفض والإدانة لهذا الأمر بالوسائل السلمية والقانونية وبعيداً عن العنف والقتل والتعدي على الأبرياء واستهداف المقرات الدبلوماسية.

الربيعة يجيب اليوم عن أسئلة المواطنين من منبر الشورى .. وحقوق الإنسان :

تطبيق التأمين وربط المستشفيات والملف الموحد أبرز المطالب الصحية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 27 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120916/Con20120916532924.htm

نواف عافت (الرياض)
يجيب وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة اليوم من داخل قبة مجلس الشورى عن أسئلة واستفسارات المواطنين حول مختلف القضايا الصحية، والتي استقبلها المجلس على مدى الأيام الماضية.
وقال لـ «عكاظ» عضو مجلس الشورى الدكتور إبراهيم الشدي، إنه سيطرح خلال استضافة المجلس لوزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة اليوم بمجلس الشورى عدة أمور، منها الاهتمام بالطفولة وما يتعرض له الأطفال والحوامل والاحترازات المتبعة في هذا المجال، مؤكدا أنه يهتم شخصيا بهذا الأمر، وهي فرصة لطرح الآراء والتعرف على رؤية الوزارة بهذا الخصوص، مشيرا إلى أن مجلس الشورى ينظر للقاءاته مع الوزراء المتخصين فرصة مناسبة ومباشرة للتعرف عن قرب على سير العمل بهذه القطاعات بعيدا عن التقارير التي ترد له من هذه الجهات، ويحرص المجلس على إدراج نقاط كثيرة في هذه اللقاءات، مؤكدا أن لقاء وزير الصحة أعلن عنه قبل فترة، واستقبل المجلس أسئلة واستفسارات الكثير من المواطنين والمقيمين التي ستطرح لوزير الصحة.
من جانبه أوضح لـ «عكاظ» المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري، أن من أبرز المطالب لوزارة الصحة تتعلق بقضايا كثيرة، ولا بد من معالجة القصور في عملها وتحقيق رؤية القيادة بتقديم رعاية طبية لائقة وذات جودة عالية للمواطنين، تذليل الصعوبات، ربط المراكز والمستشفيات بشبكة معلومات واحدة تساهم في معرفة السجلات الطبية للمرضى ومتابعة أوضاعهم الصحية، سد النقص في عدد الأسرة، رفع الطاقة الاستيعابية للمستشفيات، أن تكون هناك جهة موحدة لمعرفة عدد الأسرة والاحتياجات لنقل المرضى بطريقة إنسانية وحضارية.
وشدد الفاخري على ضرورة تطبيق التأمين الطبي لتوفير العلاج بطريقة سهلة للمواطن، خصوصا أنه في الوضع الحالي الدولة تتحمل تكاليف العلاج بشكل كبير، ولا بد من تخصيص المستشفيات بإشراف وزارة الصحة لتوفير الحد الأدنى من المتطلبات في القطاع الحكومي والخاص للتزامن مع التأمين الطبي على المواطنين في جميع المناطق للحصول على العلاج بشكل سريع وراق، مؤكدا أن الجمعية تتلقى بين الحين والآخر عددا من الشكاوى بخصوص الخدمات الصحية وتتعامل معها وفق الأنظمة والطرق المتبعة.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تستنكر الفلم المسيء للرسول

المصدر: جريدة الوئام الأحد 27 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://alweeam.com/archives/155942

الرياض – الوئام – هاني الثبيتي :
أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية بياناً استنكرت فيه قيام مجموعة غير مسؤولة في الولايات المتحدة الأمريكية، بإنتاج فيلم مسيء للرسول محمد -صلى الله عليه وسلم- والدين الاسلامي وتدين بشدة من انتج هذا الفيلم ، ومن عرضه، و دعمه . ودعت الجمعية في بيانها جميع الدول والمؤسسات الحقوقية و الإنسانية في العالم إلى العمل من اجل منع مثل هذه الممارسات والإساءات وإيقافها ومنع تكرارها وتجريم فاعليها والعمل على الحد من دائرة انتشارها أو ايجاد الذرائع القانونية لحماية فاعليها تحت حجج حماية حرية التعبير والتي يتعين أن تقيد ممارستها باحترام حق الإنسان في عدم الإساءة لمعتقداته ومقدساته ورموزه الدينيه فالاتفاقيات و المواثيق و العهود الدولية تؤكد على احترام الأديان و المعتقدات و الرموز الدينية لكافة الشعوب.
وقالت الجمعية خلال البيان أن مثل هذا العمل يعد انتهاكاً للمادة الثانية من الفقرة العشرين من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية و التي تنص على "تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية والتى تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف".
كما اكدت على ان مناهضة كل ما يدعو إلى الكراهية وعدم احترام التنوع الثقافي و الديني والذي ينسجم مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، الصادرة بشان مناهضة تشويه صورة الأديان ووجوب احترامها والتي تحث جميع الدول على أن توفّر، في إطار نظمها القانونية والدستورية، الحماية الكافية من أعمال الكراهية والتمييز الناجمة عن تشويه صورة الأديان والتحريض على الكراهية الدينية عموماً، وعلى أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لتعزيز التسامح واحترام جميع الأديان وان تبذل جميع الدول أقصى جهد، وفقاً لتشريعاتها الوطنية وبما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ، لضمان الاحترام والحماية الكاملين للرموز الدينية.
وتهيب الجمعية بالمجتمع الدولي بان يعمل على تفعيل هذه القرارات الداعية لاحترام المقدسات وتجريم الإساءة إلى الأنبياء والرسل عليهم السلام، وإحالتها إلى الهيئات المختصة لإصدار مواثيق أممية تكون جزءا من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وان تبذل الدول العربية والإسلامية كل الجهود لضمان معاقبة كل من يرتكب هذه الإساءة .والجمعية وهي تؤكد إدانتها الشديدة للإساءة إلى الرسول العظيم ورسالة الإسلام السمحة ترى أن يكون التعبير عن الرفض والإدانة لهذا الأمر بالوسائل السلمية والقانونية وبعيداً عن العنف والقتلوالتعدي على الأبرياء و استهداف المقرات الدبلوماسية.

حقوق الإنسان": بعض القطاعات الحكومية تجاوبت مع» ملاحظات الجمعية

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/17/491965

أبها – عبده الأسمري
كشف مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تجاوب عدد من الوزارات مع الملاحظات التي تضمنها تقرير الجمعية الأخير، الذي كشف عن مخالفات في عدة وزارات، وطالب بإيجاد حلول لعدد منها.
وعلمت «الشرق» أن هنالك تحركاً أعقب التقرير من قبل وزارات خدمية في الدولة. وقد وردت للجمعية بعض ردود الأفعال على التقرير، تضمنت تجاوباً وتفاعلاً على ما ورد من مخالفات في التقرير الذي تم إعداده بناء على جولات ومتابعات عكفت عليها الجمعية طيلة عام، من خلال ما ورد إليها من تظلمات وشكاوى مواطنين وموظفين، ومتابعتها لما رصدته وسائل الإعلام، إضافة إلى وجود جولات مفاجئة على عدد من القطاعات. وأضاف المصدر أن الجمعية تدرس حاليا عدداً من الملفات الحقوقية في السعودية لجدولتها في مخاطبات جديدة، ومقارنتها بما تمت جدولته في التقرير السابق، حيث تعكف الجمعية على إعادة تحريك ملفات ظلت عالقة أو متجاهلة من بعض القطاعات، خصوصاً ما يتعلق بتوفير حق العمل والدراسة والعلاج والمشروعات التي تخدم حقوق أهالي القرى والمناطق النائية، إضافة إلى سعي الجمعية إلى تنفيذ جولات مفاجئة في مناطق المملكة لرصد حقوق المواطنين والمقيمين في بعض المواقع، ودراسة ملفات هامة كانت توقفت في الفترة الماضية. وشدد المصدر المسؤول على ضرورة الانتهاء من عدد من الملفات.

حقوق الإنسان ترصد نقص الكوادر وندرة الأجهزة ورداءة أسرّة الكلى خلال جولة قامت بها على مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/401681

أحمد سالم الجهني - حسام الضفيان - المدينة المنورة
رصد وفد جمعية حقوق الإنسان بالمدينة خلال زيارته أمس لمستشفى الملك فهد عددًا من الملاحظات أبرزها نقص الكوادر الطبية المؤهلة وندرة الأجهزة وعدم مناسبة أسرّة مرضي غسيل الكلى لحركة المرضي وسوء النظافة في مركز غسيل الكلى والأقسام الداخلية وسوء التكييف في مركز غسيل الكلى وبعض الأقسام الداخلية وكان وفد من جمعية حقوق

الإنسان بالمدينة المنورة برئاسة مدير الفرع الدكتور محمد بن شديد العوفي وبحضور رئيسة القسم النسائي بفرع مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف القرافي قد قام بزياره لمستشفي الملك فهد فى تفاعل سريع مع ماتم رصده من ملاحظات وما تلقته من تظلمات

قامت مشرفة مكتب الجمعية شرف القراقي بزيارة الأقسام النسائية في مركزغسيل الكلى والأقسام الداخلية في المستشفي وبينما زار فريق من الأعضاء دكتور محمد سالم العوفي ومحمد الرحيلي وخالد الدعجان الأقسام الرجالية في مركز غسيل الكلى والطوارىء وثلاجة الموتي وقد تم الاستماع إلي شكاوي المرضي المنومين بكلا القسمين كما تم زيارة ثلاجة الموتي

رفع التقرير

وأوضحت شرف القرافي مشرفة مكتب جمعية حقوق الإنسان بالمدينة لـ»المدينة» إنه سوف يرفع تقرير مفصل وشامل إلي رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني بالملاحظات التي تم رصدها لمخاطبه الجهات المعنية مؤكدة على ضرورة تحسين مستوى الرعاية الصحية المقدمة للمرضي وأن كل تاخير في معالجة الوضع يعني حرمان للمرضى من حقهم في توفير الرعاية الصحية المناسبة والمكفولة لهم بموجب الأنظمة الأساسية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضمت لها المملكة.

شكاوى متعددة

من جانبه أوضح الدكتور محمد شديد العوفي رئيس جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة أن سبب زيارة حقوق الإنسان لمستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة وباقي الأقسام من مركز الكلى وقسم ثلاجة الموتى وأقسام الطوارئ وتنويم المرضى لما تجمع من ملاحظات وشكاوي متنوعة وقد تحدثنا مع مدير مستشفى الملك فهد على هذه الملاحظات وبدوره أبدى وجهه نظره على تلك الملاحظات مشيرًا ملاحظة دور منسوبي المستشفى فيما يسعون إلى معالجته لبعض الملاحظات التي وقفت عليها الجمعية منها ما عولج ومنها ماهو في طريقه إلى المعالجة وأوضح العوفي ملاحظتة لكثافة المرضى بالأقسام، مشيرًا إلى ضرورة وجود مستشفى أخر رديف له لاستيعاب الأعداد الكبيرة التي تستقبلها أقسام المستشفى مطالبًا وزارة الصحة أن يتم معالجة مشكلة التكييف وإيجاد حل جذري لها وعلى حسب علم الجمعية أن هناك دراسة لجهة استشارية متخصصة والتي قدرت بدورها حجم المشكلة والتكاليف المطلوبة لحلها مؤكدًا أنه بمقدور وزارة الصحة إن شاء الله أن تخصص المبلغ المطلوب لحل مشكلات التكييف حلًا جزريًا،

مستشفى رديف

وأضاف العوفي أيضًا عن وجود دراسة لوزارة الصحة لإيجاد مستشفى رديف مؤكدًا أنها تتطلب أكثر من مستشفى واحد لحل الأزمة والمشكلة التي تواجهها أقسام المستشفى بالإضافة إلى مضاعفة أعداد الأسرة الموجودة ،ومن خلال رصدنا لتلك الملاحظات وجدنا بالفعل هناك تقصير ونقص في الكادر الطبي في المستشفى وتأكيد ماوردنا من شكاوي المرضى المنومين بالأقسام فيها داعيًا أن يتم معالجة هذا الأمر قريبًا إن شاء الله. وعن مركز غسيل الكلى قال العوفي وقفنا على شكاوي المراجعين على تلف وتكسير الأسرة وكراسي الغسيل وخوف كثير من المرضى من السقوط من هذه الأسرة .

مشكلة الأسرة

وطالب أن يتم علاج مشكلة الأسرة بأقصى سرعة لتجنب أضرار المرضى بالإضافة إلى نقص الكادر التمريضي وقد رصدنا شكاوي من القسم النسائي بالمركز تحدثت عن مشكلة النظافة والتكييف وقلة الممرضين وردائة المكان بشكل عام وانشار الحشرات والقوارض بين الأسرة وقد لاحظنا هذا فعلا أثناء وقوفنا وصدق ماذكره المرضى وأضاف القحطاني أنه على ثقة من تجاوب إدارة المستشفى واهتمامها بهذه الأمير والإعتناء بها بمتابعة وزارة الصحة ومعالي وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة المعهود به الحرص الشديد على تطوير المرافق الصحية المختلفة.

160 درجًا

وعن زيارة ثلاجة الموتى قال العوفي: «إن عدد 160 درجًا في ثلاجات مستشفى الملك فهد ومستشفى الميقات وذلك عدد قليل جدًا قياسًا بعدد سكان المدينة والزائرين فيها والذي لايقل عدد زائريها من منطقة مكة المكرمة والتي يوجد بها عدد 900 درجًا مطالبًا باهتمام وزارة الصحة بثلاجات الموتى في المدينة المنورة.

وأشار العوفي إلى أن المدينة المنورة تستقبل المعتمرين والزوار والحجاج مما يصل عددهم إلى 6 مليون زائر سنويًا مطالبًا مراعاة ذلك الأمر في خطة وزارة الصحة للمستشفيات ومرافقها في منطقة المدينة المنورة.

مشيرًا إلى دور حقوق الإنسان لخدمة المواطن وصحتة ولا شك أن هذه الأمور ستحظى باهتمام ولاة الأمر الحريصين على أبناء وطنهم كما قدم شكره إلى صحيفة المدينة والذي تعدها جمعية حقوق الإنسان جزء مكمل لعمل الجمعية وعن تجاوب الصحة لتلك الملاحظات أكد العوفي أن دور الجمعية هو إرسال التقارير والملاحظات لسعادة مدير الجمعية.

حقوق الإنسان تنظر قضية أسرة تدّعي امتلاك600 ألف م بمخطط إجياد

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/401700

عبدالله خميس العمري - مكة المكرمة

ينظر فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة قضية أسرة تدّعي ملكيتها لمساحة 600 ألف متر مربع في مخطط اجياد . وبحسب وكيل الأسرة علي حسن عبدالله أن الاسرة المكونة من 25 وريثًا فقدت عائلها عام 1414هـ وهي تملك منزلا شعبيا في جزء بسيط من الأرض المتنازع عليها وأنها فوجئت بقيام أحد الأشخاص بالعمل في الأرض والتصرف فيها بالبيع رغم وجود وثيقة استحكام مسجلة لدى المحكمة وتم تداول الأرض بالبيع بين ثلاثة أشخاص لتضييع حق الورثة - بحسب الوكيل - وتبدأ رحلة المطالبة بحق الأسرة في ملكها العائد لها بالوراثة . وأضاف: إنه سلك جميع السبل المتاحة إلى أن صدر أمر بإيقاف صك الاستحكام الذي بيعت الأرض بموجبه إلى أن يتم البت فيها من قبل المحكمة مشيرا إلى أن هناك أطرافا تدخلت بهدف الصلح وحصلت الأسرة على وعود لم ينفذ منها شيء حتى الآن!! . وطالب وكيل الأسرة إنصاف موكليه وإعادة حقهم مشيرا إلى أنهم لجأوا إلى الجمعية التي استجابت لقضيتهم وبدأت إجراءاتها النظامية لمساعدة الأسرة.

من جهته قال مدير فرع الجمعية الأستاذ سليمان الزايدي : إن الجمعية تتواصل مع الجهات المعنية بشكوى الأسرة التي تدّعي أحقيتها في ملك أرض بإجياد آلت إليهم بالوراثة واطلعت على كافة الأوراق الثبوتية وتعمل على التأكد من صحة الدعوى لمتابعتها بعد ذلك مع الجهات المعنية حسب الإجراءات المتبعة في هذا الشأن .

ممرضو مركز الكلى يشكون نقص الكادر وضغط المرضى

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/401682

أحمد سالم الجهني، حسام الضفيان - المدينة المنورة

عبر عدد من الممرضين العاملين بمركز الكلى بالمدينة المنورة عن استيائهم من الضغوط الكبيرة التي يتعرضون لها بسبب نقص الكادر التمريضي في مركز الكلى، وقالوا لوفد جمعية حقوق الإنسان الذي زار المركز صباح أمس أن 4 ممرضين فقط في كل فترة يخدمون أعدادًا كبيرة الأمر الذي حفز أحد أعضاء الجمعية لاستخدام آلة حاسبة لاحتساب عدد المرضى الذين يخدمهم كل فرد ليتضح أن عدد مرات غسيل الكلى التي تتم في اليوم أكثر من 450 حالة غسيل في اليوم. وأضاف أحد المسؤولين في المركز في حواره مع الوفد أن المركز بحاجة إلى زيادة الكادر التمريضي بنسبة 30% على الأقل مشيرًا إلى أن العدد الحالي يعاني من الضغط الشديد في العمل مما قد يؤثر على مستوى الخدمة.

حقوق الإنسان تكشف نقص الكوادر في مستشفى الملك فهد

مريض في طوارئ الكلى منذ شهرين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120917/Con20120917533377.htm

سامي المغامسي (المدينة المنورة)

سجلت جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة ملاحظات على مستشفى الملك فهد ومركز الكلى وثلاجة الموتى في المدينة المنورة من خلال زيارة مفاجئة قام بها وفد برئاسة الدكتور محمد شديد العوفي وعضو الجمعية المحامي خالد الدعجان وشرف القرافي المشرفة على حقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة.

وكشفت الزيارة، التي رافقت فيها «عكاظ» الفريق، قلة أعداد التمريض، حيث يشرف ممرض في الفترة المسائية على 25 مريضا، وهناك سوء في التكييف في القسم، وإشكالية في المصاعد.

وفي قسم الطوارئ تمت ملاحظة أن عدد المراجعين يصل إلى أكثر من 450 مريضا في اليوم، بينما العدد الإجمالي للممرضين لا يتجاوز 40 ممرضا، موزعين على ثلاث مناوبات، في وقت يحتاج القسم 120 ممرضا، كما أن عدد الأطباء سبعة فقط، أربعة منهم للرجال وثلاثة في قسم النساء.

والتقى فريق حقوق الإنسان بعدد من المرضى الذين أبدوا ما اعتبروه عدم اهتمام، مثل حالة عبدالرحمن الصيفي، الذي أشار إلى أنه موجود في قسم الطوارئ منذ شهرين، دون تدخل لعلاجه، بل يسخر منه الأطباء على حد قوله، مشيرا إلى أنه لا يجد طريقة لتنويمه إلا في الطوارئ.

وفي قسم الكلى تمت ملاحظة وجود هبوط أرضي للمبنى، ويحتاج إلى ترميم، فيما في قسم الرجال لا تتوفر إلا ممرضة واحدة فقط تباشر 15 حالة، ويوجد طبيب واحد لكل 60 مريضا، فيما عدد الأسرة لا يتجاوز 104 أسرة، فيما عدد المرضى يصل إلى 5250 مريضا.

وأوضح الدكتور محمد شديد العوفي عضو جمعية حقوق الإنسان لـ«عكاظ» أنه تم رصد العديد من أوجه القصور في المستشفى وقسم الكلى، وتمت ملاحظه تكدس المرضى في الغرف وسوء التكييف في المستشفى، مشيرا إلى أن إدارة المستشفى تبذل جهدا طيبا في معالجة بعض القصور والإشكاليات الموجودة في المستشفى، وتمت معالجة بعض القصور، ونلمس مع تكدس أعداد المرضى الحاجة إلى وجود مستشفى مرادف أو توسيع المستشفى بشكل أكبر من ذلك بكثير حتى يستطيع استيعاب أعداد المرضى والمراجعين، مبينا أنه ينتظر من وزارة الصحة حل مشكلة التكييف بشكل جذري، وهناك فريق مختص يشرف على حل مشكلة التكييف، مؤملا في أن توفر وزارة الصحة المبلغ لحل المشكلة حسب التكلفة من قبل اللجنة الاستشارية.

وبين العوفي أن عدد الطاقم الطبي الحالي لا يغطى أعداد المرضى، كما أن هناك قصورا في عدد الطاقم التمريضي في كثير من الأقسام التي تمت زيارتها في ظل أعداد المنومين في المستشفى.

وأشار إلى أنه تم الوقوف على قسم النساء في قسم الكلى وسجلت عدة ملاحظات، أبرزها: سوء المكان وسوء النظافة وسوء التكييف وقلة أعداد التمريض وانتشار القوارض والحشرات، مبينا أن هناك ملاحظة على قسم ثلاجة الموتى، حيث لا تستوعب سوى 136 متوفى وهو عدد قليل جدا.

وأوضح أن الجمعية سترفع تقريرا مفصلا إلى مشرف جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة، وبالتالي سيتم الرفع إلى رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لرفع الملاحظات إلى وزارة الصحة.

المدعى عليهم يتذمرون.. وحقوق الإنسان" تتلقى110 قضايا اعتراض على الأحكام في عام واحد

محاكم توجِّه خطابات تبليغ دون ذكر الدعوى.. قضاة: الإجراء غير نظامي.. العدل: نطبق نظام المرافعات.. عضو شورى: النظام سيتغير قريبا

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/17/491602

الدمام – فاطمة آل دبيس

تاربت الآراء القانونية والقضائية حيال ماتقدم عليه محاكم المملكة من إرسال خطابات التبليغ إلى المدعى عليهم دون ذكر سبب الدعوى، أو جعلها عامة وغامضة، ففي الوقت الذي رأى فيه القضاة أن هذا الإجراء يعد مخالفة للنظام، أكدت وزارة العدل أنها تتبع المادة الثالثة عشرة من نظام المرافعات الشرعية، في حين كشف عضو مجلس شورى، أنه ربما يطول هذا الإجراء تعديل في نظام المرافعات الجديد الذي سيقر قريبا .

وأكد قضاة وقانونيون وحقوقيون أن اتباع هذا الإجراء في المحاكم يؤدي إلى قدوم المدعى عليه للمحكمة دون أي استعداد نفسي أو حقوقي، مشيرين إلى أن معظم حالات عدم القبول الحكم الصادر، واللجوء إلى محاكم الاستئناف هو اتباع هذه الطريقة في التبليغ.

مطالبة حقوقية

وشكت المواطنة سكينه بقولها « تلقيت خطاب تبليغ بحضور إلى المحكمة العامة دون ذكر أي سبب للدعوى، ولم أكن أتوقع أن أتلقى أية دعوى ضدي»، الأمر الذي تسبب لها في عناء، حيث حاولت البحث عن أي شخص له صلة بالمحكمة لتعرف ما طبيعة القضية الموجهة ضدها، وتتساءل ما سبب عدم ذكر الدعوى المقدمة ضدها؟ وأفاد المواطن راشد الموسى أنه تلقى خطاب التبليغ، وذكرت فيه الدعوى، ولكنها كانت غير واضحة لعمومتيها، حيث ذكر فيها مصطلح «مطالبة حقوقية» فقط.

وأضاف المواطن طالب الغدير أنه تلقى طلب الحضور إلى المحكمة الصغرى في الأحساء عن طريق مكالمة جوال، وبطلب معرفة السبب رفض الموظف إفادته، وبعد الرجوع إلى المحكمة، أفيد أنه لا يوجد أية دعوى ضده، وبعد مضي مدة من الزمن تبين أنه لم يحضر أربع جلسات ما تسبب في تعميم اسمه وتوقيف حساباته.

وبينت المواطنة مرفت السادة أن زوجها رفع ضدها دعوى حضانة وكسبها بحكم قضائي، ولكن إسناد القاضي الحكم إلى أسباب ضعيفة، جعلها تطعن في الحكم، وأكملت الإجراءات في محكمة الاستئناف التي حكمت لصالحها، وبين مصدر قضائي أن توجيه خطاب التبليغ دون ذكر الدعوى الموجهة ضدة مخالفة صريحة لنظام المرافعات الشرعية، حيث إن النظام ينص على وجوب تضمين السبب في الخطاب الموجه، وأنه يعد من حقوق المواطن، ولكن جهل المواطن بالنظام يجعله يعتقد أن القاضي مخير في تضمين السبب في الدعوى أم عدم تضمينه.

تقصير في التسبب

وبين المحامي مشعل الشريف أن محاكم المملكة في غالبها تعاني من تقصير كبير في التسبب، مضيفاً أن أركان صك الحكم توضع فيه بيانات كلٍ من المدعي والمدعى عليه، والحكم والسبب، ويتعرض جزء السبب لتقصير وإهمال من القضاة، وذلك بوضع أسباب ضعيفة جدا، ما ينتج عنه عدم اقتناع المحكوم ضده بالحكم الموجه له، على عكس انه اذا استند الحكم إلى حيثيات قوية، يقبل به جميع الأطراف، حتى من صدر ضده. وقال الشريف إن ضعف التسبيب والخطأ في الاستدلال هما مداخل الاعتراض على الحكم لدى المحامي، حيث يعمل على الرجوع القواعد الشرعية، والأحكام العرفية، التي تمكنه من الاعتراض على الحكم والطعن في صحته، وأشاد الشريف بالأسباب التي تستند إليها المحكمة الإدارية في الدمام وأكد على قوتها، على العكس من المحاكم الشرعية، مؤكدا أن وزارة العدل تعمل حالياً على تقديم دورات في التسبيب .

تسبيب الحكم

وذكر المحامي والمستشار القانوني عبدالعزيز الزامل أن قوة الحكم وضعفه من قوة السبب الذي استند عليه، آخذا بمبدأ ضرورة تسبيب الحكم وتعليله، وبناء على ذلك يجب على القاضي عند وضع الحكم وتوضيح الحيثيات أن تكون قوية، حتى تزيد من ثقة المواطن في الحكم لا تزعزع ثقته، وتجعله يقدم على طلب الاستئناف.

وقال الزامل إن المنظم في الفقرة الثالثة من المادة 14 من نظام المرافعات الشرعية، أوجب ضرورة إرفاق صحيفة الدعوى مع صورة من التبليغ بالحضور، سواء كان المدعى عليه سعوديا أم أجنبيا، وفي داخل المملكة أم خارجها، وفقاً للمادتين 20و 39، اللتين بينتا أنه في حال ما إذا كان المدعى عليه أجنبيا يجب أن يرسل التبليغ مع صحيفة الدعوى مختوما بختم المملكة، ومترجما بلغة المدعى علية، وترسل إلى بلده، وهذا الأجراء ينطبق أيضا في حال ما إذا كان المدعى عليه سعوديا، والغاية من ذلك تجنب كثرة الجلسات، واختصار النظر في الدعوى ليكون المدعى عليه على بينة، وقادر على تقديم دفوعه، وإعداد أسانيده، سواء كانت دفوع شكلية أم موضوعية.

وأضاف الزامل أنه في حال ذكر «مطالبة مالية» ففي هذه المطالبة يمكن أن تنظر أمام المحكمة العامة أو المحكمة الجزئية على حسب مقدار المطالبة، وعدم ذكر المحكمة لمقدار المبلغ قد يتسبب في تطويل النظر، وبعد ذلك يطالب بإحالتها إلى محكمة أخرى، كون الجزئية تنظر الدعوى المالية الأقل من عشرين ألف ريال فقط.

110 قضايا

ورد لجمعية حقوق الإنسان خلال عام واحد 110 قضايا متنوعة،ما بين الاعتراض على الحكم، أو عدم الاقتناع بالحكم الصادر، أو مطالبة بإعادة النظر في القضية، أو مطالبة بالتعويض، وأوضح عضو جمعية حقوق الإنسان المستشار القانوني خالد الفاخري، أن هذه القضايا ترد لعدم قيام المقدم لها بالأجراء المناسب في ذات المحكمة التي أصدرت الحكم، حيث إنه يفترض في حال الاعتراض يقدم مباشرة أمام القضاء الصادر للحكم، ولكن جهل المواطن بنظام المرافعات الشرعية يفقده بعض حقوقه التي خولها له النظام، ويرى الفاخري أن قوة السبب وضعفه يختلف من شخص لآخر على حسب موافقة الحكم الصادر لمصلحته، حيث إن القاضي يستند إلى الأدلة والمستندات التي يقدمها الخصوم، وفي حال أن صدر القرار بموافقة مستندات أحدهما، يشعر الطرف الآخر أن الحكم مستند إلى أسباب وحيثيات ضعيفة.

توظيف التكنولوجيا

وطالب الفاخري بضرورة إسناد لائحة الدعوى إلى خطاب التبليغ، وتوجيه طلب من المحكمة إلى المدعى عليه بضرورة الحضور مع الرد على اللائحة التي قدمت له، لما لهذا الأمر من مساهمة في تقليص عدد الجلسات، وتوفير الوقت على القضاة، وأضاف الفاخري أنه ليس من حق أية محكمة توجيه خطاب تبليغ بالحضور دون إفادة المدعى عليه بالدعوى المقامة ضدة، وأن هذا مخالف لنظام المرافعات الشرعية، وقال الفاخري لابد من توظيف التكنولوجيا في التبليغ عن طريق استخدام الإيميل، أو موقع وزرة العدل، أو ما إلى ذلك لمنع تكبد العناء، وضمان إيصالها للفرد، وعدم تحميل المدعي تبعات التبليغ.

المردود النفسي

وأوضح الاختصاصي النفسي والاجتماعي فؤاد المشيخص، أن الحالة النفسية للمحكوم عليه تتعدى عدم قبوله للحكم الصادر، حيث أنها ترتكز على عدد من العوامل، تدور في مخيلة الشخص، كوضعه الاجتماعي بعد خروجه، ووضعة العملي، فيما إذا كان سيترتب على سجنه فصل من العمل، ووضعه المادي والأسري إذا ما كان يعيل أسرة، وأفاد المشيخص أن خوف الشخص، وتدهور حالته النفسية، تنطلق من ثلاثة عوامل، وهي عدم التزام المحكمة بالنظام، وعدم وضوح الجانب الحقوقي والمالي لديه، وكذلك خوفه من المؤسسات القضائية، ودعا المشيخص إلى ضرورة زيادة التثقيف لكافة أفراد المجتمع نحو هذه المؤسسات والمنظمات الحكومية بإيضاح دورها في الحماية والمحافظة على الحقوق، وأضاف المشيخص أنه في حال تبليغ المدعى عليه بطريقة غير رسمية، أو مخالفة أحكام المرافعات الشرعية، يجب على المواطن التقدم إلى الجهة الرسمية ليس لمعرفة سبب الدعوى بل لبيان المخالفة لمنع تكرارها.

وزارة العدل
ودافع مدير الإعلام والنشر في وزارة العدل إبراهيم الطيار على صحة الإجراء قائلاً «إن المادة الثالثة عشرة من نظام المرافعات الشرعية أوجبت أن تشتمل صحيفة التبليغ على موضوع الدعوى دون ذكر الحيثيات والأسباب، لأن ذلك هو ما سيقدمه المدعي، حال تقديم دعواه محرره أمام خصمة ليجيب عليها، ولأنه ثمة ملابسات وطلبات في الدعوى قد لا تكون صحيحة، وجب أن لا يقدمها إلا بحضور الطرف الآخر»، أما عن تسبيب الحكم فذكر أنه «يجب ألا يفتقر إلى طلب أحد طرفي الدعوى، بل هو من أركان النظر القضائي الصحيح، ويكون الإجراء مشوبا بالنقص في حال عدم التسبيب، وهو الجزء الكاشف لقناعة المحكمة، ومعتمدها فيما انتهجته من حكم، وقد جاء النظام بالإلزام بذلك» ، وأضاف مصدر قضائي أن تسبيب الحكم هو الدليل عليه، لذلك يجب أن لا يخلو الحكم في قضية من وضع السبب الذي بني على أساسه.
آل مسبل يؤكد نظامية إجراء المحاكم
قاضيان لـ الشرق: يحق للمدّعى عليه الاعتراض على استدعائه
جدة - نعيم تميم الحكيم
انتقد قاضيان إجراءات المحاكم بتبليغ المدعى عليه دون أن يعرف السبب الحقيقي لاستدعائه، مؤكدا أنه إجراء غير نظامي.
وقال القاضي في وزارة العدل الشيخ ناصر الدواد هذا الإجراء غير نظامي، فلابد أن يرفق طلب الاستدعاء بلائحة الدعوى كاملة حتى يطلع عليها، ويعرف موقفه، فإن حصل غير ذلك فإنه يعد تجاوزا في غير محله.
وأكد الدواد أن من حق أي شخص يبلغ دون أن يعرف سبب استدعائه الاعتراض؛ لوجود نقص في إجراءات التبليغ، وعدم إعطاء فرصة للرد.
ويؤكد القاضي السابق في ديوان المظالم محمد الجذلاني أن المدعى حين يستدعى للمحكمة يجب أن يبلغ بصحيفة الدعوة المرفوعة ضده ليتسنى له الاطلاع عليها، والرد على ماجاء فيها، مؤكدا أنه إذا تم العمل بغير هذه الطريقة فهو أمر غير نظامي.
ولفت إلى أن استدعاء الشخص المدعى عليه للمحكمة بصحيفة الدعوى معمول به في محكمة الرياض، نافيا علمه بطريقة الاستدعاء في باقي محاكم المملكة.
وألمح الجذلاني إلى أن النظام السائد عالميا هو أن تلحق لائحة الدعوة بطلب الاستدعاء، مؤكدا أن ذلك بحاجة للتثبت منه.
لكن عضو لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في مجلس الشورى الشيخ عازب آل مسبل يوضح أن نظام المرافعات النافذ بنص على إرسال طلب دون تحديد نوعية القضية وعندما يحضر يخبره القاضي بنوع القضية ويحدد له موعدا جديدا للرد على لائحة الاتهام، مؤكدا أن الوزارة تسير على لائحة نظام المرافعات الصادر عام 1428هـ. وأبان آل مسبل أن النظام سيشهد بعض التغييرات في نسخته الجديدة التي ستصدر قريبا بعد رفعها من مجلس الشورى قبل عامين للمقام السامي انتظارا لاعتمادها، ملمحا على إمكانية وجود تغيير في هذا الإجراء مع اللائحة الجديدة.

تجاوباً مع ما نشرته الشرق

حقوق الإنسان" تحقق في اعتداء معلم على طالب بخرطوم طفاية الحريق

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/18/493055

المدينة المنورة – تركي الصاعدي

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان واقعة اعتداء معلم على تلميذ في مدرسة هشام بن حكيم الابتدائية في حي الجرف في المدينة المنورة، وذلك بضربه بواسطة خرطوم طفاية حريق، ما تسبب بعدد من الإصابات الجسدية والنفسية للطالب اليتيم محمد الحربي.

وأوضحت المشرفة على مكتب الجمعية في المدينة المنورة شرف القرافي لـ»الشرق»، التي نشرت الواقعة في عددها الصادر أمس الأول، أن الجمعية بدأت فعلا بالتحقيق تجاوبا مع ما نشرته الصحيفة، وذلك بناء على النظام الأساسي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، مؤكدة أن الجمعية رصدت واقعة الاعتداء وكلفت الباحث القانوني في مكتب الجمعية محمد الرحيلي بزيارة المدرسة وتقصي حقائق الواقعة وجمع المعلومات من خلال مقابلة كافة الأطراف المعنية.

وأشارت القرافي إلى أن الضرب يمثل انتهاكاً لحقوق الطفل المكفولة بالأنظمة وباتفاقية حقوق الطفل التي انضمت لها المملكة، التي نصت في المادة 37 على أن تكفل جميع الدول الأطراف ألا يتعرض أي طفل للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، لافتة إلى أن التعليمات المبلغة والمشددة من قبل الجهات المختصة تؤكد على ضرورة تجنب جميع الممارسات غير التربوية التي تترك آثارا سلبية على الطالب وتحصيله الدراسي، ومنها الإيذاء الجسدي والنفسي بكافة أنواعه.

وبينت مشرفة فرع الجمعية أنه استناداً على ذلك فقد تمت مخاطبة الجهة المختصة بما تم رصده من ملاحظات لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

أكد أنه سيرد على تقرير حقوق الإنسان بشفافية .. مدير صحة المدينة لـ عكاظ:

4600 وظيفة لتغطية نقص الكوادر الطبية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120918/Con20120918533664.htm

سامي المغامسي (المدينة المنورة)

كشف مدير عام الشؤون الصحية في المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي عن بشرى سارة لأهل المنطقة مع الميزانية الجيدة من وزارة الصحة ستحل كثيرا من الإشكاليات الحالية في الصحة، ورفض الإفصاح عن البشرى حتى يتم إعلانها بشكل رسمي من الوزارة، وأكد أن المنطقة موعودة بمشاريع وكوادر صحية تكمل النقص الحالي، وقال« تم اعتماد أكثر من 4600 وظيفة ستغطي النقص الحالي».

وحول ملاحظات جمعية حقوق الإنسان عن وجود نقص في كوادر التمريض والأطباء في أقسام مستشفى الملك فهد والطوارئ، قال «هذه الوظائف ستغطي هذا النقص»، وبين أن صحة المنطقة سترد بكل شفافية على تقرير حقوق الإنسان، مضيفا زارت حقوق الإنسان المستشفى من خلال ما أثير في الصحافة، ووجدت أن وضع تكييف المستشفى ومركز الكلى جيد لا يستحق الإثارة التي أثيرت في وسائل الإعلام.

وأقر الطائفي بنقص القوى العاملة في المنطقة، مشيرا إلى أن هذا النقص رفع للوزارة وإلى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد أمير المنطقة لاعتماد وظائف جديدة لصحة المنطقة، وجار تسكين هذه الوظائف حسب الآلية المتبعة.

وأشار إلى أهمية إحلال مركز جديد لقسم الكلى، مبينا أنه تم إنشاء قسم جديد في مستشفى أحد لاستقبال (20) مريضا من المستشفى، وننتظر فقط دعم القسم الجيد بالكوادر الطبية، مضيفا اعتمدت وزارة الصحة ترميم المبنى الحالي لمركز الكلى حتى يتم إنشاء مبنى جديد يستوعب عددا كبيرا من المرضى وطالبنا بذلك قبل أن مطالبة حقوق الإنسان.

وعن زياره حقوق الإنسان قال «زيارة أية جهة حكومية أو وسائل الإعلام للمستشفيات الحكومية نرحب بها طالما أنها تساعد في إيجاد الحلول والمساعدة على وضع الحلول، ووزارة الصحة تعالج المشاكل بكل شفافية ووضوح، لكن هناك بعض الإشكاليات تحتاج لمدة زمنية للعلاج فقط».

وكان عدد من مرضى غسيل الكلى في المدينة المنورة قد طالبوا وزارة الصحة بالتجاوب مع ملاحظات جمعية حقوق الإنسان بإيجاد حلول لقسم الكلى ودعم مستشفى الملك فهد بالكودار الطبية، مشيرين إلى أن زيارة الجمعية كشفت عن الوضع السيئ العام في مركز الكلى ومستشفى الملك فهد، حسب تصريحات عضو الجمعية الدكتور محمد شديد العوفي، الذي بين أن المركز يعاني من نقص في الكوادر، وكراسي مرضى غسيل الكلى ليست في حالة جيدة، وكثير من المرضى يسقطون من هذه الكراسي حيث إنها قديمة ويجب تغييرها لتتوافق مع تحركات المرضى.

وكانت الجمعية قد تلقت العديد من شكاوى المواطنين والمرضى عن وجود قصور في مستشفى الملك فهد وقسم الكلى وثلاجة الموتى، ورصدت خلال الزيارة الأخيرة الكثير من الملاحظات والقصور، منها تكدس المرضى في الغرف وسوء التكييف ووجود حاجة ماسة لإنشاء مستشفى رديف لحل مشكلة مستشفى الملك فهد في ظل التكدس الحالي، وأن الطاقم الطبي الحالي لا يغطي أعداد المرضى خاصة أن عدد سكان المنطقة يفوق المليون والنصف، ورصدت الجمعية في بعض أقسام التنويم نقصا في أعداد التمريض، حيث يشرف كل ممرض في الفترة المسائية على 25 مريضا، كما رصدت جملة من الملاحظات على قسم الطوارئ في المستشفى حيث يصل عدد المرضى يوميا أكثر من 450 مريضا، ويحتاج القسم لـ 120 ممرضا بينما العدد الفعلي الحالي فقط 80 ممرضا على ثلاث فترات.

عبدالرحمن الصيفي مريض يعالج في قسم الطوارئ أوضح أن هناك إهمالا كبيرا في قسم الطوارئ، والأطباء والممرضون لا يتجاوبون مع المرضى، مؤكدا أنه موجود في القسم منذ شهرين رغم أنه يعاني من مرض خطير (أنيميا) ما يسمى داء الفيل دون إيجاد علاج لمرضه، ورفض الإطباء تنوميه وأن الممرضين يسخرون منه ويضحكون عليه ولايقدمون له العلاج المناسب، وقال هناك سوء في الخدمات الصحية في قسم الطوارئ.
محمد عواد الأحمدي أحد مرضى مركز غسيل الكلى قال «أتمنى أن تتحسن خدمات مركز الكلى في المستشفى بعد زياره جمعية حقوق الإنسان خاصة أنها رصدت الكثير من الملاحظات على المستشفى من سوء الخدمة والنظافة وقلة أعداد الطاقم الطبي، والكراسي الخاصة بالغسيل لا تتناسب مع المرضى».

معلم "أهلية" يصفع طالبا .. والمدرسة تكتفي بـ"الحسم"

آل الشيخ لـ"الوطن": طرقت أبوابا عدة ولم أجد الإنصاف

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=113810&CategoryID=3

الرياض: فاطمة باسماعيل
رفض ولي أمر أحد الطلاب رد وزارة التربية والتعليم على شكواه بشأن إنصاف ابنه الذي تلقى صفعة قوية قرب عينه من أحد معلمي مدرسة أهلية سببت له آلاما حادة وآثارا نفسية بالغة، قبل أن تقوم المدرسة بطرد اثنين من أبنائه بسوء السلوك، مما دفعه للجوء إلى المحكمة الكبرى في الرياض ثم المحكمة المحكمة الجزئية غير أن الجهتين لم تقبلا تظلمه، فيما لا يزال ينتظر رد حقوق الإنسان.
ونقل المواطن عبدالله آل الشيخ لـ"الوطن" حيثيات وتفاصيل القضية وقال إنه استدعي إلى المدرسة بسبب مشكلة ابنه "سلطان" وأخبروه أن أحد المعلمين دفع ابنه بشكل طفيف بسبب طلبه المتكرر للذهاب إلى دورة المياه، وهو ما تجاوز عنه ونصح ابنه بطاعة المعلم ووعده ابنه بالهدايا ظنا منه أن الحادث بسيط، قبل أن يكتشف حقيقة الحادثة بعد أسبوعين وفقا لتقرير إدارة المدرسة وتفاقم الحالة النفسية للطالب، وهو ما أخفاه الابن عن أبيه وكذلك أخفاه المعلم الذي كتب التقرير بحكم أن جنسيته هي نفس جنسية المعلم الذي ضرب الطالب.
وأضاف آل الشيخ أنه ذهب إلى وزارة التربية والتعليم وتقدم بخطاب إلى الوزير لإنصاف ابنه سلطان - الطالب في الصف الرابع إبتدائي – من الضرب الذي طاله وكذب المدرسة عليه، ولكن الوزارة اكتفت بخصم خمسة أيام على المدرس مع لفت نظره، وذلك بعد التحقيق مع الطالب وهو ما اعترض عليه أيضا، وتساءل "كيف يتم التحقيق مع طالب في العاشرة من عمره دون وجود ولي أمره"، مشيرا إلى أنه وابنه رفضا قرار الوزارة ولكن الأخيرة لم تلتفت لاعتراضهما.
واستطرد آل الشيخ أنه توجه مرة أخرى للمحكمة الكبرى في الرياض بحثا عن الإنصاف، ولكن المحكمة رفضت البت في القضية باعتبارها ليست المختصة بها، فلجأ إلى المحكمة الجزئية التي رد قاضيها برفض القضية أيضا، مبينا أن هذا الرفض لم يوقفه بل دفعه إلى اللجوء أيضا إلى حقوق الإنسان التي قابل رئيسها شخصيا ووعده بمخاطبة الوزير، إلا أنها لم ترد حتى الآن.
ولم تتوقف معاناة الأب مع المدرسة الأهلية (تحتفظ "الوطن" باسمها) بل زادت حينما قررت طرد سلطان وأخيه خالد الذي يدرس في الصف السادس بعد استلام شهادتيهما وأعطتهما خطابا لولي أمرهما وادعت فيه أن الطالبين لا يتمتعان بالسلوك المفروض توفره فيهما، وأن الإدارة كانت تحثهما دائما على المثابرة في التحسن والتميز في السلوك ولكن استجابتهما لم تكن بمستوى طموح الأسرة التربوية وأن هناك تكرارا للشكوى من المدرسين منهما لعدم الانضباط وتعطيل سير الحصص بشكل دائم، لذلك قررت المدرسة الاعتذار عن قبول الطالبين في المدرسة العام المقبل.

آل الشيخ حمل لـ"الوطن" كافة المستندات التي تدعم كلامه ومن ضمنها تقرير المدرسة عن حادثة الضرب. وسرد الأب الحادثة قائلا: تمت معاقبة ابني سلطان بضربه بكف على عينه بسبب طلبه الذهاب لدورة المياه مرتين من المعلم وحين استفسر الطالب عن رفض طلبه الذهاب إلى دورة المياه مثل زملائه أجابه المعلم أنه لا مزاج له أن يوافق على خروجه من الفصل، فكرر ابني طلبه بالذهاب قائلا "لو سمحت مرة ثانية" ليرد عليه المعلم "اجلس يا قليل الأدب"، وهنا رد سلطان "أنت قليل الأدب"، فما كان من المعلم إلا أن مسك ابني من ثوبه وضربه كفا على وجهه بالقرب من عينه ما دفع الطالب إلى الصراخ ومغادرة الفصل والذهاب إلى الإداري المسؤول.
وكذّب ولي الأمر ما جاء في التقرير وأفاد بأنه تم التنبيه على المعلم والمشرف عنه وأن ولي الأمر تفهم الأمر ووصف ذلك بالكذب الصريح من قبل مدرسة تدعي أنها تربوية.
"الوطن" سعت لأكثر من أسبوعين الحصول على تعليق من إدارة التربية والتعليم في الرياض، إلا أنها أحالتها إلى المتحدث الرسمي للوزارة محمد الدخيني الذي طالب بإرسال بريد إلكتروني يسرد تفاصيل القضية، ولم يرد منه حتى ساعة نشر هذا الخبر أية إفادات حول الموضوع.

حقوق الإنسان تنشر لوائح حقوق المعاق"

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/18/494556

جدة – عامر الجفالي
تنهض حكومة خادم الحرمين الشريفين بمسؤولياتها تجاه أبنائها من المواطنين، وتولي ذوي الاحتياجات الخاصة العناية الفائقة في شتى مرافق الحياة بداية من تشريع وتنظيم الحقوق الخاصة بهم وانتهاء برعاية وتوفير هذه الحقوق ، تنهض الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمهام عدة في هذا المجال من بينها التوعية العامة بحقوق المعاقين في بلادنا الحبيبة، اذ أصدرت الجمعية اللوائح التنظيمية بحقوق المعاق ، وسعت لنشرها وإيصالها للمعاقين عبر كافة الوسائل، لتسهم في نشر هذه الثقافة بنشرها هذه الحقوق والتأكيد عليها .
حقوق الطفل المعاق
أوضحت اللائحة بأنه من حق الطفل المعاق أن يتم الاهتمام ببرامج الكشف المبكر عن إعاقته وتوفير الرعاية الصحية والتأهيلية له ، كما يحق له الاهتمام بإعداد دراسات وبحوث من شأنها تطوير برامج تنمي من قدراته ومهاراته، كما يجب على الجهات المسؤولة عن تقديم خدماتها للمعاق أن تطور كوادرها البشرية التي تتولى رعايته ، ويحق للمعاق أيضاً أن توفر الدولة المساعدة والدعم لأسرته إن كانت فقيرة ، كما يحق للطفل المعاق أن يتساوى مع أقرانه من الأطفال الأصحاء في الخدمات ، كما يحق للطفل المعاق دمجه مع بقية الأطفال في الدراسة لما له من أثر إيجابي في تقبل المجتمع له.
حقوق الشاب المعاق
كما نصت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي وافقت عليها المملكة على جملة من الحقوق منها: تشجيع الشاب المعاق والاعتراف بمهاراته في العمل كغيره ومنحه مميزات من ذلك تشجيعه وتوظيفه في القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص على توظيفه كمكاتب العمل حين تحتسب الموظف المعاق عند توظيفه بأربعة من الأصحاء عند احتساب نسبة السعودة ، كما يحق للشاب المعاق أن يتزوج ويؤسس أسرة برضى أطراف الزواج ، كما يحق له الاستفادة على قدم المساواة مع الآخرين من الخدمات والمرافق المجتمعية المتاحة لعامة الناس وضمان استجابة هذه الخدمات لاحتياجاته.
حقوق المرأة المعاقة
من حق المرأة المعاقة أن يكون لها وعي مجتمعي باحتياجاتها وإبراز ما تتمتع به من قدرات تجعلها متساوية مع الآخرين،

كما يحق لها توفير التدريب والتأهيل المناسب لإعاقتها وتوفير فرص العمل ،كما يحق لها أن تضمن لها الدولة توفير الخدمات والرعاية ، وكذلك الرعاية الصحية الشاملة خلال الحمل وبعد الولادة .

حقوق المسن المعاق

يحق للمسن المعاق توعية أسرته والمجتمع باحتياجاته ، كما يحق له تدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة معه في المؤسسات والمنازل ، ويحق له أيضاً أن تعد الدولة الدراسات والأبحاث حول الشيخوخة والإعاقة بما يخدم حالته ، كما يحق له توفير الرعاية الصحية، وتوفير المعينات والأجهزة التعويضية ، كما يحق له الوقاية من مخاطر العزلة بشتى الوسائل.

كما نص النظام الوطني لرعاية المعاقين لمجموعة من الحقوق التي كفلتها الدولة كاتعليم في جميع المراحل والتدريب والتوظيف والبرامج المساعدة على الاندماج في المجتمع والاستفادة من المرافق العامة وتهيئة وسائل المواصلات العامة ، كما يحق للمعاق الحصول على الاحترام ، كما يحق للمعاق أن كان من المؤهلين بأحد مراكز التأهيل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الحصول على إعانة لإقامة مشروع خاص ،كما يحق للمعاق أن تعمل وسائل الإعلام على تغيير رؤية المجتمع نحو إعاقته، كما يحق للأصم أن يتم التأكيد على لغة الإشارة في وسائل الإعلام ليواكب مجريات الإعلام ، كما يحق للكفيف أن يتم إصدار نشرات ومطبوعات بالحروف البارزة (برايل) ، كما يحق له ممارسة الأنشطة الرياضية ، كما يحق للمعاقين أن يكون لسيارتهم مكاناً مخصصاً في المواقف العامة بما لا يقل عن 5% من مساحة المواقف كما يحق له أن تكون الممرات والأرصفة التي يستخدمها خالية من العوائق والبروزات وأرضيتها من مواد خشنة تمنع الانزلاق ، كما يحق للمعاق في توفير الإمكانات المناسبة في المباني العامة وتوفير دورات المياه المهيأة له .

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

الحكم في ملابسات وفاة مريض بعد إخراجه من مستشفى.. قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120919/Con20120919533893.htm

خالد سليم الحميدي (مكة المكرمة)

استمعت اللجنة الطبية الشرعية بمكة المكرمة أمس إلى أقوال طبيب وممرضة في قضية رفعها المواطن ممدوح حامد الأنصاري، ضد أحد المستشفيات، مدعيا فيها وفاة والده في اليوم نفسه الذي أخرج من المستشفى، في حين كان في أشد الحاجة للعناية والمتابعة الطبية.

ويرى ممدوح الأنصاري خلال حديثه لـ«عكاظ» أن والده توفي لعدة أسباب منها إخراجه من المستشفى بقرار من الطبيب المعالج دون مبرر، في حين كان في اشد الحاجة إلى المتابعة والرعاية الصحية.

وأضاف «تعرض والدي في المستشفى إلى حادث شبه جنائي حيث اسقط من السرير الطبي وشج رأسه، ووجده أخي ممددا على أرض الغرفة بين دمائه». وأكد أن والده كان مقيدا بقطع من الشاش الطبي وعانى من الإهمال الطبي والعناية السريرية التي ينشدها كل مريض.

ومن جانبها، تتابع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة القضية حيث تقدم إليها ممدوح بشكوى مطالبا بإشرافها ومتابعتها في الجهات الطبية.

وقال المحامي سلطان بن علي الحارثي إن هذه القضية محل اهتمام ومتابعة من مسؤولي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مشيرا إلى نظر اللجنة الطبية الشرعية أمس في معطيات القضية واستماعهم إلى أقوال الطبيب والممرضة، متوقعا أن يصدر حكم اللجنة قريبا.

العراق يحجب أسماء 16 سجينا سعوديا

"الوطن" تنشر أسماءهم.. وحقوق الإنسان تدعو بغداد لاحترام الاتفاقيات الدولية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=113995&CategoryID=1

الرياض: عبدالله فلاح

أسقطت "بغداد" أسماء 16 موقوفا سعوديا من لوائحها التي سلمتها إلى المملكة قبل نحو عام، مما دفع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى مخاطبة السفارة العراقية في الرياض حول الأشخاص الذين انقطعت أخبارهم عن ذويهم منذ عدة سنوات أثناء وجودهم بالعراق.

وحصلت "الوطن" على قائمة السجناء التي أرفقتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في خطابها، والتي تضمنت أسماء لموقوفين سعوديين في العراق وهم: إبراهيم العنزي، علي الشهري، عادل الحربي، الشقيقان مشعل وسعود الرويلي، بندر اليحيى، محمد العبيد، خالد العتيبي، أحمد الجهني، عادل العنزي، ماجد القحطاني، عبدالله القحطاني، فهد الشهري، إبراهيم المزيرعي، فيصل أحمد، وماجد سعود.

وشددت الجمعية في خطابها الموجه إلى السفارة العراقية ـ حصلت "الوطن" على نسخة منه ـ على حقوق السجين والموقوف التي ضمنتها الاتفاقيات والأعراف الدولية.

كشفت معلومات جديدة حصلت عليها "الوطن" عن وجود قائمة تضم أسماء 16 سعوديا لم تكن ضمن القائمة التي سلمتها بغداد للرياض قبل نحو عام.

وعلمت "الوطن" أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خاطبت السفارة العراقية بالرياض، مؤكدة رصدها حالات بعض السجناء والموقوفين السعوديين لدى العراق، والذين انقطعت أخبارهم عن ذويهم منذ عدة سنوات أثناء وجودهم بالعراق.

وأشارت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في خطابها إلى أن القائمة الأخيرة المسلمة للسلطات السعودية تضمنت أسماء أشخاص انقطعت أخبارهم عن ذويهم منذ عدة سنوات ولم تُدرج أسماؤهم ضمن قائمة السعوديين الموقوفين والسجناء حالياً لدى السلطات العراقية.

وشددت الجمعية في خطابها الذي حصلت "الوطن" على نسخة منه، على حقوق السجين والموقوف التي ضمنتها الاتفاقيات والأعراف الدولية ومن ضمنها السماح له بالتواصل مع أسرته.

وطالبت الجمعية السفارة العراقية العمل على التنسيق مع سلطاتها من أجل تمكين الموقوفين والسجناء السعوديين من التواصل مع أسرهم والإفصاح عن أسماء جميع السعوديين سواء موقوفين أو سجناء.

وحصلت "الوطن" على قائمة السجناء التي أرفقتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في خطابها، التي تضمنت 16 اسما لموقوفين سعوديين في العراق وهم: إبراهيم العنزي، علي الشهري، عادل الحربي، الشقيقان مشعل وسعود الرويلي، بندر اليحيى، محمد العبيد، خالد العتيبي، أحمد الجهني، عادل العنزي، ماجد القحطاني، عبدالله القحطاني، فهد الشهري، إبراهيم المزيرعي، فيصل أحمد، وماجد سعود.

جدير بالذكر أن اتفاقية تبادل السجناء التي وقعتها وزارة العدل السعودية مع نظيرتها العراقية بالرياض في مارس الماضي لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن، نظرا لعدم تصديق البرلمان العراقي عليها.

90 ٪ من موظفات الشركة المتعاقدة مع جامعة نورة "غير سعوديات"

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://sabq.org/aSnfde

عبد الله السالم- سبق- خاص:

علمت "سبق" من مصادرها الخاصة بعد الجلسة الثانية التي عقدت صباح اليوم الثلاثاء في وزارة العمل بين الشركة المتعاقدة مع معلمات جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن المفصولات ومع المعلمات أنفسهن، أن ما يقارب 90 % من الموظفات للشركة نفسها في فرعها بجامعة الأميرة نورة بالقسم النسائي موظفات غير سعوديات، وهو ما يعد مخالفاً لنظام العمل.

وكانت الجلسة الثانية التي عُقدت، صباح اليوم، بحضور المستشار القانوني والوكيل الشرعي عن بعض المعلمات المفصولات محمد الوهيبي، قد أحيلت إلى إدارة التفتيش بوزارة العمل حيث إن الشكوى كان محدداً لها الهيئة الابتدائية.

وقال الوهيبي في تصريح خصّ به "سبق" إن محامي الشركة تقدم بطلب بإحالة القضية إلى إدارة التفتيش، وهذا يعد مخالفاً للنظام؛ لأن الشركة تعتبر مدعى عليه، فكيف يتم تحويل القضية إلى إدارة التفتيش؟.. إضافة إلى أن محامي الشركة لم يقدم رداً على لائحة الدعوى المقدمة.

وأضاف الوهيبي: "إن مدير إدارة التفتيش قام باستدعاء الموظفات وإبلاغهن قبل حضور محاميهن بأن علاقتهن العمالية غير صحيحة وليس لهن حق بالمطالبة، وبعد حضوري بدّل كلامه تماماً، حيث إن تحويل القضية لإدارة التفتيش دون علم الوكيل الشرعي أو المحامي يعد نقطة غير نظامية، وهذا يعتبر تحيُّزاً من إدارة التفتيش للشركة، إضافة إلى أنه لا يحق لمدير إدارة التفتيش مناقشة الدعوى، فالذي له الحق في ذلك إدارة الدعوى أو الهيئة الابتدائية أو الهيئة العليا".

وعمّا دار اليوم في الجلسة، قال الوهيبي: "طلبنا إحالة القضية للهيئة الابتدائية لتحديد موعد لجلسة قضائية".

هذا وقد أخذت قضية فصل معلمات اللغة الإنجليزية بجامعة الأميرة نورة أبعاداً كبيرة، بعد تدخل هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) وتدخل وزارة التعليم العالي لتشكيل لجنة للنظر في القضية، إضافة إلى شكوى تسلمتها وزارة العمل قبل عقد جلستين في القضية.

كما علمت "سبق" أن المعلمات بصدد تقديم شكوى رسمية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للتدخل في القضية، وتم التواصل بين بعض المعلمات وبين أعضاء في الجمعية.

يُذكر أن الشركة المتعاقدة مع المعلمات المفصولات من جامعة الأميرة نورة لم تسجلهن في نظام التأمينات الاجتماعية، رغم أنه شرط أولي على الشركة، وهذا يعد مخالفة صريحة.

مواطن يقيّد رئيس جهة حكومية في طبرجل"... ويعتدي عليه بالضرب

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/436530

دومة الجندل - صالح الحجاج

عاش رئيس جهة حكومية خدمية في محافظة طبرجل (تحتفظ «الحياة» باسمه)، لحظات عصيبة أول من أمس، عندما تهجم عليه مواطن وقيّده في صهريج عند مزرعة وضربه.

وصوّر المواطن ما حدث مع رئيس الجهة الحكومية، ونشره عبر موقع «يوتيوب»، ويبدو فيه الموظف الحكومي يحاول صد الشخص المعتدي عليه ومنع التصوير، فيما يردد المعتدي «هذه عوايل ما فيه نظام يسمح لرئيس (---) يدخل علي»، فيما يرد الموظف بالقول «عيب عليك».

وكان الموظف الحكومي قدم للتأكد من وجود مخالفة في مزرعة بمحافظة طبرجل، لكن أشخاصاً داخل هذا المكان ادعوا أنه انتهك حرمة المكان، واعتدى أحدهم عليه بالضرب، وحضرت الجهات الأمنية إلى المكان، وحولت أطراف القضية إلى شرطة محافظة طبرجل للتحقيق معهم.

وأوضح المتحدث الإعلامي باسم شرطة منطقة الجوف العميد دامان الدرعان في بيان (تلقت «الحياة» نسخة منه)، أن بلاغاً ورد إلى شرطة محافظة طبرجل عند الساعة السادسة والربع من عصر أول من أمس، فحواه أنه أثناء قيام رئيس إحدى الجهات الحكومية الخدمية في محافظة طبرجل بمشاهدة مخالفة ضمن اختصاص تلك الجهة، ومحاولته التأكد منها، قام مواطن يبلغ من العمر 27 عاماً بالتهجم عليه والاعتداء عليه بالضرب، وادعائه دخول الموقع من دون إذن، فتم ضبط المواطن، ولا يزال التحقيق جارياً، كما جرى الإفراج عن رئيس الجهة الحكومية.

وباشر رئيس الجهة الحكومية المعتدى عليه عمله كالمعتاد أمس. واتصلت «الحياة» به مراراً للتعليق على الحادثة، لكنه لم يجب، في حين اكتفى مدير العلاقات العامة في أمانة منطقة الجوف مساعد العسكر بالقول: «أمين منطقة الجوف المهندس عجب القحطاني مهتم بالحادثة، وهناك اتصال مع الموظف الحكومي للاطمئنان على حاله».

وعلمت «الحياة» أن الشخص الذي اعتدى على الموظف الحكومي يعمل عسكرياً.

إلى ذلك، ذكر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ«الحياة»، أن القضية لا تزال في مراحلها الأولية، ويجب أن تنتظر «الجمعية» حتى تنتهي الجهات الأمنية من التحقيق في الموضوع، وإذا تبين أن هناك قصوراً يتم التدخل من «جمعية حقوق الإنسان».

يذكر أن حوادث مشابهة وقعت لعدد من رؤساء البلديات في مناطق مختلفة، من ضمنها الاعتداء على رئيس بلدية محافظة القريات السابق المهندس فايز الشهيلي وعلى رئيس بلدية محافظة ضمد المهندس علي ساحلي.

حاجات الناس على الواقع

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/17/article_693509.html

خالد السهيل

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بوضع احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية. جاء ذلك في التقرير الثالث للجمعية الذي رصد قصورا لدى أجهزة حكومية في حماية حقوق الأفراد وتذليل الصعوبات التي تواجههم. وهذا وفقا للتقرير مخالفة صريحة لمنطوق التوجيه الملكي بوضع المواطن واحتياجاته نصب عين الوزراء والمسؤولين. وقد تلا هذا التوجيه، أمر سام آخر يؤكد على الأجهزة الحكومية بالحرص على تطوير الخدمات التابعة لها وتقديمها لكل محتاج من المواطنين وتلافي أي قصور. (التقرير الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة: طموح قيادة وضعف أداء أجهزة). ويمكن الحصول على نسخة كاملة من التقرير ومراجعته من خلال موقع الجمعية الإلكتروني.

ما دعاني للتذكير بالفقرات السابقة، استمراء بعض المسؤولين، اعتبار أن أي ملاحظة لا بد أن يكون لدى قائلها دافع نفعي شخصي، بل إن البعض منهم أحيانا يصغي للحل الأسهل، والذي يصب في مصب التشكيك في الولاء والإنسياق لتأثيرات سلبية.

لكن خطورة هذا المسار، أنه يجعل المسؤول بدلا من إعادة قراءة الصورة بشكل صحيح وموضوعي، يستسلم للحلول الأسهل وهي الركون إلى أنه لا توجد مشكلة، وأن كل الأمور تمام، والأمر لا يعدو أن يكون مجرد أصوات حاقدة يمكن تصنيفهم تحت مسمى: أعداء النجاح.

لا شك أن هناك أعداء للنجاح، وهناك مغرضين، وهناك متربصين، لكن غالبية المخلصين لا يمكن وضعهم في السلة ذاتها، فقط لأن مستشار هذا المسؤول أو ذاك لا توضع أمامه الحقيقة بشكلها المجرد، أو أنه يصر على أن يرى الصورة بشكل مغاير.

إن تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يؤكد ما يعرفه الجميع، من أن القيادة الرشيدة يحفظها الله، حريصة على أن يكون الإنسان أولا. ولكن الأدوات التنفيذية لم تتمكن حتى الآن من ترجمة هذه التوجيهات على أرض الواقع بما تتطلع إليه القيادة وما يطمح إليه المواطن.

حائل تكشف جدار الصحة المائل

المصدر: جريدة البلاد السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=13394

صالح المعيض

شجعني صاحب السمو الملكي سعود بن عبدالمحسن آل سعود امير منطقة حائل حينما صرح لصحيفة عكاظ في بداية الأسبوع الماضي بأنه سيبلغ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالوضع الصحي في المنطقة والأنظمة

التي أدت إلى خلل في معالجة الأخطاء وتكرارها. وأن "النظام الصحي في المملكة بحاجة إلى نظرة شاملة، وتعديل جذري يحدد المسؤولية بشكل دقيق، ولا أعفي الوزارة من المشكلة كونها كبيرة، والأمور مرتبطة ببعضها البعض بين الصلاحيات والإحساس بالمسؤوليات". بتصرف.

انتهى حديث سموه الكريم لأن اعود للحديث عن الهم الصحي وبصفة عامة واكرر مع بداية كل مقال وعلى مدار عقدين من الزمن التأكيد على ان الدولة لم تقصر إطلاقا في ضخ الموارد المالية لتكون اعتمادات لمشاريع وزارة الصحة وأن الأرقام تضاعفت خلال العشر السنوات الماضية من اربعة مليارات سنويا إلى ما يزيد عن ستين مليارا وهذا دليل على ما توليه الدولة لهذا القطاع الحيوي الهام.

ولكن وهذا حقيقة وليس تقليدا وكما ذكرت في مقال سابق لقد هرمنا ونحن ننتظر من وزارة الصحة الرقي بخدماتها ومواكبة الواقع وحجم ما ينفق على هذا المرفق الحيوي ويسخر له من إمكانيات مالية وفنية وبشرية لكن ينقصها الجودة التي كلما وعدنا بها وجدناها تنهار، فلا المريض كان (اولا) ولا الخدمات كانت (معقولة) ونكرر لعل هنالك من يسمع نحن لا نسوق الكلام جزافا بل من واقع مؤسف وموجع بل مفجع فبين كل فترة وفترة تظهر على السطح مشاكل كوارثية بمعنى الكلمة هي وليدة إهمال وعدم اكتراث وتؤكد أن لا أجندة حقيقية ذات نظرة طويلة المدى تحظى بها إستراتيجية العمل بهذه الوزارة وكأننا بمن يقول (انا ومن بعدي الطوفان)

ولعلي قبل سنوات كتبت مقالا (حمى الوادي وجدار الصحة المتصدع) واليوم أراه مائلا ولعل نظام التأمين الصحي للمواطنين خير شاهد رغم مرور ثلاثة وزراء على الوزارة والمشكلة لا زالت قائمة بدون مسببات مقنعة أبدا بل بقيت رهينة الأدراج رغم أن كل مسؤول مع بداية توليه يعلن أن التأمين الصحي للمواطنين سيكون من اولويات مهامه، يعني هرم الشباب منذ فكرة التأمين ولا زال (مكانك سر) وتعثر مشاريع الوزراة وبالذات المستشفيات واضح للعيان ولا يبدو في الأفق حلول لمشاكل ذلك التعثر، وقبل فترة كانت كارثة سيارات الإسعاف وما ظهر من خلل فني يضاعف متاعب المرضى ثم اعقبها أجهزة تحليل السكر ويظهر أن في الخفاء ما هو أدهى وأمر ولعل اخطر ثم كارثة كراسي غسيل الكلى بعدما قررت الوزارة إلغاء الصفقة وسحب 700 كرسي صيني من المراكز وهذه مصيبة والمصيبة الأكبر هوعدم توفر الكراسي القديمة التي تم التخلص منها من قِبَل إدارات مراكز الغسيل.

والواقع المؤلم يؤكد عن وجود كراسي الغسيل الكلوي الصينية في عدد من مراكز ووحدات الغسيل الكلوي في بعض المحافظات. فيما كانت الفاجعة حينما أعلنت وزارة الصحة في بيانها الرسمي رفضها تسلم الكراسي الجديدة. وقد أبدى عدد من الأطباء في أقسام الغسيل الكلى بمستشفيات منطقة المملكة استغرابهم من تصريح وزارة الصحة برفضها تسلم الكراسي رغم أنها سلمت بالفعل وتم تشغيلها. ثم اخيرا وليس اخرا مشاكل كبيرة في صحة حائل وهي صورة مصغرة لما يحدث في منطقة مكة او غيرها.

ولست هنا بصدد السلبيات القاتلة في الوزارة والتي سبق ان اشارات اليها تقارير مجلس الشورى وحقوق الإنسان واخيرا مكافحة الفساد وجهات رقابية عدة، لكن أن تتخلى الوزارة عن تقديم الخدمات للمرضى وفق منهجية طبية مواكبة فهذا قمة الاهمال حيث لاحظنا مؤخرا تخلي المستشفيات الحكومية عن كثير من المرضى ورعايتهم صحيا بدون سبب مقنع ومنهم من يقضي نحبه ومنهم من يلجأ بعد الله للإعلام او لولاة الأمر حفظهم الله ثم يسارع المسؤول في نقله وتقديم الخدمات الواجبة أصلا.

فلماذا لا تكون هنالك آلية لمثل هذه الحالات التي تعتبر الخدمات الصحية حقا لهم وواجب مكتسب بدلا من الركض تحت صوت مطارق الإعلام ومتابعة ولاة الامر والشواهد كثيرة، او البحث عن وساطة وما إلى ذلك. وهل مثل هذا المرفق الهام يقوده الإعلام؟ أم من الفروض إستراتيجيات مدروسة يلمسها المريض على ارض الواقع لا عبر الإعلام والوعود التي عادة لا تجد النور.. (25) عاما ونحن نكتب ولكن هرمنا دون أن نلمس ما يشفي الصدور قبل الأوجاع، ولعل موقف سمو الأمير سعود يكون بمثابة آخر الدواء (الكي) لعل وعسى أن ينفع الله بها، وبالله التوفيق.

هيئة حقوق الإنسان

وزارة العدل توقف عودة الزوجة للبيت جبراً وتعتمد القوة لحضانة الصغير

المصدر: جريدة الوئام الجمعة 27 شوال 1433 هـ - 14 سبتمبر 2012م
http://alweeam.com/archives/155640

الرياض-الوئام:
ضمن أحكام ومواد مسودة اللائحة التنفيذية لنظام "التنفيذ" في الأحكام القضائية التي أعدتها وزارة العدل، اعتمدت الاستعانة بالقوة المختصة في الشرطة وغيرها، ولو وصل الأمر إلى دخول المنازل، لتنفيذ الأحكام الصادرة بحضانة الصغير وحفظه والتفريق بين الزوجين.وكشفت المسودة في المادة الرابعة والسبعين من النظام عن الاستعانة بالقوة المختصة في الشرطة، ودخول المنازل لتنفيذ الأحكام الصادرة بحضانة الطفل الصغير وحفظه، والتفريق بين الزوجين ونحو ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية جبراً، كما يعاد تنفيذ الحكم كلما اقتضى الأمر ذلك.
فيما أوقفت وزارة العدل التنفيذ الجبري للأحكام الصادرة على الزوجة بالعودة إلى بيت الزوجية جبراً، حيث رفضت المادة الخامسة والسبعون منها الأحكام الصادرة على الزوجة بالعودة إلى بيت الزوجية جبراً.
وعن المادة 74 القاضية بالتفريق بين الزوجين جبراً، أوضح المستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي وفقاً لصحيفة "الوطن" أنه في حال ثبت للقاضي الشرعي أن هناك نسبا بين الزوجين "رضاعة أو ما شابه" وكان كل منهما متمسكا بالآخر ولا يرغب في التفريق، فيحق للقاضي هنا التفريق بالقوة الجبرية لحفظ حقوق النسل.
وراى أن تنفيذ هاتين المادتين في الأحوال الشخصية سيحظيان بتقدير كبير من قبل المجتمع المحلي، وأنه لا تعارض بينهما في روح تنفيذ الأحكام القضائية، مشيراً إلى أن الأحكام الصادرة على الزوجة لبيت الزوجية الذي يطلق عليه شرعاً "الانقياد" أو ما يتعارف عليه بـ"بيت الزوجية" سيؤدي في حال تنفيذه إلى مضاعفات وربما إلى جرائم.
وقال الخولي: إن كثيرا من الدول بها نصوص قانونية تقضي بعد إلزام الزوجة وإحضارها بالقوة المادية للعيش مع رجل لا ترغب في العيش معه؛ لأن ذلك يتعارض مع حقوق الإنسان، ومجاراة لطبائع الأمور واستحالة فرض الوجود المادي في بيت الزوجية، حتى وإن صدر عليها حكم بالنشوز لكن دون أن ينفذ الحكم جبراً.

حقوق الإنسان بمكة المكرمة ينظم ملتقى المفرج عنها بين الواقع والمأمول

المصدر: جريدة الرياض الأحد 27 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/09/16/article768453.html

جدة – سعد بن عبدالله

تنظم هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة ممثلة في المكتب النسوي بالفرع ملتقى حقوقياً تحت عنوان» المفرج عنها بين الواقع والمأمول»، يتناول حقوق السجينة المفرج عنها، بمشاركة جهات حكومية أمنية واجتماعية، وجهات غير حكومية ذات علاقة بأوضاع السجينات، فيما يصاحب الملتقى الذي يقام في مقر الغرفة التجارية بجدة، معرض خيري لمنتجات للسجينات المفرج عنهن.

من جهته، أوضح المشرف العام بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة مازن بترجي أن الملتقى الذي سيعقد الثلاثاء المقبل سيشتمل على ثماني جلسات علمية مغلقة تديرها مديرة المكتب النسوي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتورة جواهر بنت عبد العزيز النهاري، وبمشاركة قيادات نسائية من الجهات ذات العلاقة، ويستهدف طرح وتفكيك قضايا السجينة المفرج عنها على طاولة الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة، ويتطلع الى الكشف عن الزوايا الأضعف في أدوار كل جهة ودعمها بما يخدم تحسين أوضاع المفرج عنها للوصول الى مستقبل مشرق للسجينة المفرج عنها، كما أن المعرض المصاحب يساهم في التسويق لأعمال حرفية للسجينات والمفرج عنها.«

ويستهل الملتقى مستشار فرع الهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة د.عمر الخولي بتسليط الضوء على حقوق المرأة السجينة بعد خروجها من السجن، وتتناول الجلسات التالية أطروحات لقياديات نسائية من جهات حكومية وغير حكومية ذات علاقة بالمفرج عنها، وتطرح مديرة السجن النسائي في بريمان بمحافظة جدة فوزية عباس، ورقة عمل حول نظرة المجتمع للسجينة بعد خروجها من السجن، ثم تناقش مديرة دار رعاية الفتيات بمكة المكرمة حفصة تكروني في ورقة عملها أسباب عودة السجينة المفرج عنها إلى السجن مرة أخرى، وتستعرض مسؤولة من دار الحماية الدور الذي تقوم به دار الضيافة في تواصل الأسرة مع المفرج عنها عقب خروجها من السجن ودور السجينة نحو ذاتها لكي تنتشلها من بؤر الضياع، وتسلط مديرة الضمان الاجتماعي بفرعه النسائي بجدة تغريد الجزائري الضوء على الخدمات التي يقدمها الضمان الاجتماعي للمفرج عنها، وتطرح مسؤولة من مكتب العمل قضية رفض سوق العمل للسجينة، وتناقش الجلسة الأخيرة في ورقة عمل تقدمها الإعلامية ابتهاج منياوي والإعلامية نسرين نجم الدين دور وسائل الإعلام في معالجة مشكلة المفرج عنها، وتختتم مديرة القسم النسائي في التلفزيون منى مهدي بورقة عمل حول دور وسائل الاعلام المسموعة في معالجة مشكلة المفرج عنها.

إعلان حقوق الإنسان في المجلس سيُرفع للجهات العليا بعد اكتماله

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/17/491941

الرياض – علي بلال
كشف نائب رئيس الهيئة السعودية لحقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين عن طرح مشروع إعلان حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي على رؤساء أجهزة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي الذي سيرفع بعد اكتماله للجهات العليا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأكد أن المشروع يعنى بترسيخ معايير حقوق الإنسان تعليمياً وإعلامياً.
وأكد كثرة القضايا التي تستقبلها الهيئة سواء من فروعها المنتشرة بمختلف مناطق المملكة أو مركزها الرئيسي بالرياض، نافيا وجود إحصائيات حالية بعددها أو عدد القضايا التي تمت معالجتها. وقال الحسين في تصريح خاص لـ «الشرق» على هامش الاجتماع الرابع بمقر الأمانة العامة بالرياض، إن المشروع سيعرض على جميع الدول الأعضاء للتعرف عليه و لتقييم المشروع المطروح ومن ثم بحثه في اجتماع لاحق يرفع بعده للجهات العليا بالمجلس.
وأوضح الحسين أنه طرح خلال الاجتماع كثيراً من الأمور التي تهم دول مجلس التعاون في مجال حقوق الإنسان، ومنها قرار المجلس الوزاري في دورته 123 التي عقدت في جدة في يونيو الماضي بشان صياغة مشروع إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومقترح سلطنة عمان بشأن تنظيم دورة عن القانون الدولي للجوء وحماية اللاجئين، ومقترحات أمانة مكتب حقوق الإنسان بشأن موافاتها بالأخبار والمنجزات في مجال حقوق الإنسان لنشرها في موقع الأمانة العامة للتواصل الاجتماعي «تويتر» وتزويدها بالتقارير التي تعد في هذا المجال لتعميمها على الدول الأعضاء. وقال إن أبرز القضايا التي تتلقاها الهيئة تتعلق بالعنف الأسري. وأكد على عقد اجتماع لمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التجارية لبلورة الأفكار في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان.

"حقوق الإنسان" تتدخل لإيواء معاقة طردت من منزلها رفضتها "دار الحماية" بحجة غياب الكدمات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=113633&CategoryID=3

جدة: نسرين نجم الدين
تدرس هيئة حقوق الإنسان حاليا قضية مواطنة مصابة بإعاقة شبه كاملة، جابت شوارع جدة منذ عدة أيام مع زوجها وطفلها بحثا عن مأوى، بعد أن تعرضت من قبل أشقائها للتهديد والطرد من شقتها التي تملكها- حسب اتهاماتها، فيما رفضت الشؤون الاجتماعية دعمها بالحماية على اعتبار أنها لم تلحظ عليها آثارا للعنف الجسدي.

وصرحت مديرة المكتب النسائي في هئية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة جواهر الناهري إلى "الوطن" قائلة إن السيدة من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعاني إعاقة شبه كاملة، وقد حضرت إلى الهيئة وهي تشتكي من تضررها من التهديد، وأنها وطفلها وزوجها مشردون في الشارع منذ ثلاثة أيام بعد أن طردها إخوتها من بيتها، فقامت الهيئة بتوجيهها إلى دار الحماية الأسرية، باعتبارها جهة الإختصاص، إلا أن دار الحماية وجدت أن السيدة لا تنطبق عليها الاشتراطات لدخولها الدار، لأنها غير معنفة، فأسكنتها في شقة مفروشة كحل مؤقت. وأضافت أن الهيئة ستوفر للسيدة شقة مفروشة بإيجار لمدة عام حتى تنتهي من مشكلتها القانونية، مشيرة إلى أن السيدة ستحظى بالدعم القانوني حتى تستعيد حقوقها.
وأكدت النهاري أن الهيئة خاطبت الشرطة بشأن شكوى السيدة حول تهديد إخوتها لها ولزوجها وطفلها، وبشأن طردهم لها من شقتها، كما تمت مخاطبة الضمان الاجتماعي بشأن تقديم مساعدة عاجلة، كما خاطبت الهيئة مركز التأهيل الشامل بالطائف لتقديم المساعدة اللازمة لها باعتبار أن ملفها موجود لديهم.
من جانبه قال مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالله آل طاوي لـ"الوطن" إن الشؤون أجرت بحثا حول وضع السيدة وتبين لها أنها تستحق مساعدة عاجلة، أما فيما يتعلق بشقتها فإن الجهات الأمنية هي الجهة المسؤولة عن إعادتها لها في حال ثبت لها الحق في ذلك، أما بخصوص الضمان الاجتماعي فهي لا تستحقه لأنها تستلم شهريا مبلغ ألف ريال كدعم لها لأنها معاقة.
وذكرت السيدة (تحتفظ الوطن باسمها) وتبلغ من العمر 33 عاما أنها تواجه صعوبات كبيرة، نتيجة لفقدانها شقتها، مؤكدة أنها واجهت منذ صغرها نظرة دونية من قبل إخوتها وأسرتها، بسبب إعاقتها، وأنهم أبقوها 15 عاما في غرفة في المنزل، دون توفير أي أجهزة أو مساعدات خاصة بالمعاقين، حتى تدهورت حالتها الصحية وزادت إعاقتها بسبب ضعف العضلات، وأن والدها زوجها من مقيم أنجبت منه ولدا، وعاملها بقسوة وعنف، وأنه كان يستحوذ على معونتها من الدولة، وأنه حاول أن يجعلها تتنازل عن مصنع أسسته معه، إلى أن تمكنت من الحصول على حريتها والطلاق، لكنها فور عودتها إلى منزل أهلها عادت معاملة إخوتها المهينة لها، وقالت "كانوا يعاملونني كخادمة ويطلبون مني عدم الظهور أمام الناس خجلا من إعاقتي، فطلبت من والدي أن يؤمن لي مستقلبي ويبيع المصنع ويشتري لي شقة، وفعلا اشترى لي تلك الشقة قبل شهر بعقد مبدئي لم يفرغه بعد في المحكمة، وتزوجت من شاب سعودي قبل 20 يوما، وبمجرد أن علم إخوتي بشراء والدي شقة لي، حتى فوجئت يوم الخميس الماضي بهم يدخلون على شقتي ويهددونني بالإيذاء وترحيل طفلي إلى السودان بلد والده، وهددوا زوجي بالضرب، طالبين مني التنازل عن الشقة، أو طلاقي من زوجي، وأخذوا عقد إيجار الشقة عنوة، وطردوني من المنزل".

ملتقى لـ"السجينات المفرج عنهن"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=113629&CategoryID=3

جدة: نسرين نجم الدين
ينظم فرع هيئة حقوق الإنسان في مكة المكرمة ممثلا في المكتب النسوي بالفرع غدا أول ملتقى حقوقي يتناول حقوق السجينة المفرج عنها، بمشاركة جهات حكومية أمنية واجتماعية، وجهات غير حكومية ذات علاقة بأوضاع السجينة، تحت عنوان" المفرج عنها بين الواقع والمأمول"، إضافة إلى معرض خيري لمنتجات السجينات المفرج عنهن.
وأكد المشرف على الفرع مازن بترجي أن الملتقى يعقد 8 جلسات علمية مغلقة.

حقوق الإنسان تنظم ملتقى المفرج عنها بين الواقع والمأمول

8 جلسات علمية مغلقة ومعرض خيري لمنتجات السجينات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/401964

حصة المولد - جدة

ينظم فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة ممثلا في المكتب النسوي بالفرع مساء اليوم الثلاثاء ملتقى حقوقي يتناول حقوق السجينة المفرج عنها، بمشاركة جهات حكومية أمنية واجتماعية، وجهات غير حكومية ذات علاقة بأوضاع السجينة، تحت عنوان «المفرج عنها بين الواقع والمأمول»، فيما يصاحب الملتقى الذي يقام في مقر الغرفة التجارية بجدة، معرض خيري لمنتجات للسجينات المفرج عنهن.

وقال المشرف العام بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة أ.مازن بترجي إن الملتقى يعقد ثماني جلسات علمية مغلقة تديرها مديرة المكتب النسوي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، الجهة المنظمة للملتقى الدكتورة جواهر بنت عبدالعزيز النهاري، وبمشاركة قيادات نسائية من الجهات ذات العلاقة، فيما أوضح المشرف العام أ.مازن بترجي أن الملتقى يستهدف طرح وتفكيك قضايا السجينة المفرج عنها على طاولة الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة، ويتطلع الى الكشف عن الزوايا الأضعف في أدوار كل جهة ودعمها بما يخدم تحسين أوضاع المفرج عنها للوصول الى مستقبل مشرق للسجينة المفرج عنها، كما أن المعرض المصاحب يساهم في التسويق لأعمال حرفية للسجينات والمفرج عنهن»، ويستهل الملتقى مستشار فرع الهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة د.عمر الخولي بتسليط الضوء على حقوق المرأة السجينة بعد خروجها من السجن، وتغلق الجلسات التالية على اطروحات لقياديات نسائية من جهات حكومية وغير حكومية ذات علاقة بالمفرج عنها، وتطرح مديرة السجن النسائي في بريمان بمحافظة جدة فوزية عباس، ورقة عمل حول نظرة المجتمع للسجينة بعد خروجها من السجن، ثم تناقش مديرة دار رعاية الفتيات بمكة المكرمة حفصة تكروني في ورقة عملها أسباب عودة السجينة المفرج عنها إلى السجن مرة أخرى.

الجزائية" تواصل محاكمة 3 خلايا إرهابية وتوجه بإطلاق سراح متهم بكفالة

متهم بالإرهاب: الأمريكان بالمملكة غير معاهدين والمطلوبون أمنياً مجاهدون ولا يجوز الإبلاغ عنهم!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/09/18/article769193.html

الرياض- محمد الغنيم

وجه ممثل الادعاء العام أمس تهمة القدح في فتاوى علماء هذه البلاد وزعزعة الثقة فيهم إلى المتهم رقم (20) في خلية إرهابية تضم (29)متهماً كما اتهمه الادعاء العام بقناعته التامة بأن الوجود الأمريكي داخل المملكة لا ينطبق على شروط المستأمنين والمعاهدين إضافة إلى تأثره بفتاوى منظري الفكر المنحرف في ذلك.

وكشفت لائحة الادعاء التي تلاها المدعي العام خلال جلسة محاكمة هذا المتهم حيازة المتهم شريطا يحوي كلمة لزعيم تنظيم القاعدة (أسامة بن لادن) ويتضمن الحث على القتال والاستعداد لقتال الكفار،كما جاء من بين التهم قناعته بأن المطلوبين أمنياً على قائمة ال(19) مجاهدون ولا يجوز الإبلاغ عنهم،إضافة إلى شروعه مع أفراد الخلية الإرهابية في القيام بعمليات إرهابية داخل المملكة وتستره عليهم ومقابلته لزعيم الخلية للانضمام لخليته الآثمة والقيام بعمل إرهابي ضد المستأمنين والمعاهدين ووصف ذلك بالجهاد في سبيل الله حسب زعمه،إلى جانب عدد من التهم الأخرى.

وطالب المدعي العام في هذه القضية في نهاية الجلسة بالقتل تعزيراً بحق هذا المتهم،الذي ينتظر أن يرد على مانسب إليه من تهم في جلسة مقبلة.

وكان عدد من المتهمين في عدد من الخلايا التي يتهم الادعاء العام عناصرها بالإرهاب قد مثلوا أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بحضور وسائل الإعلام حيث مثل المتهم رقم عشرون في خلية ال(29) والمتهم رقم واحد وستون في خلية ال(67)،كما حضر المتهمون السابع والخامس والستون والخامس والثمانون في خلية ال(86).

وفي جلسة أخرى وجه القاضي الذي ينظر قضية المتهمين في خلية ال(67) الإرهابية بإطلاق سراح المتهم (61)بكفالة حتى يتم البت في قضيته.

وأبلغ القاضي المتهم الذي حضر الجلسة بأن المحكمة رأت إطلاق سراحه بكفالة وستقوم بإشعار الجهات المختصة بذلك.

وكان هذا المتهم قد نفى عدداً من التهم التي وجهها المدعي العام إليه خلال الجلسة ومنها تهم التكفير والارتباط بالقاعدة زاعماً أنه صادق عليها مجبراً وطالب المتهم الادعاء بإحضار البينة على هذه التهم .

وكان ممثل هيئة التحقيق والادعاء العام قد وجه لهذا المتهم عدداً من التهم من بينها تواصله مع أحد أعضاء التنظيم الإرهابي والالتقاء به بعد خروجه من السجن والتستر عليه مع علمه أنه أحد قادة التنظيم الإرهابي وعدم الابلاغ عنه،وعدم الاعتبار بفتاوى العلماء من خلال تستره على أشخاص علم أنهم يقومون بتسهيل تنسيق خروج الشباب إلى مواطن الفتنة وتعدد الرايات العمية للقتال،ومخالفته الفتوى الصادرة من العلماء المعتبرين بزعمه أن القتال في العراق فرض عين.

وفي جلسة ثالثة وجه الادعاء العام لثلاثة من عناصر خلية ال(86)الإرهابية عددا من التهم حيث تضمنت التهم الموجهة للمتهم الخامس والثمانين سفره إلى سوريا للدخول إلى العراق بهدف المشاركة في القتال هناك وعدم اعتباره بفتاوى العلماء المعتبرين إضافة إلى تستره على خروج شقيقه للعراق لنفس الهدف.

وجاء من بين التهم الموجهة لهذا المتهم كذلك ارتباطه وتواصله هاتفياً مع أبرز قادة تنظيم القاعدة داخل المملكة،في حين وجه المدعي العام للمتهم السابع في هذه الخلية عدة تهم من ضمنها استئجار شقق وسيارات لأعضاء التنظيم الإرهابي

وتأمين متطلباتهم وإيواء عدد منهم وتمويل الإرهاب،إضافة إلى استعداده للقتال بجانب التنظيم من خلال تلقيه تدريبات على استخدام الأسلحة أثناء إقامته معهم،إلى جانب اتهامه بالمشاركة في حيازة أسلحة وقنابل ومتفجرات وتزويد أعضاء الخلية بأسلحة رشاشة وذخيرة.
ووجه المدعي العام للمتهم الخامس والستين عدة تهم كذلك من بينها تنسيقه الاتصالات بين اعضاء التنظيم ومقابلته وتعاونه مع عدد منهم وتستره على عدد منهم إضافة إلى حيازته صورا ومقاطع للعمليات الارهابية التي وقعت في المملكة ووصايا منفذيها ومنها مقطع لزعيم تنظيم القاعدة ومواد تؤيد الفكر المنحرف.
وفي نهاية الجلسة سلم ناظر القضية المتهمين نسخا من لوائح الدعوى ودون طلباتهم في الرد وتوكيل محامين للدفاع عنهم كما سمح لهم القاضي بالجلوس مع مندوب هيئة حقوق الإنسان بعدالجلسة وفق طلبهم.

السفير الأمريكي بالمملكة: نؤيد مبادرة خادم الحرمين للحوار ومحاربة التطرف

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=109260

كتب: فؤاد احمد :
حول ردود الفعل الغاضبة حول الفيلم المسيء للنبي صلى الله عليه وسلم قال جيمس سميث، السفير الأمريكي لدى المملكة، إن الشعب الأمريكي يرحب بجميع الأديان.
وأضاف السفير: نحن نؤيد الدين الإسلامي كما نؤيد مبادرة خادم الحرمين الشريفين بالتأكيد على مبدأ الحوار ومحاربة الأفكار المتطرفة ومطالبته لزعماء الأديان أن يستمعوا ويجتمعوا على كلمة سواء.
بينما أوضح دي تير هلر، سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى المملكة، خلال حواره مع الإعلامي داوود الشريان على قناة mbc1، أن ألمانيا تبحث عن علاقات متميزة وذات طابع سلمي وفي نفس الوقت يتطلع الشعب الأمريكي إلى بناء علاقات جيدة مع العالم الإسلامي، لذا فمن الضروري أن يتم البحث عن أوجه التشابه بين ثقافتنا وأديانا وألا يتم التركيز على الأشياء التي يمكن أن تفرقنا.
وأضاف: إننا نقدر مقام خادم الحرمين الشريفين من تأسيس مركز لحوار الأديان كمركز عالمي تأكيداً على أهمية الحوار.
وأضاف أن أمر اقتحام السفارة الألمانية في الخرطوم كان أمراً مستغرباً حيث كان من المتوقع أن الاحتجاجات ستكون أمام السفارة الأمريكية فحسب ولكننا تفاجأنا بالهجوم على السفارتين الألمانية والبريطانية وأعتقد أن هذا حدث لسوء الحظ كما أن حكومتنا تستنكر هذا الفعل المشين وفي الوقت ذاته نقدر شعور المسلمين تجاه هذا الفيلم المسيء للرموز الإسلامية.
من جهته قال الشيخ عبد العزيز الفوزان، عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، إن الاعتداء السافر الذي وقع في ليبيا وما نجم عنه من قتل السفير الأمريكي وأعضاء القنصلية الأمريكية وما يحدث في بقية الدول أمر مستنكر ولا يجوز شرعاً وكون البعض قد انتهكوا حق من حقوق المسلمين جميعاً وهو الإساءة إلى ديننا وأعظم رمز بعد الذات الإلهية وهو رسولنا لا يبرر هذه الجرائم التى ترتكب بحق القنصليات الأجنبية.

المجتمع

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120918/Con20120918533542.htm

ينتظر الفنان محمد حمزة التعميد من إدارة التليفزيون لعملين انتهى من كتابتهما منذ فترة طويلة، ولا زال حمزة يواصل نشاطه في دراما إذاعة جدة.

مازن بترجي عضو هيئة حقوق الإنسان والمشرف على فرعها في منطقة مكة المكرمة مشغول هذه الأيام في الإعداد لاحتفال الفرع باليوم العالمي لحقوق الطفل الذي يصادف السادس من أكتوبر المقبل حيث يتضمن برنامج الاحتفال لقاءات حوارية وندوات حوارية في مقر الغرفة التجارية في جدة.

الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز الحنيشل مدير عام بنك التسليف والادخار يحل الليلة بعد صلاة العشاء ضيفا على ثلوثية الدكتور محمد المشوح للحديث عن البنك ومشاريعه وخططه المستقبلية.

ملتقى حقوق السجينات المفرج عنهن يوصي بعدم إدخال الفتيات السجون في القضايا البسيطة

هيئة حقوق الإنسان ترفع بـ سن تشريعات" لإيجاد وظائف للسجينات ومسح سوابقهن

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/19/494774

جدة – نعيم تميم الحكيم ، تهاني البقمي

تعتزم هيئة حقوق الإنسان برفع جملة من المطالبات للجهات ذات العلاقة لإنصاف السجينات المفرج عنهن ومنحهن حقوقهن كاملة وعلى رأسها إدماجهن في المجتمع من خلال إيجاد تشريعات لمنحهن نسبا معينة للتوظيف في سوق العمل، ومسح السابقة من صحيفة المفرج عنها لمساعدتها على بدء حياة جديدة.

ونظمت الجمعية صباح أمس الملتقى الأول عن حقوق السجينات المفرج عنهن في الغرفة التجارية الصناعية في مدينة جدة قدمت فيها مجموعة من أوراق العمل من قبل المختصات.

وخلص الملتقى إلى اقتراح جملة من التوصيات لرفعها للجهات المسؤولة ومنها إيجاد جهة اجتماعية نفسية تتعامل مع السجينة قبل الخروج، وعدم إدخال المواطنة السعودية التي في طور التحقيق للسجن وتوفير مكان للتوقيف.

وطالب المشاركون في الملتقى وحدة الحماية والضيافة بتوفير مكتب داخل السجن حتى يتسنى لها المعالجة قبل الخروج، مشددين على ضرورة معالجة

وضع الأسرة

وأكد المجتمعون في توصياتهم على أهمية التوعية في الأسرة في حالات الاعتداء الجنسي على الفتاة والتعامل معها بشكل جديد حتى لا تغرق الفتاة في القضايا الأخلاقية مجددا.
ودعا المجتمعون لإصلاح اللائحة الداخلية للمؤسسات الإصلاحية مع الحزم في تطبيقها، إضافة لدعم وحدة الحماية والضيافة بكل ماتحتاج.
وأكد المجتمعون على أهمية مشاركة الشرطة في الإصلاحيات والحماية وحقوق الإنسان بتوفير شرطي متخصص في كل دائرة من هذه الدوائر.
وطالب المجتمعون بربط الأحوال المدنية بجميع الأجهزة الحكومية، كما طالبوا الضمان الاجتماعي بتوفير مكتب لهم في السجن لخدمة السجينات.
وأوصوا بأن ينظر للسجينة نظرة السجين وأن يصرف من الضمان الاجتماعي مبلغ لعائلة السجينة، كما طالبوا ببرامج مرئية ومسموعة لتحسين صورة المفرج عنها.
وطالبوا بمراعاة المجتمع للمرأة وطريقة أخذ السجينة عند القبض عليها من داخل منزلها ووسط أطفالها وإيجاد آلية معينة لأخذ المرأة، مشيرين إلى أن الإسلام راعى المرأة، داعين إلى الابتعاد عن وضع السلاسل في أيدي المرأة عند أخذها.
وحفل الملتقى بالعديد من الطروحات الإيجابية كما اشتمل على معرض لأعمال السجينات واستعرض معاناة إحدى السجينات المفرج عنهن في المجتمع.
وستضمن هيئة حقوق الإنسان ضمن توصياتها التي سترفع للجهات ذات العلاقة توصية بإيجاد تشريعات تلزم أصحاب العمل بتشغيل السجينات المفرج عنهن بعد انتهاء محكوميتهن ويكون لهن نسبة في سوق العمل.
وسيرفع مع التوصيات التأكيد على إطلاق سراح السجينة فور انتهاء محكوميتها وعدم التسويف في ذلك مع تسليمها متعلقاتها الشخصية، ومنحها فرصة للابتعاث للدراسة مع ضرورة توعية المجتمع بضرورة تقبلها حتى لاتعود للانحراف مجددا، وسوف يتم المطالبة بمسح السوابق من صفحة الفتاة السجينة بعد خروجها من السجن لتبدأ حياة جديدة من خلال اندماجها في المجتمع.
«الشرق» واجهت المختصين من المشاركين في الملتقى بجملة من الأسئلة حول مدى ضمان النظام لحقوق المرأة السجينة المفرج عنها وهل هي كافية أم تحتاج لإعادة النظر؟ وأين يكمن الخلل في نظرة المجتمع أم في التشريعات؟ وتساءلت عن سبب غياب الدراسات والأبحاث حيال السجينات بشكل عام والمفرج عنهن بشكل خاص.
تعديل الرؤوس
يؤكد عضو هيئة حقوق الإنسان أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عمر الخولي لـ «الشرق» أن هناك حاجة لتعديل الرؤوس قبل النصوص في قضية السجينات المفرج عنهن خصوصا أن كثيرا من الأسر ترفض استقبال بناتها بعد خروجهن من السجن مما يجعلها تلجأ لصديقات السوء أو شباب السوء فتقع مرة أخرى في دروب الخطأ والعودة للسجن مجددا.
وأشار الخولي إلى ضرورة أن تساهم الأنظمة في احتواء الفتاة الخارجة من السجن واحتضانها من خلال إيجاد تشريعات تلزم أصحاب العمل بإيجاد نسبة معينة من الوظائف لهن.
وأبان الخولي وجود نصوص تحفظ حقوق السجينات لكنها منقوصة وبحاجة لإعادة نظر، مبينا أن بعض النصوص لاتحترم.
ولفت الخولي إلى أن للسجينة حقوقا وللمفرج عنها حقوق، مؤكدا على ضرورة أن تأخذ حقوقها في كل مرحلة.
وأشار الخولي إلى أن بعض السجينات لايفرج عنهن حال انتهاء محكوميتهن وهذا يعتبر انتهاكا لحقوقها، موضحا أن من التوصيات التي سترفع التركيز على هذه الجزئيات.
وأرجع أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز عدم وجود دراسات وأبحاث عن السجينات المفرج عنهن كونهن فئة مهمشة في المجتمع وهن الضحايا ولا يجدن العناية والمساعدة والمساندة على غرار مايحدث مع الرجال، مؤكدا أن عدم احتضان هذه الفئة يعيدهن مجددا للانحراف ودخول السجن.
وأوصى الخولي بضرورة الاهتمام بالقوانين غير المكتوبة التي تتطلب التوعية بضرورة أن يحتضن المجتمع الفتاة المخطئة ونفس الكلام ينطبق على المجتمع وسوق العمل، إضافة للتشريع في إصدار نظام المؤسسة الأهلية الذي نوقش في مجلس الشورى.
وأكد الخولي أنه سيتم المطالبة بمسح كل السوابق على الفتاة السجينة من صفحتها وإعطائها فرصة لتبدأ حياتها من جديد بدلا من أن تلحقها جنايتها أينما ذهبت وتلحق العار بها.

كفالة الحقوق
واختلفت مدير دار رعاية الفتيات حفصة تكروني مع رأي الخولي مشيرة إلى أن النظام كفل لهن الحقوق، لكنها في الوقت نفسه تتفق مع الخولي في أن التطبيق لما هو موجود من أنظمة مفقود على أرض الواقع.
وشددت على أن النظام كفل لها أن تعيش إنسانة سوية ولها هويتها، مشيرة إلى أن هذا غير مطبق ولابد من متابعته لتطبيقه.
ولفتت التكروني إلى أنه لا يوجد مراعاة من أسر السجينات للأسف.
وأضافت «إن الخلل يكمن في أن أفراد الأسرة لايدعون فرصة للنقاش حول الموضوع والسجينة في الدار تعرف مالها وماعليها ويكون التعامل متبادلا داخل السجن ولكن الأسرة تنبذها عندما تخرج».
وانتقدت التكروني دور وسائل الإعلام ووصفته بأنه مغيب، مشيرة إلى أن مايثار في الإعلام لايهم المرأة بشكل كبير مثل قيادة المرأة للسيارة وغيرها رغم أن القيادة ليست أكثر أهمية من حقوق السجينة المطلقة.
وأشارت مدير دار الرعاية إلى أن الفتاة أخطأت ونالت عقابها وتريد أن تعيش بشكل آمن وسليم، مضيفة «من أسباب العودة إلى الجريمة عدم تقبل الأهل للمفرج عنها وانعدام الثقة فيها وعدم ترك الفتاة تعمل أو تختلط بالآخرين وسحب الأوراق الثبوتية عن المفرج عنها مما يزيد عليها ويضطرها أحيانا للتزوير.
وأبانت التكروني أن انعدام المورد المالي يضطر بعض النساء لبيع أجسادهن أو سرقة زميلاتهن مما يدفعها مجددا لارتكاب الجرائم ودخول السجن.
وقالت «بعض الفتيات يرفضن الدخول في المدارس والجامعات وفي المقابل لا يتم تهيئة أسرة السجينة لاستقبالها مما يضاعف معاناتها».
ولفتت التكروني إلى أن مايدفع الفتاة للجريمة أحيانا عدم صلاح وليها بأن يكون مدمنا للمخدرات والمسكرات أو مجرما، إضافة لتزويج الفتيات من أي شخص دون السؤال عنه ومعرفة أخلاقه، مشددة على ضرورة حل الأسباب التي تؤدي بالفتاة لارتكاب الجناية ودخول السجن.
الأخطاء البسيطة
وقالت مديرة القسم النسائي بسجن بريمان فوزية عباس «يجب أن نقسم الأخطاء إلى قسمين: الأول «لاتحاسب عليه الفتاة إن كان من القضايا البسيطة ولاتودع بسببه في السجن وبالتالي تقل مشكلات السجينات المفرج عنهن.
وأشارت عباس إلى أن بعض القضايا يمكن أن تنتهي بتعهد واستدعاء ولي أمر الفتاة حتى لا تقع في الخطأ مرة أخرى لأن دخول الفتاة السجن من جديد يجعلها عرضة للانحراف.
وأبانت عباس أنه تم اقتراح إنشاء مكتب تأهيل يتبع مؤسسات المجتمع المدني يحوي مختصين في علم النفس والاجتماع بحيث يتم عمل تأهيل للفتاة وأسرتها قبل خروجها بثلاثة أشهر أو ستة أشهر حتى يصبح هناك توافق نفسي ويتسلمها الأهل بكل أريحية ولاينظرون لابنتهم على أنها سجينة ولا يمارسون الضغوط عليها مجددا لتعود للجريمة.
وأيدت توصية الخولي بأن يتم إيجاد تشريعات تضمن لها وظائف في سوق العمل لأن الحاجة المادية أحد أهم أسباب الانحراف.
ودعت وسائل الإعلام للقيام بدورها في التوعية على تغيير النظرة السوداوية تجاه السجينة المفرج عنها.
واتفقت مع رأي التكروني بأن تدرس أسباب انحراف الفتيات في الأصل لأن الوقاية خير من العلاج.
حقوق السجينة
وبينت مديرة المكتب النسوي في هيئة حقوق الإنسان جواهر النهاري أن الملتقى جاء لتحسين نظرة المجتمع تجاه السجينات المفرج عنهن، من خلال مشاركة الأجهزة الحكومية ذات العلاقة في هذا الملتقى من إدارة السجون مرورا بدار رعاية الفتيات ودار الحماية والضمان الاجتماعي ومكتب العمل بالإضافة لوسائل الإعلام لإيضاح الصورة حول حقوق السجينة ومراجعة حقوقها ومحاولة إحيائها من جديد بعيدا عن الإثارة.
ولفتت النهاري إلى أن التوصيات التي خرج بها الملتقى سترفع من قبل الهيئة للإمارة بشكل مدروس وعلمي بحيث تشمل حلولا معقولة يمكن تطبيقها على أرض الواقع حتى يمكن احتواء السجينة المفرج عنها ودعمها ورعايتها.
وأكدت النهاري أن هناك سلسلة أخرى من القضايا سيتم طرحها في المستقبل تخص المرأة وحقوقها.
وكان الملتقى الذي نظمته هيئة حقوق الإنسان أمس في جدة بدعم من المشرف العام للهيئة مازن بترجي وفكرة وتنفيذ جواهر النهاري هو الأول من نوعه على مستوى المملكة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

التخيفي لـ الحياة": نعمل على التوفيق بين آراء المانعين والمؤيدين لتأنيث المحال

المصدر: جريدة الحياة السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/435320

الرياض – خالد العمري

أكد وكيل وزارة العمل المساعد للتطوير الدكتور فهد التخيفي وجود دراستين في طور التنفيذ لدعم توظيف السعوديات في الوظائف المناسبة للمرأة في قطاع الصناعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى العمل على وضع تشريعات لتطبيق العمل عن بعد والدوام الجزئي وتوفير الدعم التقني لها بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص، ولفت إلى أن برنامج تأنيث المحال النسائية تحقق بشكل جيد، وأنه توجد ملاحظات في التطبيق سيعمل على تعديلها، مشيراً إلى أنه لا توجد شروط محددة تحدد لباس العاملات غير اللبس المحتشم المنصوص عليه في القرار الوزاري المُنظم لعمل المرأة في محال بيع المستلزمات النسائية.

وأضاف التخيفي في حوار مع «الحياة» أن الوزارة تتعاون مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الرقابة على تلك المحال، وتعديل الأوضاع الحالية للمحال التي لم تعمل على تهيئة بيئة العمل المناسبة للمرأة، وأن وزارة العمل هي الجهة المخولة في عقاب من يخالف الضوابط من أصحاب تلك المحال، لافتاً إلى أن وزارته لا يمكن أن تأخذ برأي الممانع فقط في توظيف النساء عموماً، وإنما بمن لديه مقترحات وآراء حول عمل المرأة والضوابط والاشتراطات المُنظمة لذلك. إلى الحوار:

كيف تنظر لتجربة وزارة العمل في تأنيث المحال النسائية بعد التنظيم الذي حدث أخيراً للمتنزهات والمطابخ وغيرها؟

- هناك تزايد لأعداد الخريجات بشكل كبير، ومعدلات البطالة النسائية الموجودة في المملكة عالية بحسب احصاءات مصلحة الإحصاءات العامة، كما أن البيانات الموجودة في نظام حافز والسير الذاتية المكتملة للباحثات عن عمل تفوق المليون، وكل هذه الأرقام تتطلب تدخلات سريعة من وزارة العمل للحد من البطالة النسائية.

وتدخلات الوزارة لتطوير سوق عمل عموماً وللمرأة خصوصاً أتت بدعم قوي منصوص عليها بالأمر الملكي الكريم رقم 121 الصادر في شهر رجب من العام 1432هـ، التي أُقر فيها 20 برنامجاً موجهة للقطاعين الحكومي والخاص، والبرامج الموجهة للقطاع الخاص كانت في صلب اختصاص وزارة العمل، ومن هذه البرامج هي «تأنيث محال المستلزمات النسائية» و«سعودة وتأنيث الوظائف الصناعية المناسبة للمرأة» و«التوسع في تطبيق العمل عن بعد وتقديم الدعم اللازم للأسر المنتجة»، ويأتي برنامج تأنيث المحال بأبعاد أكثر من التوظيف، فهناك جانب توظيفي، وجانب اجتماعي وقبل ذلك ديني، إذ إن المرأة لا تشتري إلا من المرأة، إضافة إلى الجانب الاقتصادي وهو تحويلات الأجانب العاملين في هذا القطاع كانت عالية والمحافظة على مدخرات الوطن داخله.

ولما صدر القرار العام الماضي كان على المستلزمات النسائية وأدوات التجميل فقط، وكان لمدة ستة أشهر، ودائماً ما نسعى إلى تقويمه، ولم تكن هناك مشكلة في المستلزمات النسائية والتجميل في المحال المتخصصة، ولكن المشكلة بدأت عندما بدأ التطبيق في المحال ذات الأقسام المتعددة، فكان هناك الكثير من الملاحظات على أرض الواقع، مثل أن تجد رجلاً مع امرأة في القسم الواحد وهو مخالف للتعليمات وتوجهات الوزارة، فكان لا بد أن تكون هناك معالجات من الوزارة، ونعمل حالياً على وضع تعليمات مشددة تكفل بأن يكون عمل المرأة في المحل أو القسم ذا خصوصية واستقلالية عن مكان عمل الرجال، وسنتعاون مع هيئة الأمر بالمعروف من خلال اللجنة التنسيقية في تعديل تلك الأوضاع. وكإحدى المعالجات، أصدرت الوزارة قراراً للتوسع في المستلزمات النسائية كالعبايات والإكسسوارات وفساتين السهرة وفساتين العرائس، وتم التأكيد في القرار على ضرورة الالتزام بأن يكون عمل النساء في أقسام خاصة بهن ومستقلة عن مكان عمل الرجال

ما أهم التعليمات التي تعملون على تطبيقها لتعديل الأوضاع الحالية؟

- منها إلزام صاحب العمل بتوظيف سعوديات 100 في المئة، وحْظر وجود الرجال العاملين في المحل، سواء بائعين أم محاسبين، وأنه لصاحب العمل إما تخصيص الدخول للعوائل أو للنساء فقط، مع عمل الترتيبات الضرورية لتهيئة بيئة العمل، مثل وضع لوحة إرشادية تبين أن المحل للعوائل فقط أو للنساء فقط، وأنه يجب على العاملة الالتزام بالحشمة أثناء عملها.

هل هناك عدد محدد للنساء اللاتي تم توظيفهن؟

- صعب أن نعطي عدداً لأننا ما زلنا في مرحلة أولية، والآن حصرنا المحال ووجدناها تخطت 7000 محل، ولما أصبح هناك جدية في التطبيق هناك محال أقفلت أو تغير نشاطها، وهنا لا بد من إعادة إحصاء، فبعضهن وظف بدوام كلي وبعضهن بدوام جزئي، ومنهن من سجلن في التأمينات وأخريات لم يسجلن، كما أن بعضهن أخذ دعماً من الصندوق والبعض الآخر لم يأخذ، فمن الصعب أن تذكر رقماً دقيقاً وصحيحاً، ونتوقع مع نهاية شهر ذي القعدة أن الرؤية ستتضح لنا وأن نعرف المحال التي غيرت نشاطها والمحال التي التزمت. ومع التوسع في المستلزمات النسائية الواجب تأنيثها ومسارعة أصحاب العمل في توظيف السعوديات نجد أن الأرقام تتزايد يوماً بعد يوم، وطموحنا المستقبلي بألا يبيع المستلزمات النسائية إلا نساء فقط حشمة للمرأة البائعة والمتسوقة، ولا يبيع الرجال للنساء مستلزماتهن الخاصة أبداً، ولكن هذا الأمر يتطلب قرارات وتعليمات تدريجية، إضافة إلى تعاون المجتمع من مؤسسات حكومية وقطاع خاص وأفراد.

فكم عدد المحال المستهدفة؟

- في القرار كانت حوالى 7353 محلاً، ولكن بعد الحصر وتغيير النشاطات واختلاف بمسميات رخص البعض، لا نستطيع ذكر العدد الصحيح، وهدفنا الأساسي بجانب التوظيف هو خلق بيئة عمل آمنة للمرأة السعودية، ويفترض وجود ثقافة أن مثل هذه البضائع التي فيها خصوصية للمرأة لا يبيعها رجل، فقد جلسنا عشرات السنين والأجانب يبيعون المستلزمات النسائية لنسائنا، فيفترض أن نغير ونمنع أي رجل موجود في هذا المجال.

هل أنتم مقبلون على مشروع للقضاء على البطالة النسائية؟

- نحن ما زلنا في بداية المشوار ونسعى دائماً للتقليل من البطالة النسائية، وهناك مشروع نعمل عليه للتخطيط في الحد من البطالة النسائية تشريعياً وتنظيمياً وتقديم الدعم من حيث التدريب والتأهيل والدعم المادي وهو عبارة عن دراستين، الأولى تتكلم عن الوظائف المناسبة للمرأة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، كإحدى المبادرات تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء أخيراً بفتح مجالات وفرص عمل للمرأة، وهدفنا من هذه الدراسة هو إشراك جميع أفراد المجتمع لتحديد المجالات الممكنة التي تعمل فيها المرأة، وهذه الدراسة سيكون فيها مسؤولو الشركات الذين وزعناهم بحسب الأنشطة الاقتصادية، وستكون فيها العاملات أنفسهن، إلى جانب الراغبات في العمل في هذا القطاع بحسب البيانات المدرجة في «حافز»، وستطرح الدراسة في الصحف خلال أيام لإتاحة الفرصة للمجتمع بكل أطيافه لتحديد المجالات التي تعمل فيها المرأة.

الدراسة الثانية تتحدث عن الوظائف الصناعية المناسبة للمرأة تنفيذاً للأمر الملكي بسعودة وتأنيث الوظائف الصناعية المناسبة للمرأة، وقسمت إلى مصانع الأدوية والمصانع التي لها خطوط إنتاج، وهذا المشروع بدأنا فيه بورش عمل مع مسؤولي المصانع وبدأت بعض المصانع بتوظيف المرأة، وهناك ورش عمل ودراسات ميدانية لكي نضع أرضية صلبة لكل ما يخص عمل المرأة في هذا القطاع، ونحن في هذه الدراسة نصنف المصانع ونزورها ونحدد الوظائف التي تناسب طبيعة المرأة في المصانع بحسب طبيعة عمل المصانع، فعلى سبيل المثال نشاط الأقمشة والمنسوجات يعتبر مناسباً لعمل المرأة عموماً، ونحتاج إلى تحديد مدى الحاجة إلى اشتراطات إضافية لتطوير بيئة العمل.

وتشمل الدراسة كيف يمكن دعم هذا التوجه عبر معرفة دور «الصندوق» ودور هيئة المدن الصناعية ودور وزارة التجارة، واستبانات هذه الدراسة ستكون موجهة لمدير الموارد البشرية، إضافة إلى إمكان تحديد ماهية البرامج التدريبية التي يحتاج إليها كل مصنع بحسب نشاطه والوظائف القابلة للتأنيث، وهدفها تأسيس عمل المرأة، فهناك 12 مصنعاً للأدوية، والمصانع التي لها خطوط إنتاج أكثر من 5600 مصنع بحسب إحصاءات وزارة التجارة.

كنتم تعهدتم بتصحيح الأخطاء التي وقعتم فيها فماذا تقصدون بالضبط؟

- قلت إن الكثير من المحال متعددة الأقسام – أي تبيع الملابس النسائية الداخلية أو أدوات التجميل ضمن مبيعات أخرى- التي كانت تسارع إلى التأنيث كانت تؤنث المحال من دون التجهيز والإعداد المسبق، وأنا أتحدث عن المحال متعددة الأقسام، وهذا بالضبط ما تحدثنا عنه سابقاً في أن يكون مكان عمل المرأة فيه خصوصية واستقلالية، وهذا الذي اعتبرناه ضمن الممارسات الخاطئة، وسنعمل خلال الفترة المقبلة لتصحيحها وتعديلها وفق شراكات استراتيجية مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا بد أن نعترف أن بعض الممارسات الموجودة في السوق خطأ، وسنعمل جاهدين على تعديلها صوناً للأمانة المناطة بنا.

هناك من يرى عدم الحاجة إلى وضع حواجز لعمل المرأة، فهل ستعمل الوزارة مع كل الأطراف المؤيدة والمعارضة؟
- هناك إطار معين لتنفيذ الأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء، ونحن نسعى إلى وجود الحلول الوسطية الموجودة في مجتمعنا، فلا نأخذ برأي الممانع فقط، والآراء والمقترحات كثيرة، ولكن نأخذ بالقرارات التي في المصلحة العامة للمجتمع وسوق العمل وبما يحقق الأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء وأيها مناسب نبدأ في تنفيذه، فقد جاءتنا مطالبات كثيرة بالتوسع في القرارات الأخيرة، وهناك الكثير من التجار بدأ بتأنيث محال العبايات والإكسسوار، وحالياً تجد أن 90 في المئة من المتسوقين نساء، واستراتيجيتنا أن نصل إلى مرحلة ألا يبيع للنساء إلا نساء.
بعد أن تم السماح للعزاب بدخول الأسواق النسائية، هل سيسمح لهم بالشراء من الأقسام النسائية؟
- القرارات الوزارية تمنع أن يشتري الرجل من دون عائلته من بائعة، وشراء الشاب مثل هذه البضاعة ممنوع ودخوله القسم الخاص الموجود فيه المرأة يعد مخالفة، ويفترض أن صاحب المحل يحدد نوعية من يدخل إلى المحل، فإذا أراد أن يدخل النساء فقط فهناك شروط لذلك، وإذا أراد أن يكون للعوائل يضع لوحة على المحل، ومعالجتنا للأمور تتم على القضايا الكبيرة، أما الحالات النادرة في حال رغب أحدهم في شراء هدية أو ما إلى ذلك فننظر فيها بشكل مختلف.
علاقتكم مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كيف تصفها، وماذا تم بخصوص اجتماعكم الأخير، وما هدف اللجنة التي شكلت مع الهيئة؟
- نحن نتعامل مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها من الجهات الحكومية الأخرى كوزارة التجارة ووزارة الشؤون البلدية والقروية كشركاء في التنفيذ، وتوجد لجنة تنسيقية بين وزارة العمل وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للتعاون في أعمال التفتيش والأعمال الميدانية في المحال الخاضعة لتوظيف السعوديات، والهدف الرئيسي لهذه اللجنة يتمثل في العمل الجاد لتهيئة بيئة العمل المناسبة للمرأة وفق الصلاحيات الممنوحة لكلا الطرفين.
كم عدد المفتشين الموجودين لديكم لمراقبة المشروع في الوزارة؟
- لا يوجد لديّ رقم دقيق في الوقت الحالي ولكن ما يقارب 400 مفتش، إضافة إلى دعم الوزارة خلال هذه السنة بمجموعة من الوظائف معظمهم من المفتشين، وفي ما يتعلق بمتابعة التفتيش على هذه المحال لدينا دعم إضافي يتمثل في التعاون مع المراقبين الميدانيين لأعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونعمل حالياً في تحديد المهمات والمسؤوليات بين مفتشي الوزارة وأعضاء الهيئة لرسم آليات التعاون ومراقبة تلك المحال.
ما تعليقك على الشكاوى التي تتعلق باللباس، التي حددتها الوزارة للعاملات في المحال النسائية؟
- الشروط التي حددتها الوزارة بهذا الخصوص هي أن يكون اللباس محتشماً وواسعاً وفضفاضاً، ولم نذكر الماكياج ضمن الشروط، ولم نضع ضوابط دقيقة لهذا الموضوع، فقط قلنا اللبس المحتشم الفضفاض الساتر، وحتى لو كان هناك لباس خاص للمحل ليميز العاملات به لا توجد مشكلة، شريطة أن يكون محتشماً، ودائماً في القرارات التي تصدر توضع الحد الأدنى، وألا يكون هناك فتاة تلبس لبساً غير محتشم أو ضيق وهو ما نُعاقب عليه.
لماذا قراراتكم تركز على النساء وتتجاهل الشباب؟
- لو ترى الإحصاءات الماضية خلال الأشهر العشرة الماضية لوجدت الذين توظفوا 250 ألف رجال بينما النساء 50 ألفاً، أي أنه تم توظيف الرجال بخمسة أضعاف النساء، على رغم أن بيانات حافز كشفت أن اكثر من 80 في المئة من المتقدمين هم من النساء، إضافة إلى أن الرجل لا توجد أية قيود على عمله في أي مكان بخلاف المرأة التي تحتاج إلى ضوابط لأي مجال يناسبها، وكان لزاماً بأن نصدر قراراً لأي مجال يتم فتحه للمرأة، وهناك كثير من الناس يعتقد أن تركيزنا على النساء، ولكن كل هذه القرارات لتعديل المسارات وليست تركيزاً على النساء.
ما الخطط المستقبلية لتوظيف المرأة؟
- هناك الكثير من المبادرات مثل العمل عن بعد، ولكن ما زلنا في إطار عمل تشريعات وتنظيمات والدعم التقني لهذا المشروع متاح للرجال والنساء، ولكن استفادة النساء أكثر منه، والعمل عن بعد مناسب لطبيعة المرأة، ولو أقر هذا المشروع وعالجناه في كل التشريعات التنظيمية والتقنية سيعالج الكثير من المشكلات، فنحن قطعنا فيه شوطاً كبيراً وسيتم تفعيلها خلال الأشهر القليلة المقبلة، وفكرة العمل من منزل بدأت بها «حرفة»، التي لديها أكثر من مشروع نحاول أن نطوره ونتوسع فيه، وأيضاً نعمل على عمل تشريعات تساعد المرأة على العمل الجزئي كما يوجد في أوروبا وأميركا، عن طريق دعمه من صندوق الموارد البشرية الذي لا يدعم حالياً إلا الدوام الكامل.

البرماوية... 4 عقود من العيش الحزين" في انتظار مستقبل مشرق"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 27 شوال 1433 هـ - 14 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/435031

جدة: أحمد الهلالي، عبدالله الجريدان وعبدالرحمن باوزير
طوال أربعة عقود، وعاش البرماويون في السعودية «الحزن» بسبب عمليات القتل التي تستهدف أسرهم في بورما، والهامش خصوصاً مع عدم توافر الخدمات التعليمية والصحية لهم ولأبنائهم، وبانتظار «مستقبل مشرق» يعوض أبناءهم ما افتقدوه طوال الأعوام الماضية.
ويشكل ملف الجالية البرماوية في السعودية هاجساً أمنياً واجتماعياً واقتصادياً يتسبب في إثارة المخاوف، وميلاد المقترحات المساهمة في الاستفادة منهم في بعض المهن والوظائف، وبالأخص أن عددهم بلغ أكثر من 600 ألف برماوي.
وشهد اجتماع اللجنة المشكلة من أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل من وزارة الخارجية، وإمارة المنطقة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة في جدة أخيراً، تجدد مطالب من أعيان الجالية البرماوية في تحسين أوضاع أبناء جلدتهم في ظل ما يعانونه من نقص في التعليم، والصحة.
«الحياة» تفتح ملف الجالية البرماوية، التي تقطن غالبيتها في مدينتي مكة المكرمة وجدة، للتعرف على حياتهم في السعودية خلال أربعة عقود مضت، والتحركات الحكومية الجارية لتحسين أوضاعهم، وارتباطهم بمشكلات بلادهم التي تعيش في الآونة الأخيرة، عمليات استهداف حكومية عنيفة ضد المسلمين من «الروهنجا».
وعلمت «الحياة» أن مؤسسات حكومية مختصة من أبرزها لجنة التنمية في محافظة جدة، تعتزم تفعيل مقترح سبقت مناقشته، يوصي بإنشاء جمعية اجتماعية خاصة تعنى بالجالية البرماوية في مكة المكرمة وجدة، وتعمل على إنهاء المشكلات المتعلقة بها.

موظفو شركة يمتنعون عن الأكل احتجاجاً على التلاعب"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 26 شوال 1433 هـ - 13 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/434735

بقيق – ناصر الكري
قرر موظفون سعوديون في إحدى الشركات العاملة في محافظة الأحساء، الامتناع عن الأكل، احتجاجاً على «سوء أوضاعهم»، المتمثلة في «الخصم التعسفي من رواتبهم»، وتقديم وجبات غذائية «غير صحية»، ومنحهم بطاقات تأمين صحي، تبين لهم لاحقاً أن مُدد التأمين فيها «مُنتهية»، إضافة إلى إجبارهم على العمل ساعات إضافية «من دون أجر»، بحسب قولهم.

وقرر العمال، الذين يربو عددهم على المئة، الامتناع عن الأكل، وتجمعوا في مقر الشركة (تحتفظ «الحياة» باسمها)، الواقع على بعد 40 كيلومتراً شرق هجرة عين دار باتجاه محافظة الأحساء، وأوضحوا أن من بينهم «عمالاً وسائقين».
وقال الموظف إبراهيم النفاعي، وهو أحد موظفي الشركة، التي تعمل في مجال حفر الآبار: «قرر أكثر من 100 موظف سعودي في الشركة، الامتناع عن الأكل، بعد أن عجزنا عن معالجة الإشكالات مع إدارة الشركة»، مضيفاً «نعمل كي نوفر معيشة أسرنا، والوفاء بالالتزامات، مثل إيجار الشقق التي نسكن فيها وأسرنا».
وأشار النفاعي إلى أنه وزملاءه لم يجدوا تجاوباً من إدارة الشركة مع مشاكلنا، وأضاف:«كما قامت الشركة أيضاً بتسليم الموظفين بطاقات تأمين صحي، منذ شهر وأثناء مراجعة أحد المراكز الصحية للعلاج، بعد شهر، فوجئنا بأن البطاقة الصحية مُنتهية».
وأبان أن «قسم التغذية وتجهيز وجبات الطعام، يعمل فيه عمال أجانب، ولا يوجد فيه عمال عرب، يتابعون كيفية طهي الطعام، وهل يتم ذلك بطرق صحية أم لا، كما يقوم العمال في قسم التغذية بتجهيز الإفطار والغداء منذ منتصف الليل، ووضع الوجبات في أكياس بلاستيكية، وهذه الطريقة غير صحية».
وذكر الموظفون، أنهم يعملون في الشركة 60 يوماً متواصلة، لمدة 12 ساعة عمل يومياً، قابلة للزيادة، ومن دون أجر إضافي، وبعد ذلك نخرج في إجازة لمدة شهر»، لافتين إلى أن الشركة «لا توفر أي وسائل ترفيه للعمال.
وحاولت «الحياة» الاتصال هاتفياً على عدد من المسؤولين في الشركة، للرد على ما طرحه موظفو الشركة، بيد أنها لم تحصل على إجابة.

رسوم "الأراضي البيضاء" لكبح الارتفاعات

المصدر: جريدة الوطن السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=113381&CategoryID=2

جدة: سعود البركاتي
تتجه وزارة الإسكان في وثيقة خطتها الاستراتيجية للـ 20 عاما المقبلة، إلى فرض رسوم على الأراضي البيضاء في خطوة تهدف لخفض أسعارها، في الوقت الذي يبرز فيه ارتفاع أسعار الأراضي السكنية كواحد من أهم التحديات التي تواجه التنمية الإسكانية في البلاد.
وأبلغت مصادر مطلعة "الوطن" أن توجه وزارة الإسكان لفرض رسوم على الأراضي البيضاء يأتي كواحد من 3 برامج تسعى إلى تحقيقها، بما فيها برنامج دعم يتطلب تحويل صندوق التنمية العقاري إلى "بنك استثماري"، وتسهيل الأنظمة المتعلقة بتطوير الأراضي، واستكمال الإعلان عن اللوائح التنفيذية لأنظمة الرهن.
طرحت وثيقة الخطة الاستراتيجية السكانية في المملكة للعشرين عاما المقبلة تحديات تواجه التنمية الإسكانية أبرزها ارتفاع أسعار الأراضي السكنية، بسبب ووجود مساحات كبيرة من الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني لم تتم الاستفادة منها، إضافة إلى توزيع المنح ذات المساحات الكبيرة واحتكارها، وضعف قنوات التمويل ومحدودية التنوع فيها.
وكشفت مصادر مطلعة لـ"الوطن" أن هذه الأطروحات ألحقت بها توصيات ضمن الخطة الاستراتيجية للإسكان، التي تدرسها لجنة الإسكان والمرافق العامة في مجلس الشورى حاليا، وأعدها عدد من المختصين من جهات مختلفة.
وذكرت أن المجلس أوشك على الانتهاء من دراسة محضر لجنة الإسكان والمرافق العامة، وأن وثيقة الخطة أثبتت وجود العديد من التحديات التي تواجه التنمية الإسكانية أبرزها وجود ارتفاع كبير في أسعار الأراضي السكنية، لوجود مساحات من الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني دون الاستفادة منها، وتوزيع المنح ذات المساحات الكبيرة واحتكارها دون الاستفادة من هذه المساحات، مما تسبب في ارتفاعات غير مبررة على أسعار الأراضي، وأصبحت هذه الارتفاعات تشكل عقبة تواجه حتى وزارة الإسكان نفسها، إضافة إلى ضعف قنوات التمويل الحكومي ومحدودية تنوعها.
وأشارت إلى الخطة ستطرح توصيات تحقق ضرورة إعادة صياغة الأنظمة الخاصة بالأراضي واستحداث أنظمة جديدة بمقدورها الحد من الارتفاعات الكبيرة في أسعار الأراضي السكنية لتمكين المواطنين من الحصول على سكن.

وشددت على أن الخطة ستوصي أيضا باتخاذ الاجراءات التي تحقق زيادة المعروض من الوحدات السكنية المتلائمة مع الدخل الخاص، من خلال الاستفادة القصوى من الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني، وفرض رسوم على هذه الأراضي، وإيجاد وتخطيط التجمعات السكانية على المستوى الوطني، وإعادة تأهيل الأنظمة العمرانية، واستحداث برامج وآليات لإيجاد حوافز تشجيعية للاستفادة من الأراضي من خلال تطويرها، وسن قوانين تمنع احتكار الأراضي ذات المساحات الكبيرة، وإيجاد نظام مراقبة للأسواق العقارية والإسكانية وتوفير قاعدة معلومات خاصة بها.
وذكرت أن الخطة الاستراتيجية ستتضمن 3 برامج تسعى وزارة الإسكان إلى تحقيقها، وهي برنامج لدعم الإسكان، الذي يتطلب تحويل صندوق التنمية العقاري إلى بنك استثمار عقاري، وتسهيل الأنظمة المتعلقة بتطوير الأراضي، واستكمال الإعلان عن اللوائح التنفيذية لأنظمة الرهن العقاري، فيما يتضمن البرنامج الثاني توفير السكن من خلال برنامج التسجيل العيني الذي تتم دراسته حاليا من قبل وزارة العدل، إضافة إلى تطبيق فرض رسوم على الأراضي البيضاء من أجل تخفيض أسعارها، وتحويل المنح السكنية الكبيرة لصالح مشاريع الإسكان. ويُعنى البرنامج الثالث بسوق الإسكان الذي يعنى بإعداد دراسة المواصفات الخاصة بالمباني، والمعني بها كود البناء السعودي، والبحث عن أقل الأسعار لمواد البناء ذات الجودة العالية في ذات الوقت، والتأمين على الوحدات السكنية، وإعادة دراسة موضوع التثمين العقاري.

مراقبة قضاة 45 محكمة كبرى.. عن بعد

المصدر: جريدة الوطن السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=113471&CategoryID=5

الطائف: خالد الزهراني
اختصر مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء الزمن في مسألة التفتيش القضائي على المحاكم، وذلك بعد ربط 45 محكمة كبرى في المملكة بالمجلس الأعلى للقضاء إلكترونيا، وهو ما مكن من مهمة التفتيش على أداء قضاتها عن بعد والذين يمثلون 75% من قضاة البلاد.
ولم يغفل مشروع التفتيش عن بعد، إمكانية العمل بهذه الخاصية خارج أوقات الدوام الرسمي، طبقا لمدير عام مشروع تطوير القضاء المهندس ماجد العدوان، الذي قال لـ"الوطن" إن النظام يتيح للقاضي دراسة القضايا من أي مكان.
ويأتي ذلك، في وقت أعلن فيه العدوان عن تجاوز وزارة العدل المشرفة على المشروع، أزمة تكدس المعاملات القضائية في محاكم الرياض ومكة وجدة، بزيادة أعداد القضاة واستئجار مبان جديدة لتسريع إجراءات التقاضي.

كشف مدير عام مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء المهندس ماجد العدوان في تصريح إلى "الوطن" أن التفتيش القضائي عن بعد، مكن التفتيش القضائي بالمجلس الأعلى للقضاء من متابعة 45 محكمة من المحاكم الكبرى في المملكة، التي يعمل بها قرابة 75 % من القضاة.
وقال إن المشروع يتيح التفتيش القضائي على القضاة عن بعد، كما يتيح تسجيل تقارير التفتيش عن القاضي من خلال البرنامج الإلكتروني.
وأضاف العدوان أنه تم توفير خدمة التفتيش خارج وقت العمل وخارج مقر العمل من خلال الإنترنت، كما تم توفير هذه الخدمة للقضاة للاطلاع على قضاياهم لدراستها خارج وقت العمل. وأوضح أن المشروع يذلل المصاعب للقضاة من خلال إطلاع القاضي على القضايا التي تحال إليه، حيث يستطيع قراءة محاضر الجلسات ودراسة القضية خارج أوقات الدوام دون الحاجة إلى حمل أوراق القضية إلى منزله.

كما يسهم مشروع التفتيش القضائي عن بعد في معرفة احتياجات المحاكم للقضاة، وخلق التوازن بين المحاكم وسد احتياجاتها من خلال المتابعة الإلكترونية لمنجزات المحاكم مما سيؤدي إلى سرعة إنجاز القضايا وتقليص زمن مواعيد الجلسات.

وذكر أن البرنامج كشف عن وجود عجز في المحكمة العامة بالجبيل مؤخرا التي كان يعمل فيها قاضيان، وتشهد الكثير من القضايا، وكانت مواعيد الجلسات تصل إلى 8 أشهر، وتم دعمها بخمسة قضاة ليصل عدد القضاة إلى 7 حيث أسهم في إنجاز الكثير من القضايا، وتقليص زمن مواعيد الجلسات.

كما أسهم المشروع في إيجاد توازن بالقوى البشرية في المحاكم.

وأشار العدوان إلى أن مناطق الأزمة تمثل 3 مدن وهي: الرياض ومكة وجدة حيث تم استئجار مبنى للدوائر الإنهائية بالرياض، يتسع لتسعة قضاة مما سيزيد من نسبة قضاة محكمة الرياض العامة بنسبة 25% من القضاة.

وأكد أن الوزارة تعمل حاليا على استئجار مبنى آخر في الرياض لتتمكن من فتح 20 مكتبا قضائيا بحيث تتمكن من زيادة عدد القضاة بنسبة 50 %، وبذلك تكون نسبة زيادة عدد القضاة في المحكمة العامة بالرياض 75% في وقت وجيز مما سيسرع إجراءات التقاضي بالرياض، وتقليص المواعيد. كما تم توجيه 7 قضاة جدد إلى جدة بنسبة زيادة مقدارها 20%.

كما سيتم فتح ثمانية مكاتب قضائية إنهائية في مبنى آخر للوزارة، وبالتالي سيزيد عدد القضاة بجدة من 24 قاضيا إلى 39 بنسبة زياده قدرها 62%.

شركة نقل مدرسي تسرح 16 مواطنا من سائقيها

بحجة عدم تجديد العقد مع إدارة تعليم المدينة المنورة

المصدر: جريدة الوطن السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=113446&CategoryID=5

المدينة المنورة : سعد الحربي

ينتظر 16 سائقا لحافلات نقل الطالبات ردا من وزارة التربية والتعليم، بعد أن تعلق مصيرهم بعد إنهاء خدماتهم من قبل الشركة المتخصصة بنقل الطالبات بالمدينة المنورة.

وينتظر السائقون الرد بعد أن رفعت إدارة التربية والتعليم بالمدينة للوزارة عن حاجتها لهؤلاء السائقين، بعد تخلي الشركة عنهم بحجة إنهاء العقد المبرم بين الشركة المخصصة لنقل الطالبات وإدارة التربية والتعليم، حسب الخطاب الموجه للسائقين تحتفظ "الوطن" بنسخة منه.

وتخلصت الشركة من السائقين الـ 16 بعد تسليمهم خطابا يوضح فيه "إشارة إلى العقد المبرم مع وزارة التربية والتعليم لنقل طالبات الوزارة في عدة مناطق من ضمنها المدينة، والذي بناء عليه تمت إعارتكم للعمل في مؤسسة حافل للنقل المدرسي بوظيفة "سائق نقل مدرسي" ونظرا لانتهاء هذا العقد ولم يصلنا تمديد حتى تاريخ نهاية شهر جمادى الثاني، لذا نأمل الإحاطة بأن الشركة لن تتمكن من صرف رواتبكم خلال فترة الصيف، ولحين تعميدنا بتمديد العقد لفترة إضافية وعليكم مراجعة الوزارة بهذا الشأن".

وأوضح عدد من السائقين لـ"الوطن" أن "الشركة تخلصت منا دون أن تشعرنا مسبقا ولم تسلمنا حقوقنا حيث وجدنا أنها لم تسجلنا بالتأمينات من سنة ونصف" و "أفقدتنا مبالغ مالية لم تدفعها لنا".

وبيّن السائق خضران الحيسوني، أن إدارة التربية والتعليم تكفلت بدفع راتب شهرين بعد أن فصلتنا الشركة من العمل بحجة عدم تجديد العقد، وكنا معارين من إدارة التربية للشركة وبعد أن سرحتنا، "دفعت الإدارة مبلغ شهرين وأبلغتنا بعدم مسؤوليتها وما زلنا من أول الدوام الرسمي من بعد رمضان نراجع الإدارة ونبقى لساعات الظهر بانتظار الرد على فاكس أرسل للوزارة". وبيّن الحيسوني أن الشركة ظلمتنا ولم تدفع لنا التأمينات بعد أن كانت تدفع مرتباتنا، ولم تدفع للتأمينات لمدة سنة ونصف".

"الوطن" حاولت التواصل مع عددٍ من المسؤولين في الشركة، إلا أنها لم تنجح في ذلك.

5 أسئلة تنتظر 60 يوما.. والجواب: "متحفظون"

المصدر: جريدة الوطن السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=113425&CategoryID=5

الرياض: عبير العمودي

بعد أكثر من 60 يوما من إرسالها، كان الجواب "متحفظون عليها"، هكذا كان حال وزارة المياه والكهرباء على 5 أسئلة فقط، "الوطن" وجهتها لوزيرها عبدالله الحصين، منذ شعبان الماضي لتأتي الإجابة على لسان سكرتيره الأسبوع الماضي "لدينا تحفظ".

ورغم عمومية الأسئلة التي وجهتها "الوطن"، وتناولها لقضايا تهم الرأي العام، إلا أنها لم تجد اهتماما من الوزارة طيلة الأيام الستين التي قضتها في أدراجها.

وقفت وزارة المياه والكهرباء موقف العاجز عن الرد على 5 أسئلة وجهتها "الوطن" إلى وزيرها المهندس عبدالله الحصين منذ أكثر من 60 يوما، لتأتي المفاجأة هذا الأسبوع بعد أن أبلغ الصحيفة سكرتير الوزير ويدعى صالح في اتصال هاتفي مسجل أن الأسئلة متحفظ عليها.

وكانت "الوطن" قد بعثت بالأسئلة إلى وزارة المياه والكهرباء بخطاب عن طريق مدير مكتب الوزير والمشرف العام على إدارة العلاقات العامة فهد بن محمد الخشيم منذ شعبان الماضي، وكانت في جانب منها تركز على مشكلة الانقطاعات التي طالت العديد من المدن خلال موسم الصيف.

ومنذ إرسال الأسئلة الخمسة إلى وزارة المياه والكهرباء، لم يأت عليها أي تعقيب من الإدارة المختصة أو مكتب الوزير، ولم يخبر الصحيفة أي من مسؤولي الوزارة بأن هناك تحفظا ما على الأسئلة، في وقت تنص فيه توجيهات حكومية عليا على ضرورة التجاوب مع الوسائل الإعلامية. الاسئلة التي حاولت "الوطن" هذا الأسبوع أن تنفض الغبار الذي علق بها في أدراج الوزارة منذ بدايات الصيف احتوت على استفسارات مشروعة وذات صلة باحتياجات الرأي العام.

وحملت أسئلة "الوطن" استيضاحا على قضية تلوث بعض المياه خصوصا أن المياه التي تنقل إلى مناطق خارج الرياض تستلزم ساعات لوصولها إلى طالبيها، كما طلبت الأسئلة توضيحا من قبل الوزير على غلاء الأسعار وسط معاناة الكثير من المواطنين من ارتفاعها بشكل مبالغ وهو ما يخالف تعليمات الوزير نفسه في وضع أسعار محددة للصهاريج، كم تم التساؤل عن قيمة الرسوم المحددة من قبل الوزارة لها. واستعلمت الأسئلة عن توفير المياه في غضون التوسع العمراني في العاصمة الرياض وما إذا كان ذلك يواكب هذا التوسع في توفير المياه لجميع المناطق وعن خطة الوزارة المعتمدة في ذلك، قبل أن تختتم "الوطن" أسئلتها باستيضاح حول ما إذا كانت هناك دراسة خاصة لتأمين المياه للأحياء الجديدة دون التقصير على الأحياء القديمة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

والده يحمّل مستشفى الحرس" مسؤولية تدهور صحة ابنه

إجبار مواطن على نقل طفله من العناية المركزة إلى الشميسي"

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 27 شوال 1433 هـ - 14 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/14/article_692619.html

عبدالعزيز الزغيبي من الرياض

اتهم مواطن مسؤولي العناية المركزة في مستشفى الحرس الوطني في الرياض بتدهور الحالة الصحية لطفله عبد الله ذي الأعوام الستة، الذي أستأصل ورما خبيثاً أخيراً ويقضي فترة النقاهة في المستشفى، وذلك بعد أن قام مسؤولوه بنقله إلى مجمع الملك سعود الطبي "الشميسي" حيث لا يوجد سرير شاغر ولا تجهيزات طبية مؤهلة لحالته. وأوضح والد الطفل عبد الله في حديثه لـ "الاقتصادية" أنه فوجئ باتصال من مسؤولي "مستشفى الحرس" في وقت متأخر من الليل يطلبون منه الحضور والتوقيع على نقل طفله من مستشفى الحرس الوطني إلى مستشفى "الشميسي" دون ذكر الأسباب، مشيراً إلى أنه عند حضوره وجدهم قد أخرجوه من العناية المركزة ووضعوه على نقالة استعداداً لنقله، على الرغم من عدم موافقته. وأضاف والد الطفل: "تم ذلك بحضور الدكتورة هالة العالم مديرة قسم وحدة الأطفال في العناية التي خيرته ما بين التوقيع أو النقل دون الحاجة لأخذ موافقته، معتذرة عن إبداء الأسباب ومكتفية بالتلميح إلى أن التوجيهات من أعلى. وأضاف: تم نقل ابنه عبر سيارة إسعاف إلى مستشفى الشميسي وعند وصولهم أنزلوه إلى الطوارئ واكتفوا بذلك، موضحاً أن الغرفة التي وضعوه فيها تفتقد للنظافة وتملؤها الجراثيم، الأمر الذي أضر بصحة الطفل كثيراً وزادها تدهورا، حيث إن الطفل يعاني ضعف المناعة وجروحا عميقة، مشيراً إلى أنه أثناء وجوده في الطوارئ أصبحت نسبة التنفس لديه تراوح بين 70 و80 بعد أن كانت 97 في مستشفى الحرس، فيما لا تتوافر فيها التجهيزات الطبية الكافية لمثل حالته. وأشار إلى أنه عند الساعة الثانية ظهراً تم توفير سرير له في العناية المركزة بعد متابعة حثيثة من مدير المستشفى واعتراف صريح بعدم أهلية مستشفى الشميسي لعلاج مثل حالة الطفل وافتقاره للكادر الطبي من الأطباء والممرضين الأكفاء والمؤهلين للتعامل معه. من جهته، قال إبراهيم عبد الرحمن الصبيح مدير العلاقات العامة والإعلام في مدينة الملك سعود الطبية، إن الطفل حضر إلى طوارئ الأطفال في مدينة الملك سعود الطبية قبل ثلاثة أسابيع، وكان يعاني من ورم في الرقبة ضاغط على الحبل الشوكي وفي منطقة حساسة جداً قريبة من مركز التنفس، وبناء على رغبة والده أحضر خطاب قبول للطفل من مدينة الملك عبد العزيز الطبية في الحرس الوطني لإجراء العملية هناك؛ وبناء على ذلك تم نقله إلى مدينة الملك عبد العزيز الطبية في الحرس الوطني، وأجريت له هناك العملية اللازمة لمثل هذه الحالات، ونتج عن المرض إصابته بضعف في حركة الأطراف، لافتاً إلى أنه تم تحويله إلى مدينة الملك سعود الطبية لدينا لاستكمال علاجه، وهو الآن تحت العناية الطبية اللازمة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

خطة لتوجيه الدعم الحكومي للسلع إلى تلك الجمعيات

السعودية تواجه غلاء الأسعار بتطبيق "الجمعيات التعاونية"

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/15/article_692874.html

عبد الله البصيلي من الرياض

تتجه السعودية إلى تعديل نظام الجمعيات التعاونية، وبالتحديد الاستهلاكية منها، بهدف توفير السلع للمستهلكين في الأحياء بأسعار معقولة، بعيداً عن الغلاء وتقلبات الأسعار، حيث علمت "الاقتصادية" أن مجلس الجمعيات التعاونية يجري حالياً زيارات لدول خليجية للوقوف على تجاربها، وإعداد دراسة خاصّة في هذا الشأن ترفع للجهات المختصّة، تمهيداً لبدء عمل تلك الجمعيات محلياً.

وجاء ذلك بعد أن وافق مجلس الجمعيات التعاونية في اجتماعه الأخير برئاسة عبد الله الوابلي رئيس المجلس، الذي عُقد الأسبوع الماضي، على قيام وفد من المجلس بزيارة للإمارات نهاية الأسبوع الجاري للاطلاع على تجربتها في مجال الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

ويسعى المجلس من هذه الزيارة التي من المتوقع أن تعقبها زيارات لدول أخرى تملك تجارب ناجحة في مجال تأسيس جمعيات تعاونية استهلاكية، إلى إنشاء جمعيات تعاونية استهلاكية في السعودية يكون لها فروع منتشرة في الأحياء والقرى والتجمعات السكانية خلال الفترة المقبلة.

كما يهدف المجلس إلى استفادة تلك الجمعيات من الدعم الحكومي المتاح للسلع، وأن تتخلص من التكاليف المضافة من بلد المنشأ لحين وصولها إلى المستهلك للبيع بأسعار ملائمة ومعقولة، إضافة إلى السماح للجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالاستيراد المباشر. وفي ضوء زيارة وفد المجلس المكون من لجنة التعاون الاستهلاكي، للإمارات سيتم رفع تقرير متكامل للجهات المختصة، بهدف تقديم التسهيلات والحوافز التي تسهم في خفض التكاليف، ما يساعد على البيع بأسعار معقولة.

وفي مايلي مزيدا من التفاصيل:

أجرت جهات حكومية في السعودية خلال أعوام مضت دراسة على عمل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، حيث أكدت الدراسة أن النظام التعاوني استطاع تحقيق نجاحات بدرجات متفاوتة في مختلف المجتمعات، التي منها الدول العربية، وذلك تبعا لاهتمام حكوماتها، وتفهم الشعب لفلسفة ومبادئ التعاون وتطبيقاته.

وخلصت الدراسة إلى أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية يمكن لها مساندة جهود الدولة في الحد من ارتفاع الأسعار واستغلال المستهلك، بعد أن أصبحت ظاهرة الغلاء وارتفاع أسعار السلع والحاجيات من الأمور الواضحة، معتبرة أن الأسعار أخذت تتزايد بشكل لا يتناسب مع بعض فئات الشعب من ذوي الدخل المحدود، ما يؤثر على مستوى دخلهم ومعيشتهم.

وفي الوقت الذي أشارت فيه الدراسة إلى أنه من الضروري لقيام حركة تعاونية ناجحة تدعيمها من قبل الدولة وتشجيعها بالقوانين التعاونية التي تسن لتنظيم العمل التعاوني، وتوفير المساعدات المالية اللازمة، لافتة إلى أن "التعاونيات" عبارة عن مؤسسات اقتصادية واجتماعية يشكلها الأفراد فيما بينهم بهدف خدمة مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية.

في حين لفتت الدراسة إلى أن السعودية يمكن لها الاستفادة من تجارب الدول الخليجية بشأن قيام ونجاح الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في توفير السلع الأساسية للمواطنين بأسعار مناسبة، ومواجهة أي ارتفاع في الأسعار من قبل التجار، تحقيقا لما تهدف إليه الدولة في خططها التنموية من رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين والعناية بالفئات المحتاجة من ذوي الدخل المحدود.

وفي المجمل تحتل التعاونيات بشكل عام مكان الصدارة في اهتمامات ونشاطات الدول بما فيها الدول والهيئات العربية، حيث أصبح مرادفاً لرفع مستوى المعيشة، وتعرف التعاونيات على أنها "مؤسسة اقتصادية واجتماعية يؤلفها الأفراد فيما بينهم بهدف خدمة مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق غرض اقتصادي مشترك عن طريق مشروع يديرونه بالتعاون فيما بينهم ويجمعون له رأس المال اللازم، ويتحملون نتائج هذا العمل سواء كان ربحاً أو خسارة.

أبرزها خلع الورك أثناء الولادة ونقص الأكسجين وصرف أدوية خاطئة أثناء الحمل

ضحايا أخطاء المستشفيات..اللّه يرحمهم"!

المصدر: جريدة الرياض السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/09/15/article768327.html

الرياض، تحقيق- راكان الدوسري

وجع الإنسان وآلامه وآهاته، تدفعه كلما اشتكى منه عضو إلى اللجوء للمباني التي يرتادها رجال ونساء اتخذوا من اللون الأبيض لباساً، ومن مهنة المداواة عملاً ورسالة.. فقد مثّلت المستشفيات ومنذ الأزل أماكن تشيع البلسم على الأوجاع في صورة من صور الارتقاء بالأداء الإنساني إلى أسمى حالاته.. لكن الألم يكون قاسياً حين يتسبب من يقصده الناس ليداوي جروحهم بجرح آخر قد يبقى ينزف مدى الحياة.. حتى لو كان ذلك على سبيل الخطأ.. فقد مثّلت الأخطاء الطبية أحد أقسى حالات الألم في نفوس من تعرضوا لها؛ نظراً لوقعها النفسي القاسي، وخطورتها.. وعلى الرغم من تقدير الناس لمهنة الطب، وحُسن الظن المطلق بالأطباء والممرضين والممرضات، إلاّ أن صعوبة وألم الأخطاء التي قد يرتكبونها يكمن في وقعها النفسي الصعب، فكيف لمن يستجير به الناس هرباً من الآلام أن يزيدهم ألماً!.

وبحسب مختصين فإن الأخطاء الطبية تحدث نتيجة لغياب ضبط إدارة العملية الطبية في المستشفيات وفق برامج تنظم بيئة العمل فيها.. فقد أشارت الدراسات أن ما نسبته 85% من الأخطاء الطبية التي تحدث بالمستشفيات ترتبط بشكل مباشر بأنظمة العمل والإجراءات المتبعة في تنفيذها، كما أنها تقع غالباً في المنشآت التي تتراخى في الاهتمام بأنظمة السلامة والسياسات الاحترازية التي يجب اتباعها، في الوقت التي أشارت فيه تلك الدراسات إلى أن 15% من الأخطاء الطبية ترتبط بالأخطاء البشرية، وهنا نستدرك أن هناك مضاعفات صحية قد تحدث للمريض بعد العملية ويتوفى، وليس لها علاقة بفشل العملية، أو حدوث خطأ في التشخيص.

واقع الأخطاء الطبية

لا تبدو مستشفيات المملكة لديها الرغبة في تقليل نسبة الأخطاء الطبية التي تقع للمرضى.. فقد كشف خبراء في المجال الصحي في وقت سابق أن 25,900 خطأ طبي قد ارتكب في المملكة خلال خمس سنوات- ما بين عام 2001-2006م-. من جانب آخر أشارت تقارير صحفية إلى أن نسبة الأخطاء الطبية التي ارتكبت في مستشفيات المملكة الحكومية والأهلية قد ارتفعت بنسبة بلغت 86% خلال الخمس سنوات الماضية.. فيما بلغ عدد القضايا المتعلقة بالأخطاء الطبية والتي نظرتها الهيئات الشرعية الطبية في الرياض وجدة فقط حوالي 6851 قضية.. في الوقت الذي بلغت نسبة الممارسين الصحيين الذي أقيمت عليهم شكاوى نتيجة أخطاء طبية خلال العام الماضي 2242 مابين أطباء وممرضين وأخصائيي تخدير. وقد انفردت مدينة الرياض وحدها ب: 1965 ممارساً صحياً ارتكبوا أخطاء طبية جميعهم من غير السعوديين.

وكانت تقارير قد أشارت في وقت سابق إلى أن الهيئة الشرعية الطبية الأساسية بجدة قد تلقت خلال العام الماضي قضايا أخطاء طبية ارتكبها نحو 400 طبيب مقيم، واكتشفت بعد إجراء التحقيقات حول هذه الأخطاء أن جميع هؤلاء الأطباء لا يحملون تراخيص مزاولة المهنة!!.

وتثير الأرقام المتداولة في الشأن الطبي السعودي فزع المراقبين والمواطنين على حد سواء.. فكم من مريض يقال إنه جاء إلى أحد المستشفيات الطبية ماشياً على قدميه، وخرج في نعش محمولاً على الأعناق.. يحدث هذا بالرغم من الجهود الحكومية المبذولة في البلاد من خلال ضخ ميزانيات مهولة لوزارة الصحة، وكذلك تعيين وزير جديد قبل بضع سنين في مسعى جاد لتصحيح الأمور.

ولكن لا تبدو الأمور تسير نحو ارتقاء حقيقي وفاعل بالخدمات الطبية في المملكة في ظل تتابع الأخطاء الطبية والنقص في الأسرة وفي عدد المستشفيات، مما يثير تساؤل المواطنين عن مستقبل الخدمات الطبية في البلاد وسط أصوات تنادي بخصخصة الخدمات الطبية في المملكة.

أخطاء أثناء الولادة

على الرغم من ضبابية المشهد حيال الأرقام التي تعلن أحياناً حيال الأخطاء الطبية، وندرة هذه المعلومات أحياناً، إلاّ أن ظاهرة تفشي أخطاء طبية بعينها وانتشارها في المدن والقرى والمحافظات، يقرع الجرس، ويثير الاهتمام، ويصبح حديث الناس.. ففي الآونة الأخيرة تفشت ظاهرة إصابة المواليد بأمراض وعاهات مستديمة أحياناً مردها حسب أولياء أمورهم إلى لحظات الولادة في المستشفيات.. فقد أصبحت عملية ما يسمى بخلع الولادة، وكذلك نقص الأكسجين عند الولادة إحدى أهم القضايا التي تشغل بال كثيرين في ظل تنامي أعداد المراجعين للمستشفيات للتداوي من آثارها، كما أن آباء وأمهات فقدوا أجنة أثناء مراحل متأخرة من مراحل الحمل يعتقدون أن أخطاء طبية كانت تقف وراء تلك الخسارة.

خسارة جنينين

لم ينس "عبدالرحمن القديري" أنه فقد جنين من زوجتين اثنتين في مكان واحد، فداخل أسوار مستشفى الشميسي بالرياض سقّطت زوجتاه في حادثتين منفردتين، مما جعله يعتقد أن الأدوية التي صرفت لهما كانت هي السبب في فقدان الجنينين.

وقال:"لقد فقدت الجنين من زوجتي الأولى بمجرد مراجعة المستشفى والحصول على أدوية يقال إنها فيتامينات وأن بعضها يساعد على تثبيت الجنين"، مضيفاً: "فقدنا الجنين، وقلنا إن ذلك يحدث في كثير من الأحيان ، لكن زوجتي الأخرى حين راجعت نفس المستشفى لمتابعة الحمل صرف لها دواء بعده فقدنا الجنين الثاني"، ويتابع:" فقدان جنين من امرأتين اثنتين وبنفس الطريقة قد أثار استغرابي؛ مما دفعني إلى تقديم شكوى ضد المستشفى، ثم استدعاني مسؤولون في المستشفى لمناقشة الشكوى"، مشيراً إلى أنه سألوه هل يرغب في تعويض مادي، لكنه أكد لهم أنه لا يريد ذلك، وإنما يريد عدم تكرار تلك الأخطاء، مؤكداً على أنه تم تحميل طبيبة المسؤولية لعدم اهتمامها، موضحاً أنه منع زوجاته من تناول أي أدويه أثناء فترة الحمل، حيث أنجبت كل واحدة منهما له بنتاً دون مشاكل تذكر، مما أكد له أن فقدان الجنين السابقين كان بتأثير تلك الأدوية!.

قصة مؤلمة

في الجانب الآخر من حكايات ما يعتقد المواطنون أنه أخطاء طبية، قصة أخرى تبعث على الألم.. فبعد انتظار 22 عاماً من عدم الإنجاب، رزق "مطلق العمار" بطفلة أنابيب، شكّلت مرحلة جديدة في حياته وزوجته.. ولكنها بعد دخولها عامها الثاني بدأ عليها أنها لا تستطيع أن تمشي بطريقة سليمة، مما حدا به الذهاب لطبيب في أحد المستشفيات الأهلية وأكد له أنها مصابة بخلع الورك، وأنه فات الأوان على علاجها بالطرق البسيطة، وعليه أن يدخلها مستشفى ليجري لها عملية جراحية.

عاد الرجل إلى مدينة الملك فهد الطبية بمدينة الرياض التي شهدت الولادة، فأعطوه موعداً بعد عام لإجراء عميلة إعادة الورك إلى مكانها الطبيعي.. لكن الرجل -كما يقول- استنجد بأصدقاء ومعارف مكنوه من إجراء عملية للطفلة في أحد المستشفيات الحكومية، وهي لا تزال حبيسة الجبس والذي سيمتد لثلاثة أشهر أو أربعة على أقل تقدير. وقال:"ما ألمني ليس الخلع بحد ذاته، فهذا قضاء وقدر، ولكن الألم كان في ردة فعل المدينة تجاه حالة الفتاة والتي تمثلت في إعطائها عاما كاملا ليتم بعده إجراء العملية!".

عقوبة جزائية ومالية

ويبقى السؤال: هل يعلم عامة الناس في البلاد أن من حقهم أن يرفعوا قضايا عند تعرضهم أو تعرض أبنائهم أو ذويهم لعاهة أو ضرر بسبب خطأ طبي؟، وهل يكفل النظام هذا الحق بالفعل؟.

الشيخ "إبراهيم القني" -رئيس الهيئة الطبية الإضافية بجدة- أكد ل"الرياض" أن النظام يوقع عقوبة جزائية وعقوبة مالية بحق من أرتكب خطأً طبياً الحق الضرر بالمريض، مشيراً إلى أن العقوبة الجزائية هي بمثابة الحق العام، وأن العقوبة المالية هي بمثابة الحق الخاص للمريض أو لذويه إن كان قد توفى.

وقال إن العقوبات التي توقع بمن ارتكب الخطأ الطبي قد تصل إلى السجن، أو إلغاء مزاولة المهنة، أو إلغاء عقده إذا كان غير سعودي، موضحاً أنها إجراءات تحفظ حقوق المرضى أو ذويهم في حال الوفاة.
وأضاف إن ما يمثل 60% من القضايا المرفوعة لديهم هي قضايا تخص الأخطاء الطبية أثناء الولادة، مبيناً أن من يتعرض أطفالهم لعاهات أو مشكلات أثناء الولادة هم أكثر المبادرين في تقديم شكاوى، مشيراً إلى أن غالبية المتوفين نتيجة أخطاء طبية فإن ذويهم لا يتقدمون بشكوى لاعتبارات الإيمان بالقضاء والقدر، وتحاشي أن يظلموا أحداً في تقاضيهم لو تقدموا بطلب التقاضي، موضحاً أن ضعف الوعي كذلك وعدم معرفتهم بحقوقهم في التقاضي عند تعرضهم أو تعرض أحد أقاربهم لخطأ طبي يحول دون حصولهم على التعويض من خلال إعراضهم عن التقاضي.
وأشار إلى أن الشكاوى التي يتقدم بها مواطنون ومقيمون بسبب تعرضهم لأخطاء طبية قد كشفت عن وجود أطباء يعملون دون أن يمنحوا التصريح أو الإجازة من الجهة المختصة في وزارة الصحة فيما يخص القطاع الصحي الأهلي، بينما في وزارة الصحة لا يمنح أساساً مثل هذا التصريح، وإنما يعمل بدون الأطباء في مستشفيات الحكومة، موضحاً أن القضايا المنظورة لديهم الخاصة بالأخطاء الطبية تخص المستشفيات الحكومية والأهلية على حد سواء، نافياً أن تكون غالبيتها العظمى تخص مستشفيات وزارة الصحة، مؤكداً على أن نسبة كبيرة من القضايا المرفوعة قد لا يثبت أنها حدثت بسبب خطأ طبي، مبيناً أن تأخر وصول المرأة الحامل للمستشفى قد يسبب للمولود مشكلة أثناء الولادة، مما يربك الفريق الطبي الذي سيتولى عملية التوليد.
استقالة رفض الاستمرار على الخطأ
في سابقة تشير بجلاء إلى تردي الأوضاع في مستشفيات وزارة الصحة، وتحت وقع أخطاء طبية راح ضحيتها مواطن، وأضرت بحياة آخر، رأى مدير مستشفى حائل العام أن الرحيل خير من البقاء مادام بقاؤه لا يغير من الواقع المرير شيئاً.
موقف أكبره مواطنون وحقوقيون، ومثّل توجهاً جديداً في البلاد قلما عرفته الدوائر الحكومية في المملكة، حيث طلب "د.عبدالعزيزبن النخيلان الشمري" - مدير مستشفى حائل العام - في خطاب بعثه إلى مدير عام صحة حائل إعفاءه من إدارة المستشفى بعد خمس سنوات من العمل.
وفي تصريح سابق ل"الرياض" كشف "د.النخيلان" أن من دوافع طلب الإعفاء من مهمة تكملة العمل عدم دعم وتعاون إدارة الشؤون الصحية بحائل مع احتياجات إدارة المستشفى، وعدم تنفيذ أعمال الترميم التي أمر بها وزير الصحة للمستشفى منذ سنوات حين زيارته للمنطقة، والاطلاع عن كثب لظروف واحتياجات المستشفى الصعبة التي تتطلب تحقيق سرعة العمل بدون أي تباطوء، وإسناد العقود المرتبطة لتشغيل المستشفى إلى مقاولين غير أكفاء لمتابعة مجالاته ودعم مرافقه الصحية، مؤكداً على أن حادثة عملية نقل الدم الخاطئ التي تعرّض لها المستشفى خلال شهر رمضان الماضي هي أحد مسببات تقديم الاعتذار وإعفائه من منصبه.
وزارة الصحة لم تتجاوب!
بعثت "الرياض" في تاريخ 2012/8/26م خطاباً إلى "د.خالد مرغلاني" - مدير الإعلام الصحي والتوعية الصحية بوزارة الصحة -؛ طلباً المشاركة في التحقيق من خلال عدة محاور، إلاّ أننا لم نتلق سوى مكالمة لطيفة من سعادته شرح خلالها للمحرر أن إدارته خاطبت المسؤولين في الوزارة؛ ممن يمكنهم أن يتولوا الرد على استفسارات "الرياض" بهذا الخصوص، إلا أن ردهم لم يصل. ومع كامل التقدير لاتصال "د.خالد مرغلاني"؛ فإننا كنا نود أن نحظى بتجاوب الوزارة، وأن تقول كلمتها في هذا التحقيق الذي قال من خلاله كثيرون كلماتهم حيال الأخطاء الطبية.
صدمة الوالدين تصل إلى الاكتئاب
قال "د.رياض الونين" - استشاري الطب النفسي - أن ردة الفعل من قبل والدي الطفل - عند حدوث خطأ طبي عند ولادته وتسبب ذلك الخطأ في إعاقة بعضها يكون مستديماً - تتراوح ما بين الصدمة النفسية، والاكتئاب، كما أنها تشعرهم بالمخاوف حيال معاناة الطفل في حياته المستقبلية.
وقال: "إن الخطأ كونه طبياً ومصدره مستشفى وهو المكان الذي يلجأ إليه الناس ليعالجوا أوجاعهم، فإن لذلك تأثيراً نفسياً سلبياً يطال والدي ذلك الطفل، حيث يشعران بالإحباط، وربما يتطور الأمر إلى اضطراب تكيف، أو ربما اكتئاب شديد، أو ربما قلق، مشيراً إلى أن ردود الفعل تلك قد تستدعي تدخلاً طبياً نفسياً لمعالجة آثارها.
وأضاف: "حين يصاب الطفل بإعاقة مستديمة؛ فإن ذلك يشكل ضغوطاً ومسؤوليات وصعوبات يعاني منها الوالدان مستقبلاً؛ مما يضعهما تحت ضغط نفسي كبير"، موضحاً أن الأخطاء الطبية هي في الغالب غير متعمدة، ولكنها للأسف تحدث، مطالباً المستشفيات أن تبدي اهتماماً كافياً لمعالجة الأخطاء الطبية باهتمام كبير مراعاة للحالة الطبية، وكذا الوضع النفسي لوالدي الطفل.

وأشار إلى أن عدم الاهتمام بالطفل المصاب بنتيجة خطأ طبي يؤدي إلى إحباط والديه، ناصحاً بالتثبت أولاً من أن ما أصاب الطفل هو بالفعل خطأ طبي، وذلك من خلال رأي طبي محايد، وإذا ثبت ذلك على الوالد أن يطالب بحقوقه في التقاضي وطب التعويض، داعياً إلى عدم التسرع في هذا الأمر إلى حين ثبوت الخطأ الطبي الذي سبب إعاقة أو أذى للطفل.. كما أن من حق الوالدين أن يتلقيا علاجاً نفسياً في حالة أثر حادث إصابة طفلهم على نفسياتهم؛ إما بالإحباط أو نوبات الاكتئاب.

وراثي أو خلقي وليس دائماً خطأ بشرياً!

يعتقد البعض ممن أصيب أطفالهم المواليد بخلع الورك أنه ربما يكون للممرضات دور في ذلك، متخيلين أن طريقة حمل الطفل في الحضانة والعناية به قبل تسليمه لأمه قد يكون سبب في ذلك الخلع.. لكن "د.وائل الزاير" -مستشار تنفيذي بمستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام والمدير التنفيذي السابق لشؤون التمريض- أكد على أن الأخطاء الطبية واردة أثناء الولادة، مستدركاً:"كل طفل يولد مصابا بخلع ورك ليس بالضرورة أن يكون خطأ طبيا"، مشيراً إلى أن هناك أمراضا قد يصاب بها الأطفال بشكل وراثي أو خلقي وليس جراء خطأ بشري، لكنه لم يستبعد أن يكون تعامل الفريق الطبي مع حالة الولادة سببا لوقوع بعض الأخطاء التي تطال المواليد.

وقال إن نقص الأكسجين أثناء الولادة في الغالب يمكن أن يكون لسوء تصرف الطاقم الطبي الذي تولى عملية التوليد، موضحاً:"أي أخطاء لطاقم التمريض في الغالب تعود إلى غياب التخصص في مجال التمريض، وكذلك غياب التدريب"، مطالباً أن يكون طاقم التمريض الذي يتولى عملية التوليد متخصصا في مجال الولادة، وهو أمر غائب في الوقت الحالي، إلى جانب إعادة النظر في استراتيجية عمل التمريض في المملكة. وأضاف:"أغلب الممرضات يعملن في أكثر من قسم في الوقت ذاته، بينما بعض المهام تحتاج إلى تخصص تدريب، مما يرفع من كفاءة الممرضة"، مبيناً أنه بالنظر لأعداد الممرضين والممرضات في المملكة؛ فإن نسبة المتخصصين فيهم قد لا تكاد تذكر، مؤكداً على أن مستشفيات المملكة بحاجة لأعداد كبيرة من الممرضين والممرضات المتخصصين في كافة المدن والمحافظات والصحة الأولية، كما أن غياب التخصص والتدريب لفريق التمريض قد يوقع كثيرا من الأخطاء، داعياً أن يجد التخصص في التمريض والتدريب اهتماماً كافياً في مستشفيات المملكة.

وحذّر "د.الزاير" من تأخر اكتشاف بعض الأمراض الذي يسببها خطأ طبي كخلع الورك، أو التأخر في الذهاب للمستشفى أثناء الولادة، مشيراً إلى أن اكتشاف الخلع مبكراً يساهم في علاجه بشكل أفضل.

وقال إن عمليات الخلع ليست بالضرورة أن تكون ناتجة عن خطأ طبي، مؤكداً على أنه يمكن أن يكون خلقي، ولكنه أكد أنه حين يكون الخلع نتيجة لسحب الطفل أثناء الولادة يكون ذلك نتيجة خطأ بشري.

وأشار إلى أن نقص الأكسجين أثناء الولادة يخضع لظروف الحالة، ومدى تأخر الولادة، وهل هي ولادة طبيعية أم أنها قد خضعت لعملية معينة؟، مشدداً على أن ظروف الولادة، ووقت وصول الأم للمستشفى وطبيعة وضع الجنين، كلها أمور قد تؤثر في مسألة تعرض المولود لأي إصابة محتملة.

مراقبة إيداعات الأجور وتوافقها مع عقود العمل

وزارة العمل تنسق مع مؤسسة النقد لكشف المتلاعبين في أجور المواطنين والمقيم

المصدر: جريدة الرياض السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/09/15/article768222.html

الرياض - فهد الثنيان

أكدت وزارة العمل أن نظام مراقبة الأجور الذي تم الإعلان عنه الأسبوع الماضي سيربط بنظام خاص تسعى الوزارة لتنفيذه مع مؤسسة النقد خلال المرحلة القادمة.

وقال المتحدث الرسمي لوزارة العمل حطاب العنزي ل "الرياض" إن التنظيم سيربط مؤسسة النقد والبنوك السعودية في خطواته النهائية ويسعى إلى حفظ حقوق الموظفين السعوديين والمقيمين بالإضافة إلى الحد من السعودة الوهمية. ومن المنتظر أن يتيح مراقبة الأجور الشهرية لمؤسسات القطاع الخاص ومتابعتها الكترونيا عبر حسابات المستفيدين وتقصي حوالات العمالة الوافدة التي تتجاوز المعدل الطبيعي لأجور كل مهنة، وإمكانية المساءلة بشأنها.

كما أن البرنامج سيكشف حالات التستر والعمالة السائبة عبر مراقبة الإيداعات الشهرية للأجور والتي من المفترض إن تكون متوافقة مع عقود العمل التي بموجبها تم تشغيل هذه العمالة المحلية والأجنبية.

وسيتم تطبيق النظام بشكل تدريجي، حيث سيطبق في المرحلة الأولى على الشركات الكبرى، وفي المراحل التالية سيجري التوسع في الشرائح حيث تدخل الشركات المتوسطة ثم الصغيرة تليها الشركات الصغيرة جدا ليتم تطبيق البرنامج بالكامل على كافة منشات القطاع الخاص.

ويهدف البرنامج الى التأكد من حصول العمالة السعودية والوافدة على أجورها الشهرية بانتظام عبر البنوك الرسمية إضافة إلى مراقبتها، بالتنسيق مع عدد من الجهات الرسمية ومن بينها مؤسسة النقد.

كما سيتأكد البرنامج من أن دخل العامل المودع باسمه في البنك هو بالفعل المنصوص عليه في عقد العمل وحسب المهنة التي تم استقدامه من اجلها وفي حال زيادتها عن دخل العامل غير السعودي المنصوص عليه في عقد عمله فستعتبر الأموال غير قانونية.

وتهدف وزارة العمل من خلال التنظيمات المالية الجديدة إلى تهيئة المناخ الصحي لنمو وتوسع نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي قد تتضرر من جراء التنافس غير المشروع لنشاطات التستر التجاري.

وتسعى العديد من الجهات الحكومية إلى تكثيف أعمالها خلال الفترة المقبلة لزيادة تفعيل أنظمة مكافحة التستر التجاري، وسن عقوبات أكبر وتعديل العديد من الانظمة الحكومية لتسهيل إجراءات السجل التجاري وحماية المستهلك ومواجهة ظاهرة التستر بأنظمة حازمة.

مستمرون في التدريب والمساعدة في البحث عن وظيفة

المعيقل لـ الشرق: إعانة حافز" ليست لمن يستكين إلى الكسل ويصرفها على أشياء استهلاكية

المصدر: جريدة الشرق السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/15/488224

الرياض – يوسف الكهفي

قال مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية الدكتور إبراهيم المعيقل إن جميع من دخلوا وسجلوا في برنامج حافز يعلمون أنه تم قبولهم في البرنامج على أساس ومبدأ واحد وهو أنهم يبحثون عن عمل، مشيرا إلى أنه تم التنبيه أن هدف «حافز» ليس إعطاء مبالغ لتكون أشبه بالضمان الاجتماعي، إنما حافز يشتمل على عدد من المكونات الرئيسة، ركن من أركانها هو الإعانة المالية التي تصرف لمدة 12 شهراً فقط، ولم يكن الهدف منها أن تصرف له حتى يتعوّد عليها ويستكين إلى الكسل ويصرفها على أشياء استهلاكية.

ووجه المعيقل اللوم على عدد المطالبين بتمديد فترة الإعانة المالية التي يمنحها برنامج «حافز»وقال في حوار مع «الشرق» طالبنا وما زلنا نطالب من لديه فكرة وتطوير برنامج حافز أو غيره من برامج الصندوق أن يتقدم بها، ولكن ما يزعجنا هو من ينتقد لمجرد الاستهزاء . . إلى التفاصيل:

الصورة السائدة

في البداية دعني أسألك هل تزعجكم الصورة السائدة حالياً عن نظام حافز، التي جعلت منه محلاً للتندّر أو ربما أقل من ذلك؟

- بالتأكيد يزعجنا هذا الفهم الخاطئ، ونحن نوجه اللوم للإعلاميين والكتّاب؛ لأنهم هم من ساهم في رسم هذه الصورة الذهنية الخاطئة عن برنامج إنساني واجتماعي، وقد طالبنا في الكثير من المواقف واللقاءات وقلنا إن على الإعلاميين دورا كبيرا في هذا الصدد، « حافز» برنامج معين لشخص يبحث عن وظيفة، فيجب أن لا يتوقف هذا الشخص عن البحث ولا يستكين إلى الألفي ريال، ويجب أن يعلم أنها لفترة مؤقتة فقط، وكان ذلك واضحاً من خلال صدور الأمر الملكي السامي، إلا أن عددا من الكتاب والصحفيين بدأ بالمطالبة بتمديد فترة الإعانة وغيرها من الآراء والانتقادات غير الهادفة، وهذا ما ساهم في رسم الصورة الذهنية الخاطئة، رغم أن الواجب على الإعلاميين والمثقفين والمفكرين والكتاب أن يساهموا برسم الصورة الحقيقية للبرنامج وأهدافه الواضحة التي أوجد من أجلها.

أفهم أنكم محتقنون أو منزعجون من جراء النقد الذي تواجهونه، هل أثّر حقيقة على سير عملكم وتحقيق البرنامج لأهدافه؟

- نحن لايزعجنا النقد الحقيقي الهادف إلى المصلحة العامة التي هي مصلحة الوطن والمواطن، بل بالعكس أؤكد أنه في كل اجتماعاتنا ولقاءاتنا نطالب المفكرين والصادقين من أبناء هذا البلد أن يكرمونا بآرائهم ويفتحوا لنا قلوبهم وأن نستفيد من خبراتهم ورؤيتهم كأشخاص ينظرون لنا من الخارج، لم ندّع أن عملنا يتصف بالكمال، استفدنا من التجارب الدولية بلا شك ومن خبرات وجهات دولية معروفة واستفدنا من مفكرين وبيوت خبرة في السعودية، وطالبنا وما زلنا نطالب أن من لديه فكرة وتطوير برنامج حافز أو غيره من برامج الصندوق أن يتقدم بها، ودائما نقوم برصد كل الملاحظات التي تكتب عن برامجنا ونأخذها بالحسبان ونقوم بعملية تطوير مستمر ولكن من ينتقد لمجرد الاستهزاء فهذا أمر نترفع عنه ولن نشغل أنفسنا كثيراً به؛ لأن ما يهمنا هو بناء برامج يستفيد منها أبناء وبنات الوطن في نهاية المطاف.

وكيف ستتعاملون مع من استفاد من إعانة نظام حافز وأمضى عامه الافتراضي ولم يحصل على وظيفة؟

- في البداية لابد أن أشير إلى أنه كلما استطعنا أن ندفع بعدد من أبنائنا وبناتنا إلى العمل في القطاع الخاص كلما استفاد الوطن بشكل عام، وليس برنامج أو نظام حافز وحده الكفيل بهذا الأمر فلابد من التعاون والمشاركة سواء فيما يخص القطاع العام أوالخاص أوحتى رب الأسرة والباحث عن العمل نفسه، فجميع من دخلوا وسجلوا في حافز يعلمون أنهم سجلوا على أساس ومبدأ واحد وهو أنهم يبحثون عن عمل، ويوجد في القطاع الخاص ملايين الفرص، والدليل هو وجود غير السعوديين يعملون فيه.

لكن ربما هناك عدد من الوظائف قد لا تلائم أبناءنا وبناتنا.. فما الحل؟

-هذا أمر متفق عليه .. ولكن هناك عددا كبيرا من الفرص الوظيفية الجاذبة والملائمة للشباب والشابات السعوديات للعمل فيها، فنحن نحاول الآن العمل مع الطرفين الآخرين – العمال وأصحاب العمل – لرفع مستوى جاذبية القطاع الخاص وعلى حل بعض التحديات الرئيسة التي تواجه دخول المواطن إلى سوق العمل وبالذات في المستويات الوظيفية على ما يعرف بمستوى الدخول.

تكامل البرنامج

ل اكتشفتم خلال هذه الفترة – أقصد فترة صرف الإعانة – أن هناك من استكان إلى الكسل، واكتفى بهذا المبلغ رغم أنه جاء لأجل مسمى؟

-الأساس في حافز هو أنه برنامج متكامل يشتمل على عدد من البنود ومن ضمنها الإعانة المالية، تم طرح مفهوم حافز بشكل مكثف، تم التنبيه أن هدف حافز ليس إعطاء مبالغ لتكون أشبه بالضمان الاجتماعي، إنما حافز يشتمل على عدد من المكونات الرئيسة، ركن من أركانها هو الإعانة المالية التي تصرف لهذا الباحث الجاد عن عمل حتى تساعده في البحث عن عمل، ولم يكن الهدف منها أن تصرف له حتى يتعوّد عليها ويستكين إلى الكسل ويبدأ في الصرف على أشياء استهلاكية، كان الهدف الرئيس أن تعينه على البحث عن العمل أو تطوير مهاراته الشخصية ليصبح مقبولاً وجاذباً للقطاع الخاص لكي يعرض عليه وظيفة وهذه كانت رسالة حافز وما زالت وستستمر بهذا الشكل؛ لأنها رسالة جميع دول العالم فيما يخص الباحثين عن عمل وهي ليست اختراعاً سعودياً.

يرى البعض أن إعانة حافز ساهمت ربما بتفاقم مشكلة البطالة، من حيث الاتكالية أو الاكتفاء بها لفترة معينة، ومن جهة أخرى أكثر خطورة وهي ربما تصدير فئة قد تسطو وتتجاوز القانون من أجل الحصول على ما تعوّدت عليه من توفر المال والصرف على نفسها؟

- الأمر الملكي الكريم كان واضحاً، وإن هذه الإعانة ستصرف لمدة 12 شهرا، ونحن في صندوق تنمية الموارد البشرية نؤكد على أن برنامج حافز مكوناته ثلاثة: تتمثل في التدريب والبحث عن التوظيف والإعانة المادية، أما فيما يتعلق بالتعوّد أنا أعتقد أن هذا ربما يكون مفهوما سطحيا أكثر مما هو حقيقي لأن الباحث الجاد عن عمل يعلم تماماً أنه دخل في علاقة منظمة وعلاقة معروفة متطلباتها، أنت كباحث عن عمل ستقوم الدولة بإعانتك بالتدريب ومساعدتك في البحث والحصول على وظيفة وبإعطائك مبلغاً مادياً مقداره ألفا ريال سعودي لتستمر في بحثك عن عمل، وهذه الإعانة المادية ستستمر فقط لمدة 12 شهراً، وأما المكونات الأخرى وهي تدريبك ومساعدتك عن البحث عن وظيفة فهي مستمرة ولن تتوقف، لن يقفل ملف الشخص إلا من الناحية المالية فقط، ومادمت لا تزال راغباً في الحصول على وظيفة فنحن مستمرون في صندوق تنمية الموارد البشرية بدعمك في التدريب والتوظيف وسنستمر في إرشادك ومساعدتك في الحصول على لقاءات وظيفية وما يتوقف هو فقط الإعانة المالية.

هل هناك من تم استبعاده من الاستفادة من نظام حافز؟

- ليس هناك من تم استبعاده وقد انطبقت عليه الشروط، ولكن هناك معايير، وهناك مواطنون ومواطنات يتقدمون، فمن انطبقت عليه المعايير يحصل على الإعانة المادية ومن لم تنطبق عليه المعايير يحصل على الإعانات الأخرى ولكنه لا يحصل على الإعانة المادية وإنما يحصل على التدريب والبحث عن التوظيف وغيره.

التحقيق في خطأين طبيين أوديا بحياة طفل وأخضعا شقيقه لـ 16 عملية

المصدر: جريدة الشرق السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/15/488255

أبها- سارة القحطاني

تحقق مديرية الشؤون الصحية في منطقة الباحة في خطأين طبيين أوديا بحياة طفل، وأخضعا شقيقه لـ 16عملية حسب ادعاء والدهما. وطبقاً لوالد الطفلين يقول؛ رزقت عام 1429هـ بطفل ذكر في مستشفى بلجرشي للنساء والولادة، وتم تحويله لمستشفى الملك فهد في الباحة بسبب عيوب خلقية في القلب، وقد توفي في المستشفى المحول منه نتيجة الضغط عليه بالتنفس الصناعي، ويضيف المواطن، بعد عام وخمسة أشهر من وفاة طفلي رزقت بآخر، وتنقل الطفل من مستشفى إلى مستشفى حتى استقر الحال به في مستشفى الملك فيصل التخصصي، وهناك عمليات عدة بانتظاره.»الشرق» توجهت لمدير الهيئة الطبية في منطقة عسير أحمد عبدالله الذي برر تأخر بت القضية للسير بالدور حسب ترتيب القضايا، وبكثرة القضايا وتكدسها، موضحاً إلى أن اللوائح لاتسمح بأخذ أكثر من 75 قضية خلال العام الواحد. وبين أن قضية المواطن خلوفة العامري قد تم إرجاعها لمنطقة الباحة لفصلها لقضيتين ومن ثم يبدأ بتها.

يترقبن قرار خلع عباءة الوكيل

2000 محامية في انتظار مزاولة المهنة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120915/Con20120915532746.htm

فاطمة الغامدي (الدمام)

تترقب 2000 محامية وخريجة قانون سعوديات إعلان وزارة العدل قرارا بالسماح لهن بمزاولة مهنة المحاماة، بعد أن طالب بعضهن وزير العدل الدكتور محمد العيسى بإعادة النظر في السماح لهن بمزاولة الترافع في القضايا التي يعملن عليها، وليس فقط كوكيل شرعي، مبينات أن المرأة أقرب للمرأة في تلمس أوضاعها الاجتماعية.

وقلن إن التدريب في مكاتب محاماة متخصصة من شأنه أن يكسبهن المهارات المطلوبة للدفاع والترافع في المحاكم، إذ لا تكفي الدراسة الأكاديمية وحدها لتحقيق ذلك.

وأشرن إلى أن مكاتب المحاماة ترفض تدريبهن، وهو ما فسره أحد المحامين بأنه يعود لأسباب قانونية ومنطقية، فمن الناحية القانونية يرى بعض المحامين عدم جواز تدريب المحاميات في ظل عدم موافقة وزارة العدل على منحهن تراخيص تدريب إسوة بالمحامين المتدربين، ومن الناحية المنطقية يرى بعض المحامين أنه لن يستفيد منهن ما دمن لا

يستطعن الحصول على ترخيص مزاولة المهنة، وبالتالي فهو يكتفي بالمحامي المتدرب الذي يتولى أعمال المرافعة بناء على ترخيص التدريب.

فرص التدريب

خريجة القانون من جامعة الملك عبدالعزيز فاطمة حسن، أشارت إلى أنها حاولت مع مكاتب محاماة تدريبها لكن العاملين فيها رفضوا ذلك لأسباب تراها غير مقنعة، وقالت لـ «عكاظ»، «منذ صغري وأنا أحلم أن أكون محامية تترافع في المحاكم بنجاح، ولكن بعد تخرجي من الجامعة كانت أول المعوقات محاولتي مع كثير من مكاتب المحاماة أن أتدرب لديهم، غير أنني قوبلت بالرفض لأسباب لم تكن واضحة وهذا الأمر لا بد منه، حيث يشترط على أي خريجة التدريب في مكتب محاماة لتكتسب مهارة فن الدفاع والترافع في المحاكم».

من جهته يقول مدير الإعلام والنشر في وزارة العدل إبراهيم الطيار، إن نظام المحاماة والمرافعات الشرعية كفل للمرأة الحق في الترافع عن نفسها وحضور الجلسات وإنهاء جميع الإجراءات، كما أجاز لها التوكل عن الغير وفقا لما نص عليه النظام، بشرط ألا يكون موظفا، وبخصوص ترافع البعض دون حصولهم على تراخيص محاماة أفاد أن هناك أشخاصا يترافعون في المحاكم من دون الحصول على ترخيص مزاولة المهنة، ويسمون أنفسهم وكلاء وهؤلاء استثناهم نظام المحاماة حيث يجيز للوكيل الترافع في ثلاث قضايا فقط في فترة زمنية واحدة وكذلك يقبل للترافع عن الغير ممن استثناهم نظام المحاماة.

وبشأن كشف الوجه أمام القاضي أشار الطيار إلى تصريح وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بأن نظام «البصمة الإلكترونية» الذي تم تطبيقه مؤخرا في محكمة جدة يقضي على التلاعب والتزوير وبخاصة في ما يتعلق بالنساء، مضيفا أن المشروع تشارك فيه وزارتا العدل والداخلية، ومع تطبيقه لا يطلب من النساء شهود أو كشف الوجه إنما يتم التبصيم عن طريق البصمة الإلكترونية ومن خلالها يتم التعرف على السيدة هل هي صاحبة القضية أم لا، لافتا إلى أن المشروع سيتم تعميمه عل جميع المحاكم وكتابات العدل.

كلية للحقوق

وبحسب إحصائية ذكرتها لـ «عكاظ» مشرفة قسم الأنظمة في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة الدكتورة نجاح سلامة، يصل إجمالي عدد خريجات القسم إلى ما يقارب 220 خريجة على خمس دفعات من عام 2008 إلى عام 2011م، مشيرة إلى أن القسم لا توجد به مسارات أو أقسام لمسارات جنائية ومدنية وتجارية ومرافعات بل يتم التدريس فيه بشكل عام.

وأضافت سلامة أن الجامعة طالبت وزارة التعليم العالي بتحويل قسم الأنظمة إلى كلية للحقوق يدرس فيها جميع المسارات وبصدد العمل على ذلك قريبا، لافتة إلى أن الجامعة عملت على ابتعاث أربع معيدات للحصول على الماجستير والدكتوراه.

نجاح متوقع

وأوضح المحامي والمستشار القانوني أحمد جمعان المالكي، أن الحديث عن تقبل المجتمع السعودي للمحامية السعودية للترافع لا يمكن الجزم به في الفترة الحالية قبل ممارسة المحاميات وحصولهن على التراخيص النظامية من قبل الجهات المختصة، مؤكدا أن المرأة السعودية بشكل عام أثبتت قدرتها على النجاح والتفوق في مهن أخرى أخطر وأدق من مهنة المحاماة كالطب، وبالتالي فإن نجاحها في مهنة المحاماه أمر غير مستغرب ويعتمد بالدرجة الأولى على جهدها ومدى نجاحها في اكتساب خبرات جيدة.

أسباب قانونية

وحول رفض بعض مكاتب المحاماه تدريب المحاميات السعوديات، قال المالكي «ليست كل المكاتب ترفض تدريبهن فهناك مكاتب استعانت بهن واستفادت منهن، والمكاتب التي ترفض لها أسبابها القانونية والمنطقية، فمن الناحية القانونية يرى بعض المحامين عدم جواز تدريب المحاميات في ظل عدم موافقة وزارة العدل على منحهن تراخيص تدريب إسوة بالمحامين المتدربين، ومن الناحية المنطقية يرى بعض المحامين أنه لن يستفيد من المحاميات ما دمن لا يستطعن الحصول على ترخيص مزاولة المهنة، وبالتالي فهو يكتفي بالمحامي المتدرب الذي يتولى أعمال المرافعة بناء على ترخيص التدريب.

وبالمقابل قال الدكتور عثمان الدعجاني «سبق أن دربنا عددا من خريجات القانون على فترات محددة، والمجال مفتوح لأي خريجة ترغب في التدرب بمكتبنا وفق شروط تلتزم بها، منها احترام قوانين العمل والحفاظ على أسرار وأعمال المكتب»، مشيرا إلى أن عمل الخريجة يقتصر حاليا على إبداء رؤيتها الاستشارية في قضايا أغلبها تهتم بقضايا المرأة.

تراخيص مزاولة المهنة

وتسأل الناشطة الحقوقية سعاد الشمري «لماذا لم تعط المحاميات السعوديات تراخيص مزاولة المهنة إلى الآن»، مشيرة إلى أنهن مؤهلات للترافع في أية قضية كانت، وليس فقط كوكيلات شرعيات، لافتة إلى أن المحامية السعودية لديها من

القدرة والكفاءة التي تؤهلها في مجال المحاماة، بل وتتفوق على الرجل المحامي، فهي مخلصة متقانية في أداء عملها بمهارة عالية.

اتخذها غرفة نوم متحركة

مواطن يسكن داخل سيارة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 27 شوال 1433 هـ - 14 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120914/Con20120914532538.htm

مغرم عسيري (محايل عسير)
لم يجد المواطن أحمد شاعي معدي عسيري (66 عاما) مسكنا يؤويه سوى سيارته المتهالكة التي اتخذها غرفة نوم متحركة. شاعي بملابسه الرثة يعيش داخل سيارته في محافظة محايل عسير، وينام بالقرب من محطات الوقود وفي والطرقات. يقول شاعي منذ 15 عاما وأنا أعيش في سيارتي حيث لا يوجد لدي مسكن، ولم يسبق لي الزواج لضعف إمكانياتي المادية.
يحلم شاعي بأن يكون له مسكن في حين لم يخف رغبته بالزواج، مناشدا أهل الخير بمد يد العون له، ومساعدته في تجاوز ظروفه الصعبة.

أبرزها تغليظ العقوبة وترحيل المخالفين ومراقبة الأحياء العشوائية

7 ضوابط للحد من المتاجرة بالفتيات تحت غطاء الزواج

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 شوال 1433 هـ - 13 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120913/Con20120913532310.htm

ماجد الصقيري (المدينة المنورة)
ا عتمدت لجنة سداسية 7 ضوابط جديدة للحد من انتشار ظاهرة المتاجرة بالفتيات تحت غطاء «الزواج» من بنات بعض الجاليات المقيمة في مختلف مناطق المملكة.
وكانت لجنة مكونة من 6 جهات حكومية عقدت سلسلة من الاجتماعات لبحث موضوع انتشار المتاجرة بالفتيات تحت غطاء الزواج من قبل بعض الجاليات المقيمة في المملكة، لوضع الضوابط اللازمة لمنع انتشار هذه الظاهرة، وبدأت أعمالها بمخاطبة الجهات ذات العلاقة ومعرفة أهم الأساليب العلاجية التي اتخذت في وقت سابق، وبينت تلك الجهات الأسباب التي قادت إلى ممارسة هذا النوع من التجارة غير المشروعة من قبل بعض الجاليات والتي أخذت من الزواج غطاء لضمان استمرار هذا النوع من التجارة.
ومن أهم أسباب انتشار هذه الظاهرة رغبة الفتاة وأسرتها في الكسب غير المادي، وقلة التكاليف بالنسبة للزوج المستهدف وعدم الارتباط الأسري كون الزواج يكون بطريقة سرية، بالإضافة إلى انتشار السماسرة داخل مجتمعات تلك الجاليات ويقومون بعملهم في الخفاء، ووجود عدد كبير من المخالفين لأنظمة الإقامة يقومون بكسب الأموال بهذه الطرق المشبوهة.

وبحسب معلومات «عكاظ» فإن عمليات التحري من قبل الجهات ذات العلاقة قادت إلى اكتشاف قيام بعض المقيمين بطريقة نظامية من أبناء تلك الجاليات بإخفاء أمر إبلاغ الجهات المعنية عن وفاة إحدى بناتهم والإفادة بأن المتوفاة مقيمة بطريقة غير نظامية، وذلك بهدف الاستفادة من الاسم بإحلال إحدى قريباتهم مكان المتوفاة، أو بيع الاسم لإحدى الفتيات من أبناء جلدتهم، كما قادت عمليات التحري إلى أن الفتيات المستهدفات من المجموعات الصغيرة بين تلك الجاليات، بالإضافة إلى تردي الظروف المادية والاجتماعية لديهن.

وأوضحت عمليات التحري أن معظم الفتيات اللاتي يتم تهريبهن نحو الأراضي السعودية يتم التغرير بهن من قبل من قام بعملية التهريب، حيث يتم إقناعهن بأن هذا الزواج سيضمن لهن الإقامة الدائمة في المملكة.

كما رصدت الجهات ذات العلاقة وسائل الاحتيال التي يتم استخدامها لممارسة المتاجرة بالفتيات، ومنها تغيير مقر السكن بعد استلام المهر من الزوج المستهدف والبحث عن زوج آخر تمارس الأسرة معه نفس الطريقة، وهكذا حتى مغادرة المملكة أو القبض عليها من قبل الجهات المختصة، قيام الفتيات بالزواج من أكثر من زوج في وقت واحد حتى تصبح متعددة الأزواج ولا يعلم كل زوج بوجود الآخر.

كما رصدت الجهات المختصة بأن جميع عمليات المتاجرة بالفتيات تتم بطريقة سرية بدون أوراق رسمية أو حضور مأذون شرعي، كما يتم استهداف المقيمين من أصحاب الأموال خارج جنسية جاليتهم، وذلك لصعوبة الاستدلال عليهم من قبل هؤلاء الأزواج.

وتضمنت الضوابط الجديدة والتي تم اعتمادها من قبل اللجنة السداسية، تغليظ العقوبات النظامية على جميع من يقوم أو يشترك بممارسة هذا النوع من التجارة غير المشروعة، بالإضافة إلى ترحيل جميع من يمارس هذه الأعمال من المقيمين إلى بلدانهم وتوثيق خروجهم لعدم تمكينهم من العودة مرة أخرى إلى المملكة، وطالبت اللجنة وزارة الخارجية بالمضي قدما في التنسيق مع دول الجاليات المخالفة لوضع المزيد من الضوابط التي تتخذها تلك الدول ضد رعاياها للحد من هذه الظاهرة.

كما تضمنت الضوابط تكليف أمانات المناطق في المملكة بتطوير المناطق العشوائية التي تسكن فيها الجاليات التي تنتشر عندها ظاهرة التجارة بالفتيات تحت غطاء الزواج، بالإضافة إلى تكثيف الرقابة على الأحياء التي يقطنها أفراد هذه الجاليات وقيام جميع الجهات المختصة بالبحث عن المخالفين وتطبيق الأنظمة عليهم.

وطالبت اللجنة باحتواء بعض من وجهاء تلك الجاليات بهدف ضبط تصرفات أبناء جلدتهم والتعاون مع الجهات المختصة في ما يخدم مصلحة المحافظة على الأمن بالإبلاغ عن أية ملاحظات أمنية، بالإضافة إلى ضرورة التوعية والتوجيه من الناحية الشرعية والصحية والاجتماعية وبيان خطورة هذا الزواج.

يذكر أن «عكاظ» سبق أن انفردت بنشر هذه التوصيات قبل اعتمادها من قبل اللجنة السداسية، والتي قادت إلى هذه الضوابط الجديدة للحد من الاتجار بالفتيات تحت غطاء الزواج.

أكاديمي: عصابات تستغل الأطفال والمعاقين للتسول بطريقة منظمة

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء الجمعة 27 شوال 1433 هـ - 14 سبتمبر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/58664.html

عادل التركي- الدمام

اعتبر الكاتب الأستاذ الدكتور صالح بن سبعان عضو هيئة التدريس بقسم ادارة الاعمال بجامعة الملك عبدالعزيز أن ظاهرة التسول وانتشارها في مجتمعنا قد أصبحت ظاهرة يعاني منها المجتمع، بحيث تدار من قبل مجموعة من الأشخاص يطلق عليهم» عصابات التسول» وبطريقة منظمة من خلال استغلال الأطفال وذوي العاهات لممارسة هذه المهنة.

من خلال نشرهم في المدن الرئيسية في الوقت الذي تكون أكثر ظهوراً في المواسم الدينية والاجتماعية، كما طالب الجهات الحقوقية في مجتمعنا بأن تلعب دورا رئيسيا في القضاء على هذه الظاهرة. وأضاف سبعان أن المتسولين وجدوا في مجتمعنا بيئةً مناسبة يحققون من خلالها عائداً مادياً مجزياً، حيث قال: إن المجتمع هو المسئول الاوللقضاء على هذه الظاهرة المشينة والحد من انتشارها من خلال تسليط الضوء عليها من قبل وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي بشكل أكثر، لأن ذلك التوجه سوف يساعد على كشف أساليبهم التي يمارسونها.

وأشار سبعان في حديثه إلى أن على وزارة الشؤون الاجتماعية إعادة قراءة ما تقدمه الدولة من خلال مخصصات الصرف للضمان الاجتماعي للأسر المحتاجة، بحيث يتم مراعاة اختلاف المستوى المعيشي بين مناطق المملكة بحيث يتم توحيد المخصصات دون الأخذ بالمستوى الاقتصادي الذي يعتبر خطأ كبيرا معللا ذلك «بأن الدولة تسعى جاهدة لأن تخصص الدعم للمحتاجين. وأضاف سبعان:» بأن يجب تأسيس مشاريع إنتاجية لمساعدة أبناء الأسر المحتاجة بحيث تكون تلك المشاريع قادرة على أن تؤهل أبناء هذه الأسر لكي تعتمد على أنفسها لتكون مصدر دخل ثابتا لهم يغنيهم عن السؤال ويحفظ لهم كرامتهم، بدلا من امتهان البعض منهم مهنة التسول .

وحول دعم الجمعيات الخيرية من قبل وزارة الشئون الاجتماعية وبعض رجال الأعمال قال سبعان: إن الكثير من رجال الإعمال أصبحوا أكثر حرصاً في توجيه تبرعاتهم للجمعيات الخيرية، مشيداً بذلك بجمعية إنسان والتي تأتي في مقدمة الجمعيات الخيرية التي تلعب دوراً نوعياً في الكثير من الحالات وفق برامج علمية مدروسة معتبراً أنها تعد نموذجا من المفترض على الجمعيات الخيرية الأخرى أن تقتدي به. واختتم سبعان حديثه بأنه يجب على كل أفراد المجتمع العمل يدا بيد من خلال وضع الحلول الملائمة، و كذلك الإخلاص في العمل لعلاجها، حتى نرتقي إلى مستوى أعلى يقدر المكانة اللائقة بنا وبإمكانياتنا وقدراتنا المتطورة، بحيث إنه لا يجب أن نبالغ في تقديرنا لأنفسنا وما نحن عليه.

5 آلاف إعانة سنوية ومكافأة شهرية لطلاب الإعاقات الحركية

زيادة رواتب المعلمين والمعلمات بنفس النسبة في "التربية الخاصة"

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 27 شوال 1433 هـ - 14 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/401041

فهد الحمياني - الطائف

أقرت وزارة التربية والتعليم صرف اعانة سنوية قدرها 5 الاف ريال للطلاب من ذوي الاعاقات الجسمية والحركية لتأمين المستلزمات المدرسية، الى جانب مكافأة شهرية 300 ريال للابتدائية، و 375 للمرحلة المتوسطة و 450 للمرحلة الثانوية. وقال مصدر مسؤول لـ»المدينة»: انه سيتم منح المعلمين والمعلمات زيادة في الراتب بذات النسبة التي يتم منحها لمعلمي التربية الخاصة الى جانب تأمين وسائل النقل لهم وتأمين مرافقين يقدمون الخدمات الضرورية لهم اثناء التنقل.

واشار المصدر الى انه سيتم تخصيص مشروعات ومبان مدرسية للمراحل الثلاثة في كل مدينة ومحافظة لدمجهم مع الطلاب الاسوياء وتهيئة المبنى بكل ما يلزم لتنقلاتهم وطلباتهم. جاء ذلك في المشروع الذي اطلقته وزارة التربية والتعليم للعناية بذوي الاعاقة الجسمية والصحية ليقدم رعاية شمولية نوعية لهم تمكنهم من الاندماج في مجتمع التعلم داخل البيئة المدرسية. واكد المصدر ان قبول الطالب او الطالبة بعد اجراء التقييم الطبي والنفسي والتربوي على المتقدمين والا يزيد عدد الطلاب او الطالبات من هذه الفئة على (5 طلاب) في الفصل الواحد وبمعدل 5 طلاب لكل 25 طالبا والا يزيد عمر

الطفل ذي الاحتياج الخاص عن عمر اقرانه اكثر من سنتين لدى تسجيله على ان يتم تحديد ثلاث مدارس ابتدائي ومتوسط وثانوي على الاقل داخل كل حي قبل بداية العام الدراسي لقبول هذه الفئة من الطلاب وتكون هذه الفئة هم الذين لديهم مشكلات عصبية مثل شلل الاطفال والذين لديهم مشكلات عضلية وعظمية مثل بتر القدم والذين لديهم امراض مزمنة مثل اضطرابات القلب والذين لديهم اعاقات الشلل الدماغي والصلب المشقوق.وعن التهيئة المكانية اوضح المصدر ان هناك خطة لدي الوزارة للانتشار الافقي للمباني المدرسية الحديثة بدل الانتشار العمودي، اما المباني القديمة فيتم التعديل عليها وفق احتياجات الطالب او الطالبة وستكون تهيئة الفصول في الدور الارضي وكذلك المختبرات ودورات المياه مصممة وفق المواصفات الخاصة وتكون كراسي افرنجية وتكون المغاسل بارتفاع مناسب للكراسي المتحركة كما ستنفذ لهم صالات العاب في الدور الارضي وسيتم تهيئة المقصف المدرسي لهم.كما سيتم عقد الدورات التدريبية للتعريف بطريقة التعامل معهم لأولياء الامور والمعلمين والمعلمات والهيئة الادارية بالمدرسة، مشيرا الى ان المشروع يهدف لتنفيذ وتعديل 500 مبنى مدرسي للبنين والبنات خلال خمس سنوات.

بعد انتشار مقطع يوتيوب يظهر ضرب معلم لطلابه بـ"الفلكة"

تعليم الدواسر يتجه لتشكيل لجنة للوقوف على واقعة "تعذيب الأبناء"

المصدر: جريدة سبق الجمعة 27 شوال 1433 هـ - 14 سبتمبر 2012م
http://sabq.org/oEnfde

علي العرجاني – سبق – الرياض:
قال مدير إدارة التربية والتعليم في محافظة وادي الدواسر، صقر بن فهاد آل صقر لـ"سبق" إنه اطلع على المقطع الذي نشر أمس، ويبين تلاميذ يتعرضون للضرب على يد معلمهم، مبيناً أنه لم يتعرف بشكل واضح على الطلاب والمعلم الذي ظهر بالمقطع وهو يضربهم، مشيراً إلى أنه سيكون هناك لجنة يوم غدٍ السبت للوقوف على المدرسة للتأكد من صحة الواقعة.
وقال آل صقر إنه لا يوافق ولا يقر بتاتاً مثل هذا التصرف إذا كان حدث فعلاً في مدرسة الأبناء بوادي الدواسر، مؤكداً أن من قام بهذا الفعل سيأخذ جزاءه الرادع.
وكانت مواقع التواصل الاجتماعي وقنوات اليوتيوب تناقلت مقطع فيديو يظهر به "تعذيب طلاب في مدارس الأبناء بوادي الدواسر".
وأشار صاحب المقطع إلى أن هذا الجزء بمثابة الحلقة الأولى، متوعداً بأنه سينشر مقاطع أخرى خلال الأيام المقبلة على شكل حلقات، متسائلاً "التعليم في بلادنا إلى أين؟"، ومطالباً كل مسؤول عن التعليم بمشاهدة هذا المقطع الذي يظهر به ضرب عدد من الطلاب في أقدامهم وأيديهم باستخدام "الفلكة".
وأشار صاحب المقطع إلى أن هذا التعذيب حدث في متوسطة وثانوية الأبناء بمحافظة وادي الدواسر، مختتماً تعليقه بقوله: "خذلنا المسؤولون عن التعليم في وادي الدواسر، وها نحن نبحث عمن ينقذ أطفالنا من التعذيب والإهانة في هذه المدارس التي أصبحت بمثابة الجحيم الذي يمارس فيه أبشع صنوف الإذلال والإهانة والضرب بكل أشكاله، وهذا المقطع الأول وسوف أنشر المزيد خلال الأيام القادمة على شكل حلقات ليعلم الظالمون أي منقلب ينقلبون (حسبنا الله ونعم الوكيل)".

قاعات تضج بـ القضايا" وتفتقر إلى المترافعين" :2115 محامياً في المحاكم

المصدر: جريدة الحياة الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/435665

الرياض - عبدالرحمن باوزير وعبدالله الجريدان وعائشة جعفري
بينما تعج قاعات المحاكم السعودية بالخصوم، إذ تشير آخر الإحصاءات الرسمية إلى 183 ألف قضية منظورة في العام الماضي 1432هـ، لا تزال القاعات نفسها فقيرة إلى «المترافعين» باسم القانون، وهو ما أظهره بيان لوزارة العدل (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أمس، كشف أن عدد المحامين الممارسين بلغ 2115 محامياً في المناطق كافة.
وعلى رغم أن الوزارة أشارت إلى أن «عدد المحامين في ازدياد مستمر»، إذ تم تسجيل 226 محامياً حتى نهاية شهر رمضان من هذا العام، إلا أن مقارنة عدد القضايا المنظورة بأعداد المحامين، يظهر أن معدل القضايا التي من المتوقع أن يترافع عنها المحامي السعودي سنوياً يصل إلى نحو 86 قضية، علماً بأن الاستعانة بمحامٍ ليس إجبارياً في المحاكم السعودية. وشددت الوزارة على أن المحامين أمام «مسؤولية كبرى، باحترام إجراءات التقاضي والعمل وفق الأنظمة المعمول بها في المملكة في ما يخص نظام المحاماة ولوائحه التنفيذية». وأكد البيان أن الإدارة العامة للمحاماة في وزارة العدل، تعمل على مواصلة جهودها في سرعة إنجاز جميع الطلبات المقدمة إليها، لعرضها على لجنة قيد وقبول المحامين في اجتماعاتها، ومنح المحامين التراخيص بمزاولة المهنة، في حال توافر الشروط المطلوبة في المتقدمين على المهنة.
وأشارت الوزارة إلى أنها تتواصل مع المحامين الجدد والمجدد لهم، بإرسال رسائل قصيرة (SMS) على أرقامهم المدرجة في قاعدة البيانات في الإدارة لتسلم تراخيصهم. في المقابل، أكد القانوني الدكتور ماجد الفهد أن آلية التقديم لمهنة المحاماة لا تخضع لآلية معينة، «فأي محامٍ يتقدم للمنطقة التي يرغب فيها». وأشار إلى ما سمّاه «أمية قضائية» لدى السعوديين، عازياً ذلك إلى غياب دور التثقيف القانوني، وقال: «يجب أن يكون هناك برامج توعوية وثقافية لتوعية المواطنين بواجباتهم وحقوقهم، فنحن بحاجة إلى نشر الوعي، حتى على مستوى بعض المسؤولين في الدوائر الحكومية».
في حين يشير المحامي باسم عسيري إلى أن ثقافة الاستعانة بمحام «لا تزال جديدة على شرائح واسعة من المجتمع».
وتخلو المحاكم السعودية من نساء محاميات، على رغم أن وزير العدل الدكتور محمد العيسى أكد سابقاً عدم وجود موانع من مزاولة المرأة المحاماة، إلا أنه تحدث عن الحاجة إلى «تعديل بعض مواد النظام لأجل ذلك».

معلم يعنّف طالبين بـ«العصا والفلكة» و«التربية» تتوعده بالعقوبة

المصدر: جريدة الحياة الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/435546

الرياض - تركي العقيل

وهو يعنّف طالبيه بالعصا و«الفلكة» أمام زملائهما ويسيء إلى شخصيتهما، كان معلم في مدارس الأبناء في مدينة وادي الدواسر يضرب بمسؤوليته التربوية وأخلاقيات المهنة وقرارات وزارة التربية والتعليم عرض الحائط.

فبحسب مقطع فيديو بث على موقع «يوتيوب» تناقله مجموعة من المغردين على موقع «تويتر»، فإن معلماً ظهر يحمل عصاه و«فلكته» ويستعين بطلابه، ليضرب من دون اكتراث بصيحات استغاثتهما طالبين أمام زملائهما.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني لـ«الحياة»، أنه سيتم تطبيق العقوبات بحق المعلم المخالف للأنظمة، بعد التحقق من صحة الحادثة، وأن وزارته ستشكل لجنة متخصصة للتحقق من الحادثة، وتطبيق لوائح وأنظمة الوزارة وعقوبات إدارية وأخرى تربوية بحق المعلم المخالف ستعلن بعد التحقق من الحادثة، لافتاً إلى أن العقوبات تصل في بعض الأحيان إلى نقل المعلم المخالف من منطقة إلى أخرى، وتحويله من العمل التربوي إلى الإداري في إطار العقوبات التربوية، بينما تصل إلى الحسم والإنذار في إطار العقوبات الإدارية.

وأضاف أن مثل هذه السلوكيات مرفوضة في الأوساط التربوية، وأن حادثة اعتداء «معلم وادي الدواسر» تعتبر فردية، ولا تمثل أية نسبة معتبرة، وأن وصول مقاطع الفيديو إلى مواقع التواصل الاجتماعي دلالة على ندرة تلك الممارسات، وأن المعلمين والمعلمات محل ثقة وأثرهم واضح في المجتمع، مشيراً إلى أن وزارته تطبق رقابة ومتابعة على المدارس، من خلال أجهزة الإشراف التربوي في الوزارة ولجنة قضايا المعلمين، وسبق أن أعلنت الوزارة قرارات لأداء الميدان التربوي، وأصدرت لائحة السلوك والمواظبة، وهي إحدى وسائل الوزارة لضبط العملية التربوية والتعليمية في إطار الطالب والطالبة في حال وجود أي تجاوزات أو ممارسات منهم لا تنسجم مع العمل التربوي والتعليمي، إلى ذلك جرى أمس (السبت)، حجب المقطع على موقع «يوتيوب»، وتمت مشاهدته من 95 ألف مشاهد.

من المقطع المتداول على الإنترنت.

الصحة النفسية» تكشف زيف ادعاء متهم بـ الإرهاب»

المصدر: جريدة الحياة الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/435629

الرياض - «الحياة»

كشفت لجنة طبية في مستشفى الصحة النفسية في مدينة الطائف زيف ادعاءات متهم بالإرهاب بأنه يعاني من مشكلة نفسية. وقررت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أمس، مواصلة النظر في قضية المتهم الثالث في «خلية الـ50» المتهمة بتفجير مجمعّي «المحيا» و«فنيل» السكني ومبنى المرور في الرياض، الذي طلب من المحكمة خلال الجلسة الماضية، عرضه على لجنة طبية في مستشفى الصحة النفسية في الطائف للكشف عليه صحياً، ورأت اللجنة عدم وجود دافع عقلي مرضي يبرر ما قام به المتهم الثالث من أعمال أتهم بها من ممثل هيئة التحقيق والادعاء العام.

وأوضح القاضي خلال الجلسة التي عقدت في مقر المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أمس، أن المحكمة أرسلت خطاباً للجهات المتخصصة للكشف على الوضع النفسي والعقلي للمتهم الثالث منذ أربعة أشهر، ومدى مسؤوليته عن أية جناية يقوم بها، مشيراً إلى أن الإجابة وردت بعد شهرين عبر تقرير طبي من مستشفى الصحة النفسية في الطائف يؤكد أن اللجنة الطبية لا ترى دافعاً عقلياً مرضياً يبرر ما قام به المتهم الثالث في قضيته الحالية في حال ثبوت التهمة عليه.
وقرر القاضي مواصلة النظر في القضية وتسليم المتهم نسخة من لائحة الادعاء العام. وطلب المتهم الثالث من القاضي توكيل محاميين للدفاع عنه، وقال: «أطلب من المحكمة الإفراج عني بالكفالة الحضورية، والنظر في أمر أسرتي المكونة من زوجتين وخمسة أولاد، إذ إن هناك سوء فهم مع إحدى زوجاتي التي تطلب الطلاق»، فأجاب عليه القاضي بضرورة كتابة خطاب في هذا الخصوص لتنظر فيه المحكمة. وكانت هيئة التحقيق والادعاء العام، وجهت اتهامات للمتهم الثالث في خلية الـ50 المكونة من 47 سعودياً وسوريين ويمني واحد، تضمنت التخطيط لاغتيال رجلي أمن، وذلك بالسفر إلى مدينة الرياض، واتفاقه مع عدد من عناصر التنظيم داخل المملكة، على كيفية تنفيذ عملية اغتيالهما، من خلال جمع أكبر قدر من المعلومات عنهما، والبحث عن سلاح رشاش للقصد لذاته، وذلك بناءً على معتقد فاسد باستباحة دماء رجال الأمن بزعم كفرهم.
كما وجّه «الادعاء العام» تهمة تستر المتهم الثالث على عضو في التنظيم شارك في اغتيال رجل أمن، وحيازته 30 شريحة حاسوبية تحتوي على وصايا عدد من قيادات تنظيم «القاعدة»، ممن نفذوا عمليات تفجير وتخريب داخل المملكة، وذلك بعد أن تسلمها من أحد عناصر التنظيم، وأخفاها في منزله بقصد ترويجها، إضافة إلى تخطيط المتهم الثالث خلال اجتماعه مع عناصر التنظيم لزعزعة أمن المملكة، من خلال المشاركة بالقتال في الداخل، واعتبار ذلك «جهاداً»، ووصف منفذي العمليات الإرهابية بـ «المجاهدين وشهداء المواجهات».

جدة.."انقطاعات الكهرباء" تهدد أجهزة غسيل الكلى

المصدر: جريدة الوطن الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=113605&CategoryID=5

القنفذة: محمد المجدوعي
طالب مدير مركز الأمير سلطان لغسيل الكلى أحمد الفقيه، بمعالجة انقطاعات الكهرباء في مركزه، وقال في خطاب وجه لمدير مستشفى القنفذة تحتفظ "الوطن" بنسخة منه إن:" انقطاع التيار الكهربائي عن المركز بصفة مستمرة ومنها في يوم الخميس 19 / 10 / 1433هـ، حيث انقطع من بداية الدوام الساعة السادسة والنصف صباحا ثم يشتغل ويتوقف مرة أو يشتغل جزء من المركز والآخر مقطوع وفي أحيان يتعطل التكييف خاصة عن المرضى.
وأضاف الفقيه في خطابه: "إن هذا الوضع أصبح متكررا بصفة شبه دورية، وإنه يلزم معالجة ذلك، حيث إن العمل متوقف على استمراريتها من عدمها، وخوفا على تعطل أجهزة الغسيل الكلوي بسبب انقطاعات التيار الكهربائي بصفة مستمرة".
في المقابل أوضح المتحدث الإعلامي لصحة القنفذة منتصر بخش أن: "سبب انقطاع التيار الكهربائي عن مركز الأمير سلطان لغسيل الكلى قصور في عمل أحد الكيابل وتم إصلاحه وتركيب كيبل جديد والعمل مستمر بكل يسر وسهولة".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وكيل الوزارة: نرفض تسويق المخالفات على أنها مقبولة" لدى الوزارة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/16/article_693182.html

نصح الدكتور فهد التخيفي وكيل وزارة العمل المساعد للتطوير، أفراد المجتمع بالتروي في التعامل عند الإبلاغ عن المخالفات، ومن ذلك ألا يتم إبرازها والتسويق لها وكأنها أوضاع مقبولة لدى الوزارة، مشددا على ضرورة التواصل عن طريق البريد الإلكتروني أو هاتف خدمة العملاء عند الإبلاغ.

وكانت وزارة العمل قد بدأت في 11 صفر من العام الجاري حملات تفتيشية أولية على المحال المتخصصة في الملابس النسائية الداخلية فقط كمرحلة أولى لتطبيق القرار الوزاري، وذلك للتأكد من التزامها بما تضمنه القرار، كما اتبعتها الوزارة عن طريق مكاتب العمل، بزيارات متتابعة على المحال المخالفة لإلزامها بتوظيف سعوديات وتقديم الدعم لهن، كما زودتهم بقائمة للراغبات في العمل في مثل هذه المحال وتسهيل مهمتهن في التدريب والتوظيف وتقديم الدعم المادي الذي أقره صندوق تنمية الموارد البشرية.

وفصّلت وزارة العمل آليات توظيف السعوديات في محال المستلزمات النسائية الداخلية، بثلاث خطوات، الأولى: جهد فردي من أصحاب العمل، حيث إن كثيرا من أصحاب العمل اتبع هذه الآلية بحسب متابعة الوزارة وتنسيقها معهم. الثانية: تعاون أصحاب العمل مع الجهات الداعمة للتوظيف كالغرف التجارية أو شركات التوظيف وغيرهم، إذ تقوم حاليا مراكز سيدات الأعمال في الغرف التجارية بهذا الدور، كما أنه توجد العديد من الشركات التي وظفت بالتعاون مع مراكز سيدات الأعمال. ثالثا: تعاون وزارة العمل والمؤسسات الشقيقة ممثلة في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني التي وظفت عن طريقها أكثر من ألف سعودية، وصندوق تنمية الموارد البشرية الذي لا يزال يتواصل مع أصحاب العمل لحصر الفرص الوظيفية. وأتاحت الوزارة طرقا تمكّن المرأة من التقدم للعمل في محال المستلزمات النسائية، ومن ذلك أنشأ صندوق تنمية الموارد البشرية رابطا على الموقع الإلكتروني www.hrdf.org.sa حيث يتيح للراغبة في العمل تسجيل بياناتها من حيث المدينة والحي الذي تسكن فيه ورقم جوالها وجوال ولي الأمر ومدى الرغبة في فترة أو فترتين والمهنة المرغوبة، كما أنه يوضح أن على أصحاب العمل التقدم للإدارة العامة للتدريب المشترك - المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالفرص الوظيفية المتاحة. فيما تقوم الإدارة العامة للتدريب المشترك بالمواءمة بين الفرص الوظيفية المتاحة ورغبات طالبات العمل، حيث يتم التواصل مع الراغبات في العمل وعمل جميع الإجراءات اللازمة كتوفير أماكن للمقابلات الشخصية. وأكدت أنه في حال قبول صاحب العمل للراغبة في العمل، وقيام صاحب العمل بتوقيع عقد توظيف مدته ثلاث سنوات (السنة الأولى تدريب على رأس العمل داخل المنشأة)، تبدأ بعد ذلك إجراءات دعم الصندوق لمدة ثلاث سنوات، منها سنة للتدريب وسنتان للتوظيف.

استخراج هوية وطنية" لم ينه معاناتهن وبقين ينتظرن فزعة المُعرّف"

نساء لا يستطعن استئجار منزل..!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/09/16/article768452.html

عنيزة، تحقيق- نوال العيسى

تحوّلت حقوق المرأة إلى أطروحات "شد" و"جذب"، حول أحقيتها في التعاملات الحياتية، فهي مُعلقة بسياج "المعرّف" أو "الوكيل" حتى أصبحت تدور في فلكيهما، هكذا كانت وما زالت القضية!

وعلى الرغم أن الأوامر والأنظمة الصادرة تسمح للمرأة باستخراج بطاقة هوية وطنية تُنهي مشكلة الوكيل والمعرّف لتثبت هويتها، وتتساوى مع الرجل أمام الجهات الحكومية والخاصة والخدمية، إلاّ أنها مازالت تعوم في دائرة مغلقة وتنتظر المخرج!، حيث لا يقبل غالبية محال التأجير ومكاتب العقارات تأجير المرأة الموظفة حتى وإن كانت تملك بطاقة عمل متضمنة المهنة والمرجع الوظيفي وكافة البيانات التعريفية!، إلاّ بوجود "المُعرّف"!.

ويرى البعض أن المعرّف أو الوكيل ليس بالضرورة أن يكون متواجداً لدى جميع النساء، ولا يمكن حرمان من تملك البطاقات الثبوتية الرسمية من حقوقها نتيجة عدم وجود معرّف؛ فهذا يُعد عدم اعتراف بالجهة المصدرّة للهوية، وتعدياً واضحاً على القانون؛ الأمر الذي يُحتم تفاعل الجهات المعنية مع هذا الأمر، من خلال إنشاء مكاتب نسائية في جميع الدوائر الحكومية، لأداء مهامها، وللتعامل مع المرأة وجهاً لوجه، ولضمان عدم تأخر إجراءاتها أو معاملتها، فهناك من النساء من يحملن مسؤولية منازل بأكملها، بسبب وفاة أزواجهن، أو طلاقهن، أو حتى عدم زواجهن!.

موقف سلبي

وقالت "ندى الفراج": إنه لا مخرج ولا مناص من هذا الحاجز، مضيفةً أن الجهات المعنية والخاصة تقف موقفا سلبيا من استخدامها للهوية الوطنية، بل ولم تستفد من حملها نهائياً، مؤكدةً على أنه مازالت عبارة: "أين المعرّف"؟ تطاردها، موضحةً أنها وجهت سؤالاً ذات مرة لصاحب مكتب عقار عندما أرادت أن تستأجر شقة: "أليست بطاقة الأحوال كافية"؟، فقال لها: "لا، عندنا ما تمشي، لابد من وجود الوكيل"!.

وأوضح "عيسى الواصل" -كاتب صحفي- أن منع المرأة من ممارسة حياتها الطبيعية وحقها في التعاملات الحياتية وأبرزها الاقتصادية سلوك غير حضاري -حسب قوله -، في ظل مفهوم الدولة الحديثة التي تضمن الحقوق والمساواة والعدالة بين أفراد مجتمعها، مضيفاً أن القوانين والأنظمة تحفظ حقوق الأفراد وممارستهم للحياة الطبيعية، بل وتساوي بين الأفراد تحت سقف المواطنة، وأي تحيّز لجنس يُعد خللاً مرفوضاً، بل وغير مقبول في عصرنا الراهن، الذي يشهد وعياً مرتفعاً وتغيراً واضحاً في كثير من المفاهيم السابقة، مشدداً على أهمية أن يكون الجميع تحت سلطة القانون.

تفسير خاطيء

وأكد "الواصل" على أن الأنظمة المفسّرة للقوانين تُفسر أحياناً بشكل خاطئ ؛ مما يسبب مثل هذه الإشكالات، فيصل الأمر إلى مفارقات عجيبة، مضيفاً أنه لا يقبل غالبية محال التأجير ومكاتب العقارات تأجير المرأة الموظفة، حتى وإن كانت تملك بطاقة عمل متضمنة المهنة والمرجع الوظيفي وكافة البيانات التعريفية للموظفة والوظيفة وجهة العمل، وهذا لا شك موقف غير قانوني، مبيناً أن المعرّف للمرأة ليس بالضرورة أن يكون متواجداً لدى جميع النساء، وبطبيعة الحال تختلف الظروف الاجتماعية للأفراد، بل ولا يمكن حرمان من تملك البطاقات الثبوتية "الرسمية" من حقوقها نتيجة عدم وجود معرّف، فهذا أولاً عدم اعتراف بالجهة المصدرّة للبطاقة، وتعدٍ واضح على القانون، موضحاً أن القواعد القانونية مُلزمة ولابُد أن تفعّل؛ لأنها الضمانة الوحيدة لحفظ حقوق الأفراد وكرامتهم، ذاكراً أن ضعف بعض جوانب جهات القبض والتحضير، وصعوبة المقاضاة لدى الجهات المختصة، سبب هذه الفوضى بالسوق، حيث تأخر مواعيد الجلسات القضائية، وحسم مثل المواضيع الواضحة والصريحة، جعل التاجر والمالك يتعامل وفق مصالحه الشخصية لضمان حقه،

متجاهلاً الأنظمة التي يرى أنها تتأخر في إنصافه حال المقاضاة، وتسبب له خسائر وتربك خططه الاستثمارية، ما يجعله يفرض شروط زائدة عن المتبع، وبالتالي تنتج مثل تلك الإشكالات والشروط الصعبة التي تقف في وجه المواطن.

أوراق ثبوتية

وذكر "الواصل" أنه لا يفهم كيف لمسؤول أو شخص مقدم للخدمة أن يثق بالشهود، ولا يثق بالبطاقة الثبوتية الرسمية، ويبني عليها معاملة قانونية، فهذه مسألة في غاية الخطورة، بتجاوز الأوراق النظامية والرسمية الثبوتية، والوقوف عند الشهود!.

وقال "خالد العبدالمحسن": أخشى أن يسعى النظام مستقبلاً لإيجاد حلول وهمية أو حلول سريعة وغير مدروسة، مطالباً بإيجاد حلول جذرية تمنع من القيود غير المبررة والتي نتعامل بها مع المرأة على أنها قاصر، مبيناً أن كثيراً من الأنظمة والقوانين يتم تغييرها وتعديلها، إلاّ أن حقوق المرأة بهذا الخصوص يتم الوقوف أمامها وكأنها جدار، تُصب إلى أجل غير مسمى لا يجوز تحريكه، وهذا مايثير العجب والاستغراب حقيقة.

ضوابط شرعية

وأوضحت "إيمان القرعاوي" أن المرأة أصبحت الآن تمتلك هوية وطنية، لذلك لابد أن ينطبق عليها ما ينطبق على الرجل في نظام الأحوال المدنية وفي إثبات الشخصية، مضيفةً أن إصدار الهوية جاء لسد الذرائع، وضرورة تسهيل كافة معاملات المرأة، بل أنها تُعد إحدى ضروريات ومتطلبات العصر، ويجنّب التزوير والخديعة، مؤكدةً على أن وجود الهوية كافٍ لإثبات الشخصية في جميع المعاملات، فلماذا لا نتقدم؟.

وذكرت "آمال الحمدان" أنه إذا لم تستطع أن تستأجر منزلاً أو شقة إلاّ بشرط وجود المعرّف، فإن إصدار الهوية الوطنية لا فائدة منه، حيث لا يعترف تجار العقار إلاّ بحضور الوكيل!.

وتمنت "عواطف الحربي" مساواتها مع الرجل في الحقوق وفق الضوابط الشرعية، مضيفةً أن أصعب ما تواجهه المرأة من التعاملات هي مسالة البيع أو الشراء أو التأجير، مشددةً على أهمية أن يجدن ما يُسهل لهن تعاملاتهن.

صعوبة كبيرة

وقالت "عواطف الحربي": إن المرأة لا يسمح لها أن تستأجر مسكناً باسمها إلاّ بقيد وشرط المُعرّف، مضيفةً أنه عند شراء أي عقار والذهاب إلى المحكمة لاستخراج صك أو اثبات شراء، لابد أن تصطدم بالمُعرّف، متمنية أن تلمس أحقية المرأة بالمساواة مع الرجل في هذا الخصوص، مع إزالة الحواجز التي تعيقها، فهي بحاجة لرفع الحرج عن كاهلها على نحو يرسمه لها النظام وفق الضوابط الشرعية.

وأوضح "عبدالله العباد" -صاحب مكتب عقار- أن الجميع يطالب بمساواة المرأة بالرجل فيما يخص التأجير وخلافه، لكني أرى أنه حتى لو كانت الهوية الوطنية كافية فلن أؤجر للمرأة دون وكيل، مبيناً أنه لا يمكن أن يطارد امرأة حين تخل بشرط أو تتأخر عن السداد وغير ذلك، مؤكداً على أن في الاستغناء عن هذا الشرط صعوبة كبيرة خاصةً في مجتمعنا.

توظيف نساء

وأوضح "فهد العبدالله الصالحي" -صاحب مكتب عقار وعضو لجنة تقدير العقارات- أن للمرأة حقاً في التأجير وفي استخراج السجل التجاري، لكنه مشروط بمعرفين لها، وأنا كصاحب مكتب عقار لا يمكنني التأجير لامرأة دون شهود، متسائلاً: كيف لي أن أستدل على شخصيتها؟، مؤكداً على أن الأمر فيه من الصعوبة الشيء الكبير، ذاكراً أنه بإمكانه استدعاء أي شخص تثق به سواء من الأقارب أو المعارف للتعريف.

وأوضح "صالح بن ناصر الصويان" -رئيس مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية بعنيزة- أنه عند تأجير السكن للمرأة، فإنه يشترط اثبات هويتها عن طريق المعرّف، مضيفاً أنه قدم اقتراحاً للاستغناء عن هذا الشرط، من خلال توظيف فتيات يتولين هذا الأمر، وافتتاح أقسام نسائية في كافة القطاعات وغير ذلك، إذ لا يمكن إيجاد حل لهذه المعضلة التي تؤرق المرأة إلاّ بهذا الطريق، جازماً أنه الحل الوحيد، مبيناً أن اشتراط معرّف للمرأة هو اتقاء لانتحال شخصيتها وما يترتب على ذلك من أخطار ومشاكل لا حصر لها، فمثلاً لو كانت تحمل هوية وطنية وغطّت وجهها فمن سيثبت شخصيتها؟، مشدداً على أهمية إيجاد موظفات بهدف التحقق من هوية المرأة، لتحقق استقلاليتها وتحفظ أمنها وكرامتها.

موظفو صوامع الغلال بخميس مشيط يقاضون مؤسستهم لحرمانهم من نهاية الخدمة"

المصدر: جريدة الشرق الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/16/489914

أبها – سعيد آل ميلس

عقدت الهيئة الابتدائية بمكتب العمل بمنطقة عسير الجلسة الأولى للنظر في شكوى موظفي المؤسسة العامة لصوامع الغلال بالمنطقة ضد مؤسستهم لعدم منحهم مكافأة نهاية الخدمة بعد تثبيتهم على وظائف رسمية في المؤسسة. وتحدث عدد من الموظفين البالغ عددهم 39 موظفاً لـ «الشرق» واصفين معاناتهم مع المؤسسة بأنها حرمان لحق مكتسب لهم بدلا من مكافأتهم عن سنوات أمضوها في خدمتها، انتهت دون إنصافهم. وكشف الشاكون خلال حديثهم أنهم أمضوا فترات داخل المؤسسة تتراوح بين 4 – 22 سنة على البند 105 بواقع ثماني ساعات يومياً ولمدة ستة أيام في الأسبوع، قبل أن يتم تثبيتهم بصدور أمر خادم الحرمين الشريفين على وظائف رسمية ولكن دون احتساب خدمتهم السابقة في تلك السنوات، إذ لم يعطوا مكافأة نهاية خدمة عن تلك السنوات.

وعقد رئيس الهيئة الابتدائية الشيخ عبدالصمد آل مداوي أمس جلسة بحضور محامي المؤسسة قدم من خلالها المدعون أوراقهم ومستنداتهم الثبوتية بالإضافة إلى شهادة التأمينات. وعلمت «الشرق» أنه تم الاكتفاء في جلسة أمس بالاستماع للمدعين، وردّ محامي المؤسسة. وقد تم تحديد السابع والعشرين من شهر ذي القعدة المقبل موعداً للجلسة القادمة. وحاولت «الشرق» الاتصال بمدير فرع المؤسسة العامة لصوامع الغلال بخميس مشيط المهندس مانع آل مهذل للتعقيب على ما حدث، دون تلقي أي رد حتى ساعة كتابة هذا الخبر.

الشورى" يبحث غداً نظام جباية الزكاة الجديد ويحيل تقارير عديدة إلى جلسات مقبلة

المصدر: جريدة الشرق الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/16/489933

الرياض – الشرق

وافقت الهيئة العامة لمجلس الشورى في اجتماعها الخامس للسنة الرابعة من الدورة الخامسة أمس على إدراج عدد من تقارير اللجان المتخصصة على جدول أعمال المجلس في جلسات مقبلة. من ناحية أخرى، يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والخمسين التي يعقدها غداً مشروع نظام جباية الزكاة وتقرير لجنة الشؤون المالية. وينص مشروع النظام على إنشاء هيئة عامة تسمى هيئة جباية الزكاة لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة عن أجهزة الدولة ترتبط

برئيس مجلس الوزراء يكون لها رئيس يعين بأمر ملكي على مرتبة وزير، تعمل على تنفيذ أحكام هذا النظام ومواده، وتعتمد في مواردها على ما يخصص لها من موارد الدولة، ويتم تشكيل الهيئة من مجلس إدارة يضم مختصين في الشريعة والمالية العامة والمحاسبة ومندوبين عن الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة بموضوع الزكاة كالشؤون الاجتماعية والمالية والتجارة والصناعة ومندوبين عن المكلفين.

ويتكون مشروع النظام من سبعة فصول تتناول بالتفصيل إنشاء الهيئة واختصاصاتها، والأموال الزكوية والمكلفين بها، واحتساب الزكاة في الأنشطة التجارية، كما يتناول الفصل السادس إجراءات تسجيل المكلفين وأحكام التوقف عن النشاط وإجراءات الفحص والاعتراض وتقسيط الزكاة والتحصيل الإلزامي وزكاة التركات والغرامات.

تقارير أدرجت على جدول أعمال جلسات مقبلة

تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات «التحول إلى مجتمع المعلومات» للعام المالي 1432/1431هـ.

تقريران من لجنة الشؤون الخارجية بشأن مشروع نظام جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة، والفئات المقترح حصولها على أي منهما.

تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن مقترح مشروع نظام الخصخصة المقدم بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس.

تقارير للجنة الشؤون الصحية والبيئة تختص برفع المستوى التنظيمي لمجلس الخدمات الصحية إلى مجلس أعلى للخدمات الصحية برئاسة خادم الحرمين الشريفين، وتعديل المادتين 16، و 17 من النظام الصحي، ومشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم، ومشروع نظام منتجات التجميل، إضافة إلى التقارير السنوية لكل من وزارة الصحة للعام المالي 1432/1431هـ، ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي 1432/1431هـ.

تقارير للجنة الشؤون المالية تشمل اقتراح مشروع نظام صندوق الاحتياطي الوطني، ومشروع نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية، ودراسة طلب الموافقة على انضمام المملكة لاتفاقية بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلدان العربية.

تقارير للجنة الإدارة والموارد البشرية تشمل مقترحاً لتعديل نظام العمل الحالي، ومقترحاً لتعديل نظام العمل فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى، ومشروع نظام التأمين ضد التعطل عن العمل، إضافة إلى تقرير المتابعة السنوي الخاص بخطة التنمية الخمسية التاسعة لمعهد الإدارة العامة للسنة الثانية للعام 1433/1432هـ.

تقارير للجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن إعادة مشروع نظام النفايات البلدية الصلبة وفقاً للمادة السابعة عشرة من نظام مجلس الشورى، ومقترح مشروع نظام الإسكان في الدرع العربي، المقدم وفقاً للمادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس، ومشروع نظام تطبيق كود البناء السعودي.

خسرت إعانة أواصر" بإغلاق سفارة المملكة في سوريا

سورية" تهرب بأبنائها السعوديين من سوريا للأردن وتعيش على الإحسان منذ ثلاثة أشهر وطليقها يرفض عودتها للمملكة

المصدر: جريدة الشرق الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/16/490187

الدمام – سحر أبوشاهين

اضطرت هزار النجار -سورية مطلقة من رجل سعودي-، للفرار مع أبنائها السعوديين الثلاثة من سوريا إلى الأردن خوفاً عليهم من الأوضاع الأمنية المضطربة في سوريا، خاصة بعد قصف المساكن في دومة بريف دمشق، حيث عاشت في سوريا لأربع سنوات بعد طلاقها.

وتوضح النجار تفاصيل قصتها وأبنائها وتقول لـ"الشرق"، لجأت للسفارة السعودية في الأردن بمجرد وصولي، رغبة في الحصول على تأشيرة تخولني من دخول المملكة، غير أنهم رفضوا كوني مطلقة وأحتاج لتصريح من زوجي السابق كي أستطيع الدخول، فاتصلت به طلبا للتصريح، وجاء برفقة ابنه الأكبر من زوجته الأولى، حيث تم التفاهم بيننا على أن يتنازل عن حضانة الأبناء لصالحي".

وأكدت النجار أنها ورغم الاتفاق الذي تم بينها وزوجها، إلا أنها شعرت بقلق وخافت من أن يأخذ منها أبناءها، فما كان منها إلا أن عادت لسوريا. وبينت أن حرس الحدود سجلوا العنوان الذي ستذهب إليه في سوريا برفقة أبنائها السعوديين، وداهمهم الأمن السوري في منتصف اليوم التالي، وأخذهم جميعا للتحقيق وضربوا ابنها الأكبر (9 سنوات) رغم مرضه بالقلب، ووافقوا بعد توسلاتها على أن توقع تعهدا بالحضور للتحقيق صباح اليوم التالي، وأضافت النجار، "قررت العودة للأردن في الليلة ذاتها، وأقيم فيها حالياً منذ شهرين وثلاثة أسابيع، ولم تسفر كل مراجعاتي للسفارة عن حل لمعاناتي، عدا وعد مسؤول شؤون الرعايا السعوديين الدكتور علي العباد، حيث وعدني بتسجيل بياناتي للحصول على إعانة جمعية "أواصر" لرعاية أسر السعوديين في الخارج، وأعيش في الوقت الحالي على نفقة أهل الخير".

وأكدت النجار أنها كانت مع أبنائها من ضمن المشمولين برعاية "أواصر"، طيلة الأربع سنوات التي أمضتها في سوريا، وتحصل منهم على 5500 ريال كل شهرين إضافة لتكاليف المدارس والعلاج، مؤكدة أن كل هذه المساعدات قد قطعت بعد إغلاق السفارة السعودية في دمشق نتيجة الأوضاع السياسية في سوريا. وعبرت النجار عن معاناتها مع أبنائها من جانب دراستهم، مبينة أنها لم تتمكن من ضمهم للمدارس في سوريا العام الماضي كونهم سعوديين، وتقول، "بدأ العام الدراسي الجديد ولم أستطع تسجيلهم في مدارس الأردن، كونها حكومية وتتطلب تكفل السفارة بالرعايا السعوديين، ولا أستطيع تسجيلهم في مدارس خاصة تحتاج لدفع مبالغ مالية كبيرة، ولا أعلم متى ستشملني إعانات "أواصر"، كما أني لا أستطيع دخول المملكة، وليس لدي مال لعلاج ابني المريض الذي يعاني من عدم تناسب حجم قلبه مع عمره".

وبينت النجار أنها تزوجت من طليقها حين كانت في الخامسة عشرة من عمرها، بينما كان زوجها في الخمسين، مشيرة إلى أنه لم ير أبناءه منذ طلاقها ولا يصرف عليهم.

وعن آخر مستجدات وضعها تقول، "وعدتني السفارة بالحصول على ورقة يثبت فيها تنازل الأب عن حضانة أبنائه الأسبوع الماضي، لأفاجأ عند مراجعتي السفارة برفضه التنازل وطلبه ضم أبنائه لحضانته"، لافتة أنها لم تحظ من سفارة المملكة في الأردن بالمساعدة التي توقعتها.

من جهته، أوضح نائب سفير المملكة في الأردن حمد الهاجري، أن السفارة بانتظار توجيه وزارة الخارجية السعودية بشأن النجار كونها مطلقة ولا تستطيع دخول المملكة إلا بموافقة طليقها، الذي رفض بدوره دخولها.

وفيما يتعلق بإعادة ضمها لجمعية أواصر، أكد الهاجري أن دورهم منحصر في إعطائها أنموذج تعبئة البيانات، وسيرسلونه بدورهم للجمعية. وفيما يتعلق بحضانة الأولاد، ذكر أن الأمر ليس من اختصاصهم كونه قانونياً، مشيراً إلى أن دورهم ينحصر في رعاية أبنائها، وبين أن النجار قررت العودة لسوريا بعد المقابلة التي تمت بينها وطليقها، ولم يعد يعلم عنها شيئا بعد ذلك، حيث وفرت لها السفارة السكن تلك الفترة.
وأضاف الهاجري، "اقترحنا على النجار أن تسمح لأبنائها بالعودة للمملكة، وتنتظر بضع سنوات حتى يكبر ابنها ويدخلها المملكة، إلا أنها رفضت وفضلت العودة لسوريا ولم أعد أعلم عنها شيئا، وقد سمعت في وقت سابق أنها عادت للأردن".
فيما كشف مصدر من جمعية أواصر (تحتفظ الشرق باسمه) عن زيارة مبعوثين من الجمعية للأردن منذ فترة قريبة، لدراسة أوضاع الأسر السعودية التي خرجت من سوريا للأردن، هرباً من الأوضاع الأمنية المضطربة هناك، مشيرا إلى أن تقرير البعثة لم ينته بعد.

حاسب آلي لكل معوق

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120916/Con20120916532914.htm

مهل العوفي (المدينة المنورة)
وجهت وزارة التربية والتعليم إداراتها التعليمية في مختلف المناطق والمحافظات بتوفير جهاز حاسب آلي لكل طالب وطالبة ممن يعانون من إعاقة بمختف أشكالها وأنواعها الحركية منها والجسدية.
وشددت الوزارة في تعميم لها على الإدارات التعليمية في مختلف المناطق والمحافظات على سرعة توفير جهاز كمبيوتر محمول خاص بنظرة العين لغير الناطقين، وسبورة ذكية تفاعلية ولوحة تواصل (بلس) وبرنامج ماكتون للتواصل اللغوي.
واعتمدت الوزارة حساب التكلفة المالية للمدارس التي ينفذ فيها برامج دمج ذوي الاحتياجات الجسمية والصحية بـ30 ألف ريال يشمل هذا المبلغ تعديل الوضع القائم للمبنى المدرسي الواحد وتعديل الممرات وبعض دورات المياه والفصول ومسارات المقصف المدرسي ووضع منحدرات في مداخل المدارس لهذه الفئة من الطلاب والطالبات.
وتصرف رواتب شهرية لكل الفئات المعاقة في المدارس وهي 300 ريال للملتحقين بالمرحلة الابتدائية و 375 للمتوسطة و 450 للثانوية مع معاملة معلمي ومعلمات تلك الفئة ماليا أسوة بما يعامل به زملاؤهم بالتربية الخاصة، وشددت الوزارة أن تكون فصول تلك الفئة في الدور الأرضي في إحدى مدارس الحي وقريبة من مخارج الطوارئ وجيدة الإنارة والتهوية.

دعا المستفيدين إلى المراجعة لإنهاء إجراءات الرهن وتوقيع العقود

الصندوق العقاري يضخ 5،3 مليار لبناء 12830 وحدة سكنية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120916/Con20120916532917.htm

منيرة المشخص، سعاد الشمراني (الرياض)
أعلن صندوق التنمية العقاري أمس عن الموافقة على تقديم دفعة قروض جديدة تشمل 10691 قرضا لبناء 12830 وحدة سكنية بمدن ومحافظات ومراكز المملكة المشمولة بخدمات الصندوق وبحسب أولوية تقديم القرض.

وأوضح مدير عام الصندوق محمد بن علي العبداني أن قيمة هذه القروض تجاوزت 5.3 مليار ريال، تمثل الدفعة الرابعة من القروض المعتمدة في ميزانية العام المالي 1434/1433هـ.
وأكد أن ما يحظى به الصندوق من دعم متواصل من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، حفظهما الله، أثمر عن زيادة عدد ومبالغ القروض التي تمت الموافقة عليها، مشيدا بالمتابعة المستمرة للصندوق من رئيس مجلس إدارة الصندوق وزير الإسكان الدكتور شويش بن سعود الضويحي.
وقال العبداني إن الصندوق أنهى موافقته على جميع الطلبات التي سبق وأن قدمت عن طريق البنوك المتعاونة مع الصندوق ووصل للرقم الموحد لفروع ومكاتب الصندوق، مهيبا بالمواطنين الذين صدرت الموافقة على إقراضهم مراجعة فروع ومكاتب الصندوق لإنهاء إجراءات الرهن وتوقيع العقود ومباشرة البناء.

الموارد البشرية يبحث دعم الدوام الجزئي بالقطاع الخاص

يقدّم دعماً 50٪ لأصحاب المنشآت عند توظيف السعوديين

المصدر: جريدة المدينة الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/401498

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة
يعكف صندوق تنمية الموارد البشرية على وضع آلية لدعم برنامج الدوام الجزئي للمواطنين والمواطنات الراغبين في العمل بالقطاع الخاص، من خلال تقديم دعم مالي لأصحاب المنشآت على غرار الدعم الحالي الذي يقدمه الصندوق، والذي تدرسه وزارة العمل.
وقال مصدر مسؤول بالصندوق لـ(المدينة) إن الصندوق ينتظر التنظيم الخاص بهذا البرنامج من قِبل وزارة العمل باعتبارها الجهة المنظمة، والتي لها الحق في وضع التشريعات والتنظيمات بما يكفل حقوق الموظفين، أو أصحاب العمل، مشيرًا إلى أن برنامج الدوام الجزئي يُعدُّ فرصة لشريحة كبيرة من المواطنين والمواطنات للعمل في القطاع الخاص، وفقًا لظروفهم، ومقار سكنهم بما يحقق لهم دخلاً جيدًا بساعات دوام أقل.
وأشار إلى أن هناك ترتيبات مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ووزارة العمل فيما يتعلق باحتساب توظيف هؤلاء الموظفين في الدوام الجزئي ضمن برنامج نطاقات أو برامج السعودة، بحيث يحصلون على كافة المزايا التي يحصل عليها الموظفون بالدوام الكامل، وذكر أن العديد من المنشآت والمحال التجارية في حاجة إلى موظفي الدوام الجزئي مثل محلات الحاسب الآلي، ومحلات الترجمة، والمكاتب الهندسية، والأعمال الإدارية بما يسهم في خفض أعداد العمالة، وإيجاد فرص عمل للسعوديين.
ولفت إلى أن الصندوق يقوم حاليًّا بدعم برامج توظيف السعوديين الجدد في القطاع الخاص من خلال دعم المنشأة ماليًّا بما نسبته 50% من إجمالي راتب الموظف بحث لا يزيد هذا الدعم عن (2000) شريطة ألا يقل الراتب الشهري الذي تدفعه المنشأة للموظف السعودي عن (3000) ريال مع تسجيل الموظف أو الموظفة في التأمينات الاجتماعية، مشيرًا إلى أن برنامج الدوام الجزئي سوف يحظى بدعم مالي لأصحاب المنشآت بما يوازي نصف الدعم للدوام الكامل المنفذ حاليًّا.

أكاديمية صحية تجبر الطلاب على التخدير وتحرمهم من اختيار التخصص

مدير الأكاديمية ينفي ويؤكد: نخضع لتوجيهات التخصصات الطبية

المصدر: جريدة المدينة الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/401469

حسين الرابغي - جدة / تصوير - محمد كديش

اشتكى عدد من طلاب الدفعة الأخيرة بإحدى أكاديميات العلوم الصحية بجدة من إصرار إدارة الأكاديمية على إلحاقهم بتخصصات بعينها لا تتوافق مع رغباتهم وقالوا إن هناك أكثر من تخصص متاح لهم إلا أن الإدارة تضع أمامهم رغبة يتيمة تتمثل في قسم «التخدير» بدعوى أن بقية التخصصات غير متاحة بتوجيه من هيئة التخصصات الطبية الجهة المسؤولة عن المعاهد والأكاديميات الصحية بالمملكة، وطالب المتحدثون بفتح مجال الاختيار أمامهم.

من جانبه نفى المهندس محمد الغامدي مدير فرع الأكاديمية بجدة ما يردده الطلاب من الإصرار على تسكينهم فى تخصص معين لافتا إلى أن بقية الأقسام متاحة ومفتوحة لاستيعاب عدد كبير من الطلاب.

وأضاف الغامدي: عادة ما تخضع الأكاديمية لتوجيهات هيئة التخصصات الطبية بالفعل في إتاحة تخصصات محددة للطلاب ووضعها لهم كرغبات حتمية وفقا لحاجة سوق العمل إلا أن التخصصات الموجودة حاليا هي اثنان: قسم طب الطوارئ وقسم التخدير وكلاهما مفتوح تماما وجاهز لاحتضان أي طالب اجتاز السنة التحضيرية بالأكاديمية. «المدينة» التقت الطلاب بمقر الأكاديمية واستمعت إلى حديثهم بشأن ذلك الجدل وإجبار جميع طلاب الدفعة المستحقة للتخصص حاليا على قسم واحد يتمثل بقسم التخدير.

بأمر التخصصات

عبدالله الزهراني: «التحقت بالأكاديمية التي تتقاضى رسوما مالية فقط ليتسنى لي الدراسة والالتحاق بالقسم الذي أرغب أن أعمل به مستقبلا» لافتا إلى أنه وعدد كبير من زملائه بالدفعة يرغبون بالتخصص في قسم طب الطوارئ في حين ترفض إدارة الأكاديمية ذلك وتجبرهم على تخصص وحيد بقسم التخدير وهو التخصص النادر والبالغ في الدقة الأمر الذي يبرر عدم رغبتهم الالتحاق به وذكر الزهراني أن مدير الأكاديمية أخبرهم مليا أن هذا التوجه هو بأمر من هيئة التخصصات الطبية!

التلاعب بالمستقبل

أما سيف الغامدي وأحمد دغريري فذكرا أنهما توجها لأكثر من مسؤول بالأكاديمية لحل المشكلة وتهرب الكثير منهم وحاول البعض منهم إقناعهما بالتخصص في قسم التخدير الذي لا يرغبان الالتحاق به مضيفين أن الأكاديمية تحاول التلاعب بمستقبلهم كونهم الدفعة الأخيرة بالأكاديمية ولا تعيرهم أي اهتمام. وتحدث كل من أحمد المالكي ومحمد حريش عن إجحاف كبير بحق الطلاب رغم التزامهم بدفع تكاليف مالية عالية للأكاديمية حيث لا يوجد سوى تخصصين هما طب طوارئ والآخر هو قسم التخدير.

غير ايجابي

واشار أحد أولياء أمور الطلاب لـ«المدينة» إلى أن ذلك التوجه غير إيجابي لمستقبل أبنائهم بحيث يتم إجبارهم على تخصصات لا يرغبونها وقد لا يتقنونها فيما بعد كونهم مجبرين عليها مضيفا أنه سبق وتحدث لمدير الأكاديمية محمد

الغامدي وأخبره بالحرف الواحد أن هذا ليس من شأن الاكاديمية وهيئة التخصصات الطبية تفرض عليهم ذلك، الأمر الذي يتنافى تماما مع ما ذكره لـ «المدينة» عن إتاحة جميع التخصصات وأن أبوابها مفتوحة أمام الطلاب.

تهديد بالإلغاء

وأضاف ولي أمر الطالب: «بعيد تصريح الغامدي قام الطلاب بمراجعته إلا أنه قال: توجهوا للدكتور خالد الباشا فهو المسؤول وعند حديث الطلاب للباشا قال: لا يوجد سوى تخصص واحد أمامكم هو طب تخدير فقط وفاوضهم عقب محاولاتهم المتكررة بأنه من الممكن قبولهم بطب الطوارئ إلا أن شهاداتهم ستلغى بعد حصولهم عليها.

تحدّثا عن إرسالها لمحل خياطة و"صاحب اللكزس" وصراخ "الأب المشلول"

خال فتاة مكة وشقيقها يرويان قصة ضرب "رجل الهيئة"

ويطالبان بلجنة تحقيق

المصدر: جريدة سبق الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م

http://sabq.org/yKnfde

فواز العبدلي- سلطان المالكي- سبق:

ناشد خال الفتاة التي اعتدت على أحد رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إمارة منطقة مكة المكرّمة، والمدير العام للهيئة بالعاصمة المقدسة التدخل الفوري، وتكوين لجنة حيال الحادثة، مؤكداً حُسن أخلاق الفتاة، وأن ما جرى كان نتيجة سوء فَهم.

وقال خال الفتاة البالغة من العمر (25 عاماً): اضطرت ابنة شقيقتي إلى ضرب رجل الهيئة بالحجارة بعدما انتابتها مخاوف من إصراره على صعودها سيارة الهيئة الرسمية، مشدداً على ثقته برجال "الحسبة" وما يقدّمونه من رسالاتٍ وعظية ودعوية ومكافحة السلوكيات السيئة.

وأشار إلى أن ابنة شقيقته تُعرف بحُسن أخلاقها، وأن الواقعة لا تعدو كونها سوء فَهم، نافياً بشكلٍ قاطع تورُّط الفتاة فيما شاع عن محاولتها نجدة صديقة لها تم القبض عليها من قِبل أعضاء الهيئة في خلوةٍ غير شرعية مع شاب.

وأضاف خال الفتاة أن فصول الواقعة بدأت حينما غادرت ابنة شقيقته منزل أسرتها بحي الكدوة في مركز حي الهجرة بمكة المكرّمة، مصطحبة معها أحد أبنائه وابن شقيقتها، وهما لا يتجاوز عمرهما الثالثة عشرة، إضافة إلى أحد أشقائها في عقده الثاني، وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ بغرض الوصول بها إلى أحد محال خياطة الملابس النسائية، ويقع على مسافة لا تتجاوز 500 متر عن المنزل، ومن ثم العودة.

وأشار إلى أنه بينما كانت الفتاة ومرافقوها في طريقهم لمشغل الخياطة توقف بالقرب منهم قائد سيارة من نوع "خصوصي"، وبادرهم بالسؤال إن كانوا يرغبون منه إيصالهم بمقابل مادي، غير أن الطفلين المرافقين مع الفتاة أجاباه بعدم الرغبة، في وقتٍ تزامن فيه مرور أعضاء الهيئة، الذين انتابتهم بعض الشكوك حيال الأمر؛ فقاموا باعتراض سيارة الشاب بمركبتهم الرسمية، وارتجالهم منها، ومن ثم إخراجه من مركبته، ووضعه داخل مركبة الهيئة.

وأوضح خال الفتاة أن أحد رجال الهيئة مسك بحقيبة الفتاة في محاولةٍ منه لإجبارها على صعود سيارة الهيئة دون إبداء الأسباب؛ الأمر الذي أثار مخاوف الفتاة؛ فأخذت تُطلق صرخات استغاثة، عقب ذلك هرع لنجدتها بعض إخوتها الذين كانوا لحظتها داخل المنزل، الذي لم تكن قد بعدت عنه، وجرت اشتباكات بين إخوتها وأعضاء الهيئة؛ ما زاد من مخاوف الفتاة الهستيرية؛ فالتقطت بإحدى يديها حجراً كان على مقربة منها، وانهالت به ضرباً على رأس عضو الهيئة، الذي كان لحظتها لا يزال ممسكاً بحقيبتها.

واختتم خال الفتاة بالقول إن الطفلين المرافقين لابنة شقيقته، اللذين يحفظ أحدهما القرآن الكريم كاملاً، أكّدا له ما ذهب إليه في حديثه لـ "سبق" عن تفاصيل الحادثة، مشدّداً على مناشدته إمارة منطقة مكة المكرّمة تشكيل لجنة للتحقيق.
واختتم بتأكيد أن والد الفتاة رجل كبير في السن، ومصاب بالشلل، كما أنه يعاني جلطة دماغية، فيما يقعد مرض السكري والدتها، راجياً أن تجد ابنة شقيقته مَن ينتشلها بعد تأكيد براءتها.
من جهة أخرى قال شقيق الفتاة لـ "سبق": إن رجل الهيئة لم يُغم عليه وكان تصريح رجل الهلال الأحمر بأن الجرح سطحي ولكن مرافقه أصرّ على نقله إلى المستشفى للتقرير الطبي، مضيفاً أن الواقعة حدثت أمام منزل الفتاة وعلى مسمع ومرأى من والدها المشلول الذي شاهد الواقعة من خلال النافذة المطلة على الشارع نفسه.
وحول استغاثة فتاة أخرى قال: "بالنسبة للقول إن الفتاة التي كانت مع صاحب سيارة اللكزس هي من استغاثت وإن كريمتنا حضرت مع رجلين أمسكا رجل الحسبة وهي ضربته، والله إن هذا كله ظلمٌ وكذب وافتراءٌ وبهتانٌ وما حدث أن كريمتنا كانت مرسلة من قِبل والدتي لمحل خياطة في الحارة نفسها لإحضار وتعديل فساتين وكانت في رفقة أخيها المعاق وطفلين عمرهما 12 و14 سنة وهما ابنا أختها ومشوارهم على الأقدام لأن محل الخياطة في الحارة نفسها. "
وأضاف: "توقف جوارهم صاحب سيارة لكزس يعرض خدمات التاكسي عليهم فرفضت ذلك، وفي الوقت نفسه وصل رجال الهيئة وأغلقوا الطريق أمام السيارة وهم أربعة 3 رجال حسبة ورجل أمن ونزل إليهم واتهمهم بأنهم يتحدثون إلى صاحب السيارة وأراد أن يجبرهم على أن تركب معهم جمس الهيئة وعندما رفضت وأوضحت له أن ذلك هو بيتها وهذا أخوها ولكن دون جدوى، وحدث تطاول وشد وضرب للمعاق وقذف أحد الأطفال بحجر محاولاً منع رجال الهيئة من شد أختهم ووالدها يسمع ويرى من النافذة وهو مشلول لا يستطيع الحركة فأصبح يصرخ ويستنجد."
وتابع شقيقها حديثه لـ "سبق" : "ما كان من أختنا إلا أن سدّدت ضربة بالحجر على رأس رجل الهيئة فثار عليها وأوسعها ضرباً وهذا مثبّت في التقرير الطبي لها بوجود كدمات على الصدر والظهر وجرح في المعصم والتقرير هذا صادر من مستشفى الملك عبد العزيز وأنها تحتاج إلى راحة خمسة أيام وحضر أخي الأكبر البالغ من العمر 48 عاماً والمقيم في البيت نفسه وشاهد رجلاً يضرب أخته فماذا عساه يفعل؟
وأضاف: كل ما حدث في السابق لم يشترك فيه أحد من رجال الهيئة الموجودين في الجمس ولا رجل الأمن سوى رجل هيئة واحد وعندما وصل الأخ الأكبر وفصل في الأمر وخلّص أخته تدخل الباقون وأبعدوا رفيقهم وطلبوا الدوريات الأمنية والهلال الأحمر."
وحول القبض على فتاة ورجلين وسائق لكزس قال شقيقها: "ما حصل أن أخي الأكبر أخذ أختي وتوجّه بسيارته في رفقة الدورية والسائق في جمس الهيئة، تم التحفظ عليه، وقام رجال الهيئة بالادعاء بأن أخي الأكبر هدّدهم وتعدّى بضرب زميلهم."
من جانبها، حاولت "سبق" التواصل مع مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ للوقوف على التفاصيل التي أوردها خال الفتاة، والتثبت من حقائق الأحداث المصاحبة لها، إلا أن أحدهم قدّم اعتذاره عن عدم الإدلاء بأي تصريح.
ويأتي ذلك في وقتٍ أكّد فيه مصدر لـ "سبق" أن ضابط خفر قِسم شرطة أجياد، لا يزال يواصل التحقيق في القضية داخل القِسم، ولم يتمكّن المصدر من الإفصاح عن معلوماتٍ أخرى بشأن القضية، غير أنه لفت إلى مغادرة عضو الهيئة مستشفى الملك عبد العزيز بحي الزاهر بعدما تم تقديم العلاج له وإعطاؤه تقريراً طبياً، يشير إلى أن مدة علاجه لا تتجاوز خمسة أيام.
وشدّد المصدر على أنه سيتم عرض أوراق القضية كافة وأطرافها على دائرة الأخلاق بهيئة التحقيق والادعاء العام صباح هذا اليوم.

الربيعة:تأمين" المواطنين ليس سهلاً"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/435929

الرياض - عبدالعزيز العطر

قبل 4 أشهر من دخول المرأة عضوة في مجلس الشورى بعد قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بدخولهن، استبقت نساء يعملن في وزارة الصحة عضوات المجلس في الصعود إلى منصة «الشورى» للإجابة على تساؤلات الأعضاء الموجهة للوزارة. ومع صعود وكيل وزارة الصحة المساعد للخدمات الطبية الدكتورة منيرة بنت حمدان العصيمي، وزميلتها المشرف العام على الإدارة العامة للعلاقات الدولية الدكتورة عفاف الشمري على منصة الشورى، أشعلت «كفوف الرجال» قاعة الجلسة بتصفيق غير مسبوق، وصفه أحد مسؤولي المجلس (فضل عدم ذكر اسمه) بأنه مباركة أولية من الأعضاء الرجال لدخول النساء قاعات الشورى. (للمزيد)

وأعلن وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة خلال استضافته تحت «قبة الشورى» أمس، عن إدانة الهيئة الصحية الشرعية الممارسين الصحيين في 506 قضايا أخطاء طبية، إذ شكلت الإدانة 32 في المئة من مجمل القضايا التي نظرتها اللجنة، وعددها 1547 قضية. وشدد الربيعة على أن وزارته تدرس إنشاء هيئة وطنية صحية، تهدف لاعتماد المنشآت الصحية، وأن التأمين الطبي للمواطنين ليس بالأمر «السهل»، ولا يقاس بتجربة التطبيق على التأمين الطبي بالنسبة إلى المقيمين.

وأكد أن وزارته ليست بمنأى عن الأخطاء أو القصور، مشيراً إلى أنها سجلت 2352 مخالفة على القطاع الصحي الخاص والكوادر الصحية العاملة، وقامت بإغلاق 140 منشأة منذ بداية هذا العام.

واعتبر الربيعة أن أية وظيفة معين عليها غير سعودي تعتبر شاغرة في حال توافر مواطن يمتلك التخصص المناسب، معترفاً بوجود مشكلة في حجز المواطنين مواعيد في المستشفيات، ونقص أسرتها في مناطق المملكة كافة.

من جانبه، وصف رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ حضور الوزراء إلى المجلس بأنها «ليست لقاءات مجاملة»، وأن الهدف ليس البحث عن السؤال المحرج أو جوانب القصور لإبرازها بشكل غير طبيعي أو «نفخها»، فيما أكد رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة في مجلس الشورى الدكتور محسن الحازمي، أن ثقافة المجلس ليس الخناقات والسخونة في مناقشة ضيوفها من المسؤولين.

النصار لـ الحياة": الإفراج عن التركي متوقف على توصية سفير المملكة لدى أميركا

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/435930

الرياض – خالد العمري
أكد المتحدث باسم أسرة السجين السعودي في ولاية كولورادو الأميركية حميدان التركي فهد النصار، أن خروج التركي من السجن يتوقف على التوصية التي سيقدمها سفير الرياض لدى واشنطن عادل الجبير إلى المدعي العام للولاية «جون سذرز» خلال اليومين المقبلين، لإقناعه بتغيير موقفه الرافض دخول التركي ضمن اتفاق لتبادل السجناء بين البلدين.
وكشف النصار لـ«الحياة» أن المشكلة تكمن في أن جريمة التركي ليست فيديرالية، لذلك لم تدخل في الاتفاق المبرم بين حكومتي المملكة وأميركا، وهي سبب دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للمدعي العام للولاية لزيارة السعودية – بحسب قوله - لتفسير قوانين الولاية، وشرح أسباب رفض إدراج اسم حميدان التركي ضمن الاتفاق المذكور.
وبين النصار أن انتهاء فترة عقوبة التركي أعادت الأمل في عودته إلى المملكة، موضحاً أن «شرط مدى الحياة» في منطوق الحكم يعوق الإفراج عنه، كما يعوق إطلاق سراحه المشروط أو ما يعرف في القانون الأميركي باسم «نظام البيرول». كما أن وجوده ضمن برنامج تأهيلي للمحكومين مدى الحياة، يجعله قيد الانتظار لمدة ثلاث سنوات.
يذكر أن التركي انتهت محكوميته بعد قضائه ست سنوات في السجن وإلغاء سنتين من العقوبة لحسن سلوكه، ورفضت لجنة «البيرول» الإفراج عنه العام الماضي، وقامت بتأجيل الجلسة سنة كاملة وحدد موعدها في شهر كانون الأول (ديسمبر) المقبل. من جهة ثانية، أوضح الدكتور أحمد التركي أن أوراق تبادل السجناء خرجت من إدارة السجن بالموافقة، وهي الآن في الإدارة العامة للسجون في كولورادو وستعرض على المدعي العام للولاية، موضحاً عبر حسابه في «تويتر» أن المحامين ينتظرون اتصالاً من سفير خادم الحرمين لدى واشنطن إلى المدعي العام للولاية لإقناعه بتغيير موقفه السابق من الإفراج عن التركي.

الاجتماعية": تعديل نظام المفوضين" بالسحب من أموال الجمعيات الخيرية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/435924

الرياض - «الحياة»
في خطوة جديدة تأتي لتنظيم عمل الجمعيات الخيرية، أصدر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أمس (الأحد)، بعض التعديلات على أنظمة العمل في الجمعيات الخيرية، التي شملت تسهيل افتتاح فروع لها، واقتصار

الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لدورتين متتاليتين، إلى جانب تعديل القواعد الخاصة بالمفوضين بالسحب من أموال الجمعية لكل جمعية.
وقال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية عبدالعزيز الهدلق في بيان (حصلت«الحياة» على نسخة منه)، أن الوزارة أجرت بعض التعديلات على القواعد التنفيذية للائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية، وإعادة صياغتها بما يتفق مع متطلبات الواقع والمستجدات الحالية والمستقبلية.
وأضاف: «أن أبرز التعديلات جاءت حول تسهيل افتتاح فروع للجمعيات الخيرية، والقواعد المنظمة لاجتماعات الجمعية العمومية، واقتصار الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لدورتين متتاليتين، وألا يكون المرشح عضواً في أكثر من جهتين أهليتين إلا بعد موافقة الوزارة، إلى جانب تعديل القواعد الخاصة بالمفوضين بالسحب من أموال الجمعية لكل جمعية، وإضافة مواد تتعلق بدمج الجمعية بأخرى، وتعديل بعض المواد المتعلقة بالاشتراك في عضوية الجمعية، والتأكيد على أهمية ممارسة الجمعية مهامها بعد صدور الموافقة مباشرة».
وأكد الهدلق أن الوزارة تحرص باستمرار على مراجعة اللوائح والأنظمة المتعلقة بعمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية وإجراء التعديلات عليها بما يحقق مزيداً من المرونة في عملها، ومن ثم تشجيعها على تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، مشيراً إلى أن هذه التعديلات عممت على فروع الوزارة المنتشرة في مختلف مناطق المملكة للعمل بها.

أطفال تبوك بلا تطعيمات.. و"الصحة" لا ترد

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=113765&CategoryID=5

تبوك: علاء الياسي
اكتفى عدد من مراكز الرعاية الصحية بمدينة تبوك بالرد على بعض المواطنين الذين حضروا لتطعيم أبنائهم خلال الأسبوع الماضي بأنه لا يوجد لديهم تطعيمات في الوقت الحالي، وطلب منهم الحضور في وقت لاحق حتى يتم توفيرها.
ولم تستطع بعض مراكز الرعاية الصحية توفير التطعيمات للمراجعين لمدة تزيد عن أسبوع، إضافة إلى عدم توفيرها من قبل مراكز التموين، ولم يتم خلال تلك الفترة وحتى هذه اللحظة توفير أي من الحلول للمراجعين، عدا توجيههم إلى المراكز الأهلية أو المراكز الصحية الأخرى.
حيث ذكر أحد المواطنين أنه حضر إلى المركز لموعد تطعيم ابنه بجرعة الستة أشهر، إلا أنه فوجئ بعدم توفر التطعيمات، مبينا أن الممرضة قالت لزوجته إن التطعيمات غير متوفرة حاليا في المركز، وإن عليها أن تراجع أحد المراكز الأهلية أو أي مركز صحي آخر، مضيفا "ذهبت إلى مدير المركز لأستفسر منه فوجدت جواب الممرضة نفسه، وعندما سألته عن الحل اكتفى بقوله "الشكوى لله" هذا الموجود".
فيما أفاد مدير أحد المراكز الصحية فضل - عدم ذكر اسمه – أن تطعيمات أعمار الشهرين والستة أشهر غير متوفرة لديهم منذ أكثر من أسبوع، مشيرا إلى أنهم قاموا في المركز بطلب كميات من مركز التموين، لكنه أفادهم بنفاد التطعيمات لديهم، ويضيف "قمنا مرة أخرى وذلك يوم السبت الماضي بإرسال خطاب آخر إلى مركز التموين، إلا أنه لم يأتنا الرد حتى الآن"، مؤكدا على أن المشكلة عامة في عدد من المراكز وليست خاصة بمركزهم، حيث أفاد أنه طلب من عدد من المراكز الأخرى إرسال كمية من التطعيمات كدعم لهم إلى أن يتم توفير التطعيمات من مركز التموين، إلا أنه فوجئ بعدم توفر تطعيمات لديهم، وأشار في نهاية حديثة إلى أنهم يواجهون حرجا وضغطا شديدا من المواطنين وليس لديهم إلا توجيههم إلى مراكز أخرى أو الطلب منهم الحضور متى ما توفرت التطعيمات.
"الوطن" بدورها اتصلت بالناطق الرسمي باسم المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة تبوك، الذي طلب إرسال الأسئلة عبر البريد الإلكتروني، وتم الإرسال لكنه لم يعد يرد على الاتصالات المتكررة.

"الصحة" تنقذ مرضى حائل بخزان أوكسجين "عملاق"

الشركة المشغلة تجدد رفضها تحمل المسؤولية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=113634&CategoryID=3

حائل: سلطان العايضي

شرعت وزارة الصحة في إنقاذ مستشفى حائل العام من انقطاعات الأوكسجين، وذلك بتوفير خزان عملاق يبلغ ارتفاعه 8 أمتار تقريبا، بعد تسجيل حادثة وفاة سيدة نتيجة لتلك الانقطاعات.

ورصدت "الوطن" أمس الإجراءات الميدانية لتركيب الخزان في مستشفى حائل العام، وجاءت هذه الخطوة بعد أسبوعين من إنهاء اللجنة المشتركة المشكلة من وزارة الصحة ومجلس منطقة حائل التحقيق في وفاة سيدة حائل قبل شهر تقريباً بالمستشفى ذاته نتيجة تعطل وحدة الأوكسجين.

وأمنت وزارة الصحة أمس خزانا ضخما للأوكسجين، ليحل بديلاً لأسطوانات الأوكسجين السابقة التي أدى نقصها إلى وفاة سيدة في العقد السابع من العمر، فيما يذكر أن المستشفى أنشئ قبل 5 عقود وتم مؤخرا رفع طاقته السريرية لأكثر من 100 سرير.

وكانت قضية وفاة سيدة سبعينية في حائل قد خلقت حالة من التفاعل والاتهامات بين وزارة الصحة والشركة المشغلة، انتهت بتجديد الصحة قبل أيام لاتهامها الشركة بالمسؤولية حول الحادثة.

إلا أن شركة سناف العالمية، التي تقرر سحب مشروع مستشفى حائل منها، عادت للدفاع عن نفسها من جديد، وقال المتحدث باسمها عبدالرحمن السيف "إن الجزء الثالث الذي حدد بيان الصحة الأخير خاص بمواصفات التشغيل والصيانة غير الطبية وهذا غير مذكور في مضمون رد الوزارة والمطابق لمسمى عقدنا ونحن مسؤولون عن تشغيل كافة الأجهزة والأنظمة والمعدات والمباني تشغيلا غير طبيا فقط شريطة شمول جداول العمالة على مختصين لذلك.

أما بخصوص موضوع تشغيل الغازات الطبية أو تأمينها أو نقلها أو متابعتها، فتؤكد الشركة على لسان السيف أنه ليس من بنود العقد المبرم لأنه عمل طبي يلزم له مختصون، طارحا تساؤلا مفاده "إذا كان تشغيل الأوكسجين الطبي من بنود عقدنا، فلماذا ألغت الوزارة بنود فنيي الغازات الطبية من جداول العمالة"، مشيرا إلى أنه من غير المعقول تشغيل عمال النظافة والسباكة والنجارة والكهرباء وهم غير مختصين في متابعة وتشغيل الأوكسجين الطبي وهذا ما حذرنا منه منذ استلامنا العمل فور اكتشافنا لذلك بخطابنا المنشور من قبل ولم نجد أي رد من أي مسؤول حتى تاريخه.

ويؤكد السيف "أن علاقة الشركة مع المستشفى هي علاقة عمل صيانة في شبكة الغازات الطبية فقط من خلال مقاول باطن اعتمد عقده من الوزارة للقيام بعمل زيارات دورية بمعدل ثلاث زيارات سنوية لعمل الصيانة الوقائية للشبكة وبمهام محددة موضحة في الصفحة رقم 90 والبند 7 من الجدول رقم 6 ص 150 من العقد، وأنه عند حدوث أعطال طارئة بين الزيارات المقررة بالعقد يتم استدعاء مقاول الباطن لعمل زيارة طارئة خلال 24 ساعة".

88 ألف ريال غرامات التدخين بمطار الملك فهد منذ تطبيق قرار المنع

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=113727&CategoryID=5

الدمام: مسفر العصيمي

ساهم تطبيق فرض الغرامات المالية على المدخنين في مطار الملك فهد الدولي بالدمام في الحد من توسع هذه الظاهرة في أروقة وردهات المطار، حيث حققت الغرامات المالية المفروضة على المدخنين 88 ألفا و 800 ريال منذ صدور قرار منع التدخين في مطارات المملكة.

وكشف المتحدث الرسمي في هيئة الطيران المدني خالد الخيبري في تصريح إلى "الوطن"، أن عدد المدخنين الذين تمت مخالفتهم في مطار الملك فهد منذ تطبيق القرار في ذي الحجة الماضي وحتى مطلع الشهر الحالي بلغ 444 مخالفاً، وتم تغريمهم 88 ألفا و 800 ريال، وهو ما ساهم (على حد قوله) في الحد من انتشار هذه الظاهرة في أقسام مطار الملك فهد الدولي بالدمام.

وأشار الخيبري إلى وجود زيادة في الوعي من قبل مرتادي مطار الملك فهد بأهمية الحفاظ على بيئة خالية من التدخين ووضع لوحات في جميع المباني الخاصة بالمطار ووضع عليها عبارات واضحة (يمنع التدخين ومخالفة مالية قدرها 200 ريال لمن يخالف النظام)، إضافة إلى النداء كل ربع ساعة عبر النداء الآلي بمنع التدخين في مرافق المطار، ووضع ملصقات تحذيرية حدد فيها الغرامة المترتبة على ارتكاب المخالفة في المطار، مشيراً إلى أن مطار الملك فهد يشارك في الندوات والحملات الصحية بالتعاون مع جمعية نقاء في المنطقة الشرقية، إضافة إلى برنامج مكافحة التدخين بوزارة الصحة، إضافة إلى أن إدارة المطار تكفلت بعلاج المدخنين الراغبين في ترك التدخين من بين موظفي مطار الملك فهد، أو أي قطاع آخر يعمل في المطار، إضافة إلى إقامة معارض تهدف إلى الحد من التدخين، فيما حددت إدارة المطار أماكن مغلقة مخصصة للمدخنين لضمان عدم تضرر الآخرين من غير المدخنين بالتدخين السلبي وتلوث الهواء في المطار.

من جهتها أكدت مديرة برنامج مكافحة التدخين في المديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية الدكتورة أحلام الدوسري، أن المملكة من أوائل الدول التي اتخذت خطوات حثيثة في مكافحة التدخين بإصدار أوامر ملكية بمنع التدخين في المكاتب الحكومية والمصالح والمؤسسات العامة، ومنع الإعلان عن السجائر في وسائل الإعلام، إضافة إلى رفع الرسوم الجمركية على منتج السجائر، مشددة على دور وزارة الصحة وتبنيها برنامجاً لمكافحة التدخين والمعني بالحفاظ على المجتمع وأفراده من خلال نشر الوعي الصحي والتثقيفي والتعريف بعواقب التبغ وآثاره المدمرة للفرد والمجتمع على حد سواء.

التربية توجه بقبول ذوي الإعاقات الصحية والجسمية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120917/Con20120917533165.htm

بندر الغضوري (حائل)

أصدر نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد عبدالله السبتي تعليماته للإدارات التعليمية بتقديم الرعاية الشمولية النوعية لذوي الإعاقات الجسمية والصحية لتمكينهم من الاندماج في مجتمع التعلم داخل البيئة المدرسية، وذلك بعد إقرار المشروع من قبل عدة قطاعات معنية داخل الوزارة.

كما دعا نائب وزير التربية والتعليم جميع المدارس باعتماد قبول الطلاب والطالبات من ذوي الإعاقة الجسمية والحركية وفق مشروع يشترك في تطبيقه عدة جهات في الإدارة التعليمية والمتمثلة في الشوؤن الإدارية، المالية، شؤون المباني، خدمات الطلاب، التخطيط المدرسي، الصحة المدرسية، التجهيزات المدرسية، التوجيه والإرشاد، الإشراف التربوي، الاختبارات القبول، والتدريب التربوي.

يشار إلى أن الوزارة بعثت أمس المشروع كاملا إلى جميع الإدارات التعليمية وهو يتضمن تعديل 500 مدرسة للبنين والبنات خلال خمسة أعوام ويأخذ في الأولوية للمدارس التي تطبق فيها نظام الدمج.

ردا على دعوات بتدخل وزارة التجارة للحد من ارتفاعها .. الربيعة: تحديد أسعار إيجار العقارات يخضع لـ العرض والطلب"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120917/Con20120917533235.htm

حازم المطيري (الرياض)

رد وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة على دعوات بتدخل الوزارة في تحديد أسعار إيجار العقارات، قائلا إن ذلك يخضع لآلية السوق «العرض والطلب». وقال الوزير في لقائه رئيس وأعضاء المجلس التنسيقي للجان الوطنية بمجلس الغرف السعودية أمس، إن إنشاء هيئة عليا للعقار سيكون الحل والمرجعية لكل ما يخص القطاع.

كما جرى تناول النظام المرتقب للشركات المساهمة و«النظام الإلكتروني» والذي بشر الوزير بأن يكون أفضل، وامتد الحوار لمرجعية الشركات المساهمة وتأطير العلاقة بين الجهات ذات الصلة. وأكد الربيعة، في استجابة لمطلب رجال الأعمال، على أهمية تعاون الوزارة مع اللجان الوطنية، لتكون المرجع الأساسي لكل ما يتخذ من أنظمة وقرارات، ودعا إلى دور أكبر للقطاع الخاص، الذي قال إنه يعتبر الداعم الرئيسي للاقتصاد الوطني والمشغل الرئيسي للشباب السعودي.

ووعد بالعمل على أن تكون الأنظمة محفزة لهذا الدور، مشيدا بعمل اللجان الوطنية بمجلس الغرف ودورها في خدمة القطاعات الاقتصادية، وقال إنها تمثل صوت كل القطاعات بكل مناطق المملكة، وأنها تعطي الوزارة وجهة نظر القطاع الخاص وتشكل مرشدا ومرجعا لها في كثير من القرارات.

وكشف عن تأسيس وكالة خاصة للأنظمة بموظفين مختصين متفرغين، مهمتهم مراجعة الأنظمة وتطويرها، توقع أن تحقق نقلة وقفزة كبيرة. وقال إن الهدف هو تقديم خدمة جيدة للقطاع الخاص، وأن التجارة العادلة البعيدة عن الغش والتلاعب ستمكن الوزارة من التوفيق بين دورها في خدمة التجار وحماية المستهلكين.

من جهته قال: سمو الأمير ناصر بن فهد الفيصل آل سعود رئيس المجلس التنسيقي للجان الوطنية بأن اللجان تمثل جميع قطاعات الأعمال مما يعطيها بعدا وأهمية اقتصادية كبيرة، معربا عن تقديره لمعالي الوزير على حضور اللقاء والاستماع لآراء ومطالب المنتسبين للجان.
وأعرب بعض رجال الأعمال عن تظلمهم مما يطبق من شروط على الشركات السعودية التي تعمل في المجال المهني، كشركات الهندسة والمحاسبة والاستشارات فيما يتعلق بإصدار التراخيص، الأمر الذي قالوا إنه لا يطبق على الشركات الأجنبية.
الوزير من جانبه طالب برفع مثل هذه الحالات مباشرة لوزارته للنظر في حيثياتها، والعمل على إيجاد حلول مناسبة، فيما طالب المستثمرون في قطاع السياحة بمعاملة مشاريعهم كبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.
وقالوا إنهم رفعوا توصيات شاملة لإشكالات شركات المعارض واشتكوا من قرار إيقاف المعارض 6 أشهر من شهر رجب حتى ذي الحجة، وتلقوا إيضاحات من الوزارة بأن القرار حصر على مكة والمدينة، كما وعد الوزير بالنظر فيما جاء في توصيات لجنة المعارض والعمل على تلبية مطالبها.
بعض رجال الأعمال أثاروا قضية «الفرنشايز» ودعوا لاهتمام أكبر به وبتوجيه رجال الأعمال نحوه، وقد أمن الوزير على ذلك وقال بالحاجة لتطوير عقود الفرنشايز وتشجيع المستثمرين. من ناحيتهم طالب المستثمرون في القطاع الزراعي بإشراكهم في المبادرات المختلفة كمبادرة الاستثمار الزراعي الخارجي، كما اقترحوا تدوير «المعرض الزراعي» في جميع مدن المملكة، لاسيما مناطق الإنتاج الزراعي.
الوزير أبدى تفهما لإشراك القطاع الخاص وعدم الارتجالية في اتخذا القرارات.
قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لم يغيب عن المناقشات، حيث تمت المطالبة بالإسراع في إنشاء هيئة متخصصة ترعى شؤون هذا القطاع، وتفعيل دور البنوك في الإقراض ودعم مشاريع شباب الأعمال، وأقر الوزير بعدم وجود دعم كاف لهذا القطاع.
ومن ناحيتهم طالب مستثمرون في القطاع الصناعي بالنظر في موضوع مشتريات الشركات التي تملك الدولة فيها أكثر من 51% من رأس مالها، وضرورة إلزامها بالمنتجات الوطنية، وأبدى الوزير تفهمه لهذا الأمر، وقال إنه رفع للمقام السامي بذلك ويتطلع لأن يكون هناك مركز في مجلس الغرف يقوم بمراجعة العقود والطلبات للتأكد من مطابقتها للشروط، حتى تعطى المنتجات الوطنية حقها في المشاريع.

مبتعث معوق يبتكر جهازا لمساعدة أصحاب الأطراف المبتورة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120917/Con20120917533170.htm

خالد البلاهدي (الخبر)
أضاء طالب مبتعث عالم فاقدي الأطراف بابتكاره مشروعا طبيا لإكمال دائرة المعلومات الحسية لدى هذه الشريحة.
وأوضح المبتعث بجامعة أريزونا شاهر عايض المرزوقي أن ابتكاره يتمثل في مشروع طبي يساهم في تطوير صناعة الأذرع الصناعية التي تعمل على إكمال دائرة نقل المعلومات من الدماغ إلى اليد لتحريكها ومن اليد إلى الدماغ كإشارات حسية لتسهيل التحكم في الذراع وحصد عن ذلك درجة الماجستير مع مرتبة الشرف.
وقال المرزوقي إن إصابته التي تعرض لها وهو في سن السابعة لم تعوقه من تحقيق طموحاته وآماله بل كانت نقطة مضيئة ساهمت في إيجاد نقلة كبيرة في حياته، موضحا إنه استطاع أن يتأقلم مع إصابته كأي طفل بكل براءة، بدعم وتشجيع من والدته.
وتابع المرزوقي أن سنوات دراسته في أمريكا أثمرت عن شهادات وابتكارات علمية والكثير وتلقى الكثير من العروض المذهلة من شركات أمريكية تطلبه للعمل معها غير أنه حسب قوله فضل مواصلة مشواره التعليمي لنيل شهادة الدكتوراة ومن ثم التفكير في الوظيفة.

وأضاف أنه تعلم قيادة السيارة في أمريكا، واستطاع أن يقضي احتياجاته بنفسه موضحا أن ابتكاره يتمثل في التسهيل على ذوي الاحتياجات في دورة التحكم الحسية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مصادر ترجّح تأييد 90 ٪ من الأعضاء للتصويت على مشروع نظام الجباية اليوم

الشورى: الأنشطة الاستثمارية للأراضي تخضعها للزكاة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/17/article_693469.html

محمد البيشي من الرياض

رجّحت مصادر في مجلس الشورى، أن يؤيد المجلس اليوم وبنسبة لا تقل عن ٩٠ في المائة مشروع نظام جباية الزكاة خلال مناقشته تقرير لجنة الشؤون المالية والتي أنهت تفاصيل المشروع.

وقال لـ "الاقتصادية" الدكتور سعد مارق رئيس لجنة الشؤون المالية في مجلس الشورى "إن المعيار الأساسي المُوجب للزكاة على الأراضي في النظام هو إدخال الأرض ضمن أي نشاط تجاري، سواء كأصول في شركات أو مساهمات عقارية أو استخراج فسوحات أو تراخيص تجارية عليها، والمعدة للبيع والشراء.

وأضافت المصادر أن مشروع النظام نصَّ على أن الزكاة تُجبى، على سبيل المثال لا الحصر، في الأنشطة الاستثمارية بجميع صورها، بما في ذلك الاستثمار في السلع والمباني والأراضي والمساهمات العقارية ومشروعات التطوير العقاري والخدمات، والاستثمار في الأوراق المالية والأنشطة المالية بجميع صورها، ومنها الأنشطة المصرفية وأنشطة التأمين وأنشطة التمويل، والأنشطة الخدمية مثل أعمال التأجير والسمسرة والوكالات، والمهن الحرة: مثل الطب والمحاماة والهندسة والمحاسبة القانونية والحرف اليدوية.

ووفق المصادر الخاصة، فإن اللجنة تركت تفاصيل حجم الزكاة على اللائحة التنفيذية للمشروع؛ وأضافت: "نتوقع أن يحظى المشروع برضا أعضاء المجلس وإجماعهم ونتوقع أن يقرّ في جلسة اليوم أو في جلسة أخرى لاحقة في حال كانت هناك ملاحظات جوهرية تحتاج إلى المراجعة، وهو ما لا نتوقعه".

كما نصّ مشروع النظام على إنشاء هيئة عامة تسمى هيئة جباية الزكاة لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة عن أجهزة الدولة، ترتبط برئيس مجلس الوزراء يكون لها رئيس يُعيَّن بأمر ملكي على مرتبة وزير.

حائل: توعية 24 تربوية بـ العنف الأسري"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/17/article_693456.html

«الاقتصادية» من الرياض
نفذت إدارة التدريب التربوي في تعليم منطقة حائل أمس في مقر التدريب التربوي، برنامجاً تربوياً بعنوان "لا للعنف الأسري"، ويستمر لأربعة أيام.
وأوضحت حجية العديلي مديرة مركز التدريب والابتعاث في الإدارة، أن البرنامج يستهدف 24 تربوية من منسوبات التعليم بمختلف فئاتها، ويتطرق للتعريف بالعنف الأسري، وعوامله، وأقسامه، والأسرة ومدى أهميتها في المجتمع.
وتطرقت إلى أن البرنامج يهدف إلى بناء علاقات أسرية وفق أطر من الاحترام والصلة وفق المنظور الشرعي.

النظام أنصف المطلقة وأجاز للقاضي الاستعانة بالشرطة لتنفيذ الأحكام

السجن ثلاثة أشهر لمن يرفض تنفيذ أحكام حضانة الأطفال أو زيارتهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/09/17/article768777.html

الرياض – أسامة الجمعان
أكد النظام الجديد لتنفيذ الأحكام القضائية على تطبيق عقوبة السجن ثلاثة أشهر للأب أو الأم المعطلين او الرافضين لتنفيذ الأحكام الصادرة بالحضانة أو الولاية أو الزيارة.
وأعطى النظام الجديد قاضي التنفيذ بوزارة العدل سجن من هم في مقام الوالدين الممتنعين عن تنفيذ الأحكام القضائية إضافة إلى سجن من يقاوم التنفيذ أو تعطيله.
و جاء أيضا ضمن أحكام ومواد نظام "التنفيذ" في الأحكام القضائية التي أعدتها وزارة العدل في المادة الثالثة والسبعين بتنفيذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بالطرق المقرر في النظام بالحجز على الأموال وبيعها وإذا تضمن التنفيذ دفع أموال بشكل دوري فيجري التنفيذ من خلال ترتيبات تحددها اللائحة.
وبينت المادة الرابعة والسبعون انه يجوز لقاضي التنفيذ بوزارة العدل الاستعانة بالقوة المختصة (الشرطة) والدخول المنزل لتنفيذ الأحكام الصادرة بحضانة الصغير وحفظة وكذلك التفريق بين الزوجين.
وأوضحت في المادة الخامسة والسبعين انه لا ينفذ الحكم الصادر على الزوجة بالعودة إلى بيت الزوجية جبرا.

وأعطت المادة السادسة والسبعون قاضي التنفيذ صلاحية تحديد تنفيذ حكم الصادر بزيارة الصغير في مكان مهيأ على ألا يكون في مراكز الشرط ونحوها.
ويرى مختصون بأن تطبيق المحاكم للنظام سيكون له الأثر الفاعل في التقليل من الآثار السيئة في القضايا الأسرية على الطفل والوالدين والمجتمع بعامة.
إذ إن أحكام هذا النظام ستعجل من تنفيذ الأحكام ،بحيث تقلل من تأثير النزاع على نفسية الاطفال ووضعهم الاجتماعي .
كما ان تسليم المحضونين في اماكن مناسبة سيساعد في جعلهم محل مشاكسة ومناكفة الوالدين، وكذلك ضبط ورود مبلغ النفقة للمستحق سيحقق مصالح كبيرة للمنفق عليهم.
وأحسن المنظم في تجريمه لعدد من المخالفات في قضايا الأحوال الشخصية وتشريعه لعقوبات صارمة ستخلق هيبة لهذه الأحكام وتقضي على وضع طالما انتهكت فيه هذه الأحكام .
وقال محمد الجذلاني القاضي السابق والمحامي حالياً انه يعد هذه المادة النظامية فتحا جديدا سيكون له أحسن الأثر في حماية ورعاية مصلحة الطفل المحضون وتجنيبه الأضرار والآثار السيئة المترتبة على ما يحدث حاليا بين بعض الأزواج بعد الطلاق من عناد ومخاصمات تجعل بعضهم يتعمد عدم تنفيذ الأحكام القضائية في الحضانة والزيارة مما يستدعي تدخل الشرطة كثيرا لإجبارهم على ذلك وهذا بلا شك يسئ لنفسية الأولاد واستقرارهم وسلوكهم .
وأبان الجذلاني أن اثر هذه المادة سيكون كبير، كما في حماية المطلقات من ابتزاز الزوج المطلق لها ومساومتها على حضانة أو زيارة أولادها الذين تصدر لها أحكام قضائية بذلك فهذه الممارسات السيئة منتشرة دون عقوبة رادعة لها .

الشرق
يومية شاملة
www.alsharq.net.sa

تعطى لمكاتب استقدام في بلادهن لاستخراج تقرير سليم لهن
رشاوى" تسهّل دخول العاملات الإفريقيات "المريضات" إلى المملكة

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/17/491748

الدمام – سحر أبوشاهين
أكد أصحاب مكاتب استقدام، على قيام بعض الخادمات الإفريقيات المصابات بأمراض «مزمنة»، بدفع «رشاوى» إلى مكاتب الاستقدام التابعة لبلدانهن، من أجل حصولهن على فحص طبي سليم يخولهن دخول المملكة، فيما اكتشفت بعض الأسر السعودية إصابة العاملات الإفريقيات لديها بمرض نقص المناعة المكتسب «الإيدز»، ورغم تخوف الأسر المسبق من استقدام عاملات من إفريقيا تحسباً لإصابتهن بهذا المرض، إلا أنها لم تجد مخرجاً لـ«أزمة استقدام» العاملات الإندونيسيات والفلبينيات غير ذلك، وبحسب الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن وكالة الإيدز التابعة للأمم المتحدة، فإن عدد المصابين بالإيدز في شمال إفريقيا والشرق الأوسط يتراوح بين 530000 إلى 400000 مصاب. وكان سفير المملكة في إثيوبيا عبدالباقي عجلان قد ذكر في تصريح سابق أن السفارة تصدر 120 ألف تأشيرة في الشهر الواحد.
خادمة مصابة
وكشفت سيدة من محافظة القطيف (فضلت عدم نشر اسمها) أنها استقدمت خادمة إثيوبية، وكانت سعادتها وأفراد عائلتها بها كبيرة، لانتظارهم إياها فترة تقارب السبعة أشهر، مؤكدة أنهم تأخروا في عمل إجراءات الفحص الطبي لها، حيث لم يقدموا على فحصها إلا بعد شهر ونصف الشهر، واستغرقت نتيجة الفحص شهراً حتى ظهرت، مبينة أنهم صدموا بإصابة الخادمة بمرض «الإيدز»، وهرعوا لاحتجازها في إحدى غرف المنزل لحين سفرها خوفاً من انتقال العدوى إليهم، كما أنهم أجروا فحوصاً طبية لجميع أفراد المنزل.

كما تداولت وسائل الإعلام اكتشاف مواطن من محافظة الأحساء إصابة خادمته بالإيدز، رغم سلامة فحصها الطبي الذي أجرته في مستشفى الملك فهد بالأحساء، حتى لاحظ مكفولوها أعراضاً مرضية عليها، متمثلة في زكام وكحة مزمنة، لم يستجيبا للعلاج، وبعد اشتداد الألم عليها وظهور حساسية وقروح على جسدها، أدخلها كفيلها مستشفى ليتم فحصها بشكل دقيق، حيث فوجئت الأسرة بإصابتها بالمرض.

وكانت عديد من الرسائل التحذيرية قد تداولت عبر الهواتف النقالة، ومواقع التواصل الاجتماعي، تنص على هروب خادمات مصابات بالإيدز من كفلائهن، آخرها السبت من الأسبوع الجاري.

دفع «رشاوى»

واستطلعت «الشرق» آراء بعض أصحاب مكاتب استقدام العمالة الإفريقية حول هذه المشكلة، حيث كشف صاحب مكتب «أبوتركي» للاستقدام محمد سعد القحطاني، أن بعض الخادمات يتعمدن دفع «رشاوى» لمن يقوم بفحصهن في بلدانهن، مقابل إعطائهن فحصاً طبياً سليماً، خاصة حين تكون الخادمة مصابة بالأمراض المزمنة، كالسكر والضغط والإيدز وغيرها، كما أن المدة التي تفصل بين الفحص الطبي للخادمة في بلدها وبين دخولها للمملكة تتراوح بين شهرين إلى سنة، وهي مدة كافية كي تصاب بالمرض، مؤكداً أن العمالة الإفريقية تعد الأكثر من حيث المشكلات كالهروب ورفض العمل.

كما أفاد مكتب «البركات» للاستقدام عدم مواجهته لأي حالة من هذا النوع على الرغم من استقدامهم لـ 600 عاملة إثيوبية، خلال عام، وأكد أنهم اكتشفوا حالتي «حمل» وتمت إعادتهما لبلدهما، مؤكداً ثقتهم في الفحوص الطبية التي يجريها المكتب الذي يتعاملون معه في إفريقيا».

وأوضح مكتب آخر (تحتفظ الشرق باسمه) أن حالات المرض التي تم اكتشافها كانت أغلبها إصابة بمرض السكري، وأن الإصابة بمرض الإيدز تعد حالات نادرة جداً، كون الفحوص الطبية قبل دخول المملكة تستبعد المرضى به.

فيما أشار المواطن رضي عبدالله أحمد إلى أنه لم يفكر إطلاقاً في استقدام خادمة إفريقية، قلقاً من انتشار مرض الإيدز لديهم، وأضاف، «رغم أن هذا المرض لا ينتشر إلا بطرق محدودة، إلا أن فرصة العدوى تظل قائمة خاصة وأن الخادمة تتعامل مع أدوات حادة في المطبخ، ومعرضة للإصابة بجروح، كما أني لا أثق في نتائج الفحص الطبي التي تقدمها مكاتب الاستقدام في إفريقيا، حيث أثبتت فشلها في عدد من الحالات». مشيراً إلى أن طول المدة بين إجراء الخادمة للفحص في المملكة وظهور نتائجه يعرض أفراد الأسرة لخطر العدوى.

فحص الوافد

إلى هنا، أوضح رئيس قسم الأمراض المعدية في صحة الشرقية الدكتور أحمد كنعان، أن فحص الوافد في بلد العامل لا يغني عن فحصه داخل المملكة قبل حصوله على الإقامة، للتأكد من لياقته الصحية وعدم إصابته بالأمراض المعدية قبل حصوله على الإقامة النظامية، والمعتمد هو إجراء الفحوص في مختبرات وزارة الصحة، وقال الدكتور كنعان لـ»الشرق»: في حال اكتشاف تضارب بين الفحص لدينا والفحص في بلد الوافد، تتم مخاطبة مكاتب المملكة في الخارج عن طريق الخارجية السعودية لمراجعة المركز الطبي الذي تم فيه الفحص خارج المملكة، للتأكد من توفر الإمكانيات الفنية اللازمة لديه، وفي حال ظهر وجود تلاعب بالنتائج فهناك إجراءات متخذة بحق المركز».

ونوه أن بعض المواطنين يتأخرون في فحص العمالة الوافدة، وهذا ما يجعل الفرصة قائمة لانتقال عدوى الأمراض إلى أفراد الأسرة لا قدر الله، وأضاف: «نهيب بالمواطنين إلى سرعة فحص الوافد واستكمال إجراءات إقامته النظامية بأسرع وقت تلافياً لهذا الخطر المحتمل»، مؤكداً أن الفترة التي يتم فيها اكتشاف مرض الإيدز لا تزيد على عشرة أيام بعد اكتسابه العدوى من شخص آخر مصاب، وبعدها يصبح فحص الدم إيجابياً للإيدز.

وحاولت «الشرق» الاتصال بسفير المملكة في إثيوبيا عبدالباقي عجلان إلا أنها لم تتلق رداً.

تجديد عقد الطبيب المدان بفصل رأس مولودة شرورة.. والأب يرفض استلام الجثة منذ 8 شهور

صحة نجران تبرر بعدم نفاذ قرار الهيئة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/401699

مطر الزهراني - نجران

جددت صحة منطقة نجران عقد الطبيب المدان في قضية فصل رأس مولودة شرورة فاطمة صالح البريكي، رغم قرار الهيئة الصحية الشرعية بعسير بعدم التجديد له، وتوجيه وزير الصحة بإيقافه لحين انتهاء القضية، فيما لايزال الأب يرفض استلام جثمان المولودة من ثلاجة الموتى منذ 8 شهور؛ لعدم قناعته بما صدر ضد الطبيب من الهيئة الشرعية، وذلك في انتظار حكم ديوان المظالم في القضية. ونقلت صحة نجران الطبيب المعاين للحالة من مستشفى شرورة العام إلى مستشفى ثار العام، وجددت عقده معتبرة أن قرار الهيئة الصحية بعسير غير نافذ، بدعوى تظلم المدّعي والمدّعى عليه إلى ديوان المظالم، مؤكدة أن الطبيب لم يكن عليه خطأ مهني، وأن خطواته جاءت حسب العُرف الطبي.

وقال الناطق الإعلامي بصحة نجران خالد جار الله آل بلابل «للمدينة» إن إيقاف الطبيب عن العمل تم بناء على توجيه وزير الصحة حتى إصدار الحكم من الهيئة الصحية الشرعية، وقد صدر الحكم بالنصّ التالي: (بأنه لم يكن هناك خطأ طبي مهني أدّى إلى انفصال رأس الجنين عن بقية الجسم).

أمّا فيما يخص تجديد عقد الطبيب، فقال آل بلابل: إن المدّعي والمدّعى عليه تظلما من قرار الهيئة الصحية الشرعية إلى ديوان المظالم، وأصبح قرار الهيئة غير نافذ حتى يتم الحكم النهائي فيه، وبناء عليه جدد عقد الطبيب.

من جانبه قال المحامي حسن جمعان الزهراني إن عمل الطبيب من الناحية القانونية يُعتبر مخالفًا لقرار وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة، الذي تضمن إيقاف الطبيب عن العمل حتى الانتهاء من القضية، ونظرًا لأن القضية لم يصدر فيها سوى حكم ابتدائي قابل للاستئناف، فإنها بناء على قرار الوزير لم تنتهِ. أمّا تجديد عقد الطبيب، فيُعدُّ مخالفة واضحة لقرار الهيئة الصحية الشرعية بعسير، الذي تضمن عدم التجديد له؛ لأنه لم يقم بشرح ما حدث للجنين من انفصال الرأس عن الجسم أثناء عملية الإجهاض المتعسّرة، وهو ما اعتبرته الهيئة في قرارها منافيًا لأخلاقيات المهنة.

وكان قرار الهيئة الصحية الشرعية بعسير قضى بصرف النظر عن دعوى والد الطفلة في المطالبة بالحق الخاص؛ لعدم ثبوت دعواه، حيث لم يكن هناك خطأ مهني أدّى إلى انفصال رأس الجنين عن بقية الجسم، كما حمل القرار عدم تجديد عقد الطبيب المعاين للحالة؛ لأنه لم يقم بشرح ما حدث للجنين من انفصال الرأس عن الجسم أثناء عملية الإجهاض المتعسّرة لذوي الجنين المتوفى، وهو ما يتنافى مع أخلاقيات المهنة. كما جاء في القرار إخلاء سبيل بقية مَن تعامل مع الحالة من الأطباء، والفنيين بمستشفى شرورة العام من الحقين الخاص والعام، وهم: طبيبة سودانية، وممرضتان فلبينيتان، بالإضافة إلى طبيب الأطفال؛ لأن تعاملهم كان متّفقًا مع الأصول الطبية المتعارف عليها، كما تضمن قرار الهيئة الشرعية بعسير أن الأطباء الاستشاريين أعضاء الهيئة الصحية الشرعية اطلعوا على كامل أوراق ملف القضية، وعلى تقرير لجنة التحقيق الأولية، وكذلك على تقرير اللجنة الطبية المكونة من اثنين من استشاريي النساء والولادة بمستشفى أبها العام، وانه بعد الاستماع لأقوال المدّعي والمدّعى عليهم، وفي حضور استشاري النساء والولادة الذي تم استدعاؤه من مستشفى أبها العام للاستئناس برأيه في القضية تبيّن لهم أنه -وعلى حسب العمر الرحمي للجنين، ووزنه المذكور في الملف (500) جم- يعتبر إسقاطًا، وليس ولادة مبكرة، كما أنه لا يوجد أيّ خطأ طبي إجرائي في تعامل الطاقم الطبي مع المريضة؛ لأن الولادة كانت بالمقعدة، وعمر الجنين الرحمي أقل من 25 أسبوعًا، ووزنه 500 جم؛ ممّا برر للأطباء السماح بالولادة المهبلية.

وبالنسبة لانحباس الرأس في مثل هذه الحالات، فهو متوقع، نظرًا لكبر حجم الرأس مقارنة بالجسم، كما أن حدوث النزيف بعد ولادة الجسم يبرر السماح للطبيب بالشد على الجسم لإخراج الرأس، والمشيمة؛ لأن التأخير يؤدّي إلى خطورة على حياة الأم. وقد قام الطبيب بتدوين ما حدث في ملف المريضة، ولكن يؤخذ عليه أنه لم يقم بالشرح والإيضاح لذوي الجنين المجهض ما حدث بالتفصيل. وتعود تفاصيل القضية عندما اكتشف الأب صالح عبدالله البريكي أن رأس مولودته مقطوع، وتمت إعادته إلى الرأس عن طريق الخياطة، وذلك في مغسلة الأموات بشرورة، وهو الأمر الذي تقدّم في ضوئه بشكوى إلى شرطة شرورة في حينها، وإعادة المولودة إلى ثلاجة الموتى بمستشفى شرورة العام.

اليوم

الفساد" تحقق مع معلمات نورة" والمحامي يتوعد

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/58879.html

شذى الطيّب - الرياض

علمت "اليوم" من مصادرها المطلعة أنه تم تحديد الموعد الثاني لجلسة مكتب وزارة العمل مع منسوبات جامعة الاميرة نورة المفصولات" 100 معلمة" والشركة المشغلة لهن "المركز السعودي البريطاني" في يوم الثلاثاء الموافق ١٨ سبتمبر - ١ ذي القعدة الساعة التاسعة صباحاً بحضور محامي الشركة المعنية ومندوب من محامي المتضررات.

من جهته ، قال محامي المعلمات المتضررات سعد الوهيبي لـ "اليوم" انه وحتى اللحظة الشركة تعتبر متضاربة في الحديث، حيث انها ذكرت سابقاً أن المعلمات لا يعملن لدى الشركة في الأصل، ثم عادت وذكرت أنه تم فصلهن وفق طلب الجامعة وأضاف الوهيبي:" بمجرد تحويل الملف من وزارة العمل إلى مكتب العمل يعني أن الملف أصبح "قضية"تحديداً وفق متابعة قسم الدعاوى في مكتب العمل كونه المسؤول للنظر في مثل هذه القضايا، وفي حال عدم التوصل للفصل بين الطرفين، يتم تحويلها إلى الهيئة الإبتدائية العمالية وهي بمثابة المحكمة العمالية للنظر في القضية".

من جهة أخرى بدأت هيئة مكافحة الفساد صباح امس الاول التحقيق مع بعض المتضررات عبر مكالمات هاتفية تحققت من خلالها عن عدد من الأمور المتعلقة بالقضية كالعقود، وماهو وضعهن خلال السنة الماضية وماذا عن الوضع الحالي، مع استفسار عن الشهادات والمؤهلات التي تملكها المعلمات.

وقالت معلمة متضررة - تحتفظ "اليوم" باسمها - والتي تم التحقيق معها من قِبل هيئة مكافحة الفساد :"تم التواصل معها من قبل موظف في الهيئة، وسألها عن تفاصيل القضية والجهة المسؤولة عن فصلها من وجهة نظرها حيث أوضحت أن لديها شهادة من أقوى الشهادات المتخصصة باللغة الإنجليزية " CELTA من كامبرج"وفق طلب الشركة للحصول على الوظيفة في جامعة الأميرة نورة، وأضافت المعلمة :" الذي لايعلمه الناس أن الشهادة هذه من أصعب الشهادات ويتم تقييمها بالمجلس الثقافي البريطاني مرتين كل عام، الأمر الذي جعلني أجتهد وأخذت أعلى العلامات وأكثر من المعلمات البريطانية والأخرى النيجيرية، وكنت أكثر تفوقاً منهن إلا أنه تم توظيفهن والتعاقد معهن وأنا كمعلمة سعودية حاصلة على أعلى الدرجات تم الاستغناء عني" وأضافت متسائلة:"حتى وإن كانت الشركة هي المعنية بفصلنا، السؤال الذي يفرض نفسه.. لطالما رأت الجامعة كوادر وطنية مؤهلة بدرجات أعلى من غيرهن الأجانب، لماذا لا يتم استقطابنا كوننا الأجدر والأفضل؟ هذا ما يؤكد أن الجامعة لا تريد توظيف سعوديات بالأصل بدليل قبولها توظيف أجنبيات بدرجات أقل .

من جانبه قال المتحدث الرسمي لوزارة العمل حطاب العنزي إن أي متضرر من أحد طرفي العمل يتقدم بشكوى إلى أقرب مكتب عمل في منطقته، وينظر فيها بمتابعة قسم الدعاوى في المكتب لمحاولة تسوية المشكلة، وفي حال عدم الوصول لحل يتم تحويلها إلى الهيئة الابتدائية العمالية وهي المعنية بمتابعة القضية وعلى الرغم من أن الهيئة تتبع وزارة العمل إلا أنها لا تتدخل في قراراتها القضائية، وتصدر الحكم بناءً على وجود الطرفين وبحضور الأدلة، وفي حال عدم رضا أحد الأطراف في حكم الهيئة يحق له الاستئناف ثم تُحال إلى الهيئة العليا للبت في القضية وإصدار الحكم وإذا حكمت وجب التنفيذ دون أي استئناف أو تغيير.

قاتلة مشاري" أمام محكمة الدمام .. الثلاثاء

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/58887.html

اليوم ـ الدمام
تنظر محكمة الدمام يوم غد الثلاثاء في قضية مقتل الطفل مشاري البوشل على يد خادمته الاسيوية وهي الجلسة رقم 37 في مسلسل محاكمة الخادمة القاتلة.
وكان قاضي المحكمة العامة في الدمام، أجل النظر في قضية الرضيع مشاري الذي لقي حتفه إثر تناوله حليب أطفال مخلوطا بسم الفئران، وتتهم أسرته الخادمة بارتكاب الجريمة. وفيما حضر الأب والخادمة والمترجم إلى المحكمة في آخر جلسة، لم يستدع القاضي أيا منهم، وأوضح والد الطفل مشاري البوشل أنه عرف من كاتب الضبط بتأجيل القضية حتى الثاني من ذي القعدة الجاري ،37 جلسة في عامينمشيرا إلى أنه ذهب للاستفسار عن موعد الاستدعاء بعد انتظار دام أربع ساعات فوجد القاضي خرج. واعتبر الأب تأخر البت في الحكم لأكثر من عامين ليس في مصلحة أحد، مشيرا إلى أن الجلسة الاخيرة كانت رقم 36، دون أن يتم البت في الحكم النهائي، مبينا أنه تحمل عناء السفر من الأحساء إلى الدمام على أمل انتهاء القضية، معربا عن أمله في أن يكون الحسم قريبا، خاصة في ظل توفر كل عناصر القضية.
يذكر ان الطفل مشاري لفظ أنفاسه منتصف شهر رجب عام 1431هـ، بعد محاولات مضنية بذلها أطباء في مستشفيات عدة في المنطقة الشرقية والرياض، لإنقاذه.

تعليم الرياض" تحدد آلية توظيف معلمي المدارس الأهلية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/436032

الرياض - «الحياة»
حددت إدارة التربية والتعليم في منطقة الرياض الآلية الجديدة لتوظيف المعلمين والمعلمات السعوديين في المدارس الأهلية برواتب لا تقل عن 5000 ريال، مضافاً إليها 600 ريال كبدل نقل، عن طريق مساهمة صندوق تنمية الموارد البشرية بـ50 في المئة من الراتب، مدة خمس سنوات. وأوضح مساعد المدير العام للشؤون المدرسية سليمان المقوشي الآلية المتبعة التي تتضمن قيام المدارس بإدخال بيانات المعلمين والمعلمات وشاغلي الوظائف التعليمية بجميع مسمياتها على موقع صندوق تنمية الموارد البشرية عبر الرابط (www.hrdf.org.sa)، وتزويد إدارة التربية والتعليم بنسخة ورقية من البيانات على أوراق المدارس الرسمية، موقعة من مالك المدارس ومن مدير أو مديرة المدرسة، مشيراً إلى ضرورة إشعار جميع المعلمين والمعلمات وشاغلي الوظائف التعليمية بهذه الآلية، ودعوتهم للدخول على موقع الصندوق للتحقق من إدخال بياناتهم، وتسجيلهم بعد انتهاء مرحلة إدخال المدارس لبياناتها التي سيتم تحديدها لاحقاً، والإعلان عنها في الصحف الرسمية، وأن مالك المدرسة يتحمل نظاماً صحة ما تدخله المدرسة من بيانات المعلمين والمعلمات شاغلي الوظائف التعليمية.

أسرة القتيل مشاري": التأجيل أرهقنا وطبيب نفسي يحذر من التداعيات"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/436165

الدمام – ناصر الكري

تعقد المحكمة الكبرى في مدينة الدمام، اليوم، جلسة للنظر في قضية مقتل الطفل مشاري أحمد البوشل، على يد عاملة آسيوية، مُتهمة بدس سم الفئران في حليب الرضاعة، قبل نحو ثلاث سنوات، فيما تمنى والد الطفل أن تكون جلسة اليوم «خاتمة الجلسات»، في وقت حذر طبيب نفسي من تداعيات طول مسار المحاكمة على نفسية أسرة الطفل. وأكد والد الطفل أحمد عبد الرحمن البوشل، أنه ينتظر عقد الجلسة الـ 14 «على أحرّ من الجمر». وقال في اتصال هاتفي مع «الحياة» أمس: «تعبنا كثيراً من مسلسل الجلسات المتواصل منذ سنوات، والتأجيل المتتالي، لأسباب لا أراها منطقية، مثل عدم توقيع طبيب على تقرير طبي، أو نسيان إدارة مستشفى ختم التقرير»، متمنياً «إنهاء القضية، بالنطق بالحكم غداً (اليوم)، لإنهاء المعاناة والمماطلة والتأخير في القضية».

وعقدت محكمة الدمام، آخر جلسة خلال شهر رمضان المبارك الماضي، وتقرر تأجيلها، دون أن يدخل أطرافها على القاضي. وأوضح البوشل، أنه حضر إلى المحكمة، كما حضرت المتهمة، وبرفقتها سجانة ومحاميها ومترجمين، «وبعد انتظار طال أربع ساعات، أبلغني الموظف أن القاضي غادر المحكمة، وتم تحديد موعد الجلسة غداً الثلثاء (اليوم)، لضبط التقارير الطبية، وكي تطلع عليها اللجنة المشتركة». وأكد الأب، أنه وأسرته «متمسكون بتنفيذ شرع الله في العاملة المُتهمة، ولن نتهاون في ذلك»، مناشداً وزير العدل بـ «التدخل في القضية، عبر تسريع وتيرتها كي ينال كل صاحب حق حقه»، مبيناً أن المُتهمة «لم ترحم طفلي، حين أقدمت على فعلتها البشعة، ولم يرق قلبها له وهي تراه يرضع حليباً ممزوجاً بسم الفئران والأدوية».

بدوره، حذر استشاري الطب النفسي في أحد مستشفيات محافظة الأحساء الدكتور أنور حمد صبيح المسعد، من تداعيات الفترة الطويلة لمحاكمة قاتلة الطفل مشاري البوشل، على أسرته، التي «ستبقى المأساة ماثلة أمامها طوال فترة المحاكمة. ولا يمكنها تجاوزها مع المواعيد المُتجددة للجلسات». وقال المسعد، لـ «الحياة»: «إن ما حدث يفوق في حجمه الصدمة بالنسبة لوالدي الطفل مشاري، وسيؤثر عليهما لسنوات، ولكن التأثير على الأم يكون أكبر، فهي المسؤولة عن الطفل ورعايته، وقد تشعر بالذنب أكثر من الأب، الذي سيتأثر هو الآخر، لأن الأبوة تُلزمه بتوفير الحماية لطفله».

واسترسل الاستشاري النفسي في الحديث حول التأثير على الأم، التي «ستعيش حالة نفسية عصيبة، لفقدان طفلها، والتفكير الذي قد يدور في خاطرها، فهل ما حدث ناجم عن الإهمال، وتقصيرها في واجبها بإرضاع الطفل، والاهتمام به، بدلاً من العاملة، وستكرر كلمة «لو» كثيراً، ما سيؤثر على نفسيتها، سواء في الصحو أوفي النوم، وينعكس على أحلامها»، لافتاً إلى أنها «قد تمتنع عن إحضار عاملة منزلية مرة أخرى، وقد تخاف على أطفال الآخرين من العاملات»، وأشار إلى أن التأثيرات «لن تقتصر على الأسرة، إذ ستطاول الآخرين حولها، من الجيران والأقارب». وتطرق المسعد، إلى تأثيرات التعامل مع العمالة المنزلية، على سلوكياتها، «فبعضهم قد يعاقب العاملة بسبب تصرف غير مقصود، وينعكس العقاب، ليتحول إلى انتقام، وقد يقوم بعضهم بتصرف عنيف، وتهديد العاملة، التي تلجأ إلى الانتقام»، وأضاف أن «بعض العاملات عشن في أماكن تشهد حروباً وحالات انتقام، وتأثرن بذلك، ونشأت لديهن عُقد، فيمارسن الانتقام».

وأكد على الأسر التي تجلب عاملات إلى منازلها، أن «يتعرفوا على شخصيتها عند حضورها، والسعي لمعرفة ما إذا كانت مصابة بمرض نفسي، وجوانب شخصيتها ومستواها العلمي، وإذا ما قامت بجرائم في حياتها».

وأشار إلى أن بعضهن مصابات بمرض «انفصام الشخصية» أو «الصرع»، أو أمراض أخرى، لا تكون واضحة عليهن، وأضاف أن «مرتكب الجريمة يمر بأربع مراحل، الأولى الصدمة والذهول، يعقبها الإنكار، ثم المساومة، ويليها التقبل».

مدرسة تغلق مقصفها وتضع أطعمة داخل دورة مياه

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/436205

بريدة - منصور الفريدي
في حين أنه لا يقبل عدم تهيئة المدارس للأجواء الدراسية المناسبة لطلابها من نواح علمية ونفسية وعملية، فإنه من غير المتصور عدم العناية بناحية التغذية والحفاظ على مأكولات التلاميذ بعيدة عن ما يلوثها ويفسدها، وهذا ما حدث في إحدى مدارس مدينة بريدة، بحسب مقطع فيديو على «يوتيوب»، أظهر أخيراً مقصفها مغلقاً، والأطعمة وقوارير مياه الصحة التي تباع للطلاب مصفوفة داخل دورات المياه. وأوضح مدير إدارة الإعلام التربوي في إدارة تعليم المنطقة سلطان المهوس لـ«الحياة» أنه لم يثبت أن ذلك حدث في إحدى مدارس القصيم، وأن المباني المدرسية الحكومية تتشابه في بنيانها ومخططاتها، وأنه لا يظهر شيء يدل على اسم المدرسة في المقطع سوى التعليق الكتابي، لافتاً إلى أن إدارته لن ترضى بمثل هذا الأمر، وستتخذ الإجراءات النظامية في حال تم إثبات أن ذلك وقع في تلك المدرسة أو أية مدرسة تابعة لمنطقته، وأنه يعتقد بأن المقطع قديم، وتم تداوله العام الماضي.
وكانت الإدارة وقعت عقوداً الشهر الماضي لتشغيل المقاصف المدرسية في المنطقة مع شركتين متخصصتين، تتوليان إدارة عقود تشغيل المقاصف في مدارس التعليم العام للبنات في مدينة بريدة، وفق خطة زمنية معينة قابلة للتجديد، وتمت تجزئة المقاصف المستهدفة إلى قطاعين، أحدهما للمدارس المرتبطة بمكتب التربية والتعليم للبنات في شمال بريدة، والآخر للمدارس المرتبطة بمكتب التربية والتعليم للبنات في جنوبها.

47 سؤالا حول "جباية الزكاة".. و"الشورى" يحيل النظام للجنة خاصة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
=http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=113884&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح
وافق مجلس الشورى أمس على تشكيل لجنة خاصة لدراسة مواد نظام جباية الزكاة، وعدم الموافقة على طلب لجنة الشؤون المالية لإعادته إليها لمزيد من الدراسة، فيما أوضحت اللجنة أنها استخلصت 47 سؤالاً بعد دراسة المشروع وأرسلتها إلى مصلحة الزكاة والدخل طلباً للإيضاح.
وبدأ المجلس أمس مناقشة مشروع نظام جباية الزكاة الذي يهدف إلى تحقيق العدل والمساواة من حيث عدم التكليف بدفع الزكاة بما يفوق طاقات المكلفين أو ما لا يوجب جبايته منهم، كما يحدد الأموال الواجب جبايتها وتوريدها إلى حساب مصارف الزكاة المخصص لمصلحة مستحقي الضمان الاجتماعي في مؤسسة النقد العربي السعودي، للتصرف في مصاريفها الشرعية لتحقيق الفصل التام بين موارد الدولة وأموال الزكاة.

وأكدت لجنة الشؤون المالية بالمجلس اطلاعها على كثير من البحوث والدراسات الفقهية في هذا الشأن منها بحوث للعلماء من داخل هيئة كبار العلماء وخارجها، إضافة إلى كثير من المكاتبات والمخاطبات ومحاضر الاجتماعات في كثير من الجهات الحكومية التي تدارست الموضوع وأبدت رأيها فيه.
واقترحت اللجنة إنشاء هيئة عامة لجباية الزكاة لتنفيذ أحكام النظام، تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتدار بمجلس إدارة متخصص من العارفين والعاملين في مجال الزكاة من الجهات الحكومية وغيرهم.
وشرع المجلس بعد ذلك في مناقشة مشروع النظام حيث وافق بعد المداولة على وجهة نظر اللجنة بأن تتم مناقشة النظام كل فصل على حدة، ثم استمع المجلس إلى آراء عدد من أعضائه وملاحظاتهم على مشروع نظام جباية الزكاة حيث لاحظ عدد من الأعضاء عدم شمول مشروع النظام لعدد من الأموال التي تجب فيها الزكاة. ورأى الأعضاء أن النظام غير واضح حيث اشتمل على آليات عمل هيئة جباية الزكاة ولم يشمل كل الأموال الزكوية، وهو الأمر الذي أضعف النظام واختص فقط بالأنشطة التجارية، فيما تحفظ عدد من الأعضاء على عدم الفصل بين نظام جباية الزكاة ونظام هيئة جباية الزكاة.
ورأى عدد من الأعضاء أنه لمناقشة مشروع النظام يجب وجود شرعيين وماليين ضمن أعضاء اللجنة، التي تقوم بهذه المهمة. وطالبوا بأن يحال المشروع للجنة خاصة.
واستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه حالات من يتم إيقافهم أو سجنهم من العسكريين أو الموظفين الخاضعين لأنظمة الخدمة المدنية بسبب قضايا الدين أو القضايا المرورية.
ووافق المجلس بالأغلبية على إضافة فقرة جديدة إلى نهاية المادة 54 مكرر من نظام خدمة الضباط الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 42) وتاريخ 1393/8/28 هـ لتصبح بالنص التالي "يحجز على راتب الضابط بأمر من رئيس مجلس الوزراء إن كان متعلقاً بديون الحكومة أو بحكم قضائي إن كان متعلقاً بغير ديون الحكومة، على أن لا يتجاوز المقدار المحجوز ثلث صافي الراتب الشهري، وفي جميع الأحوال يقدم دين النفقة على غيره من الديون دون التقيد بهذه النسبة، وإذا كان الضابط موقوفاً في شأن هذه الديون، فيصرف راتبه الفعلي".
كما وافق المجلس على إضافة فقرة جديدة إلى نهاية المادة 14 مكرر من نظام خدمة الأفراد الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/9 وتاريخ 1397/3/24هـ لتصبح بالنص الآتي "يحجز على راتب الفرد بأمر من رئيس مجلس الوزراء إن كان متعلقا بديون الحكومة أو بحكم قضائي إن كان متعلقاً بغير ديون الحكومة على أن لا يتجاوز المقدار المحجوز ثلث صافي راتبه الشهري، وفي جميع الأحوال يقدم دين النفقة على غيره من الديون دون التقيد بهذه النسبة، وإذا كان الفرد موقوفاً في شأن هذه الديون، فيصرف له راتبه الفعلي".
ووافق المجلس على حذف الفقرة (ب) المقترح إضافتها للمادة 19 من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/49) وتاريخ 1397/7/10هـ بموجب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1495 وتاريخ 1431/2/29هـ والتي سبق وصدر بشأنها قرار مجلس الشورى رقم (21/40) وتاريخ 1433/5/17هـ، وتنص على أن يصرف للموظف الموقوف في حقوق خاصة كامل راتبه الأساسي لمدة لا تزيد على سنتين، أما إذا استمر إيقافه فيطوى قيده.
ووافق على تعديل المادة 20 من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 49 وتاريخ 1397/7/10هـ بإضافة العبارة التالية ".. وإذا كان الموظف موقوفاً بسبب مطالبته بديون للحكومة أو لغير الحكومة، فيصرف له راتبه الأساسي لتكون المادة بعد التعديل بالنص الآتي "لا يجوز الحجز على راتب الموظف إلا بأمر من الجهة المختصة ولا يجوز أن يتجاوز المقدار المحجوز كل شهر ثلث صافي راتبه الشهري ما عدا دين النفقة، وإذا كان الموظف موقوفاً بسبب مطالبته بديون للحكومة أو لغير الحكومة فيصرف له راتبه الأساسي".
من نظام جباية الزكاة

- يتكون مشروع النظام من 46 مادة.
- اختص الفصل الثالث بالأموال الزكوية وحسابها والأنشطة التجارية والمهنية.
- الفصل الرابع اختص بالأشخاص الخاضعين للزكاة من ذوي الاختصاص الطبيعي والاعتيادي.
- يتناول الفصل الخامس كيفية احتساب الزكاة في الأنشطة التجارية.
- يشمل الفصل السادس إجراءات تسجيل المكلفين وأحكام التوقف عن النشاط.
- النظام لم يقتصر على جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية بل شمل الأموال كافة.

"أخطاء طبية" تفقد مريضا "كلية "و"حالبا"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=113809&CategoryID=3

نجران: محمد ال شريف

تحقق المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة نجران في شكوى مواطن تعرض لعدة أخطاء طبية أفقدته كليته وحالبه، بعد أن راجع مستشفى الملك خالد لإجراء عملية استخراج حصاة بواسطة تقنية المنظار.

وفيما وجه مدير عام صحة المنطقة صالح المؤنس بالتحقيق مع الطبيبين اللذين أشرفا على حالة المواطن وأجريا له العمليات، أكد المواطن المتضرر ناصر آل شرية أن الطبيب الذي أجرى له العملية الأولى قطع حالبه ماتسبب في نزيف أدخله العناية المركزة، الأمر الذي ترتب عليه إجراء تدخل جراحي ثان أسفر عن استئصال جزء آخر من الحالب، حتى أجريت له عملية ثالثة بواسطة طبيب آخر أصر على استئصال ثلثي الحالب. ولفت آل شرية إلى أن تدهور وضعه الصحي تطلب نقله إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، حيث أوصى الأطباء بضرورة استئصال الكلية اليسرى بالكامل.

"قطعوا أجزاء من جسمي بالتقسيط".. بهذه العبارة بدأ المواطن ناصر بن محمد آل شرية، الحديث عن معاناته التي اتهم مستشفى الملك خالد بنجران بالتسبب فيها قائلا: إنه تعرض لخطأ طبي عندما دخل المستشفى وهو يعاني من وجود حصاة في إحدى كليتيه لتجرى له عملية تكون نتيجتها قطع الحالب والتسبب في نزيف داخلي أدخله العناية المركزة.

وفي الوقت الذي وجه فيه مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة الصيدلي صالح المؤنس، بتشكيل لجنة للتحقيق في قضية المواطن، سرد آل شرية قصته قائلا: كنت أعاني من وجود حصاة في أحد الحالبين وأتعاطى بعض الأدوية لتخفيف الألف وإزالة الحصاة، لكن الألم زاد بشكل رهيب فقررت الذهاب إلى مستشفى الملك خالد بنجران للعلاج، وبعد الكشف الطبي من قبل الطبيب المختص أفادني بوجود حصاة في الحالب الأيسر، وأنه سيستخرج الحصاة باستخدام تقنية المنظار، ومن ثم سأخضع للعلاج بالأدوية، ولن يكلفني إلا أياما معدودات، ولا يستدعي الأمر التدخل الجراحي، وبالفعل أجريت عملية المنظار تحت إشراف فريق طبي، وأثناء ذلك قطع الطبيب الحالب الأيسر. وأضاف آل شرية: أصبحت بعد ذلك أعاني من تسربات ونزيف دموي وانتفاخ للبطن ولم تخرج الحصاة، بل ارتفعت إلى الكلية مما زاد من معاناتي، وبعد 6 أيام أجرى الطبيب نفسه عملية شق للبطن لترقيع الحالب وعالج الخطأ بخطأ أكبر، حيث استأصل جزءا من الحالب وقام بترقيعه، وتركيب قسطرة خارجية وبعد عملية الترقيع والقسطرة بعدة أيام اكتشف الخطأ الآخر. وتابع "أصبحت بعد ذلك أعاني آلاما حادة وتسربات من مكان العملية وأجريت لي عملية ثالثة من قبل طبيب آخر، وبدوره قام باستئصال ثلثي الحالب وأصبحت بدون حالب أيسر".

وفي ظل تدهور الوضع الصحي للمواطن نقل إلى العناية المركزة حتى تم إخلاؤه طبيا إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، وبعد الكشف عليه أفاده الأطباء هناك بضرورة استئصال الكلية اليسرى فتم استئصالها.

إلى ذلك، قال الناطق الإعلامي بصحة نجران خالد بن جارالله آل بلابل أمس: إن مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة وجه بتشكيل لجنة للتحقيق في ملابسات قضية المواطن آل شرية، وما زال التحقيق مع الأطباء الذين أشرفوا على حالة المواطن، وأجروا له العمليات المشار إليها في الخبر، وستعلن نتائجها فور استكمال التحقيق.

"السعوديات" يتنقلن "خليجيا" بالهوية الوطنية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=113923&CategoryID=5

الرياض: ماجدة عبدالعزيز

لم يعد التنقل بين دول الخليج بالهوية الوطنية قاصرا على الرجال فقط، إذ أتاحت المديرية العامة للجوازات نفس المزايا للمرأة السعودية دون اشتراط حملها لجواز السفر أو تصريح الخروج "البطاقة الصفراء".

وأبلغ "الوطن" أمس المتحدث الرسمي لمديرية الجوازات المقدم بدر المالك أن السعوديات لم يعدن في حاجة إلى إذن الخروج والمعروف بـ"البطاقة الصفراء" بعد إلغاء النسخة الورقية والاستعاضة عنها بالتصريح إلكترونيا، فيما يستطعن الاستفادة من البوابة الآلية للعبور بالبصمة والهوية الوطنية الممغنطة، معلنا سريان العمل لحاملي التصريحات اليدوية حتى انتهاء مدتها، وداعيا إلى التسجيل الإلكتروني في نظام "أبشر" الذي يغني عن مراجعة الجوازات لإجراء أي معاملة.

أكد المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات المقدم بدر بن محمد المالك، أن المرأة السعودية تستطيع السفر والتنقل بين دول الخليج بالهوية الوطنية الممغنطة بدون جواز السفر أسوة بالرجل، وبدون ورقة تصريح الخروج "البطاقة الصفراء"؛ لأنها تسجل إلكترونيا، بعد أن كان السفر والتنقل بين دول الخليج بالهوية الوطنية قاصرا على الرجال فقط.

وأضاف المقدم المالك في تصريح إلى"الوطن" أمس، أن المرأة السعودية تستطيع السفر إلى دول الخليج والتنقل بينها ببطاقة الهوية الوطنية، وتستفيد من البوابة الآلية للعبور بالبصمة والهوية الوطنية الممغنطة، مشيراً إلى أنه لم تعد هناك حاجة لحمل إذن الخروج "البطاقة الصفراء" بعد إلغاء النسخة الورقية والاستعاضة عنها بالتصريح إلكترونيا وقال: إن من لديها تصريحا يدويا سابقا، فهو ساري المفعول حتى انتهاء مدته، وأن من ترغب في تسجيله إلكترونيا تستطيع ذلك.

وأشار المالك، إلى أن أي شخص سجل في نظام "أبشر" لم يعد بحاجة لمراجعة الجوازات لإجراء أي معاملة، حتى استخراج تصريح السفر، ويستطيع أن يقوم بذلك إلكترونيا من أي مكان في العالم عن طريق نظام التسجيل الإلكتروني "أبشر".

إلى ذلك، باشرت إدارة الإشراف النسوي بالمديرية العامة للجوازات عملها، والتي سبق أن صدر قرار إداري باستحداثها، وتختص بالاهتمام بموظفات المديرية العامة للجوازات في المملكة وإنجاز أعمالهن الإدارية والمالية، والعمل على تقديم أفضل الخدمات لهن، والرفع من كفاءتهن بالتنسيق مع الجهات المختصة، ليتمكن من إنجاز مهامهن الوظيفية بكل يسر وسهولة.

وأضافت المديرية في بيان صحفي أمس، أن الخطة تأتي لتحقيق استقلالية تامة للموظفات وتهيئة بيئة عمل مناسبة لهن؛ ليتمكن من أداء أعمالهن، حيث تم تعيين مديرة لهذه الإدارة لتتولى الإشراف المباشر عليها.

يذكر أنه سبق أن عُقدت لهن عدة دورات تدريبية وتطويرية على أنظمة الجوازات، وكيفية التعامل مع الجمهور وذلك بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني والجامعات السعودية.

ركنوا الشهادات الجامعية ليخوضوا غمار العمل

غياب التمويل والبيروقراطية.. أبرز المعوقات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=113927&CategoryID=5

أبها: محمد مانع

لم يكن حصولهم على الشهادة الجامعية مرادهم فقط، ولم تكن الوظيفية الحكومية هاجسهم الوحيد، بل كانت نظرتهم أشمل وأعم إلى مستقبل واعد، فسلكوا طريق الأعمال الحرة مؤمنين بأن وطنهم ناشئ، وأن فرص الاستثمار متوفرة، في ظل طفرة تنموية صاحبها اعتماد العديد من المشاريع التي شهدتها المملكة خلال السنوات القليلة الأخيرة، فضلا عما يحققه ذلك التوجه من توطين للوظائف، وإزاحة تدريجية للوافد ولو أخذ ذلك وقتا طويلا.

شباب الأعمال الجامعيون خاضوا تجارب مختلفة في ذلك الاتجاه، ورغم النجاحات، إلا أن هناك معوقات لا تزال تعترض من دخل المضمار، وأخرى تشكل هاجسا لدى المقبلين على خوض التجربة.

تجارب شبابية

"الوطن" رصدت بعضا من تجارب أولئك الشباب، ومنهم علي بن ثامر آل ثامر، الذي أكد أن المملكة تشهد نهضة تنموية شاملة في جميع المجالات، مما أسهم في وجود بيئة خصبة للاستثمار، وساعد في ظهور جيل من رجال الأعمال الشباب الذين بدؤوا مشاريعهم الاستثمارية في عدة مجالات إما برؤوس أموال ذاتية، أو عن طريق بيوت التمويل الحكومية والخاصة.

وعن تجربته الخاصة قال آل ثامر "لدي حاليا مجموعة مؤسسات في نشاط المقاولات والعقار ونظم المعلومات، وكانت المقاولات نقطة البداية في عام 2004، وذلك لما وجدنا لهذا القطاع من نشاط متزايد، والمتمثل في توسع الدولة بطرح مشاريع البنى التحتية، مما أتاح لنا ولآخرين الدخول في هذا المجال، وكان بحق المنطلق والمرتكز لبقية الأنشطة الأخرى، في حين تم الحرص على توظيف السعوديين، وفقا للأنظمة المتبعة، وزاد نشاطنا من جازان إلى مناطق أخرى شملت عسير ونجران"، ويشير آل ثامر أن أبرز المعوقات التي واجهت مؤسساته تتمثل في ضعف صياغة العقود الحكومية، وترسية العقد لصاحب أقل عطاء بغض النظر عن قدرته بالوفاء بمتطلبات العقد، وكذلك ما تفرضه الجهات المعنية ووزارة العمل بالتحديد في سبيل الحد من الأيدي العاملة الأجنبية، وتشجيع نظام السعودة، وكذلك دخول المستثمر الأجنبي في القطاع، ومنافسة المقاول المحلي وبأسعار غير منطقية، إضافة إلى تأخر صرف المستحقات المالية، مما أدى إلى ضعف السيولة، الأمر الذي أدى إلى إخلال بعض المقاولين حيال الالتزام بفترة تنفيذ المشاريع، وكذلك ضعف جوانب التمويل المقدمة من البنوك المحلية لقطاع المقاولات، ولفت آل ثامر إلى أنه رغم وجود بعض المعوقات، إلا أن بيئة الاستثمار واعدة، لاسيما أمام شباب الأعمال، الذين تميزوا بطرح أفكار جديدة أسهمت في توفير استثمارات جيدة على مستوى الوطن.

بيروقراطية الإجراءات

أما الشاب فيصل بن علي القحطاني فأكد أنه تخرج في جامعة الملك سعود "تخصص محاسبة" قبل سنوات، ولم يفكر بالتوجه إلى القطاع الحكومي، فبدأ مشواره من خلال عمله بوكالة للشحن، مثلت له تجربة جيدة، وأسهمت في إثراء خبراته، فتمكن بعدها من خوض تجربة العقار وتحديدا الشقق المفروشة، إذ يعمل الآن على استئجار مقار من ملاكها ومن ثم تأثيثها وتشغيلها، مؤكدا بأن هناك آلاف الفرص للشباب في مجال العمل الحر، شريطة أن تتوفر لدى الشاب الرؤية الواضحة، ودراسة جدوى أي مشروع قد يقدم عليه، وكذلك توفر رأس المال على اعتبار أن مشوار الألف ميل يبدأ بميل واحد، وأضاف القحطاني "لا تزال البيروقراطية في تسهيل مهام شباب الأعمال لدى بعض الجهات الحكومية تشكل أبرز العوائق، إضافة إلى عدم قيام بعض البنوك وبعض مؤسسات التمويل بواجبها كاملا في دعم مشاريع هذه الفئة".

إصرار وعزيمة

ويؤكد الشاب أحمد بن علي البشري أنه تخرج في فرع جامعة الملك سعود بعسير سابقا "تخصص رياضيات" وكان التحاقه بوظيفة تدريسية وقتذاك سهلا للغاية، إلا أن العمل الحر استهواه، على اعتبار أن معظم الوقت في يد رجل الأعمال، على عكس الموظف الحكومي، الذي يستنزف العمل منه جل وقته، فضلا عن منعه نظاما من مزاولة الأعمال التجارية.

ويعود البشري لتناول تجربته قائلا "كانت لدي اهتمامات بمجال الدعاية والإعلان منذ الصغر، فعملت على افتتاح محل صغير بمدينة أبها قبل قرابة عشر سنوات، ولم تكن التقنية في ذلك الوقت حاضرة بقوة في هذا المجال، ومع مرور الوقت وتنامي حاجة المحلات والشركات التجارية إلى الدعاية توسع النشاط، وتم توظيف التقنية بشكل لافت في أعمالنا، إلى أن بدأنا نأخذ عقودا حكومية، وامتيازات للإعلان في الطرق والتقاطعات الهامة داخل المدن، وبدأنا توظيف العديد من الشباب حتى إن بعضهم استفاد من التجربة، واستقل في مشروع مماثل لوحده"، ويتطلع البشري إلى أن تقوم الجهات الحكومية والغرف التجارية الصناعية بتخفيف الإجراءات الخاصة بإحداث المؤسسات، أو مشاريع شباب الأعمال، وبما يدعم هذه الفئة.

استثمار التقنية

أما الشاب أحمد القحطاني، فيشير إلى أنه تخرج في جامعة الملك سعود، وتوجه إلى العمل الحر وتحديدا في مجال التقنية، إذ يعمل على تنفيذ برامج حاسوبية، وفق عقود معينة مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص، ويتواصل معهم عن بعد، ومع ذلك حقق نجاحا وتوسعا في ذلك النشاط، معتبرا أن الفرصة سانحة لدى شباب الوطن، وخاصة المهتمين بالتقنية أن يسلكوا أكثر من طريق وأن يعملوا أكثر من عمل شريطة تنظيم الوقت والالتزام بالمسؤوليات، واعتبر القحطاني أن الأمان الوظيفي في العمل الحكومي ليس الخيار الوحيد، فهناك المئات من حملة الشهادة الجامعية، اتجهوا إلى الأعمال الحرة وأثبتوا نجاحهم، بل واستفاد من تجاربهم آخرون، وساروا على نفس الطريق.

إقناع الأبناء

ويشير أحمد الشعيل "رجل أعمال" إلى أنه أقنع أولاده رغم حصولهم على الشهادة الجامعية بالانخراط في مجال الأعمال الحرة، مقدما لهم التسهيلات والدعم والخبرة، على اعتبار أنه يعمل في مجال الدعاية والإعلان منذ أكثر من 30 عاما، وأشار إلى أن قيامه بهذه الخطوة تأتي عن قناعة بأن الفرص متاحة، والعمل الحر مورد جيد للكسب، لاسيما في السنوات الأخيرة التي شهد فيها السوق السعودي تنافسا، وفرصا استثمارية متعددة، إضافة إلى كون ذلك التوجه له أبعاد أخرى تتمثل في دعم الاقتصاد الوطني، والإبقاء إلى حد كبير من الأموال داخل الوطن وعدم تحويلها إلى الخارج، وتوطين الفرص، والحد من استقدام الأيدي العاملة.

نظرة إيجابية

ويرى المواطن حسين آل جابر أن نظرة المجتمع تغيرت تجاه العمل الحكومي وتقدير صاحبه، بل وأصبح أصحاب المال ورجال الأعمال من الفئات المرغوبة، والتي يشار لها بالبنان، ويضيف آل جابر "إن الأغلبية ينظرون إلى تلك الفئة نظرة إيجابية ونظرة تفاؤل، لاسيما بعد النجاحات التي تحققت على أرض الواقع، وكان أبطالها شبابا أثبتوا أنفسهم وخدموا وطنهم".

لجان لرعاية شباب الأعمال

ويشير رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في أبها المهندس عبدالله المبطي إلى أن مجلس الإدارة أقر مطلع العام 1430 إحداث خمس لجان نوعية للكوادر الشابة التي انظمت أخيرا لمجلس الإدارة في دورته الجديدة، ومن أبرزها لجنه شباب الأعمال التي ستدعم السعودة وتخلق فرص عمل للشباب، وتعنى بمساعدة الشباب من أصحاب المنشآت الصغيرة، وتقديم الدعم لهم وحل مشاكلهم من خلال عمل اتفاقيات مع الصناديق والبنوك المعنية، لافتا إلى أن الغرفة تحتضن مركزا متخصصا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يهدف إلى دعم وتنمية وتطوير دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها معظم الدول المتقدمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، مشيرا إلى أن المركز يقدم خدمات متنوعة تغطي كافة مجالات العمل بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تشمل الاستشارات والتدريب والمعلومات، والإصدارات من الأدلة الإرشادية والإجرائية، وتنظيم اللقاءات والندوات والمحاضرات، والاستفادة من تجارب الغرف الناجحة في تطوير القطاع، واستكشاف المشكلات التي يعاني منها، ومحاولة دراسة سبل معالجتها ومناقشتها مع الجهات المعنية، إضافة إلى التعاون مع المؤسسات الأكاديمية العالمية المتخصصة بدراسة وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

مجلس الوزراء برئاسة نائب الملك ينوه بتوظيف299 ألف مواطن ومواطنة

المملكة : الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحقوق الإنسان تتطلب اهتماماً دولياً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120918/Con20120918533416.htm

واس (جدة)

عبر مجلس الوزراء في جلسته أمس برئاسة نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، عن تطلع المملكة إلى أن تحظى الانتهاكات الصارخة التي يتعرض لها سكان الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة من قبل السلطات الإسرائيلية بمزيد من الاهتمام من قبل الأجهزة الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وأشاد المجلس في الجلسة التي عقدها بعد ظهر أمس الاثنين في قصر السلام بجدة، بتوظيف أكثر من 299 ألف مواطن ومواطنة في جميع الجهات الحكومية خلال العام الحالي.

وكان نائب خادم الحرمين الشريفين قد أطلع المجلس في بداية الجلسة، على الرسائل والمباحثات والمشاورات التي تمت خلال الأيام الماضية مع عدد من قادة ومسؤولي الدول الشقيقة والصديقة بشأن العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها، وتطور الأحداث في المنطقة والعالم.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس استمع بعد ذلك إلى تقرير عن أعمال الدورة العادية 21 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، معبرا عن تطلع المملكة أن تحظى الانتهاكات الصارخة التي يتعرض لها سكان الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة من قبل السلطات الإسرائيلية بمزيد من الاهتمام من قبل الأجهزة الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

توظيف 299 ألف مواطن ومواطنة

وبين خوجة أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك جملة من النشاطات العلمية والطبية والثقافية والاقتصادية التي جرت خلال الأيام الماضية وما حظيت به من تقدير كبير، مشيرا في هذا الشأن إلى ما تحقق بدعم من خادم الحرمين الشريفين من استفادة أكثر من 299 ألف مواطن ومواطنة التحقوا بالخدمة المدنية في جميع الجهات الحكومية خلال العام الحالي، وافتتاح فعاليات سوق عكاظ الثقافي في نسخته السادسة، والمؤتمر السابع لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية، والإنجاز الثلاثين في سلسلة عمليات فصل التوائم السيامية التي تمت ولله الحمد بنجاح على أيدي الكوادر الطبية السعودية، بالإضافة إلى عدد من مجالس الأعمال السعودية مع الدول الشقيقة والصديقة.

تعاون أمني مع إندونيسيا وسان مارينو

وأفاد الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي:

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 32/67 وتاريخ 1433/6/22هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين السلطات المختصة في المملكة العربية السعودية وزارة الداخلية، وحدة التحريات المالية، وفي جمهورية إندونيسيا مركز التحليل وتقارير العمليات المالية، للتعاون في مجال تبادل التحريات المالية الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، الموقع عليها في مدينة يريفان بتاريخ 1432/8/11هـ الموافق 2011/7/12م، بحسب الصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

وبعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 32/69 وتاريخ 1433/6/22هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية ووكالة التحريات المالية بجمهورية سان مارينو للتعاون في مجال تبادل التحريات المالية الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، الموقع عليها في مدينة يريفان بتاريخ 1432/8/11هـ الموافق 2011/7/12م، بحسب الصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

.. وتفاهم سياسي مع المجر

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 21/39 وتاريخ 1433/5/17هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات الثنائية السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية في جمهورية المجر، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 1432/11/6هـ الموافق 2011/10/4م، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

منع الازدواج الضريبي مع آيرلندا ومالطا

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 27/57 وتاريخ 1433/6/9هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وآيرلندا لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، والبروتوكول المرافق لها، الموقعين في مدينة الرياض بتاريخ 1432/11/21هـ، الموافق 2011/10/19م، بحسب الصيغتين المرفقتين بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 21/38 وتاريخ 1433/5/17هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة مالطا لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، والبروتوكول المرافق لها، الموقعين في مدينة الرياض بتاريخ 1433/2/10هـ الموافق 2012/1/4م، وذلك بالصيغتين المرفقتين بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

الطاقة النووية

بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 19/36 وتاريخ 1433/5/10هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الأرجنتين في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 1432/7/26هـ الموافق 2011/6/28م، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

أعضاء بمجلس الصندوق العقاري

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الإسكان رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية العقارية، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعيين كل من علي بن صالح البراك، محمد بن عمر قاسم العيسائي وسعود بن عبدالعزيز الأنصاري، أعضاء من ذوي الاختصاص في مجلس إدارة صندوق التنمية العقارية لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار.

مصير العنزي ما زال مجهولاً

اليوم .. عودة سجين سعودي من العراق وحرف يؤجل إطلاق سراح سعدون

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120918/Con20120918533419.htm

ثامر سودي قمقوم (عرعر)

من المنتظر أن يصل اليوم إلى المملكة السجين السعودي في العراق يوسف عوض دليم سلمان، من مواليد العام 1977م والنزيل في سجن الناصرية والذي حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات في العراق بتهمة تجاوز الحدود بعد أن تم اعتقاله في العام 2004م.

وأكدت مصادر لـ «عكاظ» أن السجين يوسف عوض دليم سيعود عن طريق دبي قبل الساعة العاشرة صباحا ثم ينتقل إلى المملكة في تمام الساعة الثالثة بعد الظهر.

وكشفت مصادر لـ «عكاظ» أنه سبق وأن تم تحويله البارحة الأولى من سجن الناصرية إلى دائرة الترحيل والإقامة بحي الكرادة في بغداد.

ومن جهة أخرى كان من المنتظر وصول السجين السعودي خالد أحمد سعدون أحمد، من مواليد 1982م والمحكوم عليه بالسجن عشر سنوات بتهمة تجاوز الحدود، ولكن السلطات العراقية توقفت عن الإفراج عنه بعد ورود خطأ في اسم جد السجين من سعدون إلى سعدان ما جعلهم يؤخرون الإفراج حتى يتم تصحيح الخطأ.

ويعتبر الشمري السجين الثالث بعد السجناء سعود عبدالله الشمري ونمر عايض العتيبي وياسر الشهراني الذين عادوا قبل أكثر من شهرين.

إلى ذلك كشفت مصادر لـ «عكاظ» تجدد المتاعب النفسية لدى السجين السعودي في سجن التاجي عبدالله محمد هندي العنزي، خاصة بعد انتهاء محكوميته قبل أكثر من ثلاثة أشهر، غير أنه ما يزال يواجه مصيرا مجهولا في السجون العراقية.

وأكدت ذات المصادر أن الجهات الرسمية هناك رفضت الإفراج عنه بسبب عدم وجود أوراق أصلية، وأن ما هو متوفر الآن من إثبات انتهاء محكوميته هي أوراق منسوخة إضافة إلى وجود مماطلات من أجل توجيه تهم للعنزي مثل محاولة الهروب من سجن أبو غريب.

من ناحية أخرى استغرب إبراهيم محمد هندي، شقيق السجين العنزي من المماطلات المستمرة منذ ثلاثة أشهر في الإفراج عن شقيقه وعودته إلى المملكة، داعيا إلى تفعيل الجهود من أجل إنقاذ شقيقه من تصرفات منسوبي السجون العراقية وإعادته إلى المملكة.

وفي السياق نفسه ناشد ابن عم السجين السعودي وليد عايض سعد فهد القحطاني الحكومة العراقية بالنظر إلى حال السجناء السعوديين هناك، والذين يواجهون حاليا أسوأ معاملة، مؤكدا أنه تلقى اتصالا من السجين وليد تحدث له عن المعاملة السيئة التي يلقونها، حيث يجبرهم السجناء هناك على القيام بأعمال لا علاقة لهم بها مثل غسيل الملابس وإعداد الشاي، وقال إنهم يتعرضون للضرب المبرح.

إلى ذلك حصلت «عكاظ» على اسم مسؤولين في أحد السجون العراقية يتعاملون بطريقة فظة مع السجناء السعوديين.

من جانبه استنكر مسؤول العلاقات الثنائية بالسفارة العراقية بالرياض الدكتور معد العبيدي حدوث أفعال مسيئة للسجناء، رافضا أن يكون لدى السفارة أي معلومات أو شكاوى من أي شخص، وقال «لا نستطيع أن نؤكد حدوث ذلك ما دام لا يوجد دليل ملموس».

ورحب العبيدي بكل من يرغب تقديم شكوى مدعومة بالأدلة تؤكد وجود انتهاكات أو اعتداءات على أي سجين في السجون العراقية
وأكدت مصادر خاصة لـ «عكاظ» أن السجين السعودي يوسف عوض دليم الشمري سيعود اليوم الثلاثاء عن طريق دبي في الإمارات العربية المتحدة قبل الساعة العاشرة صباحا، ثم ينتقل إلى المملكة في تمام الساعة الثالثة، إن شاء الله.

الحد الأدنى لرواتب القطاع الخاص 3000 ريال من الشهر المقبل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120918/Con20120918533502.htm

عبدالله القحطاني (أبها)
كشفت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة أن وزارة العمل تتجه لتطبيق قرارها الحد الأدنى لرواتب العاملين في القطاع الخاص 3000 ريال اعتبارا من شهر أكتوبر المقبل، لمعالجة تدني رواتب القطاع الخاص في المملكة، حيث يشترط لاحتساب العامل السعودي في نسبة التوطين المحتسبة في برنامج «نطاقات» بواقع عامل واحد ألا يقل أجره الشهري عن 3000 ريال، وسيتم تطبيقه على المنشآت الصغيرة والكبيرة. وأشار المصدر إلى أن وزارة العمل منحت المؤسسات والشركات فرصة كبيرة لتعديل أوضاعها خلال الفترة الماضية، وتناولت الوزارة بتطبيق قرارها «إن العامل السعودي الذي يساوي أجره مبلغ 3000 ريال فأكثر هو سيتم احتسابه في نسبة التوطين في برنامج نطاقات بواقع موظف سعودي واحد، بينما العامل السعودي الذي يساوي أجره 1500 ريال شهريا فأكثر فسيتم احتسابه بواقع نصف عامل فقط، كما أن العامل السعودي الذي يقل أجره عن 1500 ريال فلن يتم احتسابه على الإطلاق في نسبة التوطين المحتسبة في برنامج نطاقات». وبين المصدر أن هناك برامج لحماية أجور للعاملين سيتم تطبيقه بعد تطبيق رفع الرواتب لحد الأدنى الى 3000 ريال، وتتطلع الوزارة لحماية برامجها وذلك بمتابعة دقيقة لصرف مستحقات العمالة الشهرية في القطاع الخاص بشكل كامل وفي الوقت المتفق عليه، مشيرا إلى أن تلك المنظومة المتكاملة من الإجراءات التي تقوم بها الوزارة تهدف في المقام الأول لخلق بيئة عمل مناسبة لمواطن السعودي، وترك خيارات لشباب لاختيار القطاع الخاص.

برنامج مناهض للعنف الأسري بتعليم حائل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120918/Con20120918533462.htm

عواد الطوالة (حائل)
أطلقت إدارة التربية والتعليم في حائل أمس الأول برنامجا تربويا تحت شعار «لا للعنف الأسري»، بمشاركة 24 تربوية من منسوبات التعليم.

وقالت مديرة مركز التدريب والابتعاث للبنات حجية العديلي، إن البرنامج تطرق لنشأة وتعريف العنف الأسري وعوامله وأقسامه، وإلى الأسرة ومدى أهميتها في المجتمع، مشيرة إلى أن اللقاء يهدف إلى كيفية بناء علاقات أسرية وفق أطر من الاحترام والصلة وفقا للمنظور الشرعي.
وقدمت المشرفة التربوية نوال حمد العبدان عرضا مرئيا احتوى على صور ومشاهد لأشخاص تعرضوا للعنف الأسري، كما استعرضت عددا من أحاديث السنة النبوية التي تعزز هذا الجانب.
وتخلل البرنامج مجموعة من الأساليب شملت مجلات صوتية، حورات وتحليل مشكلات وستشارك اليوم الاثنين في الفعاليات جامعة حائل وغدا الثلاثاء الشؤون الاجتماعية.

الأهالي شكوا تدني البيئة"

الحفريات والعطش يحاصران كعكية مكة"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120918/Con20120918533466.htm

إبراهيم خضير (مكة المكرمة)
حي الكعكية بمكـــة المكرمة يمتاز بموقع استراتيجي متفرد كونه الواجهة الجنوبية لمكة المكرمة، ما جعله وجهة لكثير من المستثمرين، ولذلك دخلت عليه أيادي الحداثة والتطور فأنشئت فيه العديد المحلات التجارية والمولات.
ورغم تطوره وحداثته يعاني الحي غياب الخدمات المهمة والأساسية، ما دفع الأهالي إلى استنكار تجاهل الجهات المختصة في مكة المكرمة تقديم الخدمات للحي، لافتين إلى أن تعطل الكثير من المشاريع بداخله خاصة حفريات الطرق أفرز اختناقات مرورية يومية في الحي، ما يعطل وصول الطلاب والعاملين إلى مقار عملهم.
«عكاظ» زارت الحي ووقفت على تلك الاحتياجات.
مياه الشرب
يقول محمد الموركي ان الحي يفتقر الى اهم عنصر كان من الضروري أن يتوفر فيه وهو المياه الصالحة للشرب، حتى يتجنب الاهالي جشع بعض التجار وسماسرة شاحنات المياه الذين يستغلون أهالي الكعكية تحديدا فيعملون على رفع الاسعار كون الحي يفتقر الى وجود مياه تابعة لشركة المياه في مكة المكرمة وهي تعلم ألا أحد سيردعها وأن أهالي الحي هم من سيتحمل ذلك فيدفعون ثمن ذلك من قوت أطفالهم وراحتهم.
وأضاف المـــوركي «منذ 20 عاما وحي الكعـكـيـــة يصـــارع العطش بحثا عن دخول مواسير الميـــاه المحلاة اليه وتخفيف العناء والتعـــب الشديد الذي يواجه اهالي الحي لاسيما اوقـــات المواسم التي ترتفع فيها اسعـــار وايتـــات الميـــاه الى ضعف ما تكـــون عليـــه في الايـــام العاديـــة، فيضطـــر بعض سكـــان الحي الى جلب وايتات المياه على حســـابه الخاص في الشهر الواحد اكثر من ثلاث مرات متتالية».
إصحاح البيئة
وبين عبدالله الزهراني ان الحي يعـتـبـــر من الاحياء المعـــروفـــة والشهيـــرة فـــي مكة المكرمـــة ورغم كـــل هـــذه المميـــزات إلا ان الحي يفتقـــر الى الكثيـــر من الخدمـــات بالاضـــافـــة الى شح المياه فهنـــاك إصحاح البـيـئـــة فهي متدنيـــة داخل الحي الى ابعد الحدود، مبينا ان ضعف الرقابـــة من قبل امانة العاصمـــة المقـدســـة ولد الكثير من كتل النفايات داخل الحي التي تتسبب في انتشار الامراض والاوبئة والحشرات.
وأكد الزهراني ان الحي يشغله عدد كبير من السكان ولا يعيبه سوى نقص بعض الخدمات التي يجب توفرها في اي حي من احياء مكة المكرمة، لاسيما ان حي الكعكية لا يبعد عن المسجد الحرام سوى كيلومتر واحد.
وخلص إلى القول «الكثير من سكان الحي فضلوا الخروج منه وتأجير منازلهم والبحث عن احياء تتوفر فيها خدمة المياه الى المنازل بعيدا عن معاناة طمع وجشع التجار والسماسرة أصحاب صهاريج المياه».
الأمانة غائبة

وبين طارق القرشي ان الحي أصبح في الفترة الاخيرة مكانا لانتشار الحشرات وتجمع الاوساخ والاوبئة، مضيفا أن الشركة التابعة لأمانة العاصمة المقدسة والمختصة بالحفاظ على نظافة احياء مكة المكرمة غائبة عن مراقبة الاحياء، مؤكدا ان رائحة القمامة اصبحت تفوح من داخل الحي دون أن نلحظ اي تحرك من قبل الامانة».
من جهته، أوضح مصدر مسؤول من قسم العلاقات العامة في امانة العاصمة المقدسة ان الامانة بصدد تلقي البلاغات من المواطنين باعتبارها (ترمومتر) يقيس حالة أوضاعه الخدمية، إلى جانب أهميتها في محاسبة المقصرين في جميع الامور»، مبينا ان الامانة تتابع وتراقب شركات النظافة التابعة لها للوقوف على نظافة الاحياء وتفادي تجمع النفايات وانتشار الامراض.

يعيش بين همّ فقدان الوظيفة وعلاج ابنه

التربية تعتذر عن نقل معلم المرض الغامض" والهيئة الطبية تتدخل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120918/Con20120918533655.htm

محمد سعيد الزهراني (الطائف)

اعتذرت وزارة التربية والتعليم عن تحقيق طلب المعلم أحمد محمد العمري الذي يعاني وطفله (محمد ذو الـ 3 أشهر) من مرض غامض داهمه العام الماضي وقت مباشرته في التعليم، حيث لم يكد يفرح بتعيينه معلما حتى بدأت معه مراجعة المستشفيات الحكومية والخاصة واحدا تلو الآخر قبل أن يعرف الأطباء علتهما.

يقول أحمد لـ«عكاظ»: «بعد اعتذار الوزارة بدأ معي هم جديد وهو هم فقدان الوظيفة التي بقيت أنتظرها أنا وزوجتي خمس سنوات، حيث إنني لا أستطيع مواصلة عملي كمعلم في مركز (حبونا) بمنطقة نجران، التي لا تتوفر فيها المراكز الطبية المتخصصة في علاج ابني، والوزارة ترفض نقلي رغم كل الأوراق والمستندات التي قدمتها، والتي تؤكد تأثر الجهاز العصبي المركزي لدى طفلي بشكل حاد، مما جعل تغذيته عن طريق أنبوب خاص، وتأكيد الأطباء أهمية المتابعة المستمرة والعلاج الطبيعي والتأهيلي المكثف في المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة، وأن أي اهمال في المواعيد قد يتسبب في مضاعفات لا تحمد عقباها، ناهيك عن المرض النادر الذي ألم بي أنا كذلك وهو متلازمة بهجت (Behcet's disease) الذي أرهقتني أعراضه وأوجعتني آلامه، إلى جانب معاناتي من تكون حصوات كلسية في الكليتين وبشكل مستمر، مما اضطرني لتفتيتها».

واستطرد أحمد قائلا: «أنا لا أطلب التعيين في مقر إقامتي (الطائف)، وإنما في جدة حيث إني أراجع بابني منذ شهور في مستشفى الحرس الوطني، فضلا عن توفر العديد من المراكز الطبية المتخصصة». ويضيف أحمد: الآن تدخلت الهيئة الطبية للنظر من جديد في التقارير الطبية لابني ولي.

إلى ذلك أوضحت مصادر بوزارة التربية والتعليم أن الاعتذار عن تحقيق طلب المعلم أحمد جاء وفق الأنظمة والتعليمات المعمول بها في مثل تلك الحالات، وأضافت المصادر أنه بإمكان المعلم التقديم من جديد عن طريق إداراته التي يتبع لها، إذا كانت تتوفر لديه مستندات أو تقارير طبية جديدة من جهات معترف بها تفيد بحاجته للنقل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في ندوة عن حماية حقوق المرأة الاقتصادية

عضو محكم في وزارة العدل: السيدات لا يصلحن لمهنة المحاماة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/18/article_693901.html

نوير الشمري من الرياض

أثار عضو قائمة المحكمين في وزارة العدل وعضو الجمعية الفقهية السعودية، حفيظة عشرات المحاميات والقانونيات السعوديات، عندما قال: "من وجهة نظري لا تصلح المرأة للعمل في مهنة المحاماة، أو الترافع أمام المحاكم، ويجب أن يقتصر دورها على الاستشارات القانونية لسيدات في السعودية".

وأضاف المحامي محمد السلطان خلال ندوة "الحماية الشرعية والقانونية لحقوق المرأة الاقتصادية" أن سياسة زج المرأة في سوق العمل يعد تحولا خطيرا على وظيفة المرأة الحقيقية وهي تنشئة الأسرة، معللا ذلك "بأن طبيعة المرأة لا تتوافق مع طبيعة عمل المحاماة التي تقوم على الخصومة بين طرفين".

وتابع السلطان في محاولة لإقناع عشرات المشاركات بعدم أهلية المرأة للعمل محامية قائلا: "إن المرأة غير قادرة على الإفصاح والبيان فهي في موضع النزاع أضعف ما تكون، متهما المرأة بأنها إن ملكت الحجة جعلتها على نفسها لطبيعتها العاطفية،حيث لا تستطيع – على حد قوله - أن تحاجّ الخصوم في المنازعات كما هو حال الرجل الذي يمتلك الحجة والدليل، وبالتالي ستكون عاطفتها سببا في تضييع حقوق بنات جنسها.

واعترضت خريجات وطالبات أقسام القانون في جامعة الملك سعود على عبارات المحامي السلطان، معتبرات أن ما قاله هو إجحاف وانتقاص من قدرات المرأة السعودية التي حققت مكانة لا يمكن العودة عنها، مبينات أن المرأة السعودية تمتلك اليوم جميع مقومات العمل في مهنة المحاماة في ضوء حاجة المرأة للمرأة لدفاع عنها.

وتلت الدكتورة أفراح الحميضي مديرة الجلسات، عددا من المداخلات التي كتبتها المحاميات بلهجة غاضبة، معتبرات أن التقليل من إمكانية المرأة أو انتقاص حق من حقوقها ليس من الشريعة في شيء، خاصة أن وزارة العدل سمحت للمحاميات السعوديات بممارسة مهنة المحاماة ولم تحرمهن حق الترافع أمام المحاكم، ما يدل على الحاجة المجتمعية للمرأة كمحامية.

ورد المحامي محمد السلطان على المداخلات بقوله: "هذه وجهة نظري والمسألة تحتمل الأخذ والرد، وأنا لا أقلل بذلك من شأن المرأة، لأن المرأة لها دور كبير جدا، لكن مجاله الأساسي هو الأسرة.

وأضاف في ورقة عمل حملت عنوان "الحماية القانونية لحقوق المرأة الاقتصادية": "لا يعني أن المرأة إذا كانت ربة بيت لا يمكن أن يكون لها وظائف أخرى، فالأصل للمرأة أن تخدم ويحميها الرجل، ولا تكلف حتى لو كانت غنية بالنفقة"..

متابعا "حيث إنني أطالب الجهات المختصة بأن توفر للمرأة التي لا تجد من ينفق عليها آلية سريعة ومريحة يصرف لها من خلالها مبلغا شهريا دون عناء المراجعة والمطالبة بحقها".

وتابع السلطان "إن المجتمع يشهد تحولا كبيرا في وضع المرأة الاقتصادي، فهناك طبقة وارثة من النساء تحولن من ربات بيوت لا يعرفن شيئا عن عالم المال والأعمال إلى سيدات أعمال يملكن أصولا وعقارات وأرصدة مالية، ومن جانب آخر هناك توجه قوي بإشراك المرأة في سوق العمل وفتح مجالات وأنشطة لاستيعاب أكبر عدد من النساء ما يتطلب دراسة آلية حماية حقوق المرأة كافة، خاصة المادية، خاصة في ضوء ارتفاع مدخرات لسعوديات في المصارف العام الماضي إلى 18 مليار دولار أي ما يعادل 67 مليار ريال".

واستطرد السلطان "أن التعامل بمبدأ حسن النية دون أخذ الاحتياطات الشرعية والقانونية في المعاملات المالية كلف الكثير من السيدات السعوديات خسائر فادحة، منوها أن أكثر القضايا التي تنظر فيها المحاكم تعود إلى جهل المرأة بحقوقها، وعدم توثيقها معاملاتها المالية نتيجة الثقة الزائدة بمحيطها، خاصة من الرجال نتيجة انتشار الأمية القانونية عند السعوديات.

وأكد السلطان، أن المرأة العاقلة البالغة لا تحتاج في تعاملاتها الاقتصادية إلى إذن من أحد من الرجال سواء أكان أبا أم أخا أم زوجا، مشيرا إلى أن الرجل الحقيقي وليس "الذكر" هو من يمتلك صفات الرجولة من عقل ورحمة وحكمة تجعله أحد مقومات حماية المرأة ورعايتها وإعطائها حقوقها كاملة دون انتقاص.

وذكرت الدكتورة نوال العيد الأستاذ المشارك في قسم الحديث وعلومه في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، أن الأنظمة المعدلة من قبل وزارة العدل سوف تنصف المرأة المطلقة في عدة جوانب منها: إلزام الرجل بدفع النفقة لطليقته عبر استقطاعها من راتبه أو دخله الشهري وإيداعها في حسابها مباشرة، فضلا عن إلزام الرجل بتأمين مسكن لطليقته وأبنائها، مشيرة إلى أن المحاكم في السعودية سوف تقرر على الرجل صرف راتب لطليقته مقابل تربية أبنائه خلال حضانتها لهم.

واعتبرت العيد أن ما تقوم به بعض القبائل من تحديد المهور غير جائز في ضوء أن القرآن لم يحدد مقدار المهر لا بقليل ولا كثير، منوهة أن التحديد تسبب في كثير من الخلافات، لأن بعض الأسر تكتب في العقد المهر بحسب ما حددته القبيلة وتأخذ مهرا أعلى ولا يتم توثيقه، ما أدى على حد قولها - إلى ضياع حقوق الزوج في حال وقوع خلاف أو طلاق.

وبينت من جانبها عواطف المقبل مستشارة اقتصادية عبر ورقة عمل قدمتها خلال الندوة التي نظمها مركز إثراء المعرفة وعقدت في مركز الأمير سلمان الاجتماعي، أن إحصائيات وزارة العمل تشير إلى أن أعداد العاملات في القطاع الخاص وصل إلى 114 ألفا و 169 عاملة تمثل نسبة السعوديات منهن 23 في المائة بينما 77 من إجمالي العمالة غير سعوديات يمارسن أعمالا فنية ومهنية، ولفتت أن السعوديات يمتلكن أكثر من 236 ألف سجل تجاري مقيدة في وزارة التجارة والصناعة.

واعتبرت المقبل أن القطاع الخاص من أهم القطاعات التي ستستوعب الأيدي الوطنية العاملة مضيفة أن عدم وجود قوانين ثابتة تهتم بظروف عمل المرأة في القطاع الخاص سواء في طريقة تعيين الأجور والرواتب وساعات العمل وتوزيعها والإجازات وما يترتب عليها سيكون عاملا في هضم حقوق الموظفات، وبالتالي يصبح القطاع الخاص بيئة طاردة لسعوديات.

وحذرت المقبل من دعم البطالة المقنعة بين السيدات بشكل غير مقصود نتيجة بعض الأنظمة، حيث عملت مؤسسات على استحداث أقسام نسائية وهمية لا تتناسب مع طبيعة المرأة وتخصصاتها مثل المقاولات، بهدف الحصول على تأشيرات عمل لأجانب أو لتخطي النطاق الأحمر بتوظيف سيدات من ذوي الاحتياجات الخاصة، نتيجة ما فرضته وزارة العمل على أصحاب هذه المؤسسات.

وأوصت القائمات على الندوة بمراجعة القوانين المنظمة لعمل المرأة في القطاع الخاص وإعادة صياغتها، بحيث تكفل لها دور فعال تضمن لها المشاركة الاقتصادية ودورها الأسري وتعديل مواد الضمان الاجتماعي وتشمل: إلغاء الحد الأدنى للإنفاق على الأسر المستفيدة من الضمان، وإضافة النساء اللاتي يمتنع العائل عن الإنفاق عليهن ضمن المستفيدات، وعدم الاقتصار على المطلقات والأرامل فقط.

الصحة" تستعين ب 687 طبيباً زائراً لمنع إحالة المرضى إلى مناطق أخرى

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/09/18/article769231.html

الرياض - محمد الحيدر

عقدت الإدارة العامة لشئون المراكز المتخصصة والأطباء الزائرين بوزارة الصحة أمس الاجتماع الأول لمنسقي المناطق لبرنامج الطبيب الزائر للمناطق وذلك بقاعة الاجتماعات بديوان الوزارة بحضور وكيل وزارة الصحة المساعد لشئون المستشفيات الدكتور عقيل بن جمعان الغامدي.

وأوضح مدير الإدارة العامة لشئون المراكز المتخصصة والأطباء الزائرين الدكتور عبدالله بن محمد الوادعي أن هذا الاجتماع ركز على تسهيل إجراءات الترشيح للأطباء الزائرين وتوزيعهم على المناطق حسب الاحتياج وتسهيل إجراءات النقل والسكن حتى نهاية العقد المؤقت ،مضيفاً أن الأطباء الزائرين يشاركون في تقديم الخدمة للمرضى ، ولتخفيف إحالة المرضى إلى مناطق أخرى لطلب العلاج بإرسال الطبيب إلى المنطقة نفسها ، كما يمكن الاستفادة من خبراتهم في تطوير الأقسام المعنية والتدريب للقوى العاملة، منوها إلى أن من بين الأطباء الزائرين من يتم استقطابه بشكل دائم للعمل بالمملكة وخاصة المميزين منهم ، كما يتم العمل على استقطاب كفاءات مميزة من مراكز وهيئات عالمية لنفس البرنامج.

الجدير بالذكر أن عدد الأطباء الزائرين المتعاقد معهم بعقود داخلية بأطباء سعوديين منذ شهر رجب عام 1431ه وحتى شهر شوال الماضي وصل إلى 566 طبيبا زائرا. أما بالنسبة للأطباء المتعاقد معهم من الخارج بعقود مؤقتة فقد بلغ عددهم 687 طبيبا زائرا ، حيث تم استقدام 251 طبيبا استشاريا من دولة مصر و 243 طبيبا استشاريا من الأردن و 109 أطباء استشاريين من الولايات المتحدة الأمريكية و 84 طبيبا استشاريا من باكستان .

مختصون: تعدد الجهات الرقابية وغياب التنسيق" الفعلي أدّيا إلى خلل" وازدواجية" في الصلاحيات

تزايد كلفة الرقابة أمام تراخي الأداء صورة لـ الفساد المستتر" في شكله النظامي"

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/18/493208

الدمام – هدى اليامي

تعد عملية الرقابة الإدارية أمراً بالغ الأهمية في سير أي منظومة كانت؛ حيث تتأكد الرقابة من أن تنفيذ الأهداف المطلوب تحقيقها في العملية الإدارية تسير سيرا صحيحا بحسب الخطة، والتنظيم والتوجيه المعد لها. ولأن الفساد الإداري والمالي يعتبر أهم عائق من الممكن أن يبرز في وجه التنمية في أي بلد، كان تفعيل الرقابة الإدارية هو الوسيلة الأنجع في سبيل مقاومة مثل هذا الفساد. وفي المملكة أنيطت مهمة الإشراف الرقابي الحكومي بأكثر من جهاز، كديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إضافة إلى بعض الجهات التي تمارس هذا الدور بحكم الاختصاص، كالذي تقوم به وزارة المالية من خلال تعيين ممثل مالي عنها في الوحدات الحكومية المختلفة، لمراجعة العمليات المالية قبل الصرف، حيث يطلع هذا الممثل أو المراقب المالي بدور رقابي مباشر، إلا أن المشكلة التي تبرز إلى السطح مع تعدد مثل هذه الجهات الرقابية، هو غياب عملية «التنسيق» الفعلي بين هذه الأجهزة، مما يؤدي حتما إلى إحداث «خلل» في البنية الرقابية، و»ازدواجية» الصلاحيات فيما بين هذه الجهات.

«الشرق» التقت بعض المختصين، وسألتهم عن هذه الضبابية التي تخلقها مثل هذه «الازدواجية» في الصلاحيات والمسؤوليات بين الجهات الرقابية في المملكة، وعن ما إذا أدى «ضعف التنسيق» فيما بينها إلى ضعف العملية الرقابية الصحيحة، وبالتالي قصورها في وظيفة الكشف عن الانحرافات والمخالفات وتحديد المسؤولية الإدارية المباشرة عنها. وهي الغاية التي أوجدت مثل هذه الأجهزة لتحقيقها، والتنويه عن أوجه القصور إن وجدت من طرف هذه الجهات الرقابية، هو للحيلولة دون تشكيلها هي الأخرى عبئا إضافيا على كاهل الدولة، يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة «فاتورة» الفساد بدلا من تقليصها، من خلال ارتفاع «كلفة الرقابة» مقابل كلفة الهدر المالي المضبوط من قبل هذه الأجهزة.

أمر غير مجدٍ

نوه أستاذ الإدارة الاستراتيجية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الدكتور عبدالوهاب بن سعيد القحطاني، إلى أن الهدف بشكل عام من الرقابة الإدارية التي تمارسها الأجهزة المنوط بها من قبل الدولة مهمة الإشراف الرقابي على مجمل الوحدات الإدارية المختلفة، هو التحكم في انسيابية وسير أداء هذه الوحدات حتى لا تنحرف عن الأداء المطلوب، وبالتالي يصبح انحرافها هدرا للموارد المالية المتاحة. ولفت القحطاني إلى أن الرقابة تنظم سير الأداء لهذه الوحدات الإدارية وتساعدها بشكل أمثل في استغلال مواردها المالية المتاحة بالطرق الصحيحة، وبالتالي تكون الكفاءة الإنتاجية عالية.

ورأى أنه من الطبيعي أن يكون لكل من الرقابة المالية والرقابة على الأداء، تكاليف مالية بيد أنه لا يجب أن تتجاوز هذه التكلفة المالية الفائدة من النظام الرقابي أو أن تكون متداخلة مع أنظمة أخرى مناط بها مهام مزدوجة، بحيث يتحول الأمر إلى إلقاء المسؤولية بشكل غير منظم وبالتالي تتدنى الكفاءة الإنتاجية ويزيد الفساد الذي قد يكون «مستتراً»، ولكن بصورة «نظامية».

تعطيل اتخاذ القرارات
وأوضح القحطاني أن تعدد الأجهزة الرقابية مسألة غير مجدية، كون تعدد أوجه الرقابة بدون مبرر يؤدي إلى تعطيل اتخاذ القرارات، حين تلقي كل جهة مسؤولية التقصير على جهة أو جهات اخرى في الإشارة إلى القصور في الأداء الوظيفي أو فيما يتعلق بالفساد المالي في أي وحدة حكومية، مما يزيد من تراخي النظام الرقابي في البلد ويقلل من فائدته، وقد رأى القحطاني أن قانون إقرار الذمة المالية الذي تشترطه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على الراغبين في الالتحاق بالعمل لديها، لا بد أن يكون المعني الأول به، هم الموظفون ممن سبق لهم العمل في الدولة، وتحديدا تقلدوا مناصب سابقة في أي جهة حكومية، ويسعون لأن يلتحقوا بالهيئة، لا الموظف الجديد الذي لا يملك تاريخا وظيفيا سابقا مع الدولة، وبالتالي لا جدوى من أن يشمله قانون كهذا.
تفعيل مبدأ النزاهة
وأكد أستاذ الإدارة العامة في جامعة الملك سعود، الدكتور ناصر آل تويم، أنه متى ما كان هناك إطار تنظيمي، وحدود معلومة وواضحة، في المهام والصلاحيات، فلا بأس حينها من تعدد الأجهزة الرقابية. لكن متى غابت مثل هذه الحدود المعلومة بين هذه الأجهزة وتداخلت الصلاحيات، وطغت الضبابية على المشهد، أعطى ذلك الأمر مجالا أكبر لتمرير الفساد، ناهيك عن الكلفة المالية العالية، التي تأتي نتيجة الهدر في الصرف المالي. وذكر آل تويم أنه من المهم لزيادة فعالية الأجهزة الرقابية، أن لا تصاب مثل هذه الأجهزة بالتضخم، بحيث تعمد إلى أسلوب يعرف وبحسب وصف الدكتور التويم بـ «الإدارة بالرشاقة» الذي يشبهه بإنسان سمين بمعنى «متضخم» صاحب حركة بطيئة و«صعبة» بخلاف الإنسان الرشيق سريع الحركة، وهو الوصف المطلوب في حركة الأجهزة الرقابية، داعياً إلى أن يتم «تعويض» العاملين في الأجهزة الرقابية في المملكة، بحوافز مادية ومعنوية. وذلك تزامنا مع تطبيق معيار الإقرار بصحة الذمة المالية للعاملين في هذا المجال، وفي محاولة لاستقطابهم للعمل في هذه الجهات بعد تقديمهم لإقرار بذممهم المالية كهذا الإقرار. كي يتمكنوا من أن يتفرغوا للعمل في هذا المجال ذي الرسالة السامية لخدمة الوطن والمواطنين. وبما يضمن تعزيز مفهوم النزاهة في أوساط العاملين في هذه الأجهزة الحساسة.
الفصل بين السلطات
وأكد آل تويم أن على مجلس الشورى كسلطة تشريعية أن يفعل دوره الرقابي على الأجهزة الرقابية في المملكة، من خلال تزويده بتقارير الأداء لهذه الأجهزة، ومناقشتها مع المسؤولين عنها، وبحث مواطن التقصير إن وجدت، وتذليل العقبات أمام هذه الأجهزة الرقابية، حيث تكفل مثل هذه الرقابة من قبل المجلس تفعيلا لما يعرف بـ «الرقابة التشغيلية»، المتزامنة مع سير الخطط والبرامج المعدة. انطلاقا من مبدأ الفصل بين السلطات، وأوضح أنه لابد من الاعتماد على ما يعرف بـ «KPI» أو مؤشرات الأداء في كل قطاع، وخصوصا في القطاعات التي تعنى بالجانب الرقابي، لأنها تحوي رصداً للجهات الحكومية الأخرى. كما طالب بالانتقال من ما يعرف بـ «الإدارة اللامركزية» إلى ما يسمى بـ «الإدارة المحلية»، لأنها الوحيدة القادرة على ترتيب أولويات واحتياجات كل منطقة على حدى. وفي هذا الصدد طرح آل تويم اقتراحا رأى فيه تفعيلا لدور «مجالس المناطق» وهي المجالس المنوط بها تفعيل مفهوم «الإدارة المحلية»، حيث ترتبط هذه المجالس مباشرة بهيئة يرأسها الملك وينوب عنه فيها سمو ولي العهد، والأمانة العامة لسمو وزير الداخلية. وهذا الاقتراح كفيل كما يرى بتعزيز دور الإدارة المحلية، وهي الإدارة القادرة على تعزيز الجانب التنموي في المناطق المختلفة.
منتدى تنسيقي
وقدم الدكتور آل تويم اقتراحا للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، لأن تدعو الأجهزة الرقابية المختلفة في المملكة إلى منتدى تنسيقي فيما بينها، تطرح فيه أوراق عمل، تناقش من خلالها آليات لتطوير الأداء، وبحث تشكيل فرق عمل فيما بين هذه الأجهزة، أشبه بـ «مركز عمليات وإنذار مبكر» مهمته التنبه مسبقا للأخطاء والانحرافات الإدارية قبل وقوعها، فيما يشبه «الرقابة السابقة» على سير إجراءات العمل.
مبدأ الرقابة الإدارية
وقال الكاتب جمال خاشقجي «إن المملكة ومنذ بدايات تكوينها الإداري، حرصت على وجود أجهزة رقابية تمارس مراقبة أجهزة الدولة المختلفة، وتوصي بالعقوبات الجزائية في حق الجهات المخالفة أو المتهمة بالفساد. فديوان كديوان المراقبة العامة يعنى بما يعرف بالرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة، ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها. كما يختص بالرقابة على أداء الأجهزة الحكومية للتأكد من استخدام الجهات المشمولة بالرقابة لمواردها بكفاءة اقتصادية، والتحقق من نجاح تلك الجهات في تحقيق الأهداف المرسومة لها. ويضيف خاشقجي، بينما تعمل «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد» مثلا بشكل أعم وأشمل في الكشف عن أوجه الخلل المتعددة والمتنوعة، خاصة في المشروعات المتعثرة، من خلال تتبع أوجه القصور بالبحث والتحري والتقصي الميداني، وأسباب ذلك ومن المتسبب؟ ولماذا لم تتخذ الإجراءات الرسمية لوقفها؟».

إقرار الذمة المالية
وذكر خاشقجي في معرض تعليقه على تصريح سابق لرئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، حول إحجام بعض المتقدمين لشغل وظائف في الهيئة بسبب شرط الإقرار بالذمة المالية الذي تشترطه الهيئة عليهم، أنه يتمنى أن تتوجه الهيئة للرفع للمقام السامي، بلائحة لإقرار الذمة المالية للنظر في اعتماد تطبيقها على موظفي الوزارات الحكومية ككل وليس موظفي الهيئة فقط. حتى يمكن اعتماد ذلك الأمر كثقافة عامة يتبناها المجتمع، ويؤمن بها، لتعزيز مبدأ الشفافية والوضوح، في أوساط المواطنين، وأجهزة الدولة المختلفة على حد سواء.
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) في سطور
تأسست وفق مرسوم ملكي بتاريخ 1432/4/13هـ.
يرأسها محمد بن عبدالله الشريف بمرتبة وزير.
هدفها الرئيس والمعلن: حماية النزاهة، تعزيز مبدأ الشفافية، مكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه.
تعتمد شرطي «الإقرار بالذمة المالية»، وأداء «القسم الوظيفي»، على شاغلي الوظائف لديها.
تتلقى يومياً في المتوسط 100 بلاغ من قبل المواطنين للإبلاغ عن قضايا فساد.

تعرّضت لحادث مروري بعد زواجها بشهرين وتخلّى عنها زوجها سعدية" مُصابة بشلل رباعي ووالدها يناشد أهل الخير مساعدته

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/18/493310

الدمام – سحر الشهري
ناشد المواطن محمد العلاقين أهل الخير والإحسان، الوقوف معه ومساعدته في استقدام عاملة تعاونه على خدمة ابنته سعدية 24 عاماً، مبيناً أنه متقاعد عن العمل، ولا يزال عاجزاً عن علاج ابنته في الخارج بعد كل المناشدات التي بعثها عبر الصحف، وقال لـ«الشرق» لاتزال ابنتي الوحيدة سعدية تتلقى العلاج في أحد المراكز الطبية بجدة، وترافقها والدتها المريضة بسرطان الثدي، وقد وكلت أمري إلى الله ورضيت بما قسمه لها.
ويشير إلى أن كبر سنه ومرض زوجته، أعاقهما عن خدمة ابنتهما سعدية في محنتها المرضية، ففكر في استقدام عاملة لتقوم على مساعدتها بدلا من والدتها المريضة، إلا أن غلاء التكاليف منعته من ذلك، مبينا أن سعدية ليس لها أخوات، وقد تخلّى عنها زوجها بعد الحادث الذي تعرّضت له.
من جهته قال المستشار المشرف على الشؤون التنفيذية في مكتب وزير الشؤون الاجتماعية فالح المزيد، إن المواطن محمد العلاقي، حصل على مساعدة مالية مقطوعة تبلغ 12 ألفاً وخمسمائة ريال، عام 1428هـ، وبهذا يكون قد نال جميع استحقاقاته، وأشار أن بإمكانه التقدم من جديد للحصول على مساعدة مالية أخرى.
يذكر أن «الشرق» نشرت عن معاناة «سعدية» بتاريخ 2011/12/1، العدد (23)، حيث أصيبت في حادث مروري مروع بتاريخ 23 شوال من عام 1432هـ عقب شهرين من زواجها، أدّى إلى إصابتها بشلل رباعي، جعلها طريحة الفراش في مستشفى جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، لا تقدر بسببه على الحركة أو حتى الكلام.

مطالب بدوام جزئي للمرأة وتشجيعها على العمل من المنزل

٧٧٪ في القطاع الخاص من السيدات غير سعوديات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/401989

سلوى حمدي ـ الرياض

انتقد خبراء اقتصاديون عدم تطبيق نظام العمل الجزئي للمرأة رغم سريان هذا النظام في دول العالم كذلك عدم تشجيع المرأة على العمل من المنزل لمن ترغب به مؤكد أن المرأة اتجهت للقطاع الخاص لندرة الوظائف الحكومية

وأوضحت المستشارة الاقتصادية وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود الدكتورة عواطف المقبل أن ابرز المعوقات التي تواجه المرأة في القطاع الحكومي هو عدم تطبيق نظام العمل الجزئي حيث أن ٨٣٪من النساء يعملن في القطاع الحكومي ، وفي القطاع الخاص لا يتجاوز وجود المرأة السعودية ٢٣٪ بينما ٧٧٪ في القطاع الخاص من السيدات غير سعوديات

وطالبت المقبل خلال مشاركتها في ندوة الحماية الشرعية والقانونية لحقوق المرأة الاقتصادية الأحد بمركز الأمير سلمان الاجتماعي بتشجيع عمل المرأة من المنزل واعتماد ذلك لمن ترغب حيث تطرقت لواقع الأنظمة والقوانين المنظمة لعمل المرأة في القطاع الحكومي والمعوقات التي تواجها وواقع الأنظمة والقوانين المنظمة كذلك لعمل المرأة في القطاع الخاص وواقع المرأة السعودية في مجال الاستثمار وإنشاء المشروعات والمعوقات والفرص في مجال الاستثمار

وتحدثت الدكتورة نوال العيد الأكاديمية بجامعة الأميرة نورة والمشرفة العامة على مركز إثراء المعرفة المنظم للندوة حقوق المرأة المالية في ضوء السنة النبوية، بأن هناك حقيقة مفادها انه لا يوجد فريق بين الرجل والمرأة في الأهلية المالية مشيرة إلى أن الاستقراء الدقيق في النصوص الشرعية دلّ على أن الإسلام أباح للمرأة كل ما أباح الرجل وذلك في حق مباشرة العقود المدنية بكافة ألوانها وجعلها صاحبة الحق المطلق على ملكها ولم يجعل للرجل أيا كانت قرابته سلطان عليها فلها ان تتملك الأرض والمباني وكافة الممتلكات والأموال ولها أن تمارس التجارة من بيع وشراء أو مساقات أو مزارعة أو شركة أو مضاربة وسائر تصرفات الكسب الحلال

وتطرق العيد لحقّ المرأة في الصداق وحقها في النفقة « حيث تطرقت في هذه النقطة إلي اختلاف الفقهاء في نفقة الزوجة العاملة قائلة أن كان خروج الزوجة للعمل برضا زوجها وإذنه في هذه الحالة يكون للزوجة نفقها من زوجها ، ويتأكد حق النفقة إذا اشترطت الزوجة على زوجها في عقد النكاح الخروج للعمل أو الاستمرار فيه لقوله صلي الله عليه وسلم :» ان أحق ما أوفيتم من الشروط ان توفوا به ما استحللتم به الفروج» واذا لم يف الزوج به وطالبته الزوجة بذلك فإن لها الفسخ « وأشارت العيد إلى حقها في الإرث وحقها في التعاقدات المالية والمرأة والديه .

بعدها كانت ورقه عمل مقدمة من المحامي محمد السلطان تحت عنوان (الحماية القانونية لحقوق المرأة الاقتصادية) حيث تطرق في ورقته لحماية حقوق المرأة الاقتصادية ولماذا الحماية , حيث أن طبيعة المرأة يغلب عليها العاطفة وبالتأكيد كثيرا ما تستغل هذه العاطفة في تضييع حقوق المرأة كما أن نسبة رؤوس الأموال النسائية في السعودية كبيرة جدا فحجم السيولة المالية التي تملكها النساء في المملكة لعام ٢٠١١م بلغ ١٨ مليار دولار ، أيضا تحتاج للحماية لآن التحول الاجتماعي في مراكز المسؤولية جعل المرأة تتحمل جزءا من مسؤولية الآسرة وأصبحت تشارك في نفقاتها وتلبيه احتياجاتها ، أيضا كثرة المظالم الواقعة على المرأة بسبب جهل المرأة بحقوقها وضعف الوعي القانوني عند عموم المجتمع وعند المرأة بشكل خاص , ثم تطرق لوسائل الحماية ومنها نشر الوعي والثقافة القانونية لدى المرأة والمطالبة القضائية والتوثيق الرسمي والعرفي لمعاملات المرأة الاقتصادية ووجود الرجل في حياة المرأة يساهم في حماية حقوقها الاقتصادية وختم ورقته بانتقاد توجيه لفظ (عاطلة) على ربة المنزل وعدم تفعيل العمل عن بعد بشكل جيد وكشف عن ان هناك دراسة لمشروع لإحياء القوامة الشرعية فالمرأة تعاني من ضعف نفقة الرجل الذي يفترض أن يكون هو الحامي لها وليس العكس ..

هذا وقد أدار الندوة الدكتورة أفراح الحميضي الاكاديمية بجامعة الاميرة نورة سابقا ، ثم كانت المداخلات والتي كان من أبرزها أهمية إنشاء مراكز استشارية قانونية في الجامعات وأماكن تواجد السيدات لتوعية المرأة قانونيا في شتى الجوانب التي تجهلها ويشرف عليه جهة كوزارة العدل .

السفير العراقي في الأردن : 70 سجينا سعوديا ببغداد ومنح ذويهم تأشيرات للاطمئنان عليهم

نفى تعرّضهم للتعذيب وأكد نقل جثامين المحكومين بالإعدام للمملكة قريباً

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/401920

احمد العطوي - الأردن

قال السفير العراقي لدى الاردن الدكتور جواد هادي عباس لـ «المدينة»: إن هناك 70 سجينا سعوديا في العراق تختلف جرائمهم ما بين الارهابية والجنائية ، نافيا الشائعات التي تثار عن تعرض هؤلاء السجناء للتعذيب . واكد ان اوضاع السجناء السعوديين في العراق «طيبة» وانه سيتم منح أسرهم تأشيرات لدخول العراق وتسهيل مهمتهم للقاء ابنائهم والاطمئنان عليهم .

عن المواطنين السعوديين الذين نفذت فيهم احكام بالاعدام بسبب جرائم ضبطوا بها أكد ان هناك مكاتبات بينه وبين المسؤولين العراقيين لنقل جثامينهم الى السعودية في القريب العاجل ، مشيرا الى انه سيبحث هذا الأمر مع وزير العدل العراقي في زيارته للأردن خلال الأيام المقبلة ، مؤكدا ان القضاء العراقي لا يستهدف جنسية معينة أو دولة بذاتها حتى ان العراقي الذي يضبط ويدان يُنفذ فيه الحكم أيًا كان.

واوضح السفير ان المملكة العربية السعودية والعراق شقيقان تربطهما علاقة جيدة ومتميزة أو على الأقل «علاقة عادية» وهذا ما اؤكد عليه دائما في اجتماعاتي لدى المسؤولين العراقيين كون أن المملكة دولة كبيرة تحمل بين جنباتها أعظم المقدسات الإسلامية التي يزورها ملايين الناس من مختلف بقاع العالم . واضاف : أسعى دائما الى دعم هذه العلاقات إيمانا مني بأهمية هذه العلاقات على كافة الأصعدة .

وقال: إن العراق الجديد يسعى حاليا الى توطيد علاقته مع دول الجوار وخاصة الدول العربية والإسلامية، منبهًا في الوقت ذاته الى عدم تدخل العراق بشؤونهم الداخلية وكذلك عدم السماح لهم بالتدخل في الشأن العراقي .

وأشار الى وجود تنسيق دائم مع السفارة السعودية فيما يخص تسهيل الإجراءات لرجال الأعمال السعوديين وفتح المنفذ الحدودي في منطقة عرعر السعودية للتبادل التجاري وكذلك الدخول من وإلى العراق وكذلك تنشيط نقل الخط النفطي بين العراق ومدينة ينبع الصناعية وتنشيط هذا الخط الذي هو في الأساس موجود بعد زيادة إنتاج النفط العراقي وحاجة العراق الى خط استراتيجي على المدى البعيد .

واكد ان هناك اتفاقية لنقل السجناء بين البلدين حيث وافق عليها الجانب السعودي وتبقى الجانب العراقي وهي حاليا موجودة في مجلس النواب العراقي بعد اعتمادها من مجلس الوزراء العراقي وأنا أسعى الى اعتمادها من قبلهم أسوة ببعض الدول التي تم الأتفاق معها وكان آخرها ليبيا . وعن المواطنين السعوديين الذين تم تنفيذ فيهم حكم الإعدام بسبب جرائم ضبطوا بها ونقل جثمانهم الى الأراضي السعودية أكد ان هناك مكاتبات بينه وبين المسؤولين العراقيين في هذا

الأمر وسيتم بالقريب العاجل تسليم الجثامين الى ذويهم في المملكة ، مشيرا الى انه سيبحث هذا الأمر مع وزير العدل العراقي في زيارته للأردن خلال الأيام المقبلة . واضاف ان العراق منذ 10 سنوات يعاني من الإرهاب ولا ضير بأن الجهات الأمنية العراقية حينما تضبط خلايا إرهابية حتى وإن كان بينهم سعوديون أن يتم تنفيذ حكم المحكمة فيهم خصوصا وأن القضاء العراقي مستقل وخصوصا في مواضيع الإعدام فإن الحكم يمر بهيئات التمييز ويحق للمحكوم الدفاع عن نفسه ، مؤكدا بأن القضاء العراقي لا يستهدف جنسية معينة أو دولة بذاتها حتى ان العراقي الذي يضبط ويدان يُنفذ فيه الحكم أيًا كان.

وعن أعداد المسجونين السعوديين في السجون العراقية قال ان عددهم 70 سجينا تختلف جرائمهم بين الارهابية والجنائية . وعن ما توارد عن تعذيب السعوديين في السجون العراقية نفى السفير العراقي هذا الأمر ، مؤكدا ان هناك متابعات للسجناء وهناك منظمات حقوق الإنسان تتابع وما يشاع عن هذا الأمر مبالغ فيه وليس بصحيح نهائيا وحتى رئيس حقوق الانسان يزور السجناء بين الفترة والأخرى ، و اضاف: أطمئن من خلال صحيفة (المدينة) ذوي السجناء السعوديين بأن أوضاعهم طيبة وليس هناك أي تعذيب ، مؤكدا بأنه سيمنح أي سعودي من ذوي السجناء فيزة لدخول العراق ، وكذلك سفارة العراق بالرياض لديهم تعليمات بهذا الشأن من تسهيل مهام ذوي السجناء وتسهيل مهمة لقائهم بأبنائهم .

و اضاف: إن العراق ستفتح أبوابها للسياحة والتجارة قريبا خصوصا وأن العراق بلد سياحي ويمتلك مخزونا من التراث والآثار .

واختتم حديثه قائلا: هناك الآن تنسيق لدخول الحجاج العراقيين الى المملكة ومنحنا الآن 31000 تأشيرة وتمنح من قبل سفارة المملكة في الأردن لهم.

زوجها يؤكد الحصول على الموافقة بنقلها من نجران وحالتها الصحية حرجة

مريضة بشهرها السابع في غيبوبة تنتظر إيجاد سرير في مستشفيات الرياض

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م

http://sabqgroup.com/node/56812

سبق – الرياض:

أهاب مواطن بوزير الصحة والمسؤولين في المستشفيات الحكومية الكبرى في العاصمة الرياض، بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة وإيجاد سرير لزوجته المنومة في العناية المركزة بمستشفى الملك خالد في نجران في غيبوبة تامة، وحالتها الصحية حرجة جداً بين الحياة والموت.

وقال المواطن الذي تحتفظ "سبق" ببيانات التواصل معه: إن حالة زوجته خطرة، ولا بد من نقلها إلى مستشفى الحرس الوطني أو المستشفى الجامعي أو القوات المسلحة أو مدينة الملك فهد الطبية، طبقاً للتقارير الطبية، مشيراً إلى أنه حصل على موافقة المسؤولين ولكن حتى الآن لم يتم التنفيذ بالنقل لأنه لا يوجد سرير.

وقال المواطن إن زوجته البالغة من العمر " 32 سنة" نقلت إلى قسم الطوارئ بمستشفى الملك فهد بنجران يوم 28_9_1433، إثر تعرضها لأزمة ربوية حادة، نتيجة استنشاق مادة تنظيف كيمائية "فلاش"، وتوقف قلبها لمدة 3 دقائق وتم إنعاشها، ونقلت إلى العناية المركزة في وضع طبي سيئ، ثم تفاقمت حالته، والآن في غيبوبة تامة.

وأوضح أن "أمير المنطقة رفع إلى الجهات المسؤولة مطالباً بضرورة نقلها إلى أحد المستشفيات الكبرى بالرياض، وتم التوجيه إلى هذه المستشفيات للموافقة على نقلها منذ 8 رمضان، ولكن للأسف الرد الذي حصلنا عليه من هذه المستشفيات أنه لا يوجد سرير"، وأكد أن حالة الزوجة صارت حرجة، وهي حامل في الشهر السابع.

الشؤون الاجتماعية" تُركّب كاميرات" في مكاتب موظفات" وتعميم يحذر من السفور"

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/436575

الدمام – محمد الداوود

أثارت كاميرات مراقبة نُصبت في مكتب المتابعة الاجتماعية (مكافحة التسول) في الدمام، حفيظة منسوباتها، اللاتي اضطررن إلى عدم نزع عباءاتهن طوال ساعات الدوام، على رغم كونهن يعملن في مكاتب نسائية لا يرتادها الرجال مُطلقاً. في الوقت الذي عزا مكتب الإشراف الاجتماعي النسوي في المنطقة الشرقية، وضع الكاميرات إلى «نواحي أمنية».

واعتبرت موظفات المكتب التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، وضع كاميرات مراقبة عليهن في مكاتبهن الخاصة «انتهاكاً للخصوصية». وتزامن تركيب الكاميرات مع صدور تعميم من إدارة القسم النسائي في المكتب، حذر من السفور عند الإنصراف. واعتبرت رئيسة المكتب النسوي نوارة المحيسن، في التعميم المُعنون بـ «هام جداً» (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه)، «السفور»، «حرية شخصية»،إلا أنها لفتت إلى أنه «يخالف التعليمات الحكومية»، مؤكدة على ضرورة «المحافظة على أخلاقيات المكتب والآداب العامة».

وجاء في تعميم رئيسة المكتب، أن «بوابة القسم النسوي بجانب بوابة المدخل الرئيس للمكتب، التي غالباً ما تكون مليئة بتواجد وتجمهر المراجعين والحراسات الأمنية والموظفات، خصوصاً في أوقات محددة، كبداية أو نهاية الدوام»، لافتة إلى أن هناك «موظفات جُدد يكُنَّ سافرات أثناء دخولهن، أو خروجهن من القسم، أو أثناء وقوفهن خارجاً، لانتظار سياراتهن».

وأكملت المحيسن، «حفاظاً على أخلاقيات المكتب العامة، أرجو من الجميع عدم الدخول أو الخروج من المكتب سافرات، والسفور حرية شخصية بعيداً عن فترات العمل اليومية، واحترام نظام العمل في المكتب كدائرة حكومية لها قوانينها».

وشددت على أهمية «عدم الانتظار خارج البوابة، والتقيد بالخروج من القسم بعد وصول السيارة الخاصة بالموظفة»، وهددت مسؤولة المكتب باتخاذ «الإجراء الحازم مع مَنْ تخالف هذه التعليمات»، مشددة على أهمية التقيد بها.

وتسبب التعميم في إثارة حفيظة الموظفات، اللاتي أبلغن «الحياة»، أن الإدارة «قامت بتركيب كاميرات مراقبة في مكاتب الموظفات، فيما كان يفترض أن يقتصر التركيب على مخارج القسم ومداخله، إضافة إلى السلالم وغرف العاملات وليس مكاتب الموظفات»، مشيرات إلى أن هذه الخطوة «دفعت عدداً من الموظفات إلى لبس عباءاتهن، خوفاً من تداعيات التصوير».

بدورها، قالت مديرة مكتب الإشراف الاجتماعي النسوي في المنطقة الشرقية لطيفة التميمي، في تصريح إلى «الحياة»: «إن بعض الجهات يتم مراقبتها عن طريق كاميرات المراقبة، منعاً لحدوث أي مشكلات، خصوصاً في منشآت المعوقين وغيرهم»، مشيرة إلى أنه تم تشغيل الكاميرات في بعض الجهات، فيما لم يتم تشغيلها حتى الآن في جهات أخرى.

ولفتت التميمي، إلى أن «المراقبة تغطي بعض المخارج والمداخل، من باب حفظ النواحي الأمنية في الأقسام النسائية خصوصاً وهذا مطلب أساس، ومُقيد بأنظمة معينة، وليس مفتوحاً تماماً»، مبينة أن «المراقبة بالكاميرات في الأقسام النسائية «وقتية وليست للتسجيل ولا يمكن لأي شخص الاطلاع عليها، سوى مسؤولة المراقبة والتسجيل فقط». وأشارت

إلى أن منسوبي بعض فروع الوزارة «هم من يُطالب بوضع كاميرات للمراقبة، خصوصاً في المداخل والمخارج، وبعض المواقع التي يُخشى فيها على النزيل»، مؤكدة على وجود «مسؤولية كبيرة، في ظل وقوع حوادث اعتداءات وعمليات عنف تعرض لها بعض النزلاء. وكاميرات المراقبة تقوم بتسجيل الحادثة، لتتم محاسبة المسؤول عنها»، ولفتت إلى أن المراقبة بالكاميرات هي «وسيلة أمنية معروفة يتم تطبيقها في مختلف دول العالم كأسلوب للمراقبة والمتابعة».

وحول ادعاء بعض الموظفات أن تركيب هذه الكاميرات في المكاتب النسوية يتعارض مع حشمتهن، قالت التميمي: «ليس لدينا مكاتب مُختلطة، فمكاتبنا نسوية مئة في المئة»، مضيفة أن «التسجيل يتم يومياً، ويتم تفريغ الأشرطة صباح كل يوم، بعد التأكد من عدم وجود مخالفات، ومن ثم يتم حذفها مباشرة».

وعن وصف بعض الموظفات بـ «السافرات»، ما أثار حفيظتهن، ذكرت أنها ستقوم بمخاطبة المشرفة المسؤولة عن هذا الفرع، «للتأكد من هذا التعميم»، مشيرة إلى حرص الإدارة على «استقرار الموظفات وعدم شعورهن بأنهن غريبات في هذه الأمكنة ما يحول دون قيامهن بمهماتهن على الوجه المطلوب»، مبينة أنه تم «تشكيل لجنة نسوية، هدفها زيارة الأقسام النسائية في فرع الوزارة في الشرقية، للاطمئنان على راحة الموظفات، لاسيما الموظفات الجُدد، التي تم تثبيتهن حديثاً». وأبانت أن اللجنة تهدف إلى «تسهيل المعوقات التي تعيق عملهن الحالي، ونسعى لكسب رضاهن».

العمل" : أزمة الاستقدام من إندونيسيا والفيليبين... لم تنفرج

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/436578

الدمام – فائق الهاني،الأحساء – حسن البقشي

نفى وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية أحمد الحميدان، انفراج أزمة استقدام العمالة المنزلية من الفيليبين وإندونيسيا، مؤكداً أن وزارته تواصل العمل على معالجتها. ولفت إلى صدور الموافقة على افتتاح قسمين لاستقدام الأفراد في الخبر والأحساء، إضافة إلى افتتاح قسم خاص للنساء في مكتب العمل بالأحساء قريباً. (للمزيد)

وقال الحميدان لـ«الحياة» خلال مشاركته أمس في افتتاح المقر الجديد لمكتب العمل في الأحساء: «إن الاتصالات مستمرة لتذليل العقبات أمام استقدام العمالة الإندونيسية والفيليبينية، بحسب التنظيمات والتعليمات المعتمدة، كما نأمل بإنهاء هذا الإشكال مع الجهات المختصة بالبلدين في أقرب وقت»، نافياً ما تردد في مواقع إلكترونية وصحف عن انفراج الأزمة. وذكر «أن هذه الأخبار غير دقيقة».

وأضاف الحميدان: «لا نريد أن نربط أنفسنا دائماً بهم، ونعتمد على العمالة في كل شيء، كما يجب على صاحب العمل استثمار طاقة الشباب»، مؤكداً نجاح وزارته في تطبيق نظام «نطاقات»، لافتاً إلى «بدء الطلب على الشاب السعودي في سوق العمل، وهذه فرص يجب أن تستفيد منها الأطراف كافة».

السعودية تحجب الفيلم المسيء" للرسول .. وتهدد بحظر يوتيوب"

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/436457

الرياض – «الحياة»
وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، بحجب جميع الروابط والمواقع الإلكترونية التي تمكّن من الوصول إلى الفيلم المسيء للرسول محمد صلى الله عليه وسلم والدين الإسلامي الحنيف.
وأعلنت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، أنها وجهت شركات الاستضافة في السعودية بحجب هذا الفيلم عن مستخدمي شبكة الإنترنت داخل البلاد، وخاطبت شركة «غوغل» لحجب جميع روابط «يوتيوب» التي تحتوي على الفيلم، مشيرة إلى أنها ستحجب موقع «يوتيوب» بالكامل في حال عدم الاستجابة لهذا الطلب. وشددت «الهيئة» في بيان أمس، على أهمية التفاعل الإيجابي من المواطنين والمقيمين بالإبلاغ عن أية روابط إلكترونية يمكن من خلالها الوصول إلى الفيلم المسيء للرسول، بوصف ذلك واجباً يفرضه الدين على كل مسلم غيور، موضحة إمكان تزويد «الهيئة» بالروابط المسيئة من خلال الموقع الإلكتروني www.internet.gov.sa أو على موقع الهيئة الإلكتروني على الرابط www.citc.gov.sa ثم الدخول إلى خدمة ترشيح المواقع لإرسال طلب الحجب.

المفلح: جهات حكومية تتسبب في صعوبة تحصيل الزكاة

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/436412

الرياض – «الحياة»
حمّل المدير العام لمصلحة الزكاة والدخل إبراهيم المفلح، جهات حكومية مسؤولية «تقاعس» مكلفين عن أداء الزكاة، لأنها تعتمد على تجديد الرخص والسجلات التجارية لهم من دون اشتراط وجود شهادة صادرة عن «المصلحة» سارية المفعول لمن وصفهم بـ«المتهاونين والمتقاعسين». وأكد أن هيئة الخبراء انتهت من بحث مشروع النظام الجديد لجباية الزكاة، وهو يدرس من مجلس الشورى حالياً.
وأكد أن «المصلحة» تواجه صعوبات ومعوقات في سبيل تحصيل الزكوات، متمثلة في عدم تعاون بعض الأجهزة الحكومية مع المصلحة في ما يخدم أعمالها، إضافة إلى عدم وجود غرامات في نظام الزكاة المطبّق حالياً، ما دفع بعض مكلفي الزكاة، خصوصاً أن صغار المكلفين منهم لا ينهون مواقفهم الزكوية أولاً بأول.
وأضاف المفلح في حوار أجرته معه مجلة التنمية التابعة لمعهد الإدارة العامة: «التهرّب من دفع المستحقات الضريبية أو الزكوية للمصلحة لا يعد ظاهرة عامة، وإن كان موجوداً لدى بعض صغار المكلفين الزكويين من باب التهاون والتقاعس وليس من باب التهرّب، ومن يثبت بحقه التهرّب من دفع أي مستحقات، فإنه يطبق بحقه العديد من الإجراءات، ومنها

حجب الشهادات التي تصدرها المصلحة، والتي تمكّن المكلّف من تسهيل ممارسة نشاطاته، ومخاطبة الجهات الحكومية المتعاقدة لوقف صرف أي مستحقات للمكلّف إلى حين إنهاء موقفه مع المصلحة، وعدم السماح له بالدخول في مناقصات حكومية جديدة، مع إخضاع المكلّف الضريبي لغرامات التأخير والتهرّب المنصوص عليها في النظام الضريبي».
وأشار إلى حرص المكلفين زكويين أو ضريبيين من أصحاب الأنشطة الكبيرة على مراجعة المصلحة، وإنهاء مواقفهم معها أولاً بأول، مؤكداً أن المصلحة تقدّم لتلك الفئة كل التسهيلات الممكنة، إذ تعمل على إنهاء مواقفهم الزكوية والضريبية بصفة عاجلة، وتمنحهم الشهادات التي تمكّنهم من ممارسة أنشطتهم بيسر وسهولة، وتسهّل مصالحهم لدى مكاتب الاستقدام، وصرف مستحقاتهم لدى الجهات الحكومية المتعاقدة.
وحول أبرز ملامح النظام الجديد لجباية الزكاة، ذكر المفلح أن أبرز ملامحه تميّزه بالشفافية والوضوح، واستناده إلى الفتاوى والأحكام الشرعية الصادرة عن الجهات المختصة، ومعالجته جميع جوانب الأنشطة الاقتصادية المستجدة، وبيانه كيفية محاسبة المكلّفين الذين يمارسون تلك الأنشطة، وصولاً إلى التحديد الدقيق لمقدار الزكاة الواجبة عليهم، وبيانه بشكل واضح ومحدد الإجراءات المتعلقة بكل من الاعتراض على الربوط الزكوية، والتقسيط، والتحصيل الإلزامي، إلى غير ذلك من الإجراءات، كاشفاً عن انتهاء هيئة الخبراء من بحث مشروع النظام، وهو الآن قيد الدرس من مجلس الشورى.

الحياة
AL HAYAT

الصحة": حريصون على توطين الوظائف

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/436529

الرياض - «الحياة»
أكدت وزارة الصحة حرصها على توطين الوظائف الصحية، مشددة على أن التعاقد مع غير السعوديين يكون في الوظائف التي لا يتوفر سعوديون مؤهلون لشغلها.
وذكرت إدارة العلاقات العامة والإعلام في وزارة الصحة في تعقيب على ما نشرته «الحياة» في عددها الصادر أمس بعنوان: (وفود من «الصحة» للتعاقد مع ممرضين وفنيين من الأردن وباكستان والهند ومصر)، أن الوزارة أعلنت سابقاً حرصها على الخريجين وتوطين وظائفها بحسب ما يتوفر لديها من وظائف شاغرة أو مشغولة بغير السعوديين، مشيرة إلى أن نسبة سعودة الوظائف فئة «فني رجال» بلغت 99.70 في المئة، وهذه الفئة تشغل بحملة الدبلومات الصحية بعد الثانوية.
وقالت: «الوزارة تتعاقد مع غير السعوديين على الوظائف التي لا يتوفر سعوديون مؤهلون لشغلها، إذ إن التعاقد يتم وفق آلية واضحة من خلال التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية للتأكد من عدم وجود مؤهلين سعوديين لشغل هذه الوظائف، إذ إن الترشيح يتم منهم، وفي حال عدم توافر مؤهلين سعوديين يتم تأييد طلب الوزارة، ثم تحال لوزارة العمل لمنح التأشيرات اللازمة للتعاقد عليها بعد التأكد من عدم وجود سعوديين مؤهلين في القوائم المتوفرة لديهم»، موضحة أن الوظائف التي يتم التعاقد عليها تعتبر بحكم الشاغرة، ويتم تعيين السعوديين المؤهلين عليها فور توافرهم، وذلك عن طريق الإحلال من وزارة الخدمة المدنية.
ولفتت الوزارة إلى أن الوظائف التي يتم التعاقد عليها في فئة «اختصاصي غير طبيب» تشغل بحملة البكالوريوس في التخصص.
وكانت «الحياة» نشرت أمس، أن وفوداً من وزارة الصحة السعودية توجهت إلى الأردن وباكستان والهند والفيليبين ومصر أخيراً، للتعاقد مع كوادر صحية.
وذكر مصدر مطلع في إدارة التعاقد بوزارة الصحة لـ «الحياة»، أن لجنة يترأسها المشرف العام على إدارة التعاقد في الوزارة اتجهت إلى الأردن خلال اليومين الماضيين، للتعاقد مع كوادر صحية في تخصصات مثل التمريض والأشعة وفنيي المختبرات، كما سافرت لجان عدة إلى باكستان والهند والفيليبين ومصر، من أجل تأمين كوادر صحية، لسد العجز في المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للوزارة.

منع عمل المحكوم بقضايا الشرف في المدارس الأهلية

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/436531

الرياض - سعد الغشام
أكدت إدارة التربية والتعليم في منطقة الرياض عدم عمل أي سعودي في المدارس الأهلية سبق أن حكم عليه في ما يخل بالشرف والأمانة.
وأوضح مدير التعليم الأهلي والأجنبي بالإدارة صالح الطريف، أن هناك ضوابط وشروطاً للموافقة على عمل المعلمين السعوديين في المدارس الأهلية في الوظائف التعليمية، تضمنت ألا يقل المؤهل الحاصل عليه ومتطلبات شغل الوظيفة فيمن يماثله في المدارس الحكومية، وأن يجتاز المقابلة الشخصية وفق المعايير المحددة لكل وظيفة تعليمية في القطاع الحكومي، مضيفاً أنه شملت أن يجتاز اختبار المعلمين الذي يجريه المركز الوطني للقياس والتقويم، وأن يكون لائقاً طبياً بتقرير معتمد، ويتم منح موافقة العمل في الوظائف التعليمية وفق نموذج محدد بموافقة مدير التعليم. وتجدد كل خمس سنوات في حال انطباق الشروط.
وأشار إلى أن الإدارة طبقت العمل بهذه الضوابط، وشكلت لجاناً لإنجاز منح الموافقات اللازمة للعمل في الوظائف التعليمية، لتكون ضمن مسوغات شمولهم بالحد الأدنى من الرواتب الذي يدعمه صندوق الموارد البشرية، لافتاً إلى أنه سيتم منح المعلمين والمعلمات الذين لا تنطبق عليهم الشروط مهلة إلى نهاية العام الدراسي الحالي لتسوية أوضاعهم.
رفع رواتب «معلمي القصيم»
أكد مدير إدارة التعليم الأهلي والأجنبي في الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة القصيم عبدالعزيز الفرّاج، البدء الفعلي بتطبيق الأمر الملكي، برفع رواتب معلمي المدارس الأهلية في المنطقة إلى 5600 ريال.
وأشار إلى أن الم لاك أبدوا تفاعلهم مع الأمر الملكي بتسجيل المدارس على موقع صندوق الموارد البشرية، ثم توقيع الاتفاقات الخاصة بآلية تنفيذ الأمر مع الصندوق، مضيفاً أن إدارة التعليم الأهلي والأجنبي بالتعاون مع مكاتب التربية والتعليم شكلت لجاناً خاصة لمقابلات المعلمين، وإصدار صلاحية تدريس للمعلمين وتوقيع العقود مع ملاك المدارس، وأنه تم عقد لقاءات بين مشرفي ومشرفات التعليم الأهلي والأجنبي بالقصيم والصندوق.

الدمام: تزكية المُترجم" تؤجل محاكمة قاتلة مشاري"

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/436450

الدمام – ناصر الكري
حددت المحكمة الكبرى في مدينة الدمام، يوم الثلثاء المقبل، موعداً لجلسة جديدة، لمحاكمة عاملة آسيوية، مُتهمة بقتل الطفل مشاري البوشل، بدس سم الفئران في حليب الرضاعة، ما أدى إلى وفاته قبل ثلاث سنوات. وأبدى والد الطفل أحمد عبد الرحمن البوشل، ارتياحه لمسار جلسة أمس. وقال في اتصال هاتفي مع «الحياة» فور خروجه من قاعة المحكمة: «أشعر بالارتياح وبقرب إسدال الستار على القضية». وأبان البوشل، أن «المحكمة قررت إحضار مُزكّين للمُترجم، الذي

قام بالترجمة خلال التحقيق مع المُتهمة «نورية» من جانب هيئة التحقيق والادعاء العام، التي كان ممثلوها حاضرين في جلسة اليوم (أمس)، إضافة إلى المُتهمة (إندونيسية الجنسية)، والسجانة، والمترجمين والمحامي، ووفد من سفارة بلاد المُتهمة»، مبيناً أنه تم «تزكية المحققين الذين تولوا التحقيق في القضية، وبقيت تزكية المُترجم».
وذكر أن المتهمة «اعترفت بتنفيذ الجريمة، ودس سم الفئران مخلوطاً بأدوية مُسكنة في رضعة الحليب قبل ثلاث سنوات، وشرحت ذلك بالتفصيل، وقامت بتمثيل الجريمة وكيفية تنفيذها، وذلك أمام المحكمة، وقبلها أمام محققي هيئة التحقيق والادعاء العام، ومحاميها، ووفد سفارة بلادها»، مضيفاً «أعتقد أننا على وشك طي ملف القضية، ونترقب صدور الحكم قريباً. ما يثير ارتياحي وارتياح زوجتي وأفراد أسرتي كافة، الذين شعروا بتعب شديد، إثر التأجيل المتواصل لجلسات النظر في القضية، التي بلغت نحو 15 جلسة»، وأعاد التأكيد على تمسكهم بـ «تطبيق شرع في القاتلة، في حال إدانتها، وعدم التنازل عن القصاص منها، جراء ما فعلته بطفلنا».
وتواجه العاملة المنزلية تهمة قتل الطفل، الذي كان يبلغ عمره حينها أربعة أشهر، عن طريق وضع سم مُخصص لقتل الفئران، في رضعته أثناء غياب الأم، ما أدى إلى تدهور صحته رغم محاولات الأطباء في مستشفيات عدة في المنطقة الشرقية والرياض إنقاذه، إلا أنه لفظ أنفاسه الأخيرة بعد نحو شهر و نصف من المعاناة، إثر إصابته بزيادة إنزيمات الكبد وحموضة وسيلان شديدين جداً في الدم، إضافة إلى اضطرابات في القلب، واعترفت العاملة المنزلية «نورية»، في إحدى الجلسات بقتل الطفل مشاري، ثم عادت وأنكرت ثم اعترفت مرة أخرى.

الحياة
AL HAYAT

نور" تسعى لاستقطاب الأُمّيات"

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/436445

الدمام – «الحياة»
أطلقت الإدارة العامة للتربية والتعليم في المنطقة الشرقية حملة؛ لاستقطاب الأمّيات إلى مدارس التعليم العام. وتحوي حملة «نور» برامج توعوية وتثقيفية منوعة تستهدف محو الأمية في المنطقة. ويبلغ إجمالي مراكز تعليم الكبيرات 94 مركزاً في مختلف محافظات المنطقة الشرقية. وقالت مديرة إدارة تعليم الكبيرات سعاد الخالدي: «إن الحملة تُنفّذ للعام الثاني على التوالي، لكنها توجهت هذا العام إلى مدارس التعليم العام؛ لتثقيف الطالبات ومنسوبات المدرسة بأهمية دفع غير المتعلمات إلى التعليم»، مضيفة أن الإدارة «أعدت بروشورات عن معنى محو الأمية، ودليلاً إرشادياً للمقررات كافة، وعناوين مراكز محو الأمية. كما تشمل الحملة التوعية في المراكز الصحية والمساجد». بدورها، قالت المشرفة التربوية في مكتب المساعدة للشؤون التعليمية الدكتورة إبتسام عبدالله بن دهيش: «إن الجهود التي بذلتها الدولة استطاعت خفض نسبة الأمية في المملكة، كما أن الحوافز التي تُقدم للطالبات بعد نهاية كل عام دراسي جذبت عدداً أكبر من غير المتعلمات»، وأضافت أن «تعليم الكبيرات لم يقتصر على الابتدائية، بل شمل المتوسطة والثانوية، واستطاعت بعض الدارسات مواصلة الدراسة الجامعية، والوصول إلى مستوى تعليمي وثقافي يمكنهن من إفادة أنفسهن ومجتمعهن».
ونوهت إلى أن «الكثير من العاملات المنقطعات عن التعليم في إدارة التربية والتعليم، بدأنَ مواصلة دراستهن بتشجيع من الإدارة، ولم يكن السن أو الظروف أياً كان نوعها عائقاً لهن، بل وصلن إلى مراحل متقدمة في سلم التعليم، واستطاعت إحدى الموظفات الأميات إكمال دراستها إلى الثانوية، ووجدت من الإدارة كل تشجيع، وبخاصة فيما يتعلق بالإجازات والحصول على الكتب، وهي الآن في السنة الجامعية الأولى، وتدرس في الجامعة السعودية الإلكترونية».

مُثبتات يعملن في وظائف لا تمت بصلة إلى تخصصاتهن

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/436573

الدمام – «الحياة»

أقرت مديرة مكتب الإشراف الاجتماعي النسوي في المنطقة الشرقية لطيفة التميمي، بأن «نسبة كبيرة من الموظفات التي تم تعيينهن بعيدات كل البعد عن وظائفهن الحقيقية»، موضحة أن «مسؤولات الوزارة يتعاطفن مع هؤلاء الموظفات، خصوصاً أنهن كن بلا وظائف، ومن ثم تم تعيينهن في وظائف بعيدة عن تخصصاتهن، أو في وظائف تم تثبيتهن عليها بعيدة عن الوظائف التي كن يعملن فيها»، مستدركة «من الطبيعي أن تواجه الموظفات الجُدد هذا الأمر، ويحتاج الأمر إلى وقت للتعود وإدراك طبيعة الوظائف التي يعملنها ، ومهماتها، والانسجام مع الزميلات».

واستشهدت بنفسها «أتذكر أنني في أول سنة عملت فيها في الوزارة لم أقم بأي عمل، حتى بدأت أنسجم». وأشارت إلى تأكيدها على مسؤولات المكاتب بأهمية «مراعاة ظروف الموظفات، خصوصاً المُثبتات حديثاً؛ لأن نسبة 99 في المئة منهن مصدومات من الوضع الحالي، ونحاول تخفيف الصدمات عليهن ودمجهن في الوظائف تدريجياً وإعطائهن فرصاً للبوح بما في خواطرهن»، مشيرة إلى أن تصرف الموظفات الحديثات «طبيعي تماماً، لأننا مررنا بالتجربة ذاتها سابقاً».

وأشارت إلى أن بعض إدارات الفروع «تتساهل مع الموظفات الجُدد، وبعضها يحاول تطبيق النظام بحذافيره عليهن، ونحن نؤكد أهمية مراعاة شعور الموظفات».

وطالبت موظفات في مكتب المتابعة الاجتماعية بضرورة «إعادة النظر في نظام الدوام»، الذي وصفنه بـ «المتقلب»، مبينات أنهن يعملن في أوقات مختلفة من اليوم. كما لفتن إلى أن بعض المسميات الوظيفية «لا علاقة لها بطبيعة عملهن»، مثل «الموظفة الإدارية»، أو «المدرسة». وقالت التميمي: «عندما صدر القرار السامي بتثبيت موظفات البنود، أخبرنا المسؤولين في وزارة الخدمة المدنية بعدم وجود وظائف شاغرة تنطبق على الجميع، وتم تخصيص وظائف أخرى، لأن معظم المثبتات كن يعملن في مراكز التنمية واللجان الأهلية، وهن مختلفات في الخبرات العلمية، ولا يملك بعضهن شهادات تخصصية، فاضطرت الوزارة إلى وضعهن تحت أي مسمى لشغر الوظائف المتاحة، وتم التركيز على احتياجات الفرع من دون النظر إلى المسمى الوظيفي».

وأشارت إلى أن بعض الوظائف «تتطلب العمل بنظام الدوام المتقلب، وهو نظام منصوص عليه في نظام الخدمة المدنية، وهو شرط أساس لتوظيف أي موظفة في الشؤون الاجتماعية، والتعهد بالدوام في جميع الأوقات بما فيها المبيت في مكان العمل». واعترفت أن الوزارة ارتكبت «خطأ إدارياً»، يتمثل في «عدم توقيع الموظفات الجدد في الدوامات المختلفة».

الحقباني: "التأمينات" تستنزف معلمي "الأهلية"

تستقطع 450 ريالا شهريا على اعتبار الراتب الأساسي 5000

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=114026&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى

اعتبر رئيس اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي بمجلس الغرف السعودية الدكتور عبدالرحمن بن سعد الحقباني إصرار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على حساب القسط التأميني للمعلمين والمعلمات بالتعليم الأهلي على أساس راتب "5000" ريال مخالفا للوائح التنفيذية. وأكد أن المدارس الأهلية ملتزمة التزاماً كاملاً بالقرار الملكي رقم (أ \ 121) والذي نص على تحديد رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين والسعوديات بالمدارس الأهلية بواقع 5600 ريال شهرياً.

وبين الحقباني، أن آلية تنفيذ القرار ستكون من خلال إيداع المدارس الأهلية مبلغ 3100 ريال شهرياً في حساب المعلم أو المعلمة، على أن يقوم صندوق الموارد البشرية بتحويل مبلغ 2500 ريال مباشرة لحساب المعلم أو المعلمة، ليصل إجمالي ما يتقاضاه المعلم أو المعلمة إلى 5600 ريال شهرياً. وأضاف أن هذه الآلية تم اعتمادها بعد الاتفاق عليها مع صندوق تنمية الموارد البشرية في الأشهر الماضية. وانتقد الدكتور الحقباني في الوقت ذاته تعثر تطبيق الآلية نظراً لإصرار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على حساب القسط التأميني على أساس راتب أساسي مقداره 5000 ريال، وهو ما اعتبره مخالفا لما تم الاتفاق عليه بين وزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية والمدارس الأهلية، إضافة لمخالفة المؤسسة ما تم التعاقد عليه بين المدارس الأهلية والمعلمين والمعلمات، مشيرا إلى أن المؤسسة تستقطع 450 ريالا شهريا من راتب المعلم أو المعلمة، وهو ما يتعارض مع غايات الأمر السامي الكريم الذي جاء ليحسن من دخل المعلم والمعلمة، ويزيد من استقرارهما خاصة في بداية مشوارهما الوظيفي. وأشار إلى أن مصلحة المعلم والمعلمة تكمن في أن يكون الأجر الأساس الذي يكون عليه المعاش التقاعدي 1500 ريال، وهو ما نصت عليه المادة (19) من النظام، وهو ما يتم التعامل في ضوئه مع كافة المشتركين في القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة أن المعلم أو المعلمة لا يستفيدون من الزيادة عن 1500 إلا بعد 12 شهراً. وقال الحقباني إن إصرار التأمينات على استقطاع 450 ريالاً شهرياً يعني أنها في عشر سنوات تحصل على 36 ألف ريال من حساب المعلم أو المعلمة، مع أنه لن يتضرر إن لم يدفعها.

وأوضح الحقباني أن آلية احتساب المعاش بعد عشر سنوات أو بلوغ الستين سنة هي راتب آخر سنتين مضروبا بعدد الأشهر مقسوما على (480)، وهذا يعني أن ما يتم دفعه في السنوات الأولى لا يعود على المعلم أو المعلمة بالفائدة، وأن التأمينات الاجتماعية بقرارها السابق ذكره سوف تجعل الصندوق يؤخر صرف المستحق عليه للمعلم والمعلمة (2500) ريال شهرياً، وقد يؤدي ذلك إلى تذمر المعلمين والمعلمات، وعدم استقرارهم، مما قد يؤثر في تنفيذ القرار ويبعده عن غاياته السامية، ولا تتحمل المدارس الأهلية تبعة عدم الوفاء بالمستحق من الصندوق للمعلمين والمعلمات، إذ هي بادرت وأنزلت في حساب المعلمين والمعلمات نهاية كل شهر 3100 ريال، ما يمثل حصتها وفقا للقرار الملكي الكريم والعقد الموحد المبرم مع المعلمين والمعلمات والمتفق عليه مع الصندوق.

شكاوى سكان العاصمة لـ"البلدي" تتكرر منذ الدورة الأولى

مدخل الشرق والتفحيط وإهمال أحياء الجنوب أبرز الشكاوى

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=114015&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم

على الرغم من مرور سنوات طويلة على الشكاوى والملاحظات التي يتلقاها المجلس البلدي لمدينة الرياض منذ الدورة الأولى، إلا أن هناك عددا من الشكاوى لم يتغير منها شيء واستمر المجلس في دورته الثانية في تلقي تلك الشكاوى من قبل السكان الذين ظلوا يواصلون طرق أبواب "بلدي الرياض" دون كلل أو ملل على أمل تعالج مشاكلهم.

وتواجدت "الوطن" في مقر استقبال شكاوى وملاحظات السكان في اليوم البلدي في مقر المجلس أمس حيث تحدث إليها عضو المجلس الدكتور فؤاد الرشيد وقال إن جميع الشكاوى والملاحظات والمقترحات يتم رفعها إلى الجهات المختصة ومتابعتها وذلك حسب أنظمة المجلس، مبينا أن من ضمن الشكاوى إهمال مدخل شرق العاصمة ويقول: "كانت هناك شكاوى من قبل السكان حول شارع الشيخ جابر بسبب وجود عدد كبير من العمالة الأجنبية يقيمون سوقا للحطب على قارعة الطريق في منظر غير حضاري وينصبون خياما وقاموا بتشويه مدخل العاصمة للقادمين من الشرق.

وطالب الرشيد الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحسين الوضع وإزالة العمالة المخالفة من مدخل الشرق، وأنه يتوجب على الجوازات والشرطة وكذلك الأمانة في التدخل لإزالة المنظر غير الحضاري، مشيرا إلى أن الشكاوى تشمل أيضا كثرة التفحيط في عدد من أحياء العاصمة منها شارع الندوة في حي النظيم.

وبين أن المشتكين طالبوا بضرورة وضع مطبات صناعية أو آلية معينة لمنع التفحيط في هذا الشارع، وأبان الرشيد أن التفحيط أصبح ظاهرة ويحتاج إلى وقفة من كافة الجهات للقضاء عليه وتخفيف هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد المواطنين، مشيرا إلى أن المجلس تلقى أيضا شكوى المواطن نايف الغامدي التي تناولت جوانب مختلفة من هموم حي المونسية، وأشار إلى نقص كبير في بعض الخدمات الأساسية من رصف الشوارع والإنارة والتشجير وأن الحي يعاني من مخلفات البناء التي ترمى على جوانب الطرقات ولا سيما الطريق المؤدي إلى حي الثمامة.

من جانبه، أكد أمين المجلس البلدي لمدينة الرياض المهندس عبدالله بن عبدالرحمن البابطين أن المجلس سيحيل شكوى المواطنين إلى الجهات المعنية للعمل على حلها، مبينا أن الملاحظات والشكاوى والاقتراحات التي يستقبلها المجلس من قبل المواطنين والمقيمين يتم العمل على إنهائها، فيتم التحقق من صحة الشكوى ورفعها إلى الجهات المختصة لعمل اللازم، وكذلك متابعة ماذا فعلت هذه الجهة المختصة حيال الشكوى أو الملاحظة.

متسولون يستهدفون إشارات المرور والصرافات

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=113982&CategoryID=3

مكة المكرمة: علي العميري

رغم الجهود التي تبذلها الجهات المختصة للحد من تزايد أعداد المتسولين إلا أن حيل الاستعطاف التي يلجؤون لها، ساهمت في انتشارهم خاصة بالقرب من إشارات المرور وأجهزة الصرف الآلي.

ويُحمِّل عدد من المواطنين ومنهم سمير الحربي وعباس سندي وصالح الهذلي وطارق المعتاز الجهات المعنية وخاصة مكتب مكافحة التسول والجوازات مسؤولية تنامي أعداد المتسولين والمتسولات عند إشارات المرور والصرافات الآلية.

واتفقوا جميعا في الرأي على أن تلك الظاهرة تشكل صورة عامة تسيئ إلى سمعة ومكانة المملكة.

وبين الناطق الإعلامي بشرطة العاصمة المقدسة المقدم عبدالمحسن الميمان أن هناك لجنة مشكلة من عدد من الجهات الحكومية تتولى متابعة الظواهر السلبية ومنها التسول في المنطقة المركزية خاصة عند الحرم الشريف، بحيث يتم القبض على المخالفين وإحالتهم إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاههم.

وأكد مدير مكتب مكافحة التسول واستقبال الأطفال المتسولين الأجانب بمكة المكرمة منصور بن محمد الحازمي أن القبض على المتسولين من جميع الجنسيات من مهام الجهات الأمنية باعتبار أن التسول جريمة في حال التلبس بها يجب القبض على مرتكبها.

وأشار الحازمي خلال حديثه لـ"الوطن" إلى وجود لجنة مشكلة من شرطة العاصمة المقدسة وإدارة المرور والدوريات الأمنية والبحث الجنائي والجوازات وأمانة العاصمة المقدسة وإدارة المجاهدين وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومكتب مكافحة التسول لتنظيم جولات وحملات متواصلة للقضاء على المتسولين، مؤكداً أن المتسولين السعوديين عند القبض عليهم يقوم المكتب بدراسة حالتهم فإذا ثبت احتياجهم يتم تحويلهم للجمعيات الخيرية لمساعدتهم ماديا وعينيا وإحالتهم للضمان الاجتماعي لتقديم مساعدات مالية لهم، وفي حال كان المتسول مسنا ولا يوجد من يرعاه تتم إحالته إلى دار رعاية المسنين، وإذا كان يتيما يتم تحويله إلى دار التربية الاجتماعية، وإذا كان معاقا يتم تحويلة إلى مركز التأهيل الشامل للمعاقين، وإن كان قادرا على العمل يتم تحويله إلى مكتب العمل للبحث له عن فرصة وظيفية في أي قطاع، وإن ثبت عدم حاجته للتسول يتم تسليمه لذويه وأخذ تعهد عليه بعدم تكرار التسول وفي حال القبض عليه مرة ثانية يسلم لمركز الشرطة لتطبيق التعليمات بحقه.

وأشار الحازمي إلى أن الأطفال الأجانب الذين يتم القبض عليهم يتم تسليمهم إلى لجنة الاستقبال والتحقيق المعنية بالتحقيق مع الأطفال المتسولين الأجانب والتي تتخذ الإجراءات اللازمة بحقهم. وأكد مدير مكتب مكافحة التسول واستقبال الأطفال الأجانب المتسولين في مكة أنه تم خلال شهر رمضان الماضي القبض على 113 طفلا وطفلة من الأجانب تم إيداعهم بمركز الإيواء بالمكتب إضافة إلى القبض على 228 من المتسولين الأجانب الذين تم القبض عليهم وجرى تسليمهم إلى إدارة متابعة الوافدين، إضافة إلى القبض على811 متسولا ومتسولة داخل المنطقة المركزية للحرم الشريف.

خطة الـ 20 عاماً لإصلاح الأمـور الـبيئية في جدة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120919/Con20120919533903.htm

محمد داوود (جدة)

أكد صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة أن الدراسات البيئية التي ستنفذها الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالتعاون مع جهات أخرى تهدف إلى رصد الوضع الراهن البيئي لمحافظة جدة والتخطيط السليم للمشاريع القائمة أو المقبلة على المدينة.

وبين خلال تدشينه أمس مشاريع الدراسات البيئية على محافظة جدة بحضور ممثلي إمارة منطقة مكة المكرمة ومسؤولي الشركات المنفذة لمشاريع سيول جدة العاجلة أن هذه الدراسات تهدف لإصلاح كل الأمور البيئية في محافظة جدة، على أن تمتد مستقبلا لتشمل جميع المناطق التابعة لمنطقة مكة المكرمة، مضيفا أن هذه الدراسات ستساعد في وضع الخطط التنفيذية لمعالجة أوجه القصور، مبينا أن الخطة البيئية الموضوعة متكاملة وفق منظومة علمية مدروسة وستخدم سكان جدة وكذلك زوارها بجانب معالجة الاختناقات المرورية وإنشاء الطرق وتنفيذ الأنفاق والجسور.

وأوضح وكيل الرئيس العام ورئيس لجنة المتابعة للدراسات البيئية الشاملة على جدة الدكتور سعد محلفي، أن الدراسة تشمل اجراء مسح بيئي شامل على مدينة جدة بهدف معرفة مدى التلوث على الشواطئ ومكامنه في جدة على اليابسة، بجانب دراسة أخرى لمراقبة جودة الهواء على كل محافظة جدة ومراقبة مصادر ملوثات الهواء حيث سيتم وضع خطة شاملة رئيسية بيئية واجتماعية على جدة لـ 20 سنة مقبلة، لتوضع ضمن الخطة الشاملة لمحافظة جدة والتي تقوم على عملها إدارة مشروع السيول بمحافظة جدة.

وأشار إلى أن العمل سيكون مشتركا بين 3 جهات هي الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة وإدارة مشروع معالجة مياه الأمطار وتصريف مياه السيول في جدة والشركات الاستشارية القائمة على هذا المشروع والشركات المنفذة، علما أن هذه المشاريع صممتها شركات عالمية متخصصة في هذا المجال، وعرضت مناقشة المشروع على أفضل 12 شركة عالمية في الدراسات البيئية وتم اختيار أفضل العروض.

واشار المحلفي الى أن هذه الدراسات ستكون على مستوى عال من الجودة وبهذا ستكون مدينة جدة من اوائل المدن في منطقة الشرق الاوسط التي توضع لها خطة بيئية اجتماعية رئيسية شاملة (ماستر بلان) لضمان سلامة الوضع البيئي لمدينة جدة بما يخدم صحة المواطن واهداف التنمية المستدامة.

مديرة سجن بريمان تُطالب بمكتب استشاري لتأهيل السجينة وذويها

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/19/article_694237.html

طالبت فوزية عباس مديرة سجن بريمان النسائي في ورقة عملها المشاركة بها بضرورة إنشاء مكتب استشاري يضم إخصائيين نفسيين واجتماعيين، يعملون على تأهيل السجينة المفرج عنها وذويها قبل انتهاء مدتها بستة أشهر، لتقريب الفجوة وسدها وتوطيد العلاقة سواء لرفض السجينة الرجوع لأسرتها أو لرفض الأهالي تسلّم المفرج عنها، خاصة بالقضايا الأخلاقية التي يرفض الأهالي تسلّم الفتاة لاعتبار المجتمع، لافتة إلى أن إنشاء دور للضيافة ليس حلا للحد من بقاء الفتيات في الدور.

وقالت: "نحن نسعى إلى حل المشكلة وتذليل العقبة ليس لحجز الفتاة لإكمال حياتها بعيدة عن ذويها"، كما طالبت بضرورة فرض العقوبات البديلة للقضايا البسيطة والأخلاقية تكون مختصة بخدمة المجتمع كالعمل كعاملة نظافة وغيرها من الوظائف، وفق أنظمة معينة تكفل عملها بمحيط معين وذلك بربطها بسوار إلكتروني يحدد مسارها دون دخولها السجن.

وبيّن أن العقوبة المجتمعية سيتقبلها المجتمع وذووها على وجه الخصوص بخلاف دخولها السجن الذي يؤثر فيها بشكل كبير، وذلك عبر اختلاطها بأخريات ذوات محكوميات كبيرة وخطيرة، إضافة إلى رفض الأهل تسلّمها بمجرد دخولها للسجن ولو ليوم واحد، مشيرة إلى أن السجون غير مخولة بالإفراج عن السجينات المنتهية محكومتيهن ولم يتم الإفراج عنهن حيث يتبعن لجهات مختلفة هي من تفصل، إذ يعتبر دور السجن عزل السجين عن المجتمع فترة لإعادة تأهيله للمجتمع مجددا.

وقالت نسرين أبو طه باحثة اجتماعية بوحدة الحماية الاجتماعية ودار الضيافة: "إن الدار تعمل جاهدة لدعوة الأهالي لتسلّم الفتيات المفرج عنهن، موضحة أنه رغم حداثة الدار التي لم تتجاوز الأشهر، وتحتوى على 11 فتاة مفرج عنهن لم يتم تسلّمهن، استطعنا مع الجهود المبذولة تسليم ثلاث فتيات من قبل ذويهن بعد التأكد من عدم تعرضهن للأذى".

تشمل كل مَن ثبت قيامه بإخفاء أمواله

عقوبة السجن للزوج المماطل في سداد نفقة مطلقته

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/19/article_694239.html

نوير الشمري من الرياض

أوضحت لـ "الاقتصادية" الأميرة سارة بنت مساعد بن عبد العزيز، رئيسة مجلس إدارة جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره، أنه يحق للقاضي إيقاع عقوبة السجن على الزوج المماطل في سداد دين النفقة عند التهرُّب من التبليغ والامتناع عن تنفيذ الحكم النهائي الصادر في حقه، طبقاً للإجراءات المنظمة للطلاق وما يترتب عليه للزوجة والأبناء، الذي تم رفعه أخيراً إلى المقام السامي من قِبل تحالف خيري تقوده الجمعية وأقرّته وزارة العدل.

وأشارت إلى أن عقوبة السجن ستشمل كل مَن ثبت قيامه بإخفاء أمواله، أو تهريبها، أو امتنع عن الإفصاح عمّا لديه من أموال، أو تعمّد تعطيل التنفيذ.
في مايلي مزيد من التفاصيل:
تبدأ وزارة العدل بالتعاون مع الجهات الأمنية بتنفيذ عقوبة السجن على الزوج المماطل في دفع النفقة، وذلك عند التهرب من التبليغ والامتناع عن تنفيذ الحكم النهائي الصادر في حقه، وذلك ضمن إجراءات حازمة أقرها مشروع "صندوق النفقة" المنتظر الموافقة عليه من المقام السامي لتحديث وتطوير بعض الأحكام القضائية المتعلقة بدفع نفقة وحقوق المطلقات.
وتأتي هذه الإجراءات الحازمة التي رفعت بها جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق لعدة جهات مختصة وأقرتها وزارة العدل، بعد أن كان لا يحق للقاضي أن يسجن الرجل الذي لا يدفع نفقة طليقته الحاضنة فور إقرارها عليه والمماطلة فيها نتيجة اختلاقه الأعذار الواهية وإثارة مشكلات غالبيتها كيدية، ما أدى إلى تهاون الكثير من الرجال بالأحكام الصادرة بحقهم وعدم تنفيذها، وبالتالي فقدان مئات المطلقات حقهن في نفقة أبنائهن وتحملهن أعباءة مالية كبيرة.
وقالت لـ"الاقتصادية "الأميرة سارة بنت مساعد بن عبد العزيز، رئيسة مجلس إدارة جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره، إنه طبقا للإجراءات المنظمة للطلاق وما يترتب عليه للزوجة والأبناء، الذي تم رفعه أخيراً إلى المقام السامي من قبل تحالف خيري تقوده الجمعية وأقرته وزارة العدل فإنه يجوز للقاضي إيقاع عقوبة السجن على الزوج المماطل في سداد دين النفقة عند التهرب من التبليغ والامتناع عن تنفيذ الحكم النهائي الصادر في حقه، مشيرة إلى أن عقوبة السجن ستشمل كل من ثبت قيامة بإخفاء أمواله، أو تهريبها، أو امتنع عن الإفصاح عما لديه من أموال أو تعمد تعطيل التنفيذ بأن أقام دعوى قصد منها تعطيل التنفيذ أو مقاومة التنفيذ.
من جهتها، أشادت الأميرة سارة بتوجه وزارة العدل لملاحقة المماطلين في دفع نفقة المطلقات، مشيرة إلى أن ذلك يعد تفاعلاً ملموساً مع توصيات مشروع "الإجراءات المنظمة للطلاق وما يترتب عليه للزوجة والأبناء" الذي تم رفعه أخيراً إلى المقام السامي من قبل تحالف خيري تقوده الجمعية، مؤكدة أن قرار وزير العدل بملاحقة المماطلين في دفع النفقة للمطلقات، وذلك عبر مشروع "صندوق النفقة" المنتظر إقراره من الجهات المختصة، يمثل خطوة رائدة على صعيد معالجة الآثار السلبية لقضية الطلاق، وعدم فعالية بعض الأحكام القضائية المتعلقة بتسديد حقوق المطلقات.
وأشارت رئيسة مجلس إدارة الجمعية إلى أن هذا التوجه الذي أعلن عنه أخيراً يأتي تطبيقا لنتائج الدراسة العلمية التي تبنتها الجمعية بدعم ومساندة كريمين من مؤسسة الملك خالد الخيرية ومؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، وجمعية النهضة النسائية الخيرية.
وأضافت الأميرة سارة أن التوصية تضمنت "الموافقة على الآلية المقترحة لتحصيل النفقة الواجبة ودفعها إلى مستحقها، والمتمثل في الموافقة على مشروع صندوق النفقة، وعلى أن يشمل الإجراء رفع وزير العدل بمشروع صندوق النفقة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء، طالباً عرض المشروع على مجلس الوزراء الموقر لدراسته وإصدار قرار بالموافقة عليه.
يشار إلى أن وزارة العدل أعلنت عن مشروع "صندوق نفقة المطلقة"، أخيرا الذي يهدف إلى تخفيف العبء على المطلقة حتى لا تتكبد متاعب ملاحقة بعض المماطلين في تنفيذ الحكم الصادر في النفقة، ويتيح للمرأة المحكوم لها بالنفقة أن تأخذ حقها الشرعي من هذا الصندوق، أما المماطل فخصمه ـ بعد الحكم ـ ليس المرأة بل الصندوق، إذ يتكفل الصندوق بدفع المبلغ المحكوم به، ويلاحق بعد ذلك أي مماطل في الدفع.

فيما أدت الدفعة ال15 القسم الوظيفي

مكافحة الفساد تشترط على موظفيها عدم العمل لدى أي جهة عامة أو خاصة بمقابل أو بدون

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/09/19/article769506.html

الرياض - أسمهان الغامدي

اشترطت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على موظفيها أن لا يعمل لدى أي جهة عامة أو خاصة بمقابل أو بدون مقابل ، مادام على رأس عمله في الهيئة، وأن لا يكون قد حكم عليه بحكم مخل بالشرف والأمانة حتى لو كان قد رد اعتباره ، حيث إن معايير التوظيف لديهم تتوقف على معايير معينة وشروط دقيقة

وقد أدت المجموعة ال 15 من موظفي الهيئة القسم الوظيفي أدام رئيس الأستاذ محمد بن عبدالله الشريف، بحضور عدد من مسئولي الهيئة ، صباح الأمس ، ويأتي ذلك تنفيذاً لما ينص عليه تنظيم الهيئة في مادته العاشرة بأن يؤدي موظفو الهيئة، قبل مباشرة مهماتهم، أمام الرئيس القَسَم الوظيفي الآتي نصة " أقسم بالله العظيم أن أؤدي واجبات وظيفتي بأمانة وإخلاص وتجرد، وألا أبوح بأي معلومة اطلعت عليها، بسبب عملي في الهيئة ولو بعد انقطاع صلتي بها"، وكان هؤلاء الموظفين قد قاموا قبل ذلك بتقديم إقرار الذمة المالية الذي يخضع له جميع موظفي الهيئة، وفقا لما ينص عليه تنظيمها، فضلا عن استيفائهم للشروط الأخرى التي ينص عليها تنظيم الهيئة، ومنها أن يتحلى الموظف بالحكمة والأمانة والنزاهة، والحياد

وقد عبر الشريف عن سروره بهذه المناسبة، مؤكدا على أن الموظفين الذين أدوا القسم هذا اليوم، أصبحوا موظفين رسميين في الهيئة، بعد أن تحقق فيهم الوفاء بالشروط التي ينص عليها تنظيم الهيئة، وأثبتوا استعدادهم لتحمل مسئوليات العمل في الهيئة، وسألً المولى عز وجل أن يكلل الجهود بالتوفيق والنجاح.

وقد أعرب الموظفون الذين أدوا القسم هذا اليوم عن سرورهم وفخرهم واعتزازهم بانضمامهم إلى الهيئة، سائلين الله أن يكونوا عند حسن الظن بهم، وأن يكونوا أهلا للثقة التي منحت لهم.

مرضى فشل كُلوي يجرون غسيلهم في الفترة المسائية في مركز كانو: الوجبات المقدمة سيئة.. ولا يوجد اختصاصي تغذية يتابع حالتنا

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/19/494733

الدمام – سحر أبوشاهين

يعاني مرضى الفشل الكلوي ممن يجرون غسيلهم في الفترة المسائية، التي تبدأ من الساعة الخامسة، وتمتد حتى منتصف الليل أو أكثر في مركز كانو لغسيل الفشل الكلوي، من عدم وجود أي اختصاصي تغذية في هذه الفترة، لمراقبة نوعية الغذاء المقدم، ومناسبته لحالتهم الصحية، حيث إن أغلبهم كبار في السن، ويعانون أمراضاً مزمنة، كضغط الدم المرتفع والسكري، إضافة للفشل الكلوي، مضيفين أن نوعية الوجبات المقدمة سيئة.

وأكد بكر راشد، أنه يصحب والده التسعيني منذ عام ونصف لإجراء الغسيل ليلاً ثلاث مرات أسبوعياً، ولم يتفقد والده طيلة هذه المدة أي اختصاصي تغذية، على الرغم من أن إصابة المرضى بالفشل الكلوي وبأمراض مزمنة أخرى تجعل وضعهم الصحي دقيقا ومتغيّرا بين يوم وآخر، وتستوجب نظاماً غذائياً دقيقاً ومراقبة مستمرة، مضيفاً أن نوعية الوجبات الغذائية التي تعطى للمرضى سيئة جداً، لدرجة أن والدي لم يتناولها طيلة تلك المدة، وأن أغلب المرضى يطلبون طعاماً من مطاعم خارج المستشفى.

وأشار إلى أن بعض المرضى ليس لديهم القدرة المادية لشراء ثلاث وجبات أسبوعياً من المطعم، لافتاً إلى أنهم أُجيبوا لدى سؤالهم عن سبب عدم وجود اختصاصي تغذية، إلا أن جميع اختصاصيات التغذية يعملن صباحاً فقط، وأنهن يرفضن العمل ليلاً.

وفي ذات السياق تحدث لـ«الشرق» المريض حمود الشهراني (متقاعد) ويبلغ من العمر 55 عاما، الذي يداوم على الغسيل الكلوي منذ تسعة أشهر، عن عدم زيارة أي اختصاصي تغذية لهم في «الشفت الليلي»، مؤكداً أن نوعية الوجبات المقدمة سيئة، والأكل بارد لدرجة أنه إذا كان جائعاً ولم يجد من يذهب ليشتري له الأكل من الخارج، يأكل فقط الخبز المقدم مع الوجبة، وأنه طيلة الشهر ونصف الماضي كان الطعام المقدم «معكرونة»، قائلاً «يعطيني الطبيب ورقة لمراجعة اختصاصي التغذية، لتحديد وشرح ما أتناوله من الطعام ونسبته، ولكن لا أجد من يساعدني، ولا أستطيع المجيء لأغسل في الفترة الصباحية».

في انتظار المتحدث

من جانبها اتصلت «الشرق» وأرسلت فاكساً لكل من طارق الغامدي وأسعد سعود في العلاقات العامة بمديرية الشؤون الصحية، اللذين بدورهما طلبا أن يكون الرد من مدير مركز «كانو» الدكتور أيمن كركر، إلاّ أن رداً لم يصل على الرغم من إرسال الأسئلة منتصف الأسبوع الماضي.

جزائية القطيف" تحيل متهمة بنشر صور نزيلات الأمل إلى الأدلة الجنائية

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/09/19/494750

الدمام – فاطمة آل دبيس
أحالت المحكمة الجزائية في القطيف أمس، قضية مواطنة متهمة بتصوير ونشر صور نزيلات مستشفى الأمل للصحة النفسية، إلى إدارة الأدلة الجنائية للتثبت من صحة الدعوى المرفوعة ضدها.
وعلمت «الشرق» من مصدر مطلع في محكمة القطيف، أن مستشفى الأمل للصحة النفسية رفع دعوى ضد مواطنة، متهما إياها بتصوير النزيلات، ونشر صورهن على المواقع الإلكترونية، فيما حررت هيئة التحقيق والادعاء العام مذكرة لسحب جهاز المتهمة وتفتيشه، حيث عثرت السلطات الأمنية فيه على عدد من الصور محل القضية، غير أن المتهمة أنكرت خلال التحقيق معها تصويرها النزيلات، وأفادت أن الصور ليست للنزيلات، ليتم بناءً على ذلك إحالة القضية إلى إدارة الأدلة الجنائية لتحري الأمر، ومن ثم إعادة القضية إلى المحكمة للبت فيها.

9 ملايين ريال لرعاية المعاقين صحيا بالمنازل

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/402186

سلوى حمدي - الرياض
تم توقع اتفاقية تعاون مشترك بين كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بوكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة ويمثلها وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتورعبدالله بن عبدالعزيز اليوسف ومركز الأمير سلمان الاجتماعي ويمثله مدير عام المركز رشاد بن سعيد أحمد هارون، تتضمن قيام المركز بالتعاون مع الوزارة في الإشراف على برنامج الرعاية الصحية المنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة الذي تنفذه الجمعيات الخيرية لمنطقة الرياض وذلك لمدة عامين بمبلغ إجمالي قدره 9.779.360 ريالا.

فصل التيار عن منازل في كعكية مكة والأهالي يطالبون بمهلة لحسم الشكوى

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/402166

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة تصوير- ريان مظهر

فصلت الجهات المختصة في العاصمة المقدسة التيار الكهربائى عن بعض المنازل في حى النبع بكعكية مكة المكرمة لوجود تعديات على الاراضى . وأوضح المقدم زكي الرحيلي الناطق الإعلامي بشرطة العاصمة المقدسة بالإنابة أن جميع الاجراءات التي تم اتخاذها قانونية لوجود تعديات على الارض وسبق وأن قامت بلدية الشوقية بإعطاء المقيمين بها فرصة من أجل احضار صكوكهم ولكنهم لم يراجعوا ونحن في الشرطة جهة تنفيذية للتعليمات فقط وعليهم مراجعة البلدية من اجل حلّ مشكلتهم.

وكان عدد من سكان حي أم النبع بالكعكية طالبوا باعطائهم مهلة حتى تنظر المحكمة في شكوتهم التي تقدموا بها ضد شخص ادعى ملكيته للارض . وطالبوا بإعادة التيار الكهربائي لمنازلهم

في البداية قال المواطنان مهدي سعد الفهمي وبجاد سلطان البقمي : إنهما تفاجآ بضرورة اخلاء منازلهم خلال أسبوع وعندما قاما بالاستفسار عن الموضوع تم ابلاغهما بأن أحد الأشخاص تقدم بشكوى ملكية الأرض بالاستحكام وعليهما إخلاء المنازل أو سيتم فصل التيار الكهربائي وفعلا جاءت الشركة ومعها مندوبون من الشرطة والأمانة وقامت بفصل التيار الكهربائي وطلبت منا مراجعة شرطة الكعكية وعندما قمنا بالمراجعة لم نجد أي حل سوى ابلاغنا بضرورة اخلاء المنازل أو سيتم اخلاؤنا بالقوة الجبرية ونتمنى من أمير المنطقة والمسؤولين في شرطة العاصمة المقدسة التدخل من أجل مساعدتنا وإعطائنا المهلة حتى ينظر القضاء في شكوتنا ضد المدعي ويفصل القضاء بيننا.

وأضاف المواطنان إسماعيل مظهر ومحمد المصطفى أن الاهالى باتوا وأسرهم بلا كهرباء أو ماء مشيرين الى انهم يسكنون في هذه المنطقة منذ أكثر من 35 عاما بعد أن قام الشيخ الكعكي بالتنازل عنها لصالح الذين كانوا يسكنونها وبعد كل هذه الفترة يظهر شخص يدّعي ملكية الأرض. وطالبا شرطة العاصمة المقدسة التروي وعدم الاستعجال في اخراجنا لأننا ليس لنا مأوى.

الأداة الجيدة في الأيدي الخاطئة

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=13577

نورة العمرو

المفك، تلك الأداة التي كانت بطلة حادثة تعنيف إحدى المواطنات العام الماضي، والتي أثارت الرأي العام، ومن ثم خبت وانتهت بتنازلها كما جرت العادة لدينا في قضايا تعنيف النساء. من كان يظن أن أداة كالمفك، والتي تعتبر من أهم الأدوات في أي عدة منزلية أو حرفية، ستكون الوسيلة لحرق جسد امراة وإدخالها المستشفى، لتخرج وتعود لحارقها، ويعود نعام القانون والحقوق والشؤون الاجتماعية لدس رؤوسهم في التراب؟!.

العدة الوطنية تحوي من الأدوات الكثير، بعضها مفيد وفاعل وبعضها لا نعلم ما هيته وفيم يستخدم؟ وبعضها لا يستخدم إلا لغرض موقت ومن ثم يعود ليرمى في حقيبة العدة لحين الحاجة لاستخدامه، حتى ولو كان استخداما خاطئا. المرأة السعودية تعد من أبرز أدوات العدة الوطنية، والتي غالبا وما زالت تستخدم بشتى الوسائل والأشكال، حتى الخطر منها، لأن من يستعملها ركن لفكرة أنها آمنة وأنه ليس باستطاعتها صعق من يخطئ استخدامها.

المرأة السعودية، هي تلك الأداة التي لا يعلم الكثير عنها سوى ما يقول عنها مستخدمها كأداة، فهي تارة أداة فاعلة للبناء والتطوير كمعلمة وطبيبة وغيرها، وتارة أداة مجذومة لا يجب الاقتراب منها. هي أداة تمثلنا خارجيا، متى ما دعت الحاجة، وتُغيب داخليا، إلا إن دعت الحاجة، لإظهارها وتقاذفها على ساحات معارك التيارات المتناحرة ومن ثم رميها مجددا بأعماق العدة.

المرأة السعودية هي نصف مجتمع مغيب، سيتم تمثيله قريبا في مجلس الشورى، ومعه يتم طرح العديد من الأسئلة عن ماهية المرأة لدينا. هل سيتم طلب موافقة ولي الأمر كشرط لقبول الترشيح لعضوية مجلس الشورى كأي وظيفة أخرى؟ ماذا عن العضوات؟، على سبيل المثال، صاحبات قضايا الخلع والحضانة والنفقة، هل سيتم استبعادهن أم سيتم تمثيلهن بشكل مغاير لطوابير النساء في المحاكم بانتظار أن يرفق بهن القاضي بعد سنوات انتظار؟ هل سيتم طلب إصدار تصريح سفر من قبل أولياء أمور العضوات في حال تطلب سفرهن للاجتماعات البرلمانية عالميا؟ وهل سيكون المحرم شرطا لا يتم صرف بدل الانتداب في عدم تواجده؟ ماذا سيحصل في حال تعرضت إحدى العضوات للتعنيف؟، هل سيكون هناك قانون مغاير ل (اللاقانون) الحالي؟ هل سيتم إيداعها في إحدى الدور الاجتماعية وكأنها المذنبة وترك معنفها طليقا؟ هل سيتم قبول بطاقة الأحوال الشخصية للعضوات في الوزارات والدوائر الحكومية أم سيطلب منهن إحضار معرف للتحقق من هويتهن؟ هل ستمنح العضوات حق التنقل استثنائيا؟ هل ستتم حماية العضوات من حملات الحركيين وتجريمهم حتى لا يتعرضن لما تتعرض له بنات جلدتهن في الوظائف الأخرى؟ ما الضمانات لعدم تعرضهن للتمييز والعنصرية المبطنة في الإجراءات والمهام والصلاحيات والمناصب كما تتعرض لها نظيراتهن في مرافق الدولة الأخرى؟ ما الضمانات لعدم انتهاك كرامتهن واستخدامهن كحطب يذكي نار خطاب الكراهية المحتدم والمستمر كما حصل للمواطنات اللواتي شاركن في الأولمبيات الأخيرة؟

أسئلة عديدة والقائمة تطول، كلها تصب في ماهية وجود المرأة السعودية كمواطنة كاملة الأهلية. هذه الأسئلة تشير لمجرد أداة يتم استخدامها أحيانا لربط أجزاء صورة وطنية، وأحيانا كفزاعة متنقلة بين أيدي رعاع المجتمع. حقوق المرأة السعودية بين مطرقة ضعف القانون وسندان أسطورة المشيئة المجتمعية، وهذا ما جعل منها أداة صدئة مهترئة وسلاحا لا يعلم متى ينقلب على صاحبه.

قد يساهم انضمام المرأة لعضوية مجلس الشورى في طرح هذه الأسئلة تحت قبة المجلس، وهو ما فشلت فيه الدورات المنصرمة، ولكن على الجانب الآخر، المشاركة بدون إجابات للأسئلة وبدون حقوق مكفولة هي مشاركة سيكتب لها الفشل قبل أن تولد. وكما نعلم فإن فشل مشاركة المرأة في مجلس الشورى هو حلم مراد لأصحاب العدة الوطنية والأيدي الخاطئة.

الفقراء يا معالي الوزير

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/19/article_694235.html

خالد السهيل

بعد أن كشف وزير الصحة لمجلس الشورى عن عدم حماسه للتأمين الصحي على السعوديين - وقد يكون محقا - أود أن أطلب من وزير الشؤون الاجتماعية أن يسعى من خلال وزارته للتأمين الصحي على فقراء الضمان الاجتماعي، بعيدا عن مشروع التأمين الشامل الذي صار الأمل بإقراره قريبا، أبعد فيما يبدو من كوكب الزهرة.

لقد خطت وزارة الشؤون الاجتماعية خطوات لافتة من خلال دعم فواتير الكهرباء للفقراء وغيرها من مصارف الدعم الأخرى. وأنا أتطلع إلى أن يتم ضم الفقراء للتأمين الصحي، كي نحميهم من تغول بعض من لا يخافون الله، ممن لا يرون فيهم سوى أسماء وأرقام، وليست ذوات إنسانية تستحق الرعاية والعناية.
بعض فقراء الضمان يا معالي وزير الشؤون الاجتماعية، حالاتهم لا تتحمل مواعيد طويلة، وهم لا يملكون من يحمل شكاواهم وينقلها حتى يحصلوا على العلاج في الوقت المناسب.
لقد كانت وزارة الشؤون الاجتماعية رائدة في التوجه نحو التأمين الصحي على فقراء الضمان الاجتماعي. وكنت كتبت سابقا - متفائلا - عن هذه الخطوة. لكن فجأة توقف مشروع التأمين، بهدف مقبول هو أن التأمين الشامل على المواطنين قادم.
أما الآن وقد أدركنا أن التأمين لن يأتي قريبا، فعلى الأقل دعونا نعطي فسحة أمل لفقراء الضمان الاجتماعي ونسمح لوزارة الشؤون الاجتماعية بالتأمين الصحي عليهم. اعتبروهم تجربة يمكن من خلالها لوزير الصحة أن يتأكد من جدوى التأمين على السعوديين من عدمها.

اصطفاف جديد على بوابة حافز

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120918/Con20120918533557.htm

عبده خال

وجود مكافآت حافز تستوجب في المقابل الآخر أن تكون الأعمال المناطة بمن هم على رأس العمل مجزية ومثمنة الجهد المبذول بدخل مواز حتى لا تكون مكافأة حافز محفزة على البقاء في خانة البطالة.
وأجدني منساقا ومعاضدا للموظفات العاملات في الوظائف الإدارية في المدارس الأهلية لعدم شمولهن بقرار زيادة رواتبهن وإبقائهن خارج قرار الزيادة بحدها الأدنى 5 آلاف ريال كراتب أساسي و 600 ريال بدل مواصلات، حيث لم تشملهن هذه الزيادة علما بأنهن يقمن بأعمال لا يتساوى فيها الدخل مع الجهد المبذول.

وإن كان دخل المعلمة قد خضع لسلم رواتب التعليم فليس من المنطقي أن تظل رواتب الإداريات ثابتة وفق نظام سابق، فإذا رفعت دخل المعلم أو المعلمة في هذا القطاع فليس منطقيا إبقاء الإداريات خارج تعديل الرواتب، وإبقاؤهن بمرتباتهن القديمة والتي لا تتجاوز الألفين، وبسبب هذا الدخل المتواضع تفكر الكثيرات منهن بترك العمل وطرق بوابة حافز. إذ تعمل الواحدة منهن من الساعة السابعة وحتى الثانية ظهرا مقابل ألفي ريال في حين أنه بالإمكان الحصول على هذا الدخل أو مايقاربه وهي مسترخية ومستأنسة في بيتهم.

وللأسف دائما مايتم التحايل على القرارات أو تفسيرها تفسيرا يصب في مصلحة المؤسسة وليس في مصلحة الفرد، فالقرار القاضي بوجوب رفع رواتب العاملين والعاملات في قطاع المدارس الخاصة ليصل إلى 5600 هذا القرار اعتسف وتم تحويره حيث لجأ أصحاب تلك المدارس لوضع بنود وشروط لهذه الرواتب ووجدوا أن من صالحهم إحداث التحوير في القرار فقاموا باستثناء المراقبات والإداريات وكأن المدرسة تدير نفسها بنفسها.

وما تم إقراره من رواتب لهذه الفئة لا يتوازى مع أعمالهن ومن يعرف سير عمل المدارس يعلم تماما أن الإداريات والمراقبات يتحملن جزءا كبيرا من سير العمل.

وأعتقد أن من المهام الأساسية لتثبيت العدالة الوظيفية أن لا يترك القرار المؤكد على زيادة رواتب العاملين في المدارس الخاصة بيد الملاك بل تتعهد به الجهات المعنية بشرحه وتفصيله ..أو على وزارة العمل التهيؤ لاستقبال مصطفين كثر من أجل مكافأة حافز بدلا من الحصول على ألفي ريال مقابل (طلوع النفس).

الحياة AL HAYAT

نظرة الطالبات... لها!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/436140

سوزان المشهدي

وضعت وزارة التربية والتعليم أربعة شروط إلزامية للنظر في إمكان نقل المعلمة التي تعرضت للعنف أو الإيذاء الجسدي من زوجها إلى المكان الذي ترغب فيه، بعد أن يتم إدراجها ضمن فئات المعلمات ذوات الظروف الخاصة.

وكشفت مصادر لـ«الحياة» أن الشروط هي إحضار تقرير طبي من مستشفى حكومي يثبت تعرضها للعنف، وخطاب من الحماية الأسرية في وزارة الشؤون الاجتماعية أو فروعها في حال توافره عن حال المعلمة، وخطاب من المعلمة يوضح ما تعرضت له من عنف وإيذاء، واستعانتها بجهات رسمية، مع إرفاق ما يثبت ذلك، إضافة إلى تقرير من إدارة المدرسة يوضح مدى تأثير العنف الذي تعرضت له المعلمة في عملها، ونظرة الطالبات لها. مشيرة إلى أن اللجنة تدرس الطلبات المقدمة لها، وتبت فيها بعد التأكد من جميع البيانات والمستندات المطلوبة لكل حالة، وللجنة طلب أية أوراق أو مستندات تفيدها في عملها، وتصدر قرارها في كل حالة على حدة. خبر جميل وتفاعل جيّد لفئة ممتحنة بالعنف، وجدت أخيراً من يتفهم وضعها الصعب من دون أن تخسر مصدر رزقها. ولكن التقرير الطبي الصادر من مستشفى حكومي، والذي يثبت تعرض المعلمة للعنف (طلب منطقي وطبيعي). نأتي لضرورة إحضار خطاب من الحماية الأسرية في وزارة الشؤون الاجتماعية في حال توافره، وهذا يعني أن هذا الشرط قد يتحقق، وقد لا يتحقق رجوعاً لمدى توفر الحماية الأسرية في المناطق.

نأتي للشرط الثالث والذي هو عبارة عن خطاب من المعلمة، تفضح فيه نفسها لتشرح حالتها المشروحة أصلاً في التقرير الطبي، وعما تعرضت له، ليقرأه القاصي والداني، وليعلموا بالتفاصيل المملة عن كيفية تعرضها للعنف؟ ولماذا؟

أما الطلب الغريب، فهو خطاب من مديرة المدرسة، توضح فيه مدى تأثير العنف في المعلمة، يعني مثلاً أن يُكتب: « حضرت وعليها أثر كدمات وخربشة، وعينها اليمنى زرقاء اللون، ونصف شعرها مقصوص بصورة غير محببة، وعلى شفتها السفلى أثر ضربة بآلة حادة، قد يكون رأس الزوج، أو غطاء قدر أو مزهرية زرقاء اللون كانت على الطاولة، وأحد أكمام القميص مشقوق بالقرب من الكوع، وأحد أظافرها مخلوع، وعليه بلاستر جونسون»!

نأتي للطلب الغريب العجيب، وهو طلب تقرير وشرح وافٍ عن نظرة الطالبات لها، واستغرابي هو لماذا فقط الطالبات؟ لماذا لم يطلبوا نظرة الحارس لها، ونظرة المعلمات لها؟ نعود للطلب الذي لن يتحقق إلا بعمل اجتماع عاجل تجمع به المديرة طالبات المدرسة، لتسألهن ببراءة متعمدة عن رأيهن في بعض المعلمات، وكيف ينظرن لهن؟ وعندها تعرف نظرة الطالبات لها، فإذا قلن كعادتهن: «مسكينة أبلا منال، شكل زوجها ضاربها!»، فتسارع وتسجل الكلمة، وإذا قلن: «تقطع القلب»، سجلت مقاطع لبكائهن لتضيفه للتقرير!

يا وزارة التعليم، احترمي سرية الحالات. ألا يكفي أن المعنفة «ستدور وتلف» لتحصل على تقرير طبي يثبت حالتها؟ ألا يكفيها بحثها وهي تحت الخوف والرعب على لجنة حماية تقتنع بحالتها؟ .. يكفيها فضائح، فهل نحتاج أن تصبح المعنفة موضوعاً تخوض فيه المديرة والمساعدة وغيرهما، لنطلب نظرة الطالبات لها؟! ارحموا من في الأرض، يرحمكم من في السماء!

السكوت جزء من المشكلة!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=13567

صالح الشيحي

عندما تتخذ قرارا خاطئا أو تكون سببا في مشكلة ما، وتلتزم الصمت أو تتوارى عن الأنظار، فأنت تتسبب دون أن تقصد بحدوث مشاكل أخرى!

معالجة المشكلة فور حدوثها بحكمة وحزم هو السبيل الأمثل لضمان عدم تكرارها أو استفحالها..

حادثتان قرأت عنهما هذا الأسبوع وقرأت التعامل السلبي مع الحالتين.. الحالة الأولى تتعلق بطفل أجريت له عملية جراحية خطيرة في مدينة الملك عبدالعزيز للحرس الوطني تم إخراجه من غرفة العناية الفائقة بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية، وألزم والده بنقله لمجمع الملك سعود الطبي.. دون عذر واضح أو سبب مقنع مما تسبب في تردي حالة الطفل ودخوله مرحلة الخطر..

أما الحالة الثانية فتتعلق بمستشفى الإيمان بالرياض التي دخل إليها أحد المواطنين يعاني من كسر في الساق لكنه ذهب ضحية لخطأ طبي قاتل من خلال جرعة بنج زائدة.

في الحالة الأولى لا أحد يعلم من هو صاحب القرار الظالم، القاضي بنقل الطفل من مستشفى لمستشفى.. ولم يصدر أي تعليق، فتضخمت القضية في مواقع الإنترنت، وشكلت ملامح رأي سلبي عن مدينة الملك عبدالعزيز الطبية للحرس الوطني، ربما يستلزم وقتا لمسح آثاره.

في الحالة الثانية اختفى المسؤولون عن الخطأ الطبي الذي أودى بحياة المواطن؛ مما أدى إلى غضب شديد من أهله وذويه دون أن يخرج أي أحد من أي جهة كانت؛ لاحتواء الأمر ومعالجته بحكمة.. ليمتد الغضب من أهالي القتيل إلى كل الذين تفاعلوا معه.

التصرف الأمثل يكمن في خروج الإعلام الصحي لحظة وقوع أي خطأ، ويوضح الأسباب والإجراءات النظامية المتخذة، ويمتص غضب الناس، ويبث الطمأنينة في نفوسهم أنهم سينالون حقوقهم على أكمل وجه.. السكوت جزء من المشكلة!

ضربني وبكى.. سبقني واشتكى× (2)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/402021

د. سهيلة زين العابدين حماد

أواصل الحديث عن التقرير الإحصائي الذي أصدرته وزارة العدل ونشرته جريدة الوطن بتاريخ 1433/10/18هـ، الموافق 2012/9/5م عن ارتفاع عدد دعاوى طلب الحقوق الشرعية والمعاشرة بالمعروف التي تقدم بها أزواج على زوجاتهم خلال الأشهر الثمانية الأخيرة في المحاكم العامة بمختلف مناطق المملكة، والتي فاقت في كثير من المحافظات عدد القضايا التي رفعتها النساء ضد أزواجهن.

أمّا عن اعتبار خروج الزوجة من بيتها بدون إذنه ناشزًا، وهذا المعمول به في محاكمنا استنادًا على مرويات موضوعة وضعيفة سأوضح ذلك في الآتي:

1- «أيّما امرأة خرجت من بيت زوجها بغير إذنه لعنها كل شيء طلعت عليه الشّمس والقمر إلّا أن يرضى عنها زوجها» (انظر: محمد طاهر الفتّني الهندي: تذكرة الموضوعات (129)، التنزيه (217/2)، الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة (1550)، ذيل اللآلئ (200).

وهذا الحديث من طريق أبي نعيم عن أبي هدية عن أنس مرفوعًا، ويقول الألباني: قلت: وهذا موضوع، وأبو هدية اسمه إبراهيم بن هدية - متروك، حدَّث بالأباطيل عن أنس. (محمد ناصر الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها على الأمة، 56/4، حديث رقم 1550، الطبعة الأولى، 1408هـ/ 1988م، مكتبة المعارف، الرياض).

2- «أيّما امرأة خرجت من بيتها بغير إذن زوجها، كانت في سخط الله تعالى حتى ترجع إلى بيتها، أو يرضى عنها زوجها» (انظر: الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، (1020)، ضعيف الجامع (2222)، الكشف الإلهي، (156)، المغير (41).

موضوع أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد (200/6- 201) من طريق أبي نعيم الحافظ بسنده عن إبراهيم بن هُدبة: حدّثنا أنس مرفوعًا. ذكره في ترجمة عن إبراهيم هذا، وقال: «حدّث عن أنس بالأباطيل»، ثمّ ساق له أحاديث هذا أحدها، ثمّ روى عن ابن معين أنّه قال فيه: «كذّاب خبيث» وعن علي بن ثابت أنّه قال: «هو أكذب من حماري هذا» وقال الذهبي: «حدّث ببغداد وغيرها بالبواطل، قال أبوحاتم وغيره: «كذّب». وفي اللسان: «وقال ابن حبّان: دجّال من الدجاجلة، وقال العقيلي والخليلي: «يُرمى بالكذب». (انظر: الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، 3/ 88،89، حديث رقم (1020).

3- عن عباس -رضي الله عنها- أنّ امرأة من خثعم أتت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقالت: يا رسول الله! أخبرني ما حق الزوج على الزوجة فإني امرأة أيِّمً، فإن استطعت وإلاّ جلست أيما؟ قال: «فإنّ حق الزوج على زوجته إن سألها نفسها، وهي على ظهر قتب أن لا تمنعه نفسها، ومن حق الزوج على الزوجة أن لا تصوم تطوعًا إلاّ بإذنه، فإن فعلت؛ جاعت وعطشت، ولا تخرج من بيتها إلا بإذنه، فإن فعلت؛ لعنتها ملائكة السماء، وملائكة الرحمة، وملائكة العذاب حتى ترجع. «قالت: لا جرم لا أتزوج أبدًا».

وقال الهيثمي في «المجمع» (4/ 307): «رواه البزا، وفيه حسين بن قيس المعروف بحنش، وهو ضعيف، وقد وثقه حصين بن نمير، وبقية رجاله ثقات» وقال الألباني: بل هو متروك.

حديث ابن بطة، وخروج الزوجة بدون إذن زوجها.

روى ابن بطة في أحكام النساء عن أنس أنَّ رجلاً سافر ومنع زوجته الخروج، فمرض أبوها، فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيادة أبيها، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اتق الله ولا تخالفي زوجك»، فمات أبوها فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حضور جنازته، فقال لها: «اتق الله ولا تخالفي زوجك»، فأوحى الله إلى النبي صلى الله عليه وسلم: «إنّي غفرتُ لها بطاعة زوجها».

هذا الحديث ضعيف سندًا ومتنًا، وهذا ما سأبحثه في الحلقة الأخيرة المقبلة إن شاء الله.

السجون في خدمة الآباء

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120917/Con20120917533284.htm

صالح إبراهيم الطريقي

يروي الناطق الإعلامي للمديرية العامة للسجون العقيد الدكتور أيوب نحيت حكاية سجينات وضعن بالسجون ليقضين محكوميتهن، وحين انتهت المدة لم يخرجن من السجون؛ لأن أولياء أمورهن رفضوا استلامهن، فمددت محكوميتهن دون سند قانوني إلى أن يأتي ولي الأمر ليستلمهن أو تأتي مشرحة المستشفى لاستلام جثثهن.

هذه الأزمة اللاعقلانية أوجدت حلا لا إنسانيا، إذ تضطر السجينة إن لم تكن متزوجة، أن تقبل بمن يتقدم لها للزواج كمخلص من السجن، وليس مهما ما هي أهدافه من ذاك الزواج.

قبل فترة تم سجن «ابن» غضب منه «ولي أمره» فرفع عليه قضية، وحكم عليه بالسجن وحددت المدة «إلى أن يعفو ولي أمره، ويخرجه من السجن»، وإن لم ينته غضب والده سيحدث له كما يحدث للسجينات، إذ تنتظرهن مشرحة المستشفيات وإن استمرت المدة أكثر من 12 عاما لذاك الغضب أو الرفض لولي الأمر.

وحتى لا يثور البعض أنا مؤمن بأن للوالدين حقا كما ربيانا، ومع هذا لا بد أن تحدد مدة العقوبة التي تستوجب في حال تم إثبات أن «الابن عاق»، وألا يترك الحكم دون مدة تاريخية ليعرف الجيل الجديد ما العقوبة التي ستطاله إن غضب ولي الأمر.

كذلك على المجتمع أن يوجد حلا لمسألة السجينات بعد نهاية مدة المحكومية، وألا يترك الأمر لمزاج ولي الأمر، فتضطر السجينة أن تتزوج ولي أمر، وإن كان بائع مخدرات لتخرج، فيما المجرم وإن كان بائع مخدرات سيخرج بعد نهاية مدته دون أن يستلمه أحد، فيما السجينة أو السجين الابن لا يخرج إن أغضب ولي أمره وإن سكن السجون طوال حياته.

إن فلسفة ولي الأمر لحماية القصر والمرأة، وكانت الدولة في الأزمنة القديمة ضعيفة بقدراتها الأمنية ولا تستطيع فرض سلطتها على جميع منافذ الدولة، لهذا كانت الحماية موكلة «للأب والزوج والأخ»، أما الآن فالدولة الحديثة قادرة على حماية جميع المواطنين، لهذا من الظلم أن يسجن فرد بعد نهاية مدته ولو ليوم واحد، أو يسجن دون مدة محددة لأن ولي أمره غاضب.

النظام الجديد للمجتمع المدني بين الواقع والطموح

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/58844.html

د.نعيمة إبراهيم الغنّام

مع قرب صدور قرار جديد بتنظيم العمل الأهلي بالمملكة العربية السعودية، والذي يقوم على فلسفة الشراكة، حيث يتم إنشاء هيئة عليا للإشراف والرقابة على المؤسسات دون التدخل بعملها، وتحيّد النظم والمرجعية لكل مجالات العمل الأهلي، الحقوقي، الخيري، العلمي،

وقد خضع القرار للكثير من النقاش على مستويات مختلفة، ولا يخفى البعض التخوف قليلا من فرضية وضع قيود قانونية على نشاط المنظمات الحقوقية تحت غطاء الإشراف والرقابة، لكن الاتجاه الغالب متفائل بقرب صدور القرار على أمل أن يمثل إنطلاقة جديدة ونقلة نوعية للعمل الأهلي بالمملكة، وأنا أنضم لفريق المتفائلين مع تقديري لأسباب التخوف واحتمالات وجود بعض التقيد فعلا، فبعيدا عن التصورات المثالية للقرار،

أنا أنضم لفريق المتفائلين مع تقديري لأسباب التخوف واحتمالات وجود بعض التقيد فعلا، فبعيدا عن التصورات المثالية للقرار، الواقع لدينا كما في غالبية بلاد العالم مازال يتضمن قدرا من التباين بين الرؤية الرسمية ورؤية المنظمات المدنية.الواقع لدينا كما في غالبية بلاد العالم مازال يتضمن قدرا من التباين بين الرؤية الرسمية ورؤية المنظمات المدنية، وبالتالي تذوب المسافة بين الإتجاهين تدريجيا، الأهم كما أعتقد أن يتضمن القرار رؤية إستراتيجية واضحة لدور المجتمع المدني كشريك في إدارة المجتمع وليس مجرد معاون، توفر الرؤية سيوصلنا للسياسات الصحيحة، فدور المجتمع المدني يتنامى يوما بعد آخر هذا واقع يصعب إنكاره، كما تتعدد أدواره وتتنوع بحيث تغطي كل مناحي الحياة، حقوق الإنسان، التنمية الإنسانية، بناء القدرات، قضايا الفقر، التعليم، الصحة، بالإضافة للتراث السعودي العريق للجمعيات الخيرية، ويطمح المجتمع المدني السعودي في القيام بأدوار أكبر خلال المرحلة القادمة، ويلتقي هذا الطموح مع رغبة الدولة في توسيع قاعدة العمل الأهلي، فالطموح إذا يمثل قاعدة انطلاق لمستقبل مختلف لشكل وإدارة المجتمع، مستقبل يشارك فيه الجمهور بدرجات أكبر، حيث تلعب المنظمات الأهلية خاصة المحلية منها، دورا هاما في رفع وعي المواطنين بالعمل الجماعي، ومراقبة أداء الأجهزة الحكومية، وصولا لمكافحة الفساد والحد من أثاره، لكن يجب ألا يغفل طموحنا الواقع الذي نبدأ منه، فنحن تأخرنا كثيرا بهذا المجال مقارنة مع جيراننا على الأقل، الواقع غير مرض لحد كبير لكنه الحقيقة التي نبدأ منها، الاعتراف بفلسفة الشراكة، سيحتاج لبعض الوقت والكثير من الجهد كي يتحول لواقع، وستجد المنظمات المدنية نفسها أحيانا مضطرة للصدام مع بعض المسؤولين هنا وهناك، وسنقابل اتجاهات سلبية مترسخة بثقافة الكثير من الموظفين، حتى مع وجود أكثر النظم والقوانين تقدما فلن تتغير الثقافة فجأة، وعلى نشطاء المجتمع المدني أن يتعاملوا هم على قاعدة الشراكة قبل غيرهم، وبذل الكثير من الجهد لتغيير الثقافة السلبية، العمل المتقن، الشجاع، والمتطور، هو الطريق للمجتمع التشاركي، ولا ننسى أن تناقض المواقع سيظل موجودا بالنسبة للمنظمات الحقوقية بالتحديد، فدورها الرقابي يقوم على فضح الانتهاكات التي يقوم بها شخص مسؤول، كذلك المنظمات الخاصة بالشفافية ومقاومة الفساد، فدورها فضح الفساد والقائمين به، وهم بالتعريف القانوني مسؤولون لديهم سلطة وقوة، الشراكة إذا لا تعني دائما حالة تعاون مثالية بل حالة واقعية.

شباب يواجهون الإهمال!!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/401708

بدر أحمد كريم

عندي حساسيةٌ مُفْرِطةٌ من إهمال شباب اليوم في أيِّ مجتمع، وينتابني قَلَقٌ مِنْهُم وعليهم، فَهُمْ يرفضون الوصاية من أيِّ شخص، ويفضِّلون التمتع بالاستقلالية، وما يتبعها، وما يتلوها، ويتطلّعون لحقوق الإنسان، ويريدون المشاركة الشعبية، ويتعاملون بأدوات تواصل اجتماعي (تويتر، فيسبوك) تجمعُهُم ساعة يشاؤون، وتفرقُهُمْ ساعة يشاؤون، ولكلٍّ منهم مقالٌ، ولكلِّ مَقَامٍ مقالٌ.

ومن المؤسف أنّ الشبابَ في تَنْدَحَة، التي بلغ سكانـها أكثر من 48 ألف نسمة، والمعروفة بجوها البارد شتاءً، المعتدل صيْفًا، والمشهورة بسدّها المائي (سَد تَنْدَحَة) والمرتبطة بمحافظة خميس مشيط في مِنْطقة عسير، يواجهون الإهمال.. مِمّن؟ تستغربون إذا عرفتُم الجواب! مِنْ إدارة اللجنة الأهلية في مركِز التنمية الاجتماعية، كما قالوا: "أهْمَلَتْ مَطَالِبَنَا" ليس هذا فحسب، بل إن "بعضًا من ميزانيتها تُصْرَفُ في أنشطة خارج حدود اللجنة" (صحيفة الشرق، 15 شوال 1433هـ، ص 5) إنْ صَحّ ما قاله هؤلاء الشباب، فهذا يعني انحسارهم في عُنُق زجاجة، ووضعُهم أمام سِلْبِيّة الإمكانيات التي تحقق لـهم حاجاتـهم المشروعة، ومن ثم فمن مقتضيات المصلحة العامة، وحماية الشباب من أخطار التسيب، والإهمال، وعدم المبالاة، أن لا تمر هذه القضية دون مساءلة أو محاسبة، فما أسهل انحراف بعض الشباب، وما أعظم آفاق إيجابياتـهم، والمهم بحث الكيفية التي تتعامل بـها اللجنة مع الشباب، كوْنَـها تُعَبِّرُ عن رغبة وطنية مجتمعية، تلتمس المصلحة المشتركة، وتسعى إلـى الخير العام، واقرؤوا فضلاً ما قاله ثلاثة منهم (عبدالكريم الشهرانـي، وحزام الشهرانـي، وعوضة الوتيد): "إن المركِزَ لم تتم الاستفادة منه بالشكل المطلوب. الـخِدْمات مُعَطّلة، والمسبح، والمواقع الترفيهية، والملعب تكاثرت فيه أشجارُ الطّلْح"؛ ممّا دفع عضو اللجنة (خليل الشهرانـي) "لتقديم استقالته"، عازيًا ذلك لـ"عدم قدرته على خدمة شباب المِنْطقة."

مراكز التنمية الاجتماعية في أيِّ مجتمع، تنتمي في جُمْلتها لحقوق الإنسان، وأهمهم الشباب، ومن هذا المنظور الواقعي، فإنّ سياسات التعامل معهم ينبغي أن تقوم على مؤسسات مجتمعية، تعلو على الأفراد، مهما كانت انتماءاتهم، ومراكزهم. لسنا مع إهمال الشّباب، لأنّه لا تحمد عقباه.. فهم عماد الأمة وأمل المستقبل.

عن الفيلم المسيء للرسول الكريم

المصدر: جريدة الوطن الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=13534

علي الشريمي

سماجة فنية سخيفة هي ليست بالجديدة تأتي في سياق الاستفزازات المتواصلة من اليمين المتطرف ضد المسلمين، عبر النيل من شخصية نبينا العظيم في فيلم أقل ما يوصف به "التفاهة" ولكن غوغائية الرد المعتادة من الشارع العربي

والإسلامي هي إساءة في حد ذاتها، فكانت النتيجة المأساوية مقتل السفير الأميركي وثلاثة موظفين في مدينة بنغازي الليبية.
السؤال أطرحه هنا بذات الطريقة الفنية ولكن هذه المرة برسمة كاريكاتورية، ولأني لا أجيد فن الرسم والتعامل مع الريشة فمن باب التخيل فقط ـ مجرد خيال ـ معتمداً على مقولة الرسام العالمي (بيكاسو) "بأن الفن هو كذبة تجعلنا ندرك الحقيقة".. سأنطلق في هذه اللوحة الخيالية المتطرفة والتي هي بحاجة إلى لمسات خيالية من القارئ لنتخيل: "بأن دبابة ضخمة تحمل تشكيلات متنوعة من أسلحة تكنولوجية متطورة يجلس داخل مقصورتها النبي عيسى بن مريم (عليه السلام) ويحمل فوق كتفه الرمز المسيحي (الصليب) وتجر دبابته من خلفها عربة محملة بالثروات تسيران في البلاد الشرق أوسطية!!" انتهت
نعم .. إنها لوحة متطرفة فيها إساءة كبيرة للنبي المسيح ولكن السؤال: ماذا ستكون ردة فعل ذلك المجتمع المسيحي؟ وكيف سيكون خطابه؟ إنني أعتقد بأنه ستحدث ردود أفعال باردة وساخرة، سيبتسم المثقف المسيحي وينطلق للنقد الصارم في الداخل المسيحي في محاولة للتقويم وللتفحص من ذلك الإيمان ومدى ثباته. ولكن لماذا يحدث هذا الضجيج المبالغ به في مجتمعاتنا؟
إنني أتصور أنه بمقدار ما يكون المجتمع واعيا ومتعقلاً تكون ردود أفعاله سوية وهادئة.. بالطبع من حقنا كمسلمين أن نفتخر بنبينا ونُدافع عن سيرته وتعاليمه، ولكن علينا معرفة أن الإساءات إلى نبينا الكريم لها امتداد تاريخي، وهؤلاء في واقعهم إنما يسيئون إلى إنسانيتهم ويهدمون قيم التسامح وحقوق الإنسان بعملهم الأهوج. وقد تعرض رسولنا العظيم لإساءات أبلغ من قومه وعشيرته فقال له ربه: (قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون)، ثم طمأنه بقوله تعالى: (ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعاً هو السميع العليم).
عودة إلى اللوحة ما معنى هذه الأسلحة التكنولوجية؟ إن القضية تتعلق بصراعات التمدن والحضارة والاستعمار، والصراعات الدينية إنما أدخلت في اللوحة كتعبير بأن الشعوب والدول هي التي تصنع صور رموزها على شاكلتها، وهذا بالضبط ما استوحاه كاتب الفيلم.. نعم هناك تنام للتطرف اليميني في الغرب لكن الحل لا يكمن في رفع الشعارات والمظاهرات وإنما في تعديل واقعنا على كافة الأصعدة ومعالجة ما نعيشه ـ كمسلمين ـ من نزاعات داخلية وإرهاب! فنحن ما زلنا الأكثر ضجيجا والأعلى صراخا وانفعالاً، كيف يمكن إقناع المواطن الغربي بعظم هذا الدين وهو يرى التطرف والإرهاب؟ هؤلاء لا يمكن إقناعهم بما نقوله ونمجده عن مبادئ ديننا العظيم، بل بما تترجمه أقوالنا من أفعال على أرض الواقع، فنصرة رسولنا لا تتأتى عبر محاولات التجميل الخارجية، فالغرب لا يجهل الإسلام، فلديه أكبر المراكز البحثية، وما أكثر الكتب والدوريات والبرامج عن الإسلام، صورة الإسلام في الغرب تصنعه صورته في الداخل الإسلامي فالاهتمام بالصورة على حساب الأصل لن يُجدي نفعاً!
لا يمكن بأي حال إقناع الغربي بأن من فجر نفسه لا يمثل الإسلام، وهو يرى تبريراً له عبر بعض فضائياتنا ومنابرنا الدعوية. التعبير عن الرفض والاحتجاج مطلوبان بفعاليات حضارية، وإننا نهيب بكافة المؤسسات الدينية ومؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان والتقارب بين الأديان إلى ضرورة اتخاذ موقف رافض للعنف والإساءة للرموز المقدسة ومطالبة القائمين على الفيلم بتقديم اعتذار لملايين المسلمين.

المرأة تعيق نفسها !

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120916/Con20120916533033.htm

صيغة الشمري

تعاني سيدة الأعمال السعودية الكثير من الصعوبات في تسيير تجارتها وإدارة مشاريعها، بعض هذه الصعوبات يتعلق بثقافة مجتمعنا وبعضها يتعلق بقوانين تضع قيودا على المرأة العاملة، ويبدو أن جميع هذه العوائق لا تمثل شيئا أمام ما تمثله المرأة كعائق أمام المرأة نفسها، ولقد كتبت غير مرة عن هذا العائق الغريب العجيب الذي لا يكاد يوجد سوى في

بلادنا الحبيبة، لا توجد دولة في العالم تقف فيها المرأة ضد المرأة سوى في السعودية، كم مرة ناديت النساء السعوديات على اتفاق موحد وحقيقي يدون فيه أولويات مشاكل المرأة السعودية وليس كما يحدث الآن، فكل سيدة تغني على ليلاها دون اكتراث أو وعي بأولويات مشاكل المرأة وأهميتها، الذي جعل المرأة السعودية على هامش نمو المجتمع وتطوره هو المرأة نفسها، وأكبر عائق يواجهها هي نفسها لا أحد آخر، هناك عشرات الآلاف من سيدات الأعمال يعانين مشاكل وعوائق جمة، وهناك ملايين المطلقات يعانين أكثر منهن، وهناك كثر هن معلقات ومعنفات ومعضولات، إلى آخر ما لا يمكن تخيله من مشاكل تعانيها المرأة السعودية، ولكن الحلول مؤجلة وغير مأمولة في القريب العاجل بسبب تشتت مواقف النساء السعوديات تجاه قضاياهن المصيرية، ما حدث في انتخابات مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في الرياض قبل أيام يثبت هذا الكلام بحذافيره، حيث لم تشارك في الاقتراع سوى 90 سيدة من أصل خمسة آلاف سجل تجاري مسجلة بأسماء سيدات أعمال سعوديات، مع أنه لا يوجد سوى سيدتين رشحن أنفسهن وفشلن فشلا ذريعا بسبب خذلان زميلاتهن لهن وتركهن يواجهن الآلاف المؤلفة من الرجال، وعندما تعتب على هجرة أكثر من عشرة مليارات ريال يملكهن سيدات أعمال سعوديات يتذمرن من عدم وجود حقوق تضمن لهن إدارة أعمالهن بأنفسهن، وعدم اهتمام الغرف التجارية بهن، الذي حصل من خذلان سيدات الأعمال السعوديات لزميلاتهن المرشحات يؤكد أن المشكلة تكمن في فكر المرأة السعودية نفسها، عندما تتاح لهن الفرصة في إثبات وجودهن يختفين بطريقة غريبة، ثم بعد ذلك يخرجن صارخات بأن هناك من يمنعهن من إثبات وجودهن!.

أبناء المقيمين ونظام الكفالة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120915/Con20120915532812.htm

د. سعيد السريحي

إذا كانت الأنظمة قد وضعت من أجل أن تكون دليلا على الطرق السليمة التي ينبغي اتباعها في العمل والتعامل مع الآخرين بعيدا عن الاستغلال والتحايل والخداع فإن ثمة أنظ aمة يؤدي تطبيقها إلى الاستغلال والتحايل والخداع وكأنما تم وضع تلك الأنظمة لدفع من يخضع لها إلى ذلك كله.

من تلك الأنظمة نظام الإقامة الذي يلزم المقيمين بالبحث عن كفلاء لأبنائهم عند بلوغ أي من الأبناء سن الواحد والعشرين عاما، ذلك أن مقتضى أن يكون لهذا الابن البالغ الواحد والعشرين عاما كفيل أن يكون مؤهلا للعمل لدى من يكفله، فكفالة المقيم ليست ككفالة اليتيم، وما من جهة أو أحد يتحمل مسؤولية كفالة مقيم وما يترتب على هذه المسؤولية من تكلفة مادية إلا إذا كان ذلك المقيم المكفول منتجا مفيدا لمن يكفله بالعمل لديه، ولذلك فإن كفالته تعني أن يكون عاملا أو سائقا أو حتى مستشارا ماليا لدى هذه الشركة أو ذلك الشخص، وهي الوظيفة التي لا بد أن تثبت في إقامته التي تحمل اسمه واسم كفيله.

والنظام في هذه المسألة لم يراع أن كثيرا من أبناء المقيمين من الذين بلغوا الحادية والعشرين لا يزالون طلابا يتلقون العلم في المعاهد والجامعات، وهذا يعني أن على آبائهم البحث عمن يكفلهم كفالة صورية مقابل مبالغ مادية مقطوعة أو متجددة تتكرر بتكرار تجديد الإقامة، والأدهى من ذلك أن يكون هذا الابن الذي يدرس الطب حاملا لإقامة بوظيفة عامل، وذاك الذي يدرس الهندسة حاملا لإقامة بوظيفة سائق، فإذا ما تخرج هذا وذاك تغيرت وظيفة الأول من عامل إلى طبيب والثاني من سائق إلى مهندس.

كان الأولى بالنظام أن يترك هؤلاء الأبناء على كفالة آبائهم المقيمين وأن يربط شرط نقلهم على كفالة سعودي بانتهاء دراستهم وتأهلهم للعمل فيكون كفيلهم هو من يعملون لديه فعلا وليس مجرد كفيل صوري كما هو حادث الآن.

إن النظام الموجود والمعمول به الآن محرض على التحايل والتستر والاستغلال بل هو محرض على ما هو أخطر من ذلك كذلك.

معلمات في حرب غير متكافئة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 شوال 1433 هـ - 13 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/09/13/article767762.html

شريفة الشملان

للحياة الكريمة متطلبات، وهذه المتطلبات قد تكون واسعة وكبيرة وجميلة حسب وضع الدولة ووضع الشعب، تعليما وعملا وتراكمات ثقافية وتأثرا بالعالم من حولهم، كلما حصل الإنسان على حق من حقوق الحياة الكريمة تفتح ذهنه وطالب بالمزيد.

عموما أقل متطلبات الحياة الكريمة، هو الأمن، العمل، الصحة.. من الأمن يتفرع لنا أشياء ضرورية، يشترك كل من الامن والعمل بالأمن الوظيفي، والأمن الوظيفي، سيشترك مع عدة عوامل ليشعر المواطن بهذا الأمن، منها أمن الطريق، أمن المستقبل، وهذا بذاته يمكن أن يتفرع منه، الضمان أو التأمينات الاجتماعية، واستمرارية الوظيفة.. ومع كل ذلك كله ومن أهمه راتب يساوي قيمة ومخاطر العمل.. وبما أن هذا هو مربط الفرس والذي لأجله وضعت المقدمة.. رنت كلمة في أذني اثناء مناقشة مشكلة المعلمات البديلات تفاعلت معهن ومع معاناتهن، وقد تألق أ. داوود الشريان في تقديم هذه الحلقة.. أعود للكلمة.. نصلي الفجر صلاة الخائف في محطات البنزين، قالتها إحدى المشاركات، رأفت لقلوبهن، وللساعات الطويلة، اربع ساعات ذهابا وأربع ساعات عودة.

هنا يوجد عمل، وتوجد مخاطر، وبالتالي لا الأمان في الطريق، وأمان ساعات العمل حيث تجاوزت الثماني ساعات حسب نظام العمل والعمال.. فيقضين ست عشرة ساعة ما بين طريق وعمل.. إذا حسبنا أن للبشر طاقة محددة، فسيكون أثر ذلك تعب على الموظفة جسديا وفكريا، تتأثر فيه أسرتها، وبالتالي سيكون ضغطا من جميع النواحي.

لا يعمل عامل إلا بمقابل، وبأمل لهؤلاء المعلمات البديلات بتقدير الجهد، وتقدير الحاجة.

التقدير المادي حسبما ورد بالحلقة إياها 300 ريال في اليوم، بلا إجازات ولا نهاية أسبوع، وبالتالي لن يكن المقابل الشهري يتجاوز الستة آلاف ريال، ومكان بعيد يعني السيارة بأجر أكثر من مضاعف، وبقاء السائق بلا عمل غير انتظارهن.. ربما يرفع السعر.. وبالتالي يبقى لهن فتافيت.

السؤال هو: ما الذي يبقيهن في هذا العمل؟

الأمل في الالتفات لهن، تم ذلك ولكن كان مبتورا، فالتثبيت لم يشمل الجميع، فخرجن بحناجرهن المبحوحة يطالبن مقابل تعبهن.

قبل اختراع هذه الطريقة والتي هي أقرب للسخرة منها للعمل المقنن. وهو إهدار لكرامتهن. وبالتالي ينقص أو يكاد ينسف مبدأ الحياة الكريمة.. قبل ذلك، بحوالي الخمسة والعشرين عاما، كان يحسب مبالغ إضافية للأماكن البعيدة، وقد تصل لضعف الراتب، وكانت مدينة الجبيل الصناعية مدينة جميلة، على بحر جميل ومساكنها كلها مريحة، والمدرسات كن زوجات الموظفين، وكم تمنت الكثيرات حظا مثلهن.. يأخذن رواتب مضاعفة على أساس مناطق بعيدة، فقد تساوين مع معلمات يذهبن لحفر الباطن أو القريات.

الآن الوضع صار مقلوبا، نبعث بالنساء لمسافة أربع ساعات، دون محفزات، بطريق غير مأمون يضطررن لصلاة الخائف فجرا.. ولا يمنحهن أملا فإن لاح سُرق منهن، بعد أن أتى قرار خادم الحرمين الشريفين واضحا وصريحا للكل ولم يستثن أحدا.

هو حق لابد من عودته لصاحباته.. وهذا الاختراع غير المنصف لابد من إيقافه.. لدينا حاجة، ولدينا من يسد هذه الحاجة، ولكن هناك شروط، لذا فلابد من صرف بدلات لهن مع التثبيت، ومن ذلك بدل خطر وبدل ساعات عمل اضافية، ومن الإنصاف أن يكون بأثر رجعي، مع العمل على ايجاد مقرات سكن بخدمات متوفرة لهن ولعائلاتهن وأطفالهن.

أكرر؛ كم تألمت لهن وهن يصلين صلاة الخوف، والمعروف عن صلاة الخوف تكون في الحروب، حقا إنهن في حرب، وحرب غير متكآفئة..

خلال الفترة من 16 إلى 17 سبتمبر

رؤساء أجهزة حقوق الإنسان في الخليج يجتمعون بالرياض

المصدر: جريدة سبق السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م
http://sabq.org/4Gnfde

واس- الرياض
: يعقد رؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعهم الرابع بمقر الأمانة العامة بالرياض يومي الأحد والإثنين الموافق 16 - 17 سبتمبر 2012، لمناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعمالهم.
ويستعرض الاجتماع قرار المجلس الوزاري في دورته (123) التي عُقدت في جدة بتاريخ 15 رجب 1433هـ، الموافق 5 يونيو 2012 بشأن صياغة مشروع إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
كما يناقش الاجتماع مقترح سلطنة عُمان بشأن تنظيم دورة تعريفية تتناول "القانون الدولي للجوء وحماية اللاجئين"، وكذلك المقترحات المقدمة من الأمانة العامة (مكتب حقوق الإنسان) بشأن موافاتها بالأخبار والمنجزات في مجال حقوق الإنسان لنشرها في موقع الأمانة العامة للتواصل الاجتماعي (تويتر)، وتزويدها بالتقارير التي تُعد في هذا المجال لتعميمها على الدول الأعضاء.

نوهت بتعميمات الوزارة وهيئة المعرفة لتسجيل الأطفال دون الـ15 عاماً

الهوية" تثمّن اعتماد التربية" تدريس مفهوم بطاقتها في المناهج الدراسية

المصدر: جريدة سبق الأحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.alittihad.ae/details.php?id=89435&y=2012

الاتحاد
ثمّنت هيئة الإمارات للهوية اعتماد وزارة التربية والتعليم تدريس مفهوم بطاقة الهوية في المناهج الدراسية والأنشطة التعليمية للعام الدراسي الحالي، معتبرة أن من شأن هذه المبادرة الإسهام في رفع مستوى الوعي بأهمية نظام السجل السكاني ومشروع بطاقة الهوية، كأحد أبرز المشاريع الاستراتيجية للدولة التي تبنتها القيادة الرشيدة.
وذكرت الهيئة أن مبادرة وزارة التربية والتعليم تصب بشكل مباشر في دعم وتحقيق رسالتها الوطنية ورؤيتها الهادفتين للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة في الإمارات، وبما يتوافق مع استراتيجية الهيئة 2010-2013.

وأكدت أن اعتماد وزارة التربية والتعليم تدريس مفهوم الهوية في منهاج التربية الوطنية للصفين الأول والثالث الابتدائي، سيكون له كبير الأثر في صفوف الطلاب ومختلف فئات المجتمع، عبر التعريف بمشروع بطاقة الهوية، ودوره في المساهمة بتعزيز الأمن الوطني والفردي من خلال تعزيز الهوية الشخصية في الدولة، والمحافظة على سجل سكاني دقيق وشامل، وتقديم خدمات إلكترونية مبتكرة. وأكدت الهيئة اعتزازها بالشراكة الاستراتيجيّة المتميّزة مع وزارة التربية والتعليم، والتعاون القائم بهدف تحقيق المصلحة الوطنية للدولة ورؤية قيادتها الرشيدة.

ونوهت الهيئة بالجهود التي بذلتها وزارة التربية والتعليم ومجلس أبوظبي للتعليم وهيئة المعرفة في دبي قبل نهاية الموسم الدراسي الماضي ومع مطلع العام الدراسي 2013-2012، من خلال التعميم على جميع المدارس الرسمية والخاصة، لتذكير أولياء الأمور بضرورة المسارعة لتسجيل الأطفال دون الـ 15 عاماً في بطاقة الهوية قبل نهاية شهر سبتمبر الجاري، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم 25 للعام 2011، وتفادياً للوقوع في رسوم التأخير.

من جانب آخر، ذكّرت الهيئة بأن إجراءات إصدار بطاقة هوية للأطفال، تتطلب تعبئة الاستمارة الإلكترونية في أحد مكاتب الطباعة دون الحاجة إلى حضور الأطفال، مشيرة إلى أن الوثائق المطلوبة لتسجيل الأطفال (المواطنين) هي جواز السفر الأصلي وخلاصة القيد الأصلية وبطاقة هوية الأب والأم وصورة شخصية للطفل بخلفية بيضاء، في حين يتطلب تسجيل الأطفال (المقيمين) إبراز جواز سفر أصلي ساري المفعول ومستقل، وجواز سفر كل من الوالدين إذا كان الطفل ملحقاً على أحدهما، وتأشيرة الإقامة وبطاقة هوية الأب والأم وصورة شخصية للطفل بخلفية بيضاء.

ولفتت الهيئة إلى أنه في حال التقدّم بطلب إصدار بطاقة هوية لطفل سبق تسجيله في نظام السجل السكاني، فيتوجب إبراز "شهادة رقم هوية" إلى جانب الوثائق الرسمية الأخرى المطلوبة، موضحة أنه يمكن الحصول على هذه الشهادة من خلال زيارة أحد مراكز التسجيل التابعة لهيئة الإمارات للهوية ودون موعد مسبق.

أما في حال التقدم بطلب تجديد بطاقة الطفل المنتهية، فيتوجب إبراز البطاقة القديمة. في حين يتوجب على الشخص الذي يتم الخامسة عشرة، في حال تجديد البطاقة زيارة أحد مراكز التسجيل لأخذ البصمة والصورة.

وكانت الهيئة أعلنت مؤخراً عن استثناء الأطفال (المقيمين) دون الـ 15 سنة على مستوى الدولة، الذين تنتهي صلاحية إقاماتهم (قبل) 31 ديسمبر 2012 من مهلة التسجيل الخاصة بالأطفال، على أن يتم تسجيل هذه (الفئة) بالتزامن مع إجراءات تجديد إقاماتهم قبل نهاية العام الجاري.

حقوقيون: حرب بريطانيا على المخدرات تزيد أحكام الإعدام في إيران

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12347&article=695652&feature=:home

لندن: محمد جميح طهران: «الشرق الأوسط»

في سجن وكيل آباد، شمال إيران، توجد مشنقة يتكون حبلها من أكثر من 60 أنشوطة. يوضع على رقبة المدان ثم تركل الخشبة من تحت قدمه لتتم عملية الإعدام. في السجن الذي ضم سجله 89 في يوم واحد.

ومن المستحيل حصر العدد الحقيقي للذين أعدموا في إيران، وخاصة المدانين بجرائم المخدرات، ولكن من الواضح أن هناك شقة كبيرة بين الأرقام الرسمية والواقع. في عام 2010، اعترفت السلطات الإيرانية بتنفيذ حكم الإعدام في حق

172 أدينوا فيما يتعلق بالمخدرات، غير أن وزارة الخارجية البريطانية أشارت إلى تقارير موثوقة تتحدث عن أن الرقم الحقيقي لا يقل عن 590 في القضايا ذاتها.
وفي تقرير منفصل نشرته صحيفة «ذا ابزرفر» البريطانية أمس ، كشف أن خلال مدة الـ 12 شهرا حتى نوفمبر (تشرين الثاني) من العام الماضي، كان هناك على الأقل 600 حالة إعدام في إيران، وفقا لمنظمة العفو الدولية، 81 في المائة منها بسبب جرائم المخدرات.
وتتزايد أحكام الإعدام في هذا الخصوص حيث يدور الجدل في إيران حاليا حول ما يزيد على 4000 أفغاني يواجهون هذه العقوبة. وتتحدث تقارير عن تنفيذ هذه الأحكام أحيانا دون محاكمات، وعن إعدام كثير من القصر، علاوة على أن كثيرين ممن نفذ فيهم حكم الإعدام من الفقراء، وكثيرين منهم غرر بهم من قبل آخرين بالإضافة إلى عدد كبير من النساء.
وتتحدث منظمات حقوقية عن حالة حاج بشير أحمد الأفغاني الذي أعدم يوم 15 سبتمبر (أيلول) 2011، والذي اتصل بأسرته في أفغانستان ليقول لهم إنه أخبر بأن حكم الإعدام سينفذ في حقه بعد ساعة، ومن حينها لم تسمع أسرته عنه شيئا، ولا هي تسلمت جثمانه لأن السلطات الإيرانية تطلب مبلغا يصل إلى 10 آلاف جنيه إسترليني لتسليم الجثمان إلى أسرة القتيل.
ولا تلقى هذه الحالات الإنسانية ما تستحقه من الاهتمام في المملكة المتحدة التي ألغت عقوبة الإعدام في عام 1969، وأكد وزير خارجيتها، ويليام هيغ، أن حالة حقوق الإنسان في إيران «مخزية».
ولكن لماذا يرتفع معدل الإعدام في إيران؟ يرى البعض أن ذلك يرجع إلى أن إيران تستخدم «تهمة المخدرات» غطاء للتخلص من خصومها السياسيين، فيما يرى البعض الآخر أن إيران تعاني من انتشار المخدرات، حيث اعتقل نحو 8000 أجنبي بتهم تتعلق بالاتجار بالمخدرات أو تعاطيها، حيث تشعر إيران بتحديات جسيمة لمجاورتها أفغانستان التي يأتي منها 93 في المائة من الإنتاج العالمي للمخدرات، حيث أدخلت نحو 200 كلب بوليسي للمساعدة في جهود ضبط المخدرات على الحدود.
وتخشى منظمات حقوق الإنسان أن تكون بريطانيا بطريقة غير مقصودة تساعد آلة القتل هذه على انتهاك حقوق الإنسان.
وترى هذه المنظمات أن المملكة المتحدة قدمت مساعدات غير مباشرة للنظام القضائي الإيراني المتورط فيما دعته «الانغماس في القتل بمعدلات مذهلة». ووفقا لوثائق حصلت عليها صحيفة «أوبزيرفر» البريطانية، فإن الحكومة البريطانية مع مانحين آخرين قدموا مبلغ 3.4 مليون دولار عن طريق الأمم المتحدة لتدريب هذه الكلاب البوليسية 2007 في إيران، كما قدمت المركبات المتخصصة، والهواتف الفضائية، ومجموعات اختبار المخدرات والماسحات الضوئية للجسم. في عام 2009، قالت وزارة الخارجية البريطانية إنها أنفقت أكثر من 3 ملايين جنيه إسترليني بين عامي 2000 و2009 كمساعدات لمكافحة تجارة المخدرات في إيران.

وثيقة أخرى للأمم المتحدة تكشف عن أنه في أغسطس (آب) 2010 تعهدت المملكة المتحدة وفرنسا بدفع مبلغ 730 ألف دولار لتمويل مشروع لمدة عامين، يستهدف مكافحة المخدرات واعتقال المتاجرين بها.
وتقدر الأمم المتحدة أن 140 طنا (37 في المائة) من إجمالي 380 طنا من الهيروين المنتجة في أفغانستان تمر عبر إيران لتنتهي في الأسواق الأوروبية كل سنة، حيث ترى الحكومات الغربية أن مواجهة ذلك الخطر أمر حاسم. ولكن جماعات حقوق الإنسان قلقة من أن المملكة المتحدة بدعمها هذا تكون قد دعمت برنامجا يؤدي إلى إنزال أقسى العقوبات باللاعبين الصغار.
وفي عام 2010، أدخلت إيران قانونا جديدا لتفرض أشد العقوبات البدنية على جرائم المخدرات، حيث شرعت عقوبة الإعدام على أي شخص يورد أن ينتج أو يوزع أو يخفي أو يحمل أو يتناول المخدرات. يقول ديمون باريت نائب مدير المنظمة العالمية للحد من الأضرار: «هذا يعني قتل المئات من البشر بتهم تتعلق بالمخدرات كل سنة في إيران، معظمهم ممن يعيش في فقر مدقع دون أن تكون لديهم خيارات أخرى»، ولذلك دعا بعض المسؤولين البريطانيين إلى ربط تقديم المساعدات من قبل الحكومة البريطانية، بشرط ضمان عدم تعرض المدانين في شأن المخدرات للحكم بالإعدام. وقد ذكر وزير الخارجية البريطانية في مذكرة رسمية أنه «في مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز والمنازل المحصنة تمارس الدولة كل قوتها ضد الأفراد، حيث يكون العدل والكرامة الإنسانية والحرية والعدالة محل قلق في إيران».
وقد عبر البرلمان الأوروبي عن قلقه إزاء حركة أموال المساعدات من الدول الأعضاء التي ذكر أنها «يمكن أن تؤدي نحو زيادة أحكام الإعدام وعمليات الإعدام».
وفي وقت سابق، وقع عدد من النواب الأوروبيين على ورقة تحي المحاذير نفسها.
وفي هذا الخصوص، يقول محمود أحمد الأحوازي أمين عام الجبهة الديمقراطية الشعبية للشعب العربي في الأحواز: «النظام الإيراني يسيس بشكل واضح أحكام الإعدام في شأن تجارة المخدرات، ويسعى للتخلص من خصومه السياسيين

عن طريق اتهامهم بالاتجار أو تعاطي المخدرات». وأوضح الأحوازي لـ «الشرق الأوسط» أن «نظام الملالي في إيران قد أعلن أنه لن يبني المزيد من السجون ولن يصرف على آلاف السجناء الذين لديه، وأنه سيتخلص منهم بالإعدام، لأن مسؤولي طهران لا يرون جدوى من صرف الأموال على من يستحق الإعدام، حسب تصورهم».
وعلى الرغم من أن الناطق باسم الحكومة البريطانية رفض إعطاء تفاصيل عن البلدان التي يشملها الدعم البريطاني في مكافحة المخدرات، وذكر إجمالا أن بريطانيا تساعد دولا في هذا الخصوص، فإن المنظمات الحقوقية تقول إن هناك حالة ملحة لمزيد من الشفافية، إزاء هذه القضية التي يقولون إن كثيرا من انتهاكات حقوق الإنسان تمارس تحت ستارها.

البلاد
ALBILAD
الإعلام الجديد.. في نسخته الورقية

انطلاق منظمة المرأة الخليجية مطلع أكتوبر القادم

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=109253

كتب – حسام عامر
ينطلق الاجتماع الأول لمنظمة المرأة الخليجية في دبي مطلع أكتوبر القادم، ويتوقع أن يشهد الاجتماع مشاركة من جمعيات وهيئات من دول الخليج والعالم العربي تعنى بقضايا المرأة وبنشاطها في مجال العمل المدني وحقوق الإنسان، وسيطلق المشاركون أول تعاون وتفاهم وتفاعل في العالم العربي ويعلنون عن تأسيس منظمة المرأة الخليجية، وسيتم خلال الاجتماع تنفيذ سلسلة من الملتقيات التعريفية عن المنظمة وأهدافها وسيكون هناك اجتماعات دورية لاحقة تعقد في مختلف البلدان العربية.
وقد وضعت المنظمة لنفسها أهدافاً رئيسية تقوم على المساعدة في كل ما من شأنه أن يُمكِّن المرأة الخليجية ويعزز قدراتها للمشاركة في كافة الميادين كعماد أساسي لتقدم المجتمع، والتوعية بأهمية أن تكون المرأة الخليجية شريكاً على قدم المساواة في عملية التنمية على أن تشمل جهود التوعية المرأة ذاتها والمجتمع الخليجي على وجه العموم، وبالتنسيق والتعاون مع الجهات التي تختص بشؤون المرأة الخليجية من أجل إنجاز تلك الغايات، وتنمية الوعي بقضايا المرأة الخليجية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والإعلامية، ودعم التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال النهوض بالمرأة في العالم العربي ومناقشة ودراسة إدماج قضايا المرأة ضمن أولويات خطط وسياسات التنمية الشاملة.
كذلك وضعت المنظمة بين أهدافها السعي للتمكين من الحصول على مستوى موحد في أنظمة التعاملات المدنية والحقوقية للمرأة الخليجية، والمشاركة في تنمية إمكانات المرأة، وبناء قدراتها كفرد وكمواطنة للمساهمة بدور فعّال في مؤسسات المجتمع، وفي ميادين العمل كافة، و من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات.

مجلس الشورى يشارك في المؤتمر السنوي لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/09/19/article769311.html

الرياض - محمد الشيباني :

يشارك مجلس الشورى في المؤتمر السنوي الثاني لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية الذي يعقد في العاصمة الأردنية عمان ويفتتح اعماله اليوم الأربعاء ويستمر لمدة يومين .

ويرأس وفد مجلس الشورى معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو ، ويضم الوفد مدير الاتحادات البرلمانية بالمجلس الدكتور سعد بن ناصر العنقري ، ومساعد مدير إدارة الإعلام والنشر الأستاذ علي بن عبدالله الخضير ، ومساعد مدير إدارة شؤون المناطق الأستاذ مساعد بن عبدالعزيز النقيثان .

وأوضح معالي الأمين العام لمجلس الشورى أن المؤتمر سيتضمن ورشة عمل بعنوان (تعزيز العلاقة بين البرلمان والمواطن) يناقش فيها سبل تعزيز العلاقة بين المجالس التشريعية والبرلمانية العربية والمواطن بحكم أن البرلمانات ممثلة للشعوب تعمل على خدمة قضاياها، وتلبية احتياجاتها من خلال سن التشريعات، والرقابة على مؤسسات الدولة .

وأشار معاليه في تصريح بهذه المناسبة إلى أن مجلس الشورى سيقدم ورقة عمل تتناول جهود المجلس في تعزيز علاقته مع المواطن من خلال قنوات عديدة منها وسائل الإعلام ، واستقبال العرائض ، واجتماع لجنة حقوق الإنسان والعرائض بالمجلس مع المواطنين الذين قدموا عرائض للمجلس تحمل مقترحات وجيهة تصب في خدمة شريحة كبيرة من المواطنين ، أو تعالج قضية تلامس فئة من أبناء الشعب السعودي ، إلى جانب تمكين المواطن من حضور جانب من الجلسات العامة للمجلس ليتعرف على مستوى مناقشات المجلس للموضوعات ، والحوار الراقي المتميز بالشفافية واحترام الرأي الآخر ، والطرح الرصين لأعضاء الذي يعين المجلس في الوصول إلى قرارات تصب في خدمة الوطن والمواطن. إلى جانب ما تقوم به إدارة شؤون المناطق بالمجلس من جهود مع مجالس المناطق للتنسيق في متابعة احتياجات المناطق التنموية وتلمس هموم المواطنين وحاجاتهم للعمل على وضع الآليات المناسبة لمعالجتها وحلها . وبين أن ورشة العمل تتضمن مداخلات للأمين العام للاتحاد البرلماني المغاربي ، والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي وعدد من أعضاء الجمعية العامة للأمناء ، فيما سيكون المحاضران في الجلستين الأولى والثانية لورشة العمل عضوان من مجلس النواب الأردني.

في حين ستعقد اللجنة التنفيذية والجمعية العامة اجتماعين يوم الخميس لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمالهما .

وأعرب معالي الدكتور محمد آل عمرو عن تقديره لمعالي الأمين العام مجلس النواب الأردني على الجهود الكبيرة والحثيثة التي يبذلها لإنجاح أعمال المؤتمر للإسهام في دفع مسيرة العمل البرلماني العربي ، والخروج برؤية واضحة لما يتطلبه الأداء البرلماني للدول العربية لتتواكب مع الجهود الحكومية في سياق واحد بما يكفل النمو لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة الشعوب العربية .

كاريكاتير

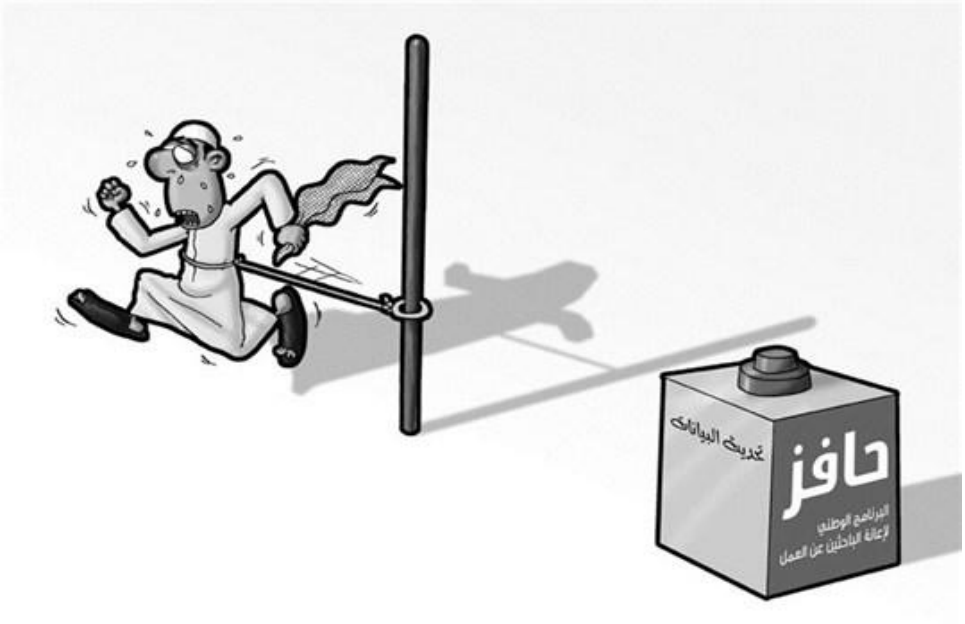	المصدر: جريدة الحياة السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/435218
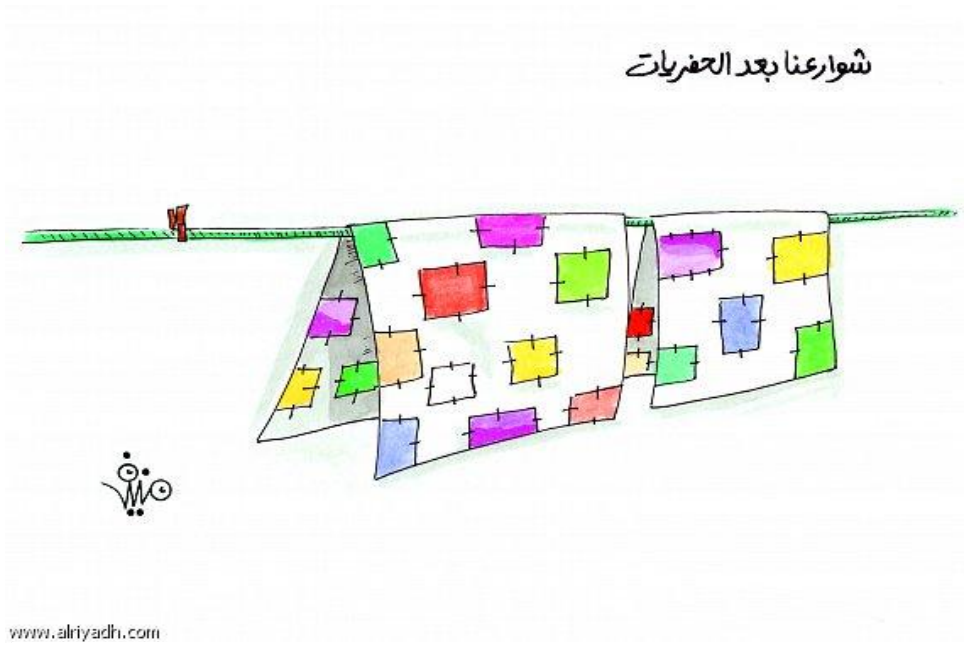	المصدر: جريدة الرياض السبت 28 شوال 1433 هـ - 15 سبتمبر 2012م http://www.alriyadh.com/2012/09/13/article767667.html

المصدر: جريدة الشرق الاحد
29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م

http://www.alsharq.net.sa/2012/09/16/490427

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 29 شوال 1433 هـ - 16 سبتمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/09/16/article_693241.html

المصدر: جريدة الوطن
الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=3874

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين 1 ذو القعدة 1433 هـ - 17 سبتمبر 2012م

http://www.al-jazirah.com/2012/20120917/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%E5%C7%CC%DC%CF&sms=6567

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م

http://www.alyaum.com/News/art/58929.html

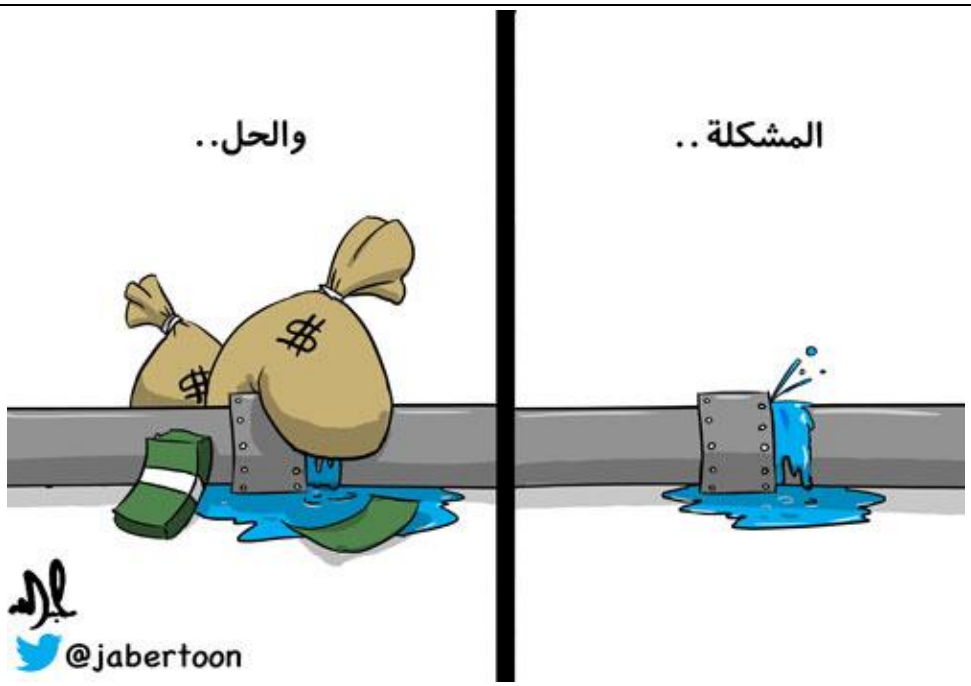

المصدر: جريدة الجزيرة اليوم الثلاثاء 2 ذو القعدة 1433 هـ - 18 سبتمبر 2012م

http://www.al-jazirah.com/2012/20120918/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%E5%C7%CC%DC%CF&sms=6567

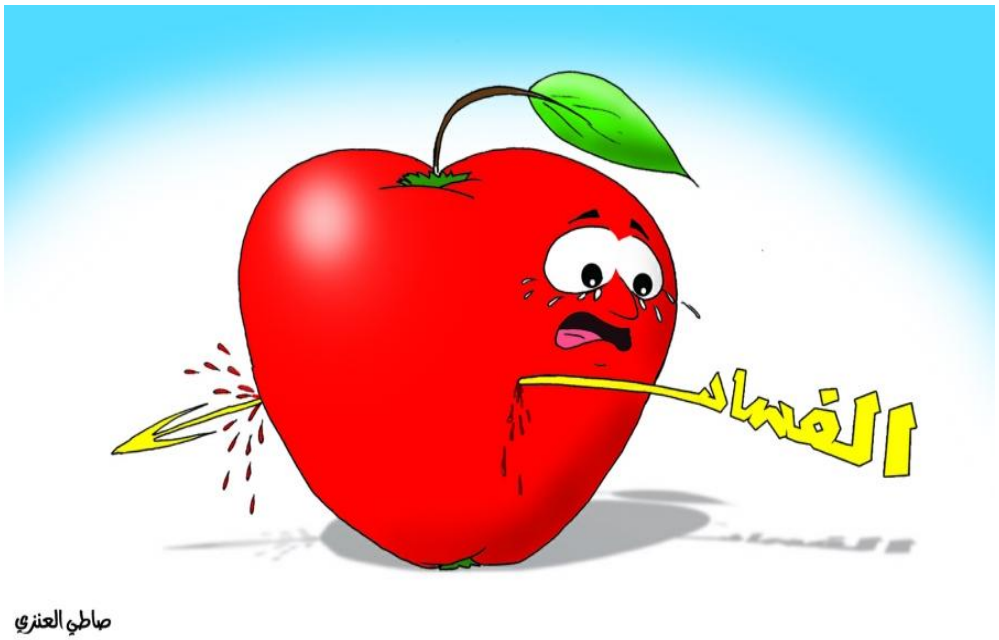

المصدر: جريدة الشرق
الاربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م

http://www.alsharq.net.sa/2012/09/19/494934

المصدر: جريدة الوطن اليوم
الاربعاء 3 ذو القعدة 1433 هـ - 19 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=3884